

جامعة القاهرة
كلية الشريعة والقانون

استشارة اسلامية في الاصلاح

رسالة دكتوراة
مقدمة من ٥٢٧

عبد الرشيد بن جراح دانييل
معيد بالكلية الإسلامية الجامعة القومية
بكوالالمبور . ماليزيا

الشرف

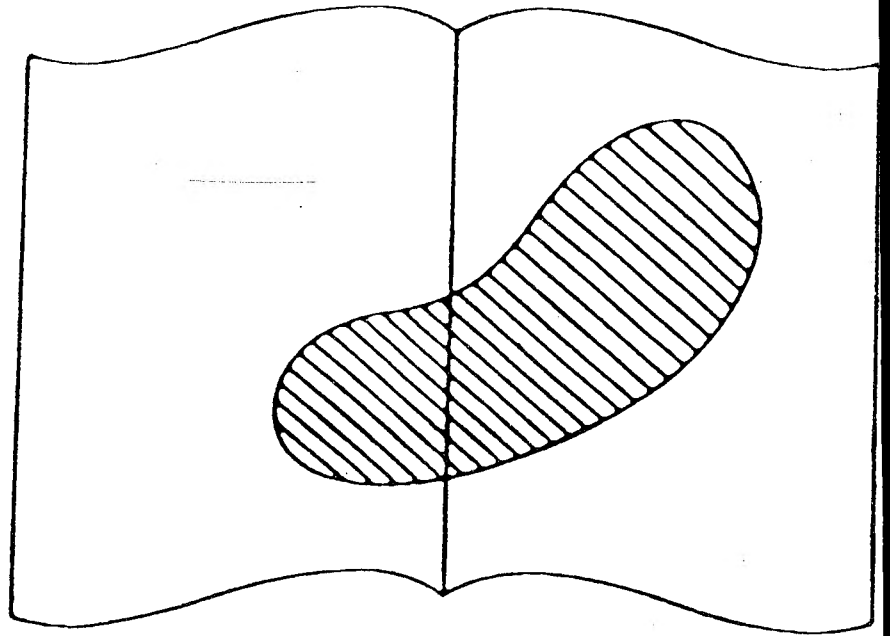
الأستاذ السيد خليل الجارحي
استاذ بكلية الشريعة والقانون

١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م

ORV

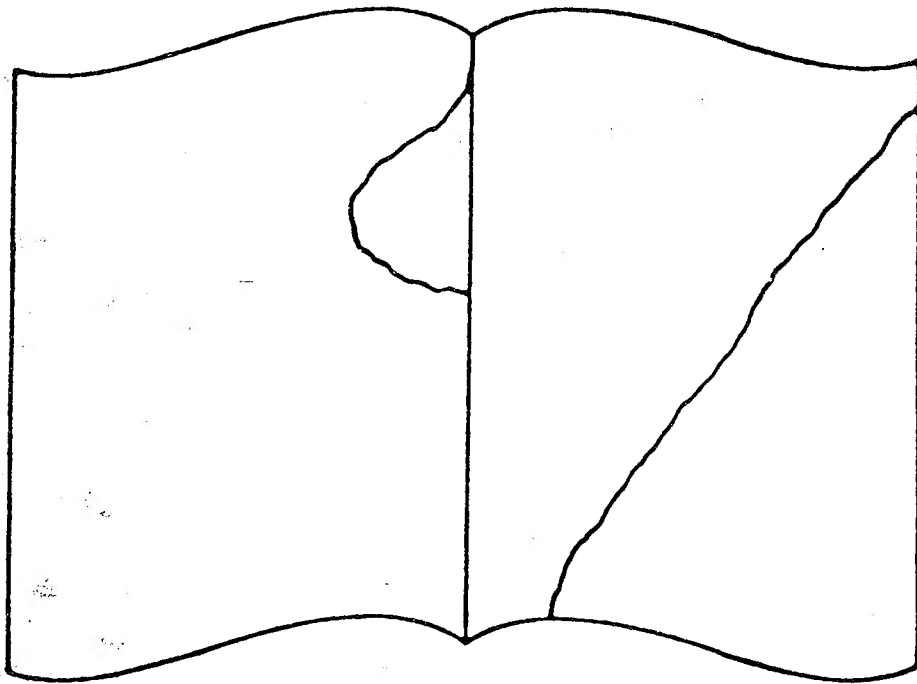
بجانب

يصعب قراءة بعض الوثائق الأصلية



SOME ORIGINALS ARE DIFFICULT TO READ

بعض الوثائق الأصلية تالفة



SOME ORIGINALS ARE DAMAGED

ملحوظة

الرسالة التالية مكونة من مجلد واحد

وملحق بما :

- ☐ أطلسم
- ☐ مخطط جداول ورسوم بيانية
- ☐ خرائط مفصلة
- ☐ رسومات هندسية
- ☐ وسائل إيضاح متنوعة

NOTE

THE FOLLOWING
VOL.S.

IS COMPOSED OF

THE SUPPLEMENT (S) INCLUDE (S) :

- ☐ ATLAS
- ☐ TABLE(S) AND DIAGRAM(S)
- ☐ MAP(S)
- ☐ DRAWING(S)
- ☐ MISC ILLUSTRATION(S)

الموت

عبد الرشید بن حاج دائیمل

المشوار

استثمار رأس المال في الاسـلام

341

دكتوراه

السنة

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

UNIVERSITY الجامعة
الازهر

FACULTY الكلية
الشريعة والقانون

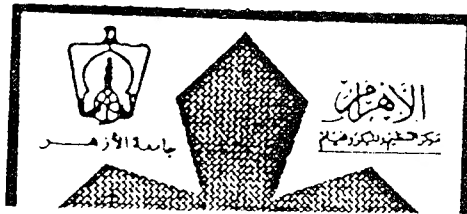
DEPARTMENT القسم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يجب أن

تحتفظ هذه الحواشي بعيداً عن الغبار
في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠٪

To be kept away from Dust in a Dry cool place of
15-25°C and relative Humidity 20-40%.

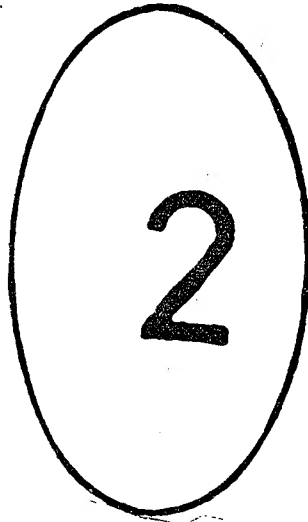
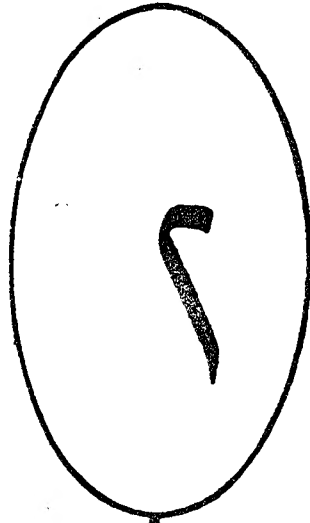


THE UNIVERSITY OF EL-AZHAR AND AL-AHRAH ORGANIZATION AND MICROFILMING CENTRE ACKNOWLEDGE THE IMPORTANCE OF ACADEMIC THESES AND DISSERTATIONS AS SOURCES OF ORIGINAL INFORMATION. BOTH ORGANIZATIONS CO-OPERATE TO RESTORE THIS VALUABLE NATIONAL SCIENTIFIC HERITAGE AND MAKE IT AVAILABLE TO ALL POTENTIAL USERS ACCORDING TO THE AGREEMENT SIGNED ON 25.7.1991. AL-AHRAH ORGANIZATION AND MICROFILMING CENTRE HAS BEEN ENDORSED WITH THE RESPONSIBILITY OF THE DESIGN AND IMPLEMENTATION OF A MICROGRAPHIC DOCUMENT RETRIEVAL SYSTEM BASED UPON ANALYTICAL SUBJECT INDEXING.

إيماناً من جامعة الأزهر بالاهمية الرسائل الجامعية كمصدر للمعلومات الأولية في مختلف المجالات ، وحرصاً منها على صيانة هذه الثروة القومية وتيسير الاستفادة منها على أوسع نطاق .
تعاون الجامعة مع مركز الإهرام للتوثيق والميكرو فيلم ، وفقاً للاتفاق المبرم في ١٩٩١/٧/٢٥ ، في إنشاء نظام حديث لتوثيق هذه الرسائل وتحليلها وفقاً للمجالات اهتمامها ، وتسجيلها على صيغ رقمية وصولاً إلى إقامة أول مكتبة ميكرو فيلمية أكاديمية في العالم العربي .

THESIS No.

رسالة دكتوراه رقم



VOW

WE SWEAR, THAT ALL MATERIALS
DOCUMENTED ON THIS JACKET HAVE
BEEN PROCESSED WITHOUT ANY
ALTERATIONS WHATSOEVER.

AL - AHRAH
ORGANIZATION AND MICROFILMING CENTRE

قسم
تقسم بالله العظيم أن المادة
التي تم توثيقها ولحجتها علم
هذه الحوافظ قد أعدت دون
أية تغييرات
مؤسسة الأهرام
مركز التوثيق والميكرو فيلم

في يوم : ٦ من الأخر ١٤١٥ هـ
الموافق : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤ م

تاريخ التصوير

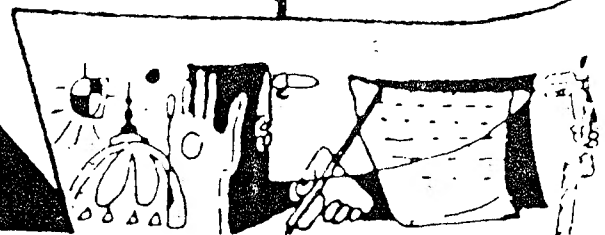
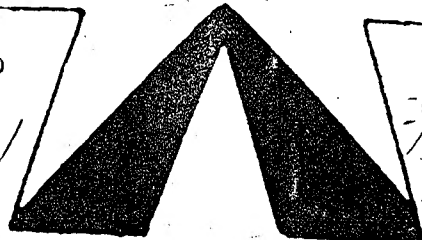
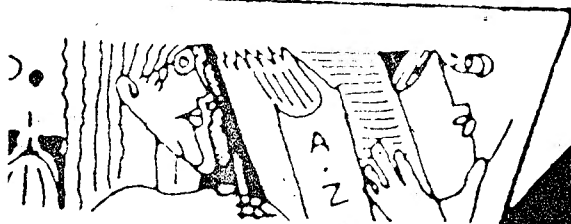
DATE OF RECORDING : — / — / 19

يجب أن

تحتفظ هذه الحوافظ بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥ - ٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠ - ٤٠ %

To be kept away from Dust in a Dry cool place of
15-25°C and relative Humidity 20-40%.



كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا، فالتقدير ، واجب لو الطريق فهو عطس
فوقه الى غاية ، والصدرة والعام علو رسول الله سيد الانبياء والمرسلين ، وعلى
آله واصحابه اجمعين .

وبعد هذا يبدو لي ان اقدم عموما شكرى وثائق تقديرى الى استاذى الجليل
السيد خليل الجزار على اعترافى بحسن توجيهاته وارشاداته التى انشأت
امامى دروب البحث والدراسة فى الطريق حتى اتحت دراستى لموضوع "استثمار
رأس المال فى الاسلام" فجزاه الله خير ما يجزى عباده الصالحين .

وينبغى لو ان اوجه شكرى وتقديرى الى الاستاذ الشيخ محمود شوكت
المدنى عميد كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر الشريف ، والاستاذ الشيخ
طنطاوى مصطفى دلتاوى رئيس قسم الفقه سابقا ، والاستاذ الشيخ أبو الحميد
أحمد موسى رئيس قسم الفقه حاليا ، والسيد احمد فتحى عبد العظيم مسجل
كلية الشريعة والقانون الذين سهلوا لى الاجراءات تسهيلات وجواشكورا فأنجزت
هذه المهمة .

ولا يفوتنى الذكر والتقدير لجميع المسئولين فى جامعة الأزهر الشريف وغيرها
الذين تفننوا بحديثهم الى فوقيت هذه المهمة .

جزى الله الجميع خير الجزاء ، أنه لا ينمى اجر من احسن عملا .

عبد الرشيد بن حاج دائى
مدينة نصر ، بالقاهرة
٢٠ ربيع الاول ١٣٩٥

يواجه العالم المحاصر في الزمان ، ومن أولى المشكلات التي أوجدت هذه الزمان هي المشكلة الاقتصادية ، فهي مشكلة الحياة اليومية .

وبهذه المشكلة الاقتصادية تنبثق من النظم الاقتصادية الحالية ، ويمكن تقسيم هذه النظم إلى قسمين رئيسيين :-

- ١ - النظم الفردية
- ٢ - النظم البطاعية

فالنظم الفردية ترى أن الفرد هو الغاية من النظام الاقتصادي وهدفه هذا الجذب بقوة الدافع الشخصي وسيادته ، فالحياة الاقتصادية تخضع لنظام طبيعي ينفذ الأفراد في جميعهم لاشباع حاجاتهم الخاصة وتحقيق منافسهم ، فأصحاب هذا المذهب يرون - والدولة تحمي هذا النظام وتقيم العدالة بين حرية الفرد وحرية الجماعة وتسن القوانين لذلك - ألا تضارب بين المصالح الفردية والمصالح العامة . فتعطى الأفراد الحرية المطلقة دون قيود ، وتضع الدولة من التدخل في الشؤون الاقتصادية .

وتتمثل هذه النظم في النظام الرأسمالي الذي يتركز في أركان رئيسية ثلاثة وهي :-

- ١ - حرية التطبلك
- ٢ - حرية الاستغلال
- ٣ - حرية الاستثمار

فالركن الأول يسمح للفرد بنسزو جميع عناصر الانتاج من الارض والالات والمعادن والما ني وغير ذلك من الوان الثروة ويكفل القانون في المجتمع الرأسمالي حماية الملكية الفردية الخاصة وتمكين المالك من الاحتفاظ بها .

والركن الثاني يسمح للفرد بتنمية ثروته بمختلف الوسائل التي يتمكن منها فالفرد هو العامل الوحيد في الحركة الاقتصادية ، فله استغلال كل الاساليب

والطرق للتنمية دون تقييد حتى لو يؤدي ذلك الى الاعترار على الاشهر ، فالذى يمتلك رأس المال ، رغم يحتاج له الفرصة في ان يبنى المؤسسات الكبيرة ، وان كانت تلك لديها تؤدي اليه ، فربا مؤسساته ، رأسمالي صغير حتى يصير عظمى لا غير الاشهر ، ويكون تحت ضغط وسيطرة يد الظالمة وتحول دون ان يصير صاحب المؤسسات .

والركن الثالث ينم عن المفرد الحرية في الاستهلاك . فله انفاق ماله كيف يشاء . فهو الذي ينتار نوع السلع التي يستعملها . فقلما تحرم الحكومة استهلاك بعض السلع كالمخدرات ، وذلك امر استثنائي عند الحاجة الماسة فيما يتعلق بالصحة العامة .

يتبين لنا ان النظام الرأسمالي مجرد عن الممانى والمباراة الروحانية والخلقية . وهو كهوة عظيمة فيه تؤدي الى الانانية التي تلتزم تسخير سائر الكتل البشرية لحساب الرأسمالي . فالحرية الرأسمالية المطلقة لم تكن الا سلاحا جافرا بيد الاقوياء وشوق لهم الدريق ويميد امامهم سبيل الجدد والثروة على جماجم الاخرين .

وقد بلغ من ندر الكرامة الانسانية نتيجة لهذه الحرية الرأسمالية ان بات الانسان نفسه سلعة خاضعة لقوانين العرض والطلب ، واصبحت الحياة الانسانية رهن هذه القوانين والتالى رهن القانون الحديدي للاجور . فاذا زادت القسوى البشرية الماطة وزاد انمروض منها على مسرح الانتاج الرأسمالي انخفض سعرها ، لان الرأسمالي سوف يحتكر ذلك فرصة حسنة له لا متماض سمادته ممن شقاء الاخرين فيهبط بأجورهم الى مستوى لا يحفظ لهم حياتهم ولا يمكنهم حتى من اشباع بعض ضروراتهم كما يقذف بسدد هائل منهم الى الشارع يقاسون الام الموت جوعا .

والى جانب النظام القويمة التي تتمثل في النظام الرأسمالي نجد النظام الجماعية التي تتمثل في اول داورنا في الاشتراكية وفي آخره في الشيوعية .

فقد قامت اول تجربة شيوعية في روسيا عام ١٩١٧ وتطلع الفقراء في انحاء العالم الى نتيجة تلك التجربة ، فاذا بها تهدد كرامة الفرد وكرامة الجماعة ،

وتعتبر الانسان مجرد آلة تصنع لتنتج كما تصنع آلة حديدية واصيب رواد هذا النظام ودمجاته بغيضة كثيرة لانهم يريدوا ان تلسك الدعوة لم تكن الا وعدا كاذبة ، بدليل ان الفرد ما زال حتى اليوم ، وفي ظل النظام الذي يسعى يترنح من مساوي هذا النظام الذي يفرض قييدا لا فكاك له منها . فكان هذا النظام اسوأ من النظام القديم ، الرأسمالي .

ويظهر ان نقالة المصنف في كل من النظامين الى الاهتمام بأحد طرفي المجتمع وانما الطرف الآخر ، فالحق هو الرجوع الى النظام الاقتصادي الاسلامي لانه يحتمل الاعتناء بكل طرفي المجتمع .

” وقد اعترف الباحث الفرنسي ” جان اوستروي ” في كتابه ” الاسلام امام التطور الاقتصادي ” الذي اصدره باللغة الفرنسية عام ١٩٦١ ميلادي : ليس هناك في الحقيقة طريقة واحدة وضرورية لا بد منها للانعاء الاقتصادي كما تريد ان نعتقدنا به المذاهب القصيرة النظر في النظامين الاقتصاديين الماصرين ، ثم ألمع هذا المؤلف على ضرورة التماس المذهب الثالث في الاسلام لانه ليس فرديا ولا جماعيا ولكنه يجمع حسنة كل من المذهبين ثم دعا هذا المؤلف الى ضرورة العودة الى الاسلام والى دراسة قواء الكامنسة فيه ، ثم جاهر بان الاسلام يتمتع بامكانيات عظيمة ، وأنه يستطيع ان يتغلب على جميع الصعوبات الاقتصادية التي يقف الاقتصاد الحديث عاجزا عن معالجتها وأنيرا وقف هذا الباحث الفرنسي ليحذر المسلمين ويقول لهم انهم اذا لم يأنخذوا بالنظام الاسلامي فسوف يجبرون على قبول تفسيرات غير سليمة في انظمتهم الاساسية . وذلك نتيجة لاتباع منهج في الاقتصاد ، مفروض عليهم من الخارج وفي هذه الحالة يقضي على الاسلام كمنهج حضاري مستقل ” (١)

أنصف الى ذلك عدم احتشاد النظامين بالقيم المادية والقيم الروحية ، فانهما يقتصران على القيم المادية ، فالدوافع المادية لا تؤدي دائما الى التقدم فكثيرا

(١) راجع الاتجاه الجماعي في التدرج الاقتصادي الاسلامي للدكتور فاروق النيهان ص ٩ .

ما تؤدي الى التدوير والانحياز بينما تؤدي الدوافع الممنونة دائما الى
التقدم واستقرار العالم .

فالا سلام يتميز بجملة القيم المادية والقيم الروحية متوازنتين ، وهذه
الميزة تجعل النظام الاقتصادي الاسلامي ينجح ، يكفل نشأة المجتمع الانساني
العلمي . وقد اعترف بذلك الاستاذ الكبير " ويلفرد سميت " في كتابه " الاسلام
في التاريخ الحديث " قائلا بأنه لا مرعظيم ان تقييم حياة جمالية سليمة
على وجه الارض ، ولا شك ان النظام الاسلامي هو اجدى وأثبت تجربة تمت
لتحقيق العدالة بين الناس ، وأكد ان ذلك يأتي عن نظر الاسلام بأن لكل
حادث دنيوي منزهين ، ويقسمه بمعاييرين احدهما مادي والاخر معنوي
او أخروي . (1)

فالقيم الروحية والخلقية اذن دوافع كامنة في جسم الانسان توجهه
الى تصرفات تتفق فيها مصلحته الفردية والمصلحة العامة .

اختيار الموضوع :

ولقد بدأ بعض علمائنا المصنفين ، من الفقهاء والاقتصاديين المعاصرين
في تصنيف مؤلفاتهم في المجال الاقتصادي ، بعد ان انتبهوا الى ايجابيته فبدلوا
جهودهم في اكتشافه وتصنيفه ثم تقديمه الى مجتمعنا الحاضر . فنجد
السيد محمد باقر الصدر بكتابه " اقتصادنا " و " البنك الآزوي " والدكتور
فاروق النبهان بكتابه " الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي "
والدكتور ابراهيم الطحاوي بكتابه " الاقتصاد الاسلامي مذهباً ونظاماً دراسة
مقارنة " والى جانبهم عدد آخر من المؤلفين في هذا المجال ، وغيرهم قليل .

فلم يكن اصدق الشكر على ذلك الا ان نستلهمهم في اداء هذا الواجب
فنضيف الى تلك المؤلفات القليلة مؤلفات اخرى ، لتكون المكتبة الاسلامية طيبة
بالمؤلفات الاقتصادية تلهم الحركات الاقتصادية في البلاد الاسلامية النامية
خاصة وفي العالم كله عامة .

(1) راجع " توازن الماديات والمعنويات " لعبد الغني سميد ، جريدة الاخبار

مناء على هذا لما أوفدت الكلية الاسلاية ، بالجامعة القوية بمشة
ثانية الى القاهرة لمص بحث علمي في الدكتوراة وأنا من بينهم اغتريت هذا الموضوع
فمألة الاستطار من المسائل التي نمارسها يوميا ، ونشمر بنتيجتها مباشرة
فلم ابالغ في أن أقول أن الاستطار السلبي يكون من أهم الأسباب ففى
الاضطرابات الموجودة فى المجتمع المعاصر .

أعرف الى ذلك أننا نجد اليوم الناس يتحدثون عن مسألة الاقتصاد ، خصوصا
فى المجال الاستطاري ، ويدعون أن آراءهم لا تعارض مبادئ الاقتصاد
الاسلامى ، وفى فى الحقيقة لم تكن الا اقتراء عليها . وهذا يزيد نفسى
الرفعة فى اختيار هذا الموضوع .

منهج البحث :

يجدر بنا ان نبين أولا اطار الموضوع ، فنقول أن هذا الموضوع يتناول
مصدرا من مصادر الانتاج . فقد اشار ابن خلدون الى أن عناصر الانتاج فى
الاسانم ثلاثة ونى :-

- ١ - العمل
- ٢ - الطبيعة
- ٣ - رأس المال

ولم يبين ابن خلدون العمل كمصدر من مصادر الانتاج مستقلا ، لان -
العامل نفسه وقتئذ يملك رأس المال ، كما لم يتناول ما زاده رجال الاقتصاد
المياسى الحديث ، من اعتبار " التنظيم " كمصدر مستقل من مصادر الانتاج
لان العمل المعترف فى الاسانم هو العمل المنظم الذى يحقق سعادة الانسان
وراحته .

فالعمل هو المصدر الاساسى الذى يتخلل مصادر الانتاج الاخرى . وهو
بباهر اول الطبيعة لتنتج الثروة للامال ، وهذا يتكون رأس المال .
فأما المال الذى نستعمله فى موضوعنا هو الثروة التى تم انجازها خلال
عمل بشرى مع الطبيعة وتساهم من جديد مع عمل بشرى فى انتاج ثروة اخرى ، وهذا

هو الذي نعينه باستثمار رأس المال ، وهنا ثم نقيده بالاسلام ، وفرضنا ممن
التقييد يكون لتقرير رأى الاسلام فيه . فيكون موضوع الرسالة ، استثمار رأس المال
فى الاسلام .

فانساب الثروة لأول مرة كاستخراج المصادن ومحتويات البحار فليس من صميم
موضوعنا وكذلك استثمار الاراضى وما يتعلق بها ، لأنها مصدر اخر من مصادر الانتاج
ولها بحث مستقل فأشير اليه بإيجاز فى التمهيد ، لما يبدو أنه يكون كنقطة
الاندماج الى الدخول فى صميم الموضوع .

ولمعالجة هذا الموضوع أقسمه الى تمهيد وخمسة أبواب فى لب الموضوع
وطحق وخاتمة .

أتكلم فى التمهيد عن طائفة المال وحق الملكية فيه ، فان بيانهما
يصور لنا هيكلًا عامًا لاستثمار رأس المال فى الاسلام .

ومعد ذلك أدخل فى لب الموضوع فأبدأ بالباب الاول أتكلم فيه عن
الصناعة ويليها الباب الثانى فى التجارة ويليها الباب الثالث فى الشركات
فى الفقه الاسلامى ويليها الباب الرابع فى الشركات الحديثه تحت ضوء نظـر
الاسلام ، وهذا الباب عبارة عن محاولة تطوير الشركات المصروفة فى الفقه
الاسلامى . ويليها الباب الاخير فى استثمار رأس المحرم فى الاسلام ، نتكلم فيه
عن الربا والفائدة .

فتكون المعالجة دراسة تحليلية لرأى الاسلام نحو استثمار رأس المال
لينجلى لنا أى طريق للأستثمار مشروع وأى طريق غير مشروع .

ويجدر بنا قبل ان نختتم الرسالة ان نتكلم عن الامر الموجب لاستثمار
رأس المال فى الاسلام ، فنتناول ذلك تحت عنوان :

” استثمار رأس المال فى الاسلام يكون بمقتضى استخلاف الله الناس
فى الارض ” ونجمله ملحقا الى الرسالة لملاقته الوثيقة بها .

وأخيرا اختتم الرسالة بأن أبين ايجابية استثمار رأس المال فبنى
الاسلام على الوجه الخاص وإيجابية نظام الاقتصاد الاسلامي على الوجه العام .

فان اخطأت في عملي هذا فأستغفر الله وان اصبحت فهو من
الله ، واسم يكن التوفيق الا من الله .

عبد الرشيد بن حاج داهيل
مؤينة نصره القاهرة

٦ من ربيع الاول سنة ١٣٩٥ هـ
١٩ من مارس سنة ١٩٧٥ م

النمري

السرمان في الشعر السلاوي

التمهيد

رأس المال فى الفريضة الاسلاميه

تقديم :

ان ملكية المال هى محور النشاط الاقتصادى فى كل مجتمع وعبر الزاوية فى بنيانه الاجتماعى . وقد اشرنا فى المقدمة الى ان الاقتصاد الرأسمالى ترتسم مقوماته من اعترافه بالملكية الفردية المطلقة ، والاقتصاد الشيوعى ترتسم مقوماته من اعتباره الملكية الجماعية المطلقة ، ويرتسم وراء ذلك بنيان كل من المجتمع الرأسمالى والشيوعى .

والاقتصاد الاسلامى اينما - دون شك - ترتسم مقوماته خلال تصور الاسلام الملكية الفردية . وذلك يحتم علينا ان نبين رأى الاسلام فى ملكية رأس المال فمفنه يتلصور لنا الهيكل العام لاستثمار رأس المال فى الاسلام .

هنا على ذلك سنتناول بيان هذا التمهيدي على النحو الاتى :-

المبحث الاول : الملكية الفردية فى رأس المال فى الاسلام .

المطلب الاول : تعريف رأس المال .

المطلب الثانى : مدى ملكية رأس المال فى الاسلام . وفيه فرعان "

المطلب الثالث : طريق الحصول على الملكية الفردية " وفيه اربعة فروع "

المبحث الثانى : الملكية الجماعية فى رأس المال

المطلب الاول : مصادر الملكية الجماعية فى رأس المال " وفيه خمسة فروع "

المطلب الثانى : الملكية ذات صفة مزدوجة فى الاسلام " وفيه فرعان "

المبحث الأول : الملكية الفردية في رأس المال في الإسلام .

المطلب الأول : تعريف رأس المال

وقد قلنا أن " رأس المال " المستحصل في رسالتنا هو الثروة التي تم إنجازها من عمل بشري على أنابيبه ، وتماثل من جديد مع عمل بشري في إنتاج ثروة أخرى ، ويعني هذا أن " رأس المال " هنا هو المال الذي تمت عيارته ويمكن في الملك الفردي .

ويذكر أن نبيين أن " رأس المال " هنا هو المال الخاص وذلك يقتضي أن نبين ماهية المال على الإطلاق ومدى حق الملكية الفردية فيه .

ولكي لا نقع في الخطأ في تعريف المال ينبغي لنا أن نتأمل الآيات القرآنية المتعلقة به ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات : -

الفئة الأولى :

هي الآيات التي تبين أن الله تعالى جعل كل شيء في الأرض واعتبره ملكاً له : قال الله تعالى : " ولله ما في السموات والأرض " (١) (ولله ملك السموات والأرض وما بينهما) (٢) " ألا إن لله ما في السموات والأرض " (٣) " ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض " (٤) .

والذي يهمنا هنا أن خلق الموء يقتضي أن الخالق هو المالك حقيقة على ذلك الموء ، ثم بين الله أن الشيء المملوك له حقيقة - يعتبر مالا - قال عز وجل " وآتوهم من مال الله الذي آتاكم " (٥) .

ونستنتج أن " كل شيء في هذا العالم مال وإن لم يحزره أحد " .

- | | |
|------------------------------|--------------------------------|
| (١) الآية ٥٦ من سورة النمل . | (٢) الآية ١٧ من سورة المائدة . |
| (٣) الآية ٥٥ من سورة يونس . | (٤) الآية ١٠٧ من سورة البقرة . |
| (٥) الآية ٦٣ من سورة النمل . | |

وهي الآيات التي تضيف الملك الى الجماعة • قال عز وجل " هو السدى
خلق لكم ما فى الارض جميعا " (١) " ألم تر أن الله سخر لكم ما فى الأرض والفلك
تجرى فى البحر بأمره " (٢) " ألم تر أن الله سخر لكم ما فى السموات وما
فى الأرض وأصبح عليكم نعمه فاعترفوا بها شكرا " (٣)

فهذه الآيات وأشباهها تبين لنا أن الأشياء كلها خلقت للناس جميعا
ليستغوا بها ونرى تؤكد أن الشئ المنفرد به يعتبر مالا وإن لم يكن محرزا •

الفئة الثالثة :

وهي الآيات التي تضيف الملك الى الفرد • قال عز وجل شأنه : " ولا تحزوا
بالسفن أموالكم التي جعل الله لكم قيا " (٤) " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم " (٥) " وأكلهم أموال
الناس أموالها " (٦) " إنما أموالكم وأولادكم فتنة " (٧) " والسارق والسارقة
فاقتلوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله " (٨) " والذين يكنزون الذهب والفضة
ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بحداب السيم • يوم يحى عليها فى نار جهنم
فتكوى بها بجانهم وجنودهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنزتم
تكنزون " (٩)

فهذه الآيات تبين أن الشئ يمكن أن يكون فى ملك الفرد وينفع به لمصلحته
الخاصة •

ونؤكد أن الآيات السابق ذكرها اكتفت فى اعتبار الشئ مالا بماليتها ومنفعتهم
دون ادخال الاحراز فى ذات المال •

- | | |
|-----------------------------------|-----------------------------|
| (١) الآية ٢٩ سورة البقرة • | (٢) الآية ٦٥ سورة الحج • |
| (٣) الآية ٢٠ سورة لقمان • | (٤) الآية ٥ سورة النساء • |
| (٥) الآية ٢٩ سورة النساء • | (٦) الآية ١٦١ سورة النساء • |
| (٧) الآية ٢٨ سورة الانفال • | (٨) الآية ٣٨ سورة الطه • |
| (٩) الايتان ٣٤ و ٣٥ سورة التوبة • | |

را وجوا " (١) إلا أننا إذا نظرنا إلى أن مالكية المال ومنفعتهم أخافنا اليأس
ذاتياً آخر وهي قابليته للأحراز بدون الإحراز نفسه - لأن عدم قابليته
يلغى مالكية الشيء ومنفعته وعلى هذا نعرف المال بأنه " كل ما يتمول وينتفع
لأحراز أو العيازة أصلاً " وقد انتبه إلى هذا الحمى الشرعيون وهذا
نفسه ما أرادوا بالمال بأنه " كل ما يمكن عيازته وأحرازه ولا انتفاع به فليس
به " (٢) .

وتحريفنا سيتجلى عند التمازق قول الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت " أن كل
مولى الإنسان في هذه الحياة أموال " (٣) وقول القاضي أبي يعلى " أن المال
ما يتمول " (٤) .

فتحريفنا وقول الشرعيين يفيدان أن الشيء المتمول يعتبر ما لا محرزاً كان
محرزاً . كذلك يفيدان أن منافع الأشياء لا تحد ما لا لأنها أعراض لا استقرار
بها . وعلى تحدث ساعة فصاحة عند طلبها واكتسابها وأنها قبل الطلب والاكتساب
لا وجود لها فلا يمكن عيازتها وإن أمكن الانتفاع بها . (٥)

وهذا هو مذهب الحنفية . وأما المالكية والمالكية والحنابلة فذهبوا إلى
منافع أمواله . وليس بلازم أن يكون المال محرزاً ويحاز بنفسه بل يكفي أن يحاز
أصله ومصدره .

ولا شك أن المنافع تعاز بعيازها ومصدرها .
ونختار رأي الحنفية . لأن المال بما عرفه الحنفية يتناسب مع الحركات
دينية ، خصوصاً في المجال الاستثماري الذي نحن بصدده . وأما السراي
بل لم يكن يكن إلا لاغاقه مع عرف الناس والاتفاق مع أغراضهم ومعاملاتهم
يتفقون إلا لما لمنافع الأموال . (٦)

الاقتصاد الإسلامي مذاهبها ونظما دراسة مقارنة د . إبراهيم الطحطاوي
٢٣٦ / ١

أحكام المعاملات الشرعية فضيلة الشيخ علي الخفيف ص : ٢٤ .
الإسلام عقيدة وشرعية للأستاذ الشيخ محمود شلتوت ص : ١١٠ ، ١١١ .
أنظر الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى ص : ٢٦٦ .
أنظر أحكام المعاملات الشرعية : لفضيلة الشيخ علي الخفيف ص : ٢٤ .
راجع أحكام المعاملات الشرعية لفضيلة الشيخ علي الخفيف ص : ٢٦ .

وعلى هذا يمكن أن نذهب مذاهب الشيخ على الغنيف، فقد سيم المال، فقد
قسمه إلى نوعين :

- (١) مال متقرب - روم
- (٢) مال غير متقرب - روم

فالمقرب هو ما عيز وجاز الانتفاع به شرعا في حال السعة والاختيار وفسير
المقرب هو ما لم يتوان فيه أحد المؤمنين، الحياة أو جواز الانتفاع حال السعة
والاختيار، فالقمر والخزير مثلا، حتى المسلم ما لم غير مقرب لعدم جواز انتفاعه
بهما، وهما ما لم مقرب بالنسبة إلى الذين ليس لهم جواز انتفاعهم بهما حال السعة
والاختيار.

ولذا كانت لها حرمة وحماية في أيديهم ويضمن قيمتها من ي تلفها فـ
نذه المال عند الغنيف، ورأى أنه أقوى لأننا ما صورون بتركهم بما يدنون (١)
وهنا نتدلى أن نستنتج أن رأس المال الذي نعينه في هذا الموضوع هو
ما نعرفه بأنه " مال متقرب محرز يمكن الانتفاع به شرعا حالة السعة والاختيار " (٢)

المطلب الثاني : مدى ملكية رأس المال في الاسلام

الفرع الأول : تعريف الملكية الفردية :

نقل الشيخ على الغنيف (٣) تعريف الملكية الفردية :

أولا : حيازة الشيء، حيازة تمكن من الاستعداد به والتصرف فيه إلا لما رعى شرعي
وهذا التعريف يكون لمن يرى أن الملك هو الحيازة.

ثانيا : " أنه القدرة على التصرف بثبوتها الشارع ابتداء إلا لما منع "

وهذا التعريف هو غرضه تعريف ابن الهمام (٤) ويثل تعريف مسن
يرى أن الملك صفة شرعية يفيضها الشارع على مالك عند تحقق سببها.

- (١) راجع أحكام المماثلات الشرعية للشيخ على الغنيف، ص : ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .
- (٢) راجع نفس المرجع، ص : ٢٨ .
- (٣) راجع نفس المرجع، ص : ٣٤ .
- (٤) راجع فتح القدير لابن الهمام ج : ٦ ، ص : ٢٤٨ .

ان التعريف الاول ه تعريف غير شامل ه فانه يصدق على الاموال المنقولة
ان الحياة كسبب الملكية الفردية تقتصر على الاموال المنقولة وأما العقار كالأراضي
الموات فيخرج عنه انه تملكها يكون بالأحياء . (١)

وأما التعريف الثاني : فان المراد بالقدرة فيه هي القدرة الشرعية فأضها
الشارع ومنحها عن تملكه الفروع - بالسبب الذي سنتناوله - فكان بها قادرا
على أن يتصرف فيه عن نفسه من غيره إلا لمعارض يحد من أهليته .

وعلى هذا يكون الصغار أو المجنون أو السفهاء مالكا لأن كلاً منهم يستطيع
أن يتصرف في ماله ابتداء ولكنه يحظر دون ذلك المعارض ، وأن الوكيل أو الوصي
أو ناظر الوقف ليس مالكا لأنه يتصرف لغيره لا لنفسه . (٢)

وختتم هذا التعريف أن الامتناع عن التصرف لما نع لا يناقض الملكية
الفردية ه وكذلك أنه يفيد أن المال بطبيعته قابل لأن يملكه الإنسان
ويتصرف فيه بحريته في الحدود التي حددها الشارع وعلى هذا قد تمسح
لمعارض يمنعه عن أن يتصرف فيه ه فهذا يتفق وحقيقة المال الذي عرفناه
كما يتفق ومدى حق الملكية الفردية في المال الذي سنذكره ه فالتعريف
الثاني للملكية الفردية هو التعريف الذي أجدر لها .

الفرع الثاني : الاعتراف بالملكية الفردية

أقر الإسلام الملكية الفردية وجاء النص في ذلك صريحا قاطعا ه قال عز
وجل شأنه "وان تهتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون" (٣)

نزلت هذه الآية في ثقيف كانت لهم على بني المخيرة المظرومين فصرحت
بأنه الآية ان حقهم يقتصر على رؤوس أموالهم لأنها ملكهم وأكد ذلك نهى أخذ
بقية الربا المحرم في الآية التي قبلها لأنها ليست بملكهم ولا مبرر لأخذها . (٤)

(١) سنتناول هذا بالتفصيل في البحث الثالث : طريق الحصول على الملكية
الفردية ص : ٨ في رسالتنا .

(٢) راجع أحكام المساملات الذريعة للشيخ علي الخفيف ص : ٣٤

(٣) الآية ٢٧٩ من سورة البقرة . (٤) راجع تفسير القرطبي ج ٣ ص : ٣٦٣

والاعتراف بالملكية الفردية ، هذا يؤكد آيات عديدة ، مثل :

- (١) " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " .
- (٢) " لتبذلوا في أموالكم وأنفسكم " .
- (٣) " اخذ من أموالهم صدقة " .
- (٤) " للرجار نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن " .
- (٥) " ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة " .
- (٦) " وفي أموالهم حق المساك والمعمرون " .

وبعد الملكية الفردية لا يمكن الاعتداء عليها فعندما يجوز الاسلام التأميم لم يكن ذلك انتهاكا على الملكية الفردية وانما جوزه حينما تقتضيه المصالح العامة ، لاشباع حاجات الجماعة تطبيقا للقاعدة " المصالح العامة مقدمة على المصالح الخاصة " . فاذا انتهى السبب الذي يقتضى التأميم رفع ثانيا . وهذا هو المبدأ الذي تمسك به عمر بن الخطاب حينما أم اراضى العراق والشام ومصر واحتج بقوله تعالى " للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا " الى قوله تعالى " والذين جاءوا من بعدهم " (٧)

واستطرد عمر بن الخطاب انه لو قسمها للفاتحين ، فكان يدج من يأتي بخير قسم (٨) فأبى على تركه وجمع خراجه واقراره في أيدي ائمه ووضع الخراج على اراضيهم والجزية على رؤسهم . (٨)

المطلب الثالث : طريق الحصول على الملكية الفردية

بالرجوع الى كتب الفقه الاسلامي نستطيع ان نستنتج ان اكتساب الملكية الفردية في الاسلام يكون عن طريق ، " المصلحة الاقتصادية " أي على الانتفاع

- (١) الاية ١٨٨ من سورة البقرة . (٢) الاية ١٨٦ من سورة آل عمران .
- (٣) الاية ١٠٣ من سورة التوبة . (٤) الاية ٣٢ من سورة النساء .
- (٥) الاية ١١١ من سورة التوبة . (٦) الاية ١٩ من سورة الذاريات .
- (٧) الايات ٨ - ١٠ من سورة الحشر .
- (٨) الخراج لأبي يوسف ج ١ : ٣٨٥ - ٣٩٠ .

الاستثمار ، وعلى هذا يمكن أن نقسم المصل إلى قسمين : (١)

- ١ - المصل الاقتصادي أو مصل الانتفاع والاستثمار .
- ٢ - المصل غير الاقتصادي أو مصل الاحتكار والاستثمار .

فاكتساب المصلحة الفردية في الإسلام لم يكن إلا بالمصل من النفع الأول . فالطال في نظر الإسلام لا ينحو بنفسه ولا يجوز أن يكون كذلك ، ولا بد أن ينحصر الإنسان بتمثيله ، وهو بالتالي وسيلة بيد الإنسان وليس الإنسان المتدبير لها الطام .

وعلى هذا الأساس يتحدد في الإسلام طريق تلك الشيء الأول مرة ويكون على النحو التالي :

(١) أحياء المسموات .

(٢) احراز المنقسمولات .

واعتبر الإسلام غير هذا، بين الطريقين سلباً وذلك مثل " الاقطاع " .

الفرع الأول : أحياء المسموات :

روى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم في أحياء الموات عن عدة طرق ، فروى أحمد وأبو داود حديث جابر وحديث محمد بن زيد الذي رواه الترمذي أيضاً وروى أحمد والبخاري حديث عائشة وانفرد أبو داود برواية حديث أسمر بن ميمون وهذه الأحاديث كلها ان اختلفت في بعض الفاظها ولكنها اتفقت في أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال " ان من أحيأ أرضاً ميتة فهي له " (١)

فهذه الأحاديث تشيد أن امتلاك الأرض الموات لا يكون إلا عن طريق الأحياء فقط ، وهذا ظاهر من قول عمر بن الخطاب الذي يكون بمثابة تفسير لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم فقال عمر بن الخطاب " من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين " (٢)

(١) راجع " اقتصادنا " للأيد محمد باقر المدرس ٤٧٣ .

(٢) راجع نيل الأوطار للشوكاني ٣٤٠/٥ .

(٣) راجع الفراج للقاضي أبي يوسف ١١٠ هـ وقد عرف الاحتجار بأنه أن يجوز الرعي البر أرض موات فيحظر عليها حظيرة ولا يحرقها ولا يحييها .

فأرى أبو يوسف مستدلاً بقول عمر أن الاحتجار لا يفيد تملك الأرض الموات
وانما يفيد أن المحتجر أحق بأحياء الأرض المحتجرة في مدة ثلاث سنين . فإن
لم يحميها في هذه الفترة حارت كسائر الأراضي الموات ، فلكل واحد الحق في
أحيائها . (١)

المواد بالموات وأحيائها :

عرف الموفيناني الموات بأنها " ملا ينتفع به من الأراضي " .
وقد انتقد هذا التعريف القاضي عسكر روملي بأنه تعريف أعم لصدق عليه
ماله ماله لم يعرف ولم ينتفع به ، ثم ساق التعريف عما قيل في الصحاح ، بأن
المواد هي " الأرض التي لا مال لك لها من الآدميين ولا ينتفع بها أحد " (٢)
وأرى أن هذا التعريف واضح شامل مانع ، وقد أوجز أحمد الدردير هذا
المعنى حينما عرف الموات بأنها " ما سلم من اختصاص بحجارة وحريمها " (٣)
وقد ذهب إلى هذا المعنى الشوكاني ، حينما قال أن الموات هي الأرض التي
لم تهر ثم خصص بخير الملوكة . (٤)

ونجد في معظم الكتب الفقهية بيان أحياء الموات بالتمثيل وأرى أن الشيخ
علي الشافعي قد قلن في تعريف أحياء الموات فقال : " أحياء الأرض الموات
يكون بجعلها مألوفة للزراعة أو للانتفاع بها بخير الزراعة " وذلك بإزالة
الأسباب التي حال دون الانتفاع بها فعلاً . (٥)

وقد عدد أحمد الدردير الطرق التي يحصل بها أحياء الأرض الموات بقوله
" والأحياء الذي هو من أسباب الاختصاص يكون بأحد أمور سهمة بتفجير ماء
أرض كان يجر بئر أو يصب عينا فيختص بها وبالأرض التي تزرع عليها وما خرج
أي إزالة الماء عنها حيث كانت غامرة به وبناء وغرس فيها وحرق وتحريك أرض غدير

-
- (١) نفس المرجع السابق ص ١١٠ .
(٢) راجع نتائج الأفكار كلمة فتح التدبير للقاضي عسكر روملي ٦٩/١٠
(٣) راجع حاشية الدسوقي ٦٦/٤
(٤) راجع نيل الأوطار للشوكاني ٣٤٠/٥
(٥) أحكام المماثل الشرعية للشيخ علي الشافعي ص ١٠

للموت بناء على أن المواد بالحرق تقلب الأرض لا خصوص الشيء بالأكلة المملوكة
والا كان من عطف المات على النار، ويقطع شجر فيها يفتى ازالته عنها ولو بحرق
لا صلاحها وكسر عجرها وتمويتها أي تعدلها (١)

ويكون - فو رأي - أن تعدل أحمد الدردير مجرد التمثيل لا الحصر
لأن المنيار فو الأحياء هو جعل الأرض الموات صالحة للانتفاع بها بالزراعة أو غيرها
كما هو ظاهر فو تصرف الشيخ على الخفيف ، فلا يتوقف على التمثيل الذي
عده أحمد الدردير ، وهذا المنيار يمكن أن نحدده اليوم بمساحة القبور
الزراعيين ، وهذا ما يمكن أن نفعله تمسكا بما ذهب إليه أحمد فو أحد روايته
أن الأحياء يكون بما يحده الموتى أحياء وأي ذلك يختلف باختلافه . (٢)

التحريض ليس من الأحياء :

رأي أحمد الدردير (٣) والمرفياني (٤) أن التحريض أو الاحتجار ليس
من الأحياء ، وهذا المذهب ظاهر وواضح لما ذكرناه من حديث الرسول صلى الله
عليه وسلم وقول عمر بن الخطاب الذي يكون بمثابة التفسير له .

بقى لنا أن نقول انه روى عن أحمد بن أبي عبد الله من عدة طرق رواية على بن
سعيد ، رواية عبد الله ، روى أنه اعتبر أن التحريض من الأحياء مستندا إلى
حديث جابر بن عبد الله عن الرسول صلى الله عليه وسلم " من احتاط حائطاً
على أرضه فهي له " وأطلق فو ذلك (٥) .

فقول أحمد بن أبي عبد الله لا يقوى أمام الأحاديث التي تفيد حصر امتلاك
الأرض الموات بالأحياء فالحديث الذي استند إليه يفيد أن المحوط أحق بالأحياء
الأرض الموات التي حوطها . وهذا واضح من رأي القاضي أبي يعلى عند ما علق
على هذا الحديث فقال : " وإذا تحجر على موات كان أحق بأحيائه من غيره وإن تغلب
عليه من أحياء كان المحيى أحق به من المحتجز " (٦)

(١) الشرح الكبير لأحمد الدردير على هامش حاشية الدسوقي ٦٩/٤ .

(٢) راجع أحكام المعاملات الشرعية للشيخ على الخفيف ص ٩٠ .

(٣) راجع الشرح الكبير على هامش حاشية الدسوقي ٦٩ / ٤ .

(٤) راجع الهداية للمرفياني على نتائج الأفكار تكملة فتح القدير ٧٢/١٠ .

(٥) راجع الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى ص ٢١٠ ونيل الأوطار للشوكاني

٣٤٠ / ٥ .

(٦) راجع الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى ص ٢١١ .

نقل الشيخ على الخفيف رأى صاحبه أن الاحراز هو : " وضع اليد
لاستيلاء على الشيء " ثم بينا أن أثره يختلف تبعا لاختلاف ذلك الشيء ^{منه} فمن
غير نقلا أن الاحراز ظاهر في الأشياء المنقولة ولا يظهر في العقار لا يظهر
انتفاع به فلهذا لا يكون امتلاكه إلا بالأشياء . (1)

ونقل الشوكاني ما قيل في البحر أن الماء على أرض : " هو اجتماع كالأنهار
والمستخرجة والسيول وطبق اجتماعا كماء يحرز في الجرار ونحوه ومختلف فيسه
لأبصار والميون والقناة المعتصرة في الملك .

ثبت بما نقله الشوكاني أن الاحراز سببا لامتلاك الماء اجتماعا والماء من
أشياء الثلاثة التي تعتبر ملك الجماعة أصلا أو توضع - في أصله - تحت
ملحمة الجماعة انتفاعها . روى أحمد وأبو داود وابن ماجه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم بين " أن الصالحين شركاء في ثلاث الماء والكأ والنار "

وعلى هذا يمكن أن نقيس الكأ والنار على الماء وإذا ثبت امتلاك هذه
لأشياء الثلاثة بالاحراز ، يكون الاحراز سببا لامتلاك سائر المنقولات غير
هذه الثلاثة من باب الأولى .

وهذا الاستنتاج يتفق والتفاصيل التي نجدنا في مسائل اكتساب الأشياء
المنقولة والصيد ونحوها وهذه كلها مفصلة بكل وضوح في كتب الفقه .

(1) راجع أحكام المعاملات الشرعية للشيخ على الخفيف ص ٨٩

وأرى أن المثال الذي أتى به المرفياني وقاضى عسكر روملى
يفيد ما يتقدمه تعريف الشيخ على الخفيف إذ قال " أن حيازة الحيوانات
تحصل بصيد ما التي تصنفها وتخرجها عن حيز الامتاع " راجع نتائج
الأفكار تكلمة فتح القدير ١٣٢/٨ هـ ١٣٣ وذهب إلى هذا
الرأى أحمد الدردير عند ما قال " وملك الصيد الجادة له بوضع يده
عليه أو حوزة في دارة أو كسر رجله " .

راجع تامل حاشية الدسوقي ١٠٦/٢ .

وعلى هذا يمكن أن نحدد أن وضع اليد والاستيلاء على غير الحيوانات
يكون يفصله من مقره الأصلي فالأصل أن يكون وضع اليد والاستيلاء عليه باحرازه
في الجرار .

الفرع الثالث : الاقطاع

ان الاقطاع لا ملاك له . - بالمعنى الذى نهضه الآن - يكون سلبيا فى كونه سببا للملكية وهذا ظاهر من قول الشافعى ومالك وأبو حنيفة ويمكن أن نلخص قولهم بأن " من خصه الامام بالموات فانه صار بالاقطاع أحق الناس به ولم يستقر ملكه عليه قبل الأحياء فان شرع فى احيائه صار بكمال الأحياء مالكا له " (١)

وقد حدد عمر بن الخطاب الحقيقة المقتطع بالاحياء فى مدة ثلاثة سنين واليه ذهب أبو حنيفة . وأما مذهب الشافعى فيعتبر فيه قدره على احيائه فاذا مضى عليه زمان يقدر على احيائه فيه قيل له اما أن تحييه فيقر فى يدك وأما أن ترفع يدك عنه ليمود الى حاله قبل اقطاعه . وقد علق الماوردى على رأى عمر بأن تأجيله فهو قضيه فى عين يجوز أن يكون لسبب اقتضاه أولا استحسان رآه (٢).

ومقتضى انتقاد الماوردى أن الظروف الاقتصادية مراعاة فى هذه القضية وهذا الذى رآه يثقف والاستثمار الذى يكفل التوازن الاجتماعى .

وقد بد لنا أن الاقطاع يفيد تلك الأرض التى فى دار الحرب ولا تثبت عليها يد المسلمين ، فأقطعها الامام لملكها المقتطع عند الظفر بها .
" وقد سأل تميم الدارى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعه فهو من البلد الذى كان منه المأم قبل فقهه فقبل " .

وسأله أبو ثعلبة الخنسي أن يقطعه أرضا كانت بيد الروم فاعجبه ذلك وقال " الا تسمحون ما يقول ؟ فقال والذى يمشك بالحق لفتحك عليك . فكتب له بذلك كتابا " (٣)

وقد روى الشعبي أن جريم بن حارثة الطائي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم " ان فتح الله عليك الحيرة فأعطني بنت بقله فلما أراد خالد

-
- (١) راجع الاحكام السلطانية للماوردى ص ١٦١ وللشافعى أبو يعلى ص ٢٢٩ .
(٢) راجع الاحكام السلطانية للماوردى ص ١٩١ .
(٣) الاحكام السلطانية للماوردى ص ١٦١ و ١٩٢ .
والاحكام السلطانية للشافعى أبو يعلى ص ٢٢٩ .

صلح أهل العميرة قال له عيسى : " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لى بنت بقليلة قد تدخلها فى صلحك وشهد له بشير بن سعد ومحمد بن سلمه فاستثنانا من الصلح ودفع اليهم عيسى فاشتريت منه بألف درهم وكانت عجوزا قد جالت عن عهد ... " (١)

وقال الماوردي : " واذا صلح الاقطاع والتطليق على هذا الوجه ، نظر حال الفتح . فان كان صلحا خلصت الأرض لمقطعيها وكانت خارجة عن حكم الصلح بالاقطاع السابق ، وان كان الفتح عنوة كان المستقطع والمستوهب احق بها استقطمه واستوهبه من الخانمين ونظر فوالخانمين فان علموا بالاقطاع والهبه قبل الفتح فليس لهم المطالبة بحوض ما استقطع وذهب ، وان لم يعلموا حتى فتحوا عاوضهم الامام عنه بما يستطيق به نفوسهم كما يستطيق نفوسهم عن غير ذلك من الفنائم (٢) والى هذا ذهب القاضى أبو يعلى (٣)

وقال أبو حنيفة لا يلزم الامام استطابة نفوسهم منه ولا عن غيره ممن الفنائم اذا رأى المصلحة فى أخذها منهم (٤)

ونحن اذا تأملنا هذه الروايات كلها ، لوجدنا أن التطليق لم ينشأ ممن مجرد الاقطاع ، وانما نشأ من سبب الفتح ويتعلق بملك غير المسلمين وكانت فى دار الحرب ، فلا يفيد أن الاقطاع سبب للتطليق على اطلاقه .

الفرع الرابع : الأشياء التزمه تحت ملك الجماعة :

روى أحمد وأبو داود وابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " المسلمون شركاء فى ثلاث : الماء والكأ والنار " (٥) ونقل هذا الحديث أيضا أبو يوسف . (٦)

- (١) راجع الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٢ وللقاضى أبو يعلى ص ٢٢٩ .
- (٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٢ .
- (٣) الأحكام السلطانية للقاضى أبو يعلى ص ٢٣٠ .
- (٤) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٢ .
- (٥) راجع نيل الاوطار للشوكاني ٣٤٣/٥ ، ٣٤٤ .
- (٦) راجع الأحكام السلطانية للماوردي ص : من ١٨٠ - ١٨٤ .

ان اعتبار هذا الحديث المسلمين شركاء في هذه الامور الثلاثة يمسني
انهم سواء في وجوه الانتفاع دون ان يختص بها بعضهم دون البعض الآخر .
والمشاركة المعتبرة في الانتفاع بها عندما تكون في مقررها ، أو بمباراة عندما
كانت الطبيعة توجد فرصة الانتفاع فيها . وقد بين هذا المأوردى عندما تناول
الامور التي لا مجال للاحياء فيها وانما بأقية في ملك الجماعة ينتفع منها الآدميون
كلهم وهي :-

(١) البحار .

(٢) الأنهار التي أخرجها الله كبيرة كانت أو صغيرة ، فيستثنى الأنهار
التي احتقرها الآدميون .

(٣) البحيرات .

(٤) الميون التي أنعمها الله ، فيستثنى الميون التي يستعملها الآدميون
فذكر هذه الامور الأربعة بيان لكون الماء الذي في مقرر الاصلى السدى
أوجدت الطبيعة فرصة الانتفاع منه .

وهذا هو شأن الكلا والنار وغيرهما من الأشياء التي أوجدت الطبيعة
فرصة الانتفاع منها ، فنقل المأوردى (١) والقاضى أبو يعلى (٧) ان المعادن
الظاهرة وهي ما جوعرها المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والطح والقار
والنفط ، وهي كالماء الذي لا يجوز اقتطاعه والناس فيه سواء يأخذونه من ورد اليه .

وقد نص عليه في رواية حرب ، وقد سئل عن حديث النبي صلى الله عليه
وسلم " انه أقطع رجلا معدن الطح بمأرب فقبل له : انه بمنزلة الماء المعد " فرد
النبي صلى الله عليه وسلم فقال " معدن ملح ينتابه الناس في الصحراء
يأخذون الملح ليم هو بملك أحد . أخذته السلطان فاقطعه رجلا فضع الناس منه

(١) راجع الأحكام السلطانية للمأوردى ص : ١٩٧ .

(٧) راجع الأحكام السلطانية للقاضى أبي يعلى ص : ٢٣٥ .

* قال أبو عبيد : الماء المعد هو الذي له مواد تطفئ مثل الميون والآبار
وقال غيره : الماء المجتمع المعد " الأحكام السلطانية للمأوردى ص :
١٩٧ .

فكرته وقال غذا المسلمين * ولم يذكر الخائف فيه .

وأما المصادر الباطنة ، وهو ما كان يوهننا مستكنا فيها لا يوصل اليه
إلا بالمطالعة تصادق الذهب والفضة والدغس والحديد . فقد اشبهتها القاضي
أبو يعلى (١) بالمصادر الظاهرة تماما ، وأما الماوردي (٢) فقد نقل قوليين
أحدهما : أنها كانت كالمصادر الظاهرة وثانيهما : أنها يجوز اقطاعها ولكن
هذا لا ينافي كونها شركة بين المسلمين قبل الاقطاع .

ومن الأمثلة التي ذكرناها نستطيع أن نستنتج أمرين :

أولا : أن الأشياء الثلاثة المذكورة في الحديث باقية ملكا للجمعة ما كانت
في حالة توجد فيها الطبيعة نرصه الانتفاع منها .

ثانيا : أن ذكر الأشياء الثلاثة في الحديث ليس على سبيل الحصر وإنما يكون
على سبيل التمثيل ، فقد ظهر لنا أن الماوردي والقاضي أبو يعلى عددا غير
الثلاثة . فذكر الثلاثة - وزيد فو . بعض الروايات الملح - بيان لما
كان من ضرورة الحياة في عصر الرسول ، ومحمد هذا العصر نشأت أمور أخرى
من ضرورات الحياة تشبه تلك الأمور الثلاثة أو الأربعة .

فقال الدكتور إبراهيم الطحاوي أن هذه الناصر - الماء والكأ والنار والطح
تجمل لبصر الرواية - تمثل ضرورة لا يستغنى عنها فرد من الافراد في المجتمع
ومن ثم يمكن البزم بأن كل ما شاركها في هذا الوصف بالنسبة لجميع أفراد المجتمع
يأخذ حكمها ، ومثال ذلك الحناجم ومناجج البترول فذكر هذه العناصر الثلاثة
أو الأربعة المذكورة في الحديث لم يكن على سبيل الحصر وإنما يكون على سبيل
المثال ، باعتبارنا كانت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كل الضرورات المأمدة
التي لا غنى لأحد عنها وقتئذ ، ومن ثم فكل ما يأخذ وصفها ذلك يأخذ
حكمها هذا * (٣)

(١) راجع الأحكام السلكانية للقاضي أبي يعلى ص : ٢٣٦ .

(٢) راجع الأحكام السلطانية للماوردي ص : ١٩٢ و ١٩٨ .

(٣) راجع الاقتصاد الإسلامي مذهبها ونظامها دراسة مقارنة للدكتور إبراهيم
الطحاوي ١٩٤/١ و ١٩٥ .

المبحث الثاني : الملكية الاجتماعية في رأس المال

" الوظيفة الاجتماعية في الملكية الفردية "

المطلب الأول : مصادر الملكية الاجتماعية في رأس المال

الفصل الأول : استغلال الناصر في المال :

قال عز وجل : " وإذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويصفك الماء ، ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال اني أعلم ما لا تعلمون " (١)

هذه الآية شديدة أن الناس مستخلفون في الأرض ، وتحدد عامة للناس نعمة من الله وما محتلاهم فيها يقتضي أن يكونوا خلفاء عن الله في تدبير الأرض ويتطلب منهم أن يدبروها على ما يحدده الله ويوجهه وهو تدبير حسن طيب ، فيلزم أن يتصرف كل واحد فيطوّر يهدف إلى مصالح الجماعة كما يهدف إلى مصالح نفسه ، ويكون ذلك في جميع مجالات الحياة بما فيها من شؤون الأموال (٢) وقد خصص الله كرامته في استغلال الناصر في الأموال - لطايفها من أهمية عظيمة - بقوله : " آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه " (٣)

وكان بناء على استغلال الناصر في أموالهم نائبين في ملك الله ، أميين فيه أن جعل لهم التعرف فيه في الحدود المشروعة ، وهي حدود قصد بها خيرهم ونفصهم ومصلحة مجتمعهم ، فليس لهم أن يتجاوزوها ، فإذا تجاوزوها كان ذلك خروجاً منهم من خلافتهم ولا ينتمون واستوجبوا بذلك الجزاء بالحجر عليهم وفي أيديهم ومن أدلة هذه النيابة رجوع مال من يتوفى عن غير وارث إلى بيت المال باعتباره خزانة لأموال المجتمع فاليه كل مال لا يظهر له مالك (٤)

(١) الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٢) أنظر تفسير البضاوي ص ٢٣ - ٢٤٥ وتفسير الكشاف ٢٧١/١ وتفسير الفخر

الرازي ٢٦٧/١ .

(٣) الآية ٧ من سورة المائدة .

(٤) الملكية الفردية وتحديداتها في الإسلام ، بحث لفنييلة الشيخ علي الخفيف

المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية مارس ١٩٦٤ ص : ١١٥ .

- ونستطيع ان نحدد ... استمراداً بالآيات القرآنية - حدود التوجيه وهي :
- ١ - ضرورة حرص كل واحد ^{على} ان يتصرف في ماله بما يتفق وكيان المجتمع المحيط به .
 - ٢ - ضرورة استدام الفائز عن حاجة صاحب المال في خدمة مصلحة الجماعة التي لها حق في مال كل فرد .

أحدنا : اختياري سادر من ذات الفرد المسلم نتيجة لكون ذلك جزءاً من إيمانه وتحميده .

وثانيهما : يكون بقوة التشريع من سداثة تحديد السلوك الإنساني وضبط قواعده وتصحيح مساره كلما جاد عن الصراط المستقيم وينفذ عن طريقين . (١)

(١) منع أنشطة اقتصاديه واجتماعيه معينه كالربا والاحتكار وغيرهما مما تعوق الأهداف والغايات التي ينشد ها الاسلام وتبني تحقيقها .

(٢) ارساء حق ولي الأمر في الاعراف على سائر الأنشطة العامة ، وفي التدخل لحمايتها المصلحة العامة على نحو يطمئنه حق نزاع ما انفراد - كلاً أو بعضاً - احتفاظاً بحق المصلحة العامة فيمنع اذا انحرف الصلة المفعلية عن حدود علاقته وأمانته فيها . (٢)

الفرع الثاني : الأخوة الإسلامية :

قال الله جل جلاله " انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم " قال البيضاوي ان الجزء الأول من هذه الآية يحتمل الأخوة بين المسلمين من حيث أنهم منتسبون الى أصل واحد هو الايمان الموجب للحياة الابدية وهو تعليل وتقرير للأمر بالاصلاح ولذلك كرره مرتباً عليه بالغاء " فاصلحوا بين اخويكم " ووضع الظاهر موضع الضمير مضافاً الى التأمرين للمبالغة في التقرير والتخصيص وخص الاثنين بالذكر لأنهما أقل من يقع بينهما الشقاق وقيل المراد بالافخمين الأوس ، والانسرج . (٣)

(١) انظر الاقتصاد الاسلامي مذنباً ونظاماً دراسة مقارنة للدكتور ابراهيم الطحاوي ١٨٢/١

(٢) الاقتصاد الاسلامي مذنباً ونظاماً دراسة مقارنة د . ابراهيم الطحاوي ١٨٢/١

(٣) الآية ١ من سورة الحجرات . (٤) انظر تفسير البيضاوي ٦٨٤ .

ورأى الفخر الرازي أن احتمال أخوكم يعنى العصى الى الاصباح وان لم تكن الفتنة عامة وان لم يكن الأمر عظيماً كالقتال مثل التماسك والتساقط (١) ورأى هذا الرأي الزمخشري (٢).

فرايهم هذا يقتضى عدم جواز أى ضرر مهما كان صفته ويكون ذلك فى جميع مجالات الحياة ، اجتماعية كانت أو مالية . وهو يتفق وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار " (٣) وقد صار هذا قاعدة أصولية عامية (٤).

فالأغناء يبين أفراد المجتمع يوجب التكافل . وهذا استوجب أن يكون المالكون مسئولين باعطاء الفقراء والمساكين ومساعدة الضعفاء من المرضى والمقدمين ، واللقلاء والمشردين عند ما لا تكفيهم أموال الزكاة ، ومن ذهب الى هذا الرأي هو أبو حميد بن سالم وابن عمر وأبو هريرة وطاوس والشعبي ويمكن أن نلخص رأيهم بحياة أن فى المال حقوق سوى الزكاة مثل بر الوالدين وصلة الرحم وقصر الضيف (٥).

وانتقد خليل هراس محمد هذا الرأي عند تحقيقه ، بقوله : " أن الصحيح أنه لا يجب فى المال سوى الزكاة وما وراء ذلك فهو تطوع غير واجب " (٦).

ورأى خليل هراس محمد أن يضاف ما ذهب اليه هؤلاء لأن مقياس خليل هراس محمد مقياس فقهي أخفى ، وأما مقياس هؤلاء انما مقياس اجتماعي أعم ، وليس بهميد من ذهنا وجوب حفظ التكافل الاجتماعي الذى من أهم أسسه هو اتفاق المال حيث تقتضيه المصلحة العامة .

وعلى هذا الأساس حاج عمر بن الخطاب من حاجه فو الحص قائلاً

(١) انظر تفسير الفخر الرازي ٦٦٩/٥

(٢) انظر تفسير الزمخشري ٥٦٤/٣

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ٢٩٤/٥

(٤) الاشباه والنظائر للسيوطي ٩٥

(٥) انظر الأموال لأبي حميد القاسم بن سلام تحقيق خليل هراس محمد :

٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(٦) راجع الأموال لأبي حميد تحقيق خليل هراس محمد . ص ٤٩٦ .

حيث يردنا ، تألفنا عليها في التجاملية وأسلمنا عليها في الاستسلام
... فقال عمرو : " البازد يرد الله ، وتحصى النعم ما لا الله ، يحط عليها
في سبيل الله " .

وقال القرطبي : " واتفق العلماء أنه إذا نزلت بالمسلمين طاعة بعد
أداء الزكاة يجب صرف المال اليها قال مالك رحمه الله : " يجب على الناس فداء
أموالهم وإن استغرق ذلك أموالهم وهذا اجماع أيضا . (١)

فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم " المسلم أشرف المسلم لا يظلمه
ولا يسلحه ، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم
كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلما ستر الله يوم
القيامة " (٢) وصح عنه أيضا من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر
له ، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له " (٣)

وقال عمر بن الخطاب : " لو استقبلت من أمر ما استديرت لأخذت
فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين " (٤)

وليس هذا الرأي بحجيب فقد قال جل جلاله :-
" وأتى المال على يمينه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
والمساكين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة " (٥)

تعتبر هذه الآية أن الاتفاق في وجه الخير أصلا من أصول البر وفي
سورة النماء والحجرات لم يذكر الله مع الإيمان سوى الاتفاق في سبيل الله فقال
" وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما رزقهم الله " (٦) وقال
" إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم
وانفُسهم في سبيل الله ، أولئك هم الصادقون " (٧)

-
- (١) تفسير القرطبي ٢٢٣/٢ .
(٢) سنن الترمذي ٣٤/٤ ، ٣٥ .
(٣) صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٥٤/٣ .
(٤) الاستمعة عقيدة وشرحة للإمام الأكبر محمود شلتوت ص ٢٩١ .
(٥) الآية ١٧٧ سورة البقرة .
(٦) الآية ٣٩ سورة النساء .
(٧) الآية ١٥ سورة الحجرات .

هذا أسلوب يضع الاتفاق في سهيل الله في مستوى الايمان . واذا قلبنا صفحات القرآن لم نجد ه أطلق عنوان الحقيقة التي تحول بين الايمان وسمادته سوى اطعام الفقير والمساكين (١) .

يقول الله تعالى : " فلا اقتحم العقبة ، وما أدراك ما العقبة ، فك رقبة ، أو اطعام في يوم ذي مصغبة ، يتيما ذا مقربة ، أو مسكينا ذا متربة ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالنسب وتواصوا بالمرحمة أولئك أصحاب الميمنة " (٢)

" رأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ، ولا يحصى على طعام المسكين ، فويل للمصلين ، الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون " (٣)

وقد نص الله علينا بعد ذلك أن المجرمين سيسجلون على انفسهم في الجواب حين يسألون يوم الدين " ما سلككم في سقر " (٤)

سيسجلون مع الكذب بيوم الدين والخوض في الباطل باهمال حق الفقير والمساكين (قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الكافرين ، وكنا تكذب بيوم الدين " (٥)

هكذا جعل الاسلام مكانة الاتفاق في سهيل الله ، والترهيب من البخل بحق الفقير والمساكين .

وأما الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول في التحذير عن الشح " اتقوا الشح فان الشح أهلك من قبلكم ، حطهم على أن ينفكوا دماءهم ومستحلوا محارمهم " (٦)

-
- (١) الاسلام عقيدة وشريعة لشارتوت : ٢٨٢ .
 - (٢) الايات من ١١ الى ١٨ من سورة البلد .
 - (٣) الايات من ١ الى ٦ من سورة الماعون .
 - (٤) الاية ٤٢ من سورة المدثر .
 - (٥) الايات من ٤٣ الى ٤٦ من سورة المدثر .
 - (٦) صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٨٦٦/٤ .

وأسلوب الرسول هذا يكون من أقوى التعبير في تصوير الخطر الاجتماعي الذي ينبعث من الشح ولا ريب أنه من أكبر الآفات التي تفرق المجتمعات وتقضي على حياة الأمم وصالح المصيران .

ونستطيع أن نقرر - استرشاداً من الآيات القرآنية والسنن النبوية السابقة - أن الإسلام لا يقسم وزناً شيئاً من تكاليفه إذا لم تفرم في قلب المسلم عاطفة الرحمة بميث الاتفاق والبذل والمطاء .

الفرع الثالث : حقوق الجماعة على الملكية الفردية :

ونعني هنا بحقوق الجماعة التي تجب على الملكية الفردية فقهاً وهي
اثنان :-

أحدهما : زكاة الأموال ، وهي - شرعاً - اخراج مال مخصوص من مال مخصوص لمصلحة بشرائط مخصوصة .

وقد فرضت في السنة الثانية من الهجرة وفرضتها بالكتاب والسنن والاجماع . أما الكتاب فقولته تعالى : " وأتوا الزكاة " (١) وفي أموالهم حق المسائل والمعتوم (٢) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (بنى الإسلام على خمس . . . الحديث) (٣) ذكر منها إيتاء الزكاة وقد اتفقت الأمة على فرضيتها حتى صارت مملوكة من الدين بالضرورة فجاهدوها كافر ومانعها مع الأيطان بفرضيتها عخذ منه كرها .

وثانيتهما : زكاة الفطر ، وقد فرضت في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد بن ثعلبة ، قال :
خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر بيوم أو يومين ، فقال : " أدوا صاعاً من بر أو قمح أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد ، صغيراً أو كبير " (٤)

(١) الآية ١٠٦ من سورة التوبة

(٢) الآية ١١١ من سورة الذاريات

(٣) صحيح مسلم شرح النووي ١٢٦/١ .

(٤) الفتاوى المذاهب الأربعة ، طبع وزارة الأوقاف ج ١/٦٠٥ .

وليس مهمتنا هنا ذكر تفاصيل هاتين الزكاتين إنما يهمنا أن نقول أن كلا منهما
تجب في الأموال النجاسة ، فزكاة الأموال (١) تجب في :-

- ١ - الأنعام أو المشيمة (الأبل والبقر والغنم) .
- ٢ - النقدين (الذهب والفضة) .
- ٣ - عروض التجارة .
- ٤ - المعدن والركاز .
- ٥ - الزروع والثمار .

وزكاة الفطر على قدر شعاع من غالب قوت البلد واجبة على كل مسلم قادر
آخر يوم رمضان . (٢)

فزكاة الأموال والفطر متعلقة بأصناف الأموال التي تعتبر أساسا للحياة
وتلعب دورا هاما في المجال الاقتصادي .

وهي تصرف إلى مستحقيها الذين نص عليهم القرآن الكريم الثمانية :
" إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم
وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل " (٣)

هذه هي مصروف زكاة الأموال والفطر ، فهاتان الزكاتان يقصد منهما حفظ
التكافل الاجتماعي ، فانهما تؤخذان واجبا من أموال الأغنياء لزالة منحة الفقراء
والمساكين ، وسبل الاحتاد والانشان من قلوب الفقراء فلا يقصد منهما إلا لمد
كهوة بين الأغنياء والمعدمين المحتاجين في الحياة المادية والاجتماعية ليكونوا
مكتلين في تدوير عجلات الحياة اقتصاديا واجتماعيا في سبيل إقامة المجتمع
الانسانى المتكافل المتوازن .

(١) الفقه طو المذاهب الأربعة للجزيري ٥٩٦/١ - ٦٢٠

(٢) نفس المرجع ٦٢٧/١

(٣) الآية ٦٠ من سورة التوبة .

الفرع الرابع : منع تزخيم رأس المال :

ويكون تجنب تزخيم رأس المال في الإسلام بأحد أمرين :-
أولا : يكون اختياريا ، أمثالا لأمر الشارع ، ويكون ذلك عن تنفيذ النظام الوراثي في الإسلام .

فالوراثة في الإسلام نظام إيجابي يعطى أقارب الميت حقوقهم فسي تركته ، تبعا لقربتهم اليه .

فأقرب الناس إلى الميت صلة يحصل على التركة باتا دون أى حجاب وعلم ستة : الأب والابن والزوج والام والبنت والزوجه . (١)

والوارثون من الرجال هم : الأب والجد وان علا والابن وان سفلى
والاخ الشقيق والاخ لأب والاخ لأم وابن الاخ الشقيق وابن الاخ لأب وابن
الاخ لأم والعم وابن العم وعم الأب وابن عم الأب والزوج والمعتق ومن
النساء : البنت بنت الابن والام والجد ، والاخت الشقيقة والاخت
لأب والاخت لأم الزوجية (٢) .

ومن عدا هؤلاء الستة " غير محجوبين " فالأقرب يحجب الأبعد ومن
يدلى بشخص لا يرث الا أولاد الأم (٣) ومن اراد التعمق في مسألة
الاخوة لأم فليراجع في كتب الفقه .

فبالنظام الوراثي في الإسلام يستحق كل الأقارب التركة تبعا
لمدركته بالميت " ويتحدد حقه في تركته ، وعلى هذا يصير مال الميت
- اذا كان شخصا - إلى قدر صغير يندفع صاحبه إلى استثماره ليصير
كبيرا ثانيا ثم لما توفي يصير إلى نفس الصغير ، وهو يفيد ما نعتيه
من منع التزخيم المالي . واذا كان صغيرا يحصل عدم التزخيم به بمجرد
تحديد حق الورثة ، وهو ما لا تلقى أهميته في المجال الاستثماري .

(١) الاختيار للموصلي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ج ١٣٤/٥ .

(٢) راجع تفاصيل ما يتعلق بهؤلاء في الاختيار للموصلي تحقيق محمد محي الدين

عبد الحميد ١٢٣/٥ - ١٣٤ .

(٣) الاختيار للموصلي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١٣٥/٥ .

فالنظام الوراثي في الاسلام يضمن التنمية المالية ويحول دون أن يتخضم المال في أيادٍ معينة ، تحتكر المالية العامة وهو ليس كما يزعمه بعض الجاهلین بالبادئ الإسلامية ، بأنه تشييت لرأس المال بل أنه تحديد الملكية في مال الميت ويترك الورثة بعد ذلك إقراراً في تحديد مصيرهم ، إن شاءوا يستثمرون رأسالهم متضامين وإن شاءوا يستثمر كل واحد منهم رأساله على حده إن اقتضت الظروف ذلك إذ لا فائدة أن تبقى حقوقهم مجتمعة والظروف تقتضي غير ذلك .

وثانياً : يكون إجبارياً ، ويكون ذلك عن طريق التأميم ، وإن رجع الشريعة الإسلامية تسمح للنظام أن يؤم ملك الفرد حيثما تقتضي الظروف الموجودة في المجتمع وقد شهدنا ذلك بكل الوضوح عن التطبيق الذي قام به عصر بن الخطاب . (١)

الفرع الخامس : ضمان حقوق الجماعة في الملكية الفردية :

وقد سبق أن قلنا ان ضمان حقوق الجماعة في الملكية الفردية يكون بأحد أمرين :-

أولهما : اختياره صادر من ذات الفرد المسلم نتيجة لكون ذلك جزءاً من إيمانه وتقيده به .

وثانيهما : يكون بقوة التشريع من سلطة تحديد السلوك الإنساني ونهبط قواعده وتصحيح مساره كلما حاد عن الصراط المستقيم .

ويعتبر الاسلام الطريق الثاني ثانوياً ، يلجأ اليه عندما لم يلعب الطريق الأول دوره أو في المجال الذي لا يستطيع ان يلعب دوره فيه .

ولتحقيق هذا الغرض فقد أعطى الاسلام لولي الأمر أن يأخذ أية اجراءات يراها يتفق وهما مع المجتمع ، وعلى «بيل المثال فلولي الأمر أن يساهم في تدبير

(١) راجع رسالتنا ص ٨ .

أموال غير البالغين وغير الرأدين قال الله تعالى " وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ
الَّتِي بَعَثَ اللَّهُ لَكُمْ تَيَامًا " (١)

وقال " وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا
إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ " (٢)

وقال ابن تيمية رحمه " ولهذا كان لولي الأمر أن يكره الناس على بيع
ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه
والناس في مخصة فانه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل .

ولهذا قال الفقهاء من اضطروا إلى طعام الخير أخذه منه بخير اختياره بقيمة
مثلته ، ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره " (٣)

ورأى الإمام محمود شلتوت أن لولي الأمر أن يأخذ طريق القهر والقوة ممن
الذين لا يبتغون لأرشادات ما وضعه الله في أموالهم من حقوق الأفراد والجماعة (٤)

وقد وصل الأمر في تطبيق هذا المبدأ أن قاتل الخليفة الأهل الجماعة
الذين تكلوا في منع الزكاة حتى غرضوا فيها لأمر الله ، وما استقام الأمر وتركزت
عناصر الدولة .

المطلب الثاني : الملكية ذات صفة مزدوجة في الإسلام

الفرع الأول : مدى هذا الازدواج :

ومن البيان السابق نرى أن الملكية في الإسلام ذات صفة مزدوجة ، تهدف
إلى إشباع رغبات الفرد كما تهدف إلى إشباع رغبات الجماعة ، فحقوق الجماعة مفروضة
على الملكية الفردية . ويكون ذلك بمثابة قيود موجهة ، حتى لا تؤدي إلى
التمارض بين المصالح والرغبات ، وتكون سببا للفوضى ، فذلك القيود لم
تكن إلا لتنظيم نظم التكافل الاجتماعي التي تجعل الفرد مسؤولاً عن المجتمع الذي

(١) الآية ٥ من سورة النساء .

(٢) الآية ٦ من سورة النساء .

(٣) الحسبة لابن تيمية ص ١٧ .

(٤) الإسلام عقيدة وشريعة للامام الأكبر محمود شلتوت ص ٢٧٦ .

يتمش فيه . لأنه جزء منه والجزء لا ينفصل عن الكل ، والغاية سعادة الكل قبل سعادة الجزء وسعادة المجتمع قبل سعادة الفرد ولا يعترف الإسلام للفرد سعادة تقوم على قضاء الآخرين .

فمن الناحية الاقتصادية - خصوصاً في الاستثمار - يكون هذا الازدواج يلعب دوراً إيجابياً ، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي :

الفرع الثاني : أثر هذا الازدواج في توجيه الاستثمار :

أولاً : أن اعتراف الملكية الفردية يكون دافعا للحركات الاستثمارية ، إذ الملكية الفردية تعنى امتلاك المال بما فيه من حق التصرف والاستهلاك والاستثمار فهذه الأمور تتفق وفطرة الإنسان التي تنوق إلى ملك المال وتجهه بها جماعاً تكون محركاً في الحركات الاقتصادية " الاستثمارية " . وعلى هذا تجري الحركات الاقتصادية على مدارق دون أن تتكسد

وثانياً : أن تحديد حقوق الجماعة في الملكية الفردية ، أو اعتبار تلك الأموال انابة من الله جل شأنه يكون ضماناً وجدانياً لتوجيه المال إلى نفع كافة الناس فلا تمسك في التصرف فيه كما لا استغلال فيه ، فالفرد على بصيرة أنه مسئول في ماله ، وعلى انتباه أنه مطلوب لتصرفه إلى ما تقتضيه حاجته الخاصة وما يات به المجتمع العام . (١)

ولم يكن أدل على ذلك من أن يشرع النظام ، الرأسمالي والاشتراكي بالأخذ بهذا الازدواج . فالنظام الرأسمالي الذي يتهنى الملكية الفردية بعد أن طبق هذا المبدأ اكتشف عدم جدارته فحاول أن يعالج ما نجم عن ذلك المبدأ من مضاعفات ومتناقضات . فبدأ المجتمع الرأسمالي منذ أمد طويل بأخذ فكرة التأمين وينزع عن بعض المرافق إطار الملكية الفردية (٢) .

(١) انظر الملكية الخاصة وحدودها في الإسلام : بحث دكتور عبد الله المبرسي المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦٤ ص ١٤١ و ١٤٢ .

(٢) انظر اقتصادنا ، محمد باقر الصدر ص : ٢٥٦ .

كما أن المجتمع الاشتراكي من الناحية الأخرى وجد نفسه - بالرغم من جدائته - مضطرا إلى الاعتراف بالملكية الخاصة ، قانونيا ، حينما ، وشكلا غير قانوني أحيانا أخرى ، فمن اعترافه القانوني بذلك ما تضمنته المادة السابعة من الدستور السوفيتي من أن " لكل عائلة من عوامل المزرعة التعاونية الإضافية إلى دخلها الأساسي الذي يأتيها من اقتصاد المزرعة التعاونية المشتركة - قطعة أرض خاصة بها ، وطحونه بمحل السكن ، ولها في الأرض اقتصاد إضافي ، ومنزل للسكن وماشية منتجة ، وطيور وأدوات زراعية بسيطة ، كملكية خاصة " وكذلك سمحت المادة التاسعة بتملك الفلاحين الفرديين والحرفيين لمشاريع اقتصادية صغيرة ، وقيام هذه الملكيات الصغيرة إلى جانب النظام الاشتراكي السائد . (١)

وعلى هذا يتحدد المجال الاستثماري في النظام الاقتصادي الإسلامي
 وينقسم إلى فروعين أساسيين : الفرع الأول ما يكون مشروعاً في نظر الشريعة
 والفرع الآخر ما لم يكن مشروعاً في نظرها .
 وسنشير إلى هذين الأمرين عندما نتناول عرض استثمار " رأس المال " الذي نعتيه في هذه الرسالة .

الكتاب الأول
الكتاب

الباب الأول

المصناعة

يحتوى هذا الباب على تقديم نبذة في استخراج الزاغة من كلاً من
صلمه ما يأتى :-

الفصل الأول : تعريف الصناعة وضرورتها وأدلتها .

المبحث الأول : تعريف الصناعة .

المبحث الثانى : ضرورة الصناعة وأدلتها .

الفصل الثانى : التعريف فى الإنتاج الصناعى فى الإسلام .

المبحث الأول : أن يكون مبان الصناعة مأملاً .

المبحث الثانى : مراعاة التوازن بين الصناعات ومجالات المجتمع .

المبحث الثالث : أعداد القوى العاملة .

المبحث الرابع : تطوير الإنتاج الصناعى .

الفصل الثالث : التوزيع فى الإنتاج الصناعى فى الإسلام .

المبحث الأول : تحريم صناعة المأكولات النجس .

المبحث الثانى : تحريم صناعة المسكرات .

المبحث الثالث : تحريم صناعات لا منفعة فيه شرعاً .

المبحث الرابع : تحريم صناعات الترفيه غير لازمة .

المبحث الخامس : الإسلام والتنمية الصناعى .

ونتناول بيان هذا الباب على النحو التالى :

I الباب الأول

الحمد لله الذي جعل العلم
المنفعة

تقديم :

وقبل أن ندخل في هذا الباب نريد أن نتناول بإيجاز مجالات النشاط الاقتصادي ، أو مجالات عمل الإنسان أو مجالات الإنتاج ، ويمكن أن نعصرها في ثلاثة أنواع هي :-

- (١) الزراعة
- (٢) الصناعة
- (٣) التجارة

وستترك النوع الأول وهو الزراعة ، لأن عنصر الطبيعة تتفوق عليها في الصناعة في ثمرات الإنتاج . (١) لقد أخرجنا الطبيعة " الأرض " من كلاً من في هذه الرسالة لأن موضوعنا - كما بيناه في المقدمة - يتناول عنصراً من عناصر الإنتاج وهو " رأس المال " والطبيعة عنصر آخر مستقل .

" الفصل الأول "

تعريف الصناعة ، ومشروعيتها وأدلتها

المبحث الأول : تعريف الصناعة في الإسلام

تناول ابن خلدون بيان الصناعة بوجه عام وموجه خاص ، وعندما بين الصناعة بوجه عام أراد بها بأنها " حرفة أو مهنة " .

وهذا ظاهر عندما تحدث عن أمهات الصنائع ، فقد قسمها إلى ما هو ضروري في العمران وشريف بالموضوع ، وقد مثل الضروري بالفلاحة والبناء والخياطة

(١) راجع محاضرات الاقتصاد السياسي للدكتور محمد محمود ربيع . شعبية السياسة الشرعية بكلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر سنة ١٩٦٩ ص ٣٣ .

والتجارة والحياكة وأما الشريف فقد مثله بالكتابة والوراقه والفناء والطبيب
وأعتبر الثاني من صنائع الدنيا لأنها تشتمل على مخالطة الملوك الأعظم فسمى
خلواتهم ومجالسهم (١).

وعند ما تناول الصناعة بوجه خاص اعتبر الصناعة ثانية الفلاحة ومتأخرة منها
لأنها مركبة وعلمية تنصرف فيها الأفكار والأنظار ، ولهذا لا توجد غالباً
إلا في أهل الحضارة الذي هو متأخر عن البدو وثان عنه (٢) . وعلى هذا المعنى
كانت الصناعة عند ابن خلدون هي : " الأعمال التحويلية المركبة الدقيقة
نوعاً ما والتي لا تكون إلا بحيث يبلغ الإنسان درجة من الحضارة والمدنية " (٣)

فنظرية ابن خلدون نحو الصناعة بوجه خاص تتفق ومفهوم الصناعة الحديث
فالفكر الاقتصادي الحديث اعتبر كل من الفلاحة والصناعة نوعاً أو مجالاً مستقلاً
في الإنتاج ، فابن خلدون باعتباره الصناعة عمل تحويلي مركب يخرج صناعة
الأدوات الأولية التي يحتاج إليها الصياد أو الزارع من جملة الصناعة بمعناها
الحقيقي .

البحث الثاني : مشروعية الصناعة وأدلتها :

إن المبرر لمشروعية الصناعة هو عنصر " المصلح " الذي نجده فيها بأكمله
وإيجابيته المصلح كسبب للاكتساب لا لخلاف فيه في نظر الإسلام وبيان ذلك أن -
الاكتساب يكون بأحد الطريقين :

- ١ - بطريق المصلح المباشر الذي يستحق الأجر .
- ٢ - وطريق المصلح الذي يستحق الربح ويكون استحقاقه ذلك بالمعمل المخزن
فيه ، والمعمل التنظيمي فيه ، فالمال يمثل فائز المصلح من حاجات
البيت أو يمثل إنتاج الورشات الفائز الذي يخزن بطبيعة الحال عند

(١) مقدمة ابن خلدون تحقيق د . علي عبد الواحد وأبي ١٠٦٥/٣ .
(٢) مقدمة ابن خلدون تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وأبي ١٠٦٢/٣ .
(٣) محاضرات الاقتصاد السياسي الدكتور محمد محمود ربيع ، شعبة السياسة
الشرعية . كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر سنة ١٩٦٩ ص ٣٣ .

فإن يرد له لماء عليه أو لأصحابه إذا اقتضت الحال ذلك • فكان الذئب يتمين عليه أن يقوم بهذه الدور • (١)

وجب أن يكون كل أحد الطريقين متسا بصفة استثمارية لا استثمارية •

وقد نوه الله المصل بهذه الصفة في الآيات الآتية :-

- "وقل اعطوا فسيروى الله عظمكم ورسوله والمؤمنون" (٢)
- "وأن ليس للانسان الا ما سعى وأن سعيه سوف يرى" (٣)
- "انا لا نضيع أجر من أحسن عملا" (٤)
- "فمن يحمى مثقال ذرة خيرا يره" (٥)

هذه هي بعض الآيات من ٣٦٠ آية تتحدث عن المصل ومن ١٠٩ آية

تتحدث عن الفصل •

ولذلك كان الأنبياء مع علو درجاتهم كان المصل طريق حياتهم • وننقل

هنا من عظم منهم في المجال الصناعي (٦)

- ١ - كان داود احترف الحدادة •
- ٢ - كان زكريا عليه السلام نجارا •
- ٣ - كان موسى احترف الكتابة • وكان يكتب التوراة بيده •
- ٤ - كان ادريس خياصا •
- ٥ - كان سليمان يصنع المتكامل من الخوص •
- ٦ - كان عيسى يأكل من غزل أمه الصديقه • وقد عمل هو نفسه في حداثته صباغا •

(١) راجع فتح القدير ١٧٨/٦ ، ١٨٢ • والاقتصاد الاسلامي مذهبنا ونظامنا
دراسة مقارنة للدكتور ابراهيم الطحاوي ٢٢٢/١ والمسلم في عالم
الاقتصاد لمالك بن نبي ص ٨١ ، ٨٢ • وقدمه ابن خلدون تحقيق
الدكتور علي عبد الواحد وافي ١٠٣٠/٣ •

- (٢) الآية ١٠٥ من سورة التوبة •
- (٣) الآية ٣٩ من سورة النجم • والآية ٤٠ من نفس السورة
- (٤) الآية ٢٠ من سورة الكهف •
- (٥) الآية ٧ من سورة الزلزلة •
- (٦) راجع دراسة اسلامية في المصل والمال : لبب السعيد ص ١٦ •

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في نبي الله داود عليه السلام
 " ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله عليه السلام
 كان يأكل من عمل يده " والحكمة في تخصيص داود بالذكر أن اقتداره في أكله
 لم يعلو ما يعمله بيده لم يكن من الحاجة لأنه كان متمكناً من رزقه بدون تعصب
 ومشقة وإنما ابتغى الأكل من طريق الأقنول ولهذا أورد النبي صلى الله عليه
 وسلم قصته في الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد . . . الخ (١)
 وقار الرسول صلى الله عليه وسلم " من بات كالا من عمل يده بات مغفورا له (٢)

والنصوص انذائية في تكريم الصناعة واحتراف الانبياء به لدليل لا يقوى
 أمامه أي دليل يمارزه ، ومن هنا أن ننقل هنا ما قاله ابن تيمية ونصه : " فلهذا
 قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم كأبي
 حامد الغزالي وأبي الفرج وابن الجوزي وغيرهم أن هذه الصناعات كالنجارة
 والبنائة والفلاحة - فرض على الكفاية لا تتم مصلحة الناس إلا بها كما أن الجهاد
 فرض على الكفاية إلا أن يتصين فيكون فرضاً على الأعيان مثل أن يقصد العدو
 بلداً أو مثل أن يستنفر الإمام أحداً " (٣)

ثم استطرد ابن تيمية أن الصناعة فرض عين إذا تخصص به قوم والناس محتاجون
 اليه ولولى الأمر إجبار أهل الصناعات في هذه الحال على القيام بعمل . (٤)

هذا هو أسلوب ابن تيمية فيتمتع بالصناعة ، ولم يكن ذلك إلا إذا
 كانت هي مشروعية .

(١) راجع فتح الباري شرح البخاري ٢٠٩/٥ ، ٢١٠ .

(٢) فتح الباري شرح البخاري ٢٠٩/٥ .

(٣) الحسبه لابن تيمية ص ٢١ .

(٤) راجع الحسبه لابن تيمية ص ٢٣ .

التخطيط في الانتاج الصناعي في الاسلام

المبحث الأول : أن يكون مجال الصناعة شاملاً

تشمل الصناعة وتهدى الى اشباع حاجات المجتمع ، فاذن لا يستد أن تشمل مجالات الحياة كلها . وقد نوه القرآن الكريم الصناعة بجميع أنواعها طويلاً ،

- ١ - ففي تنويع صناعة المظلموات يقول الله تعالى :
 " ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً " (١)
 - ٢ - وفي تنويع صناعة الجلود يقول الله تعالى :
 " وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم يوم أقيمكم " (٢)
 - ٣ - وفي تنويع الصياغة يقول الله تعالى :
 " واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلًا جسداً " (٣)
 - ٤ - وفي تنويع النسيج أو صناعة الكساء يقول الله تعالى :
 " يا بني آدم ، قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً " (٤)
 - ٥ - وفي تنويع صناعة الحديد يقول الله تعالى :
 " وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس " (٥)
 (أتوني زهر الحديد حتى اذا ساوى بين الصدفين قال اغثنوا حتى اذا
 جعلته نارا قال أتوني أفرغ عليه قطرا) (٦)
 - ٦ - وفي تنويع صناعة التمديد يقول الله تعالى :
 " وأسلنا له عيين القطيسر " (٧)
- أي النحاس انذاب الذي يستعمل في صنع الجفان والقدر ، ويقول :
 " وما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله " (٨)

- | | |
|---------------------------------|--------------------------------|
| (١) الآية ٦٧ من سورة النحل . | (٢) الآية ٨٠ من سورة النحل . |
| (٣) الآية ١٤٨ من سورة الأعراف . | (٤) الآية ٢٦ من سورة الأعراف . |
| (٥) الآية ٢٥ من سورة الحديد . | (٦) الآية ٩٦ من سورة الكهف . |
| (٧) الآية ١٢ من سورة الحديد . | (٨) الآية ١٧ من سورة الروم . |

٧ - وفي تنويه الصناعات المكنية يقول الله تعالى :
 " وما لكم قول الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا " (١)
 " وتنحتون من الجبال بيوتا فارجسسين " (٢)

٨ - وفي الصيد وتنويه صناعاته يقول الله تعالى :
 " يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم " (٣)

٩ - وفي تنويه صناعة السفن يقول الله تعالى :
 " واصنع الفلك بأعيننا ووحينا " (٤)
 " واصنع الفلك " (٥)

١٠ - والصناعات الحربية ينوئها الله تعالى بقوله :
 " وعلماؤه صنعة لبسوس لكم لتحصنكم من بأسكم " (٦)
 ويقول : " وجعل لكم سراويل تقيكم الحر وسراويل تقيكم بأسكم " (٧)
 ويقول : " وألنا له الحديد " . أن اعلى سابغات وقد رقى السرد " (٨)

وبعد هذه الآيات تناولت مجالات الصناعات وقت التنزيل والتعدد فيها لا يفيد الحصر ، وإنما يفيد بيان مجالات الصناعات وقت التنزيل ، وهي الغالب وقتئذ ، فمنها نستطيع أن نستنتج أن الاسلام يحث المسلمين بالقيام بأداء جميع أنواع الصناعات التي تفيد حياتهم ، لأنها منج معيشتهم وسر قوتهم وعزتهم وقوة جيشهم وتزويدهم أما في الميدان وأما في الدافل وكذلك ينمض المسلمون وتتقوم حضارتهم وترقى مدنيتهم الخ .

-
- (١) الآية ٧٤ من سورة الاعراف .
 - (٢) الآية ١٤٩ من سورة الشعراء .
 - (٣) الآية ٩٤ من سورة المائدة .
 - (٤) الآية ٣٧ من سورة هود .
 - (٥) الآية ٣٨ من سورة هود .
 - (٦) الآية ٨٠ من سورة الأنبياء .
 - (٧) الآية ٨١ من سورة النحل .
 - (٨) الآية ١٠ و ١١ من سورة سبا .

المبحث الثاني : مراعاة التوازن بين الصناعات والحاجات المجتمعية :

وهذا يتطلب تنويع الصناعات ، تبعاً لحاجات المجتمع المختلفة ، وهذا التوازن ذو أهمية كبيرة في إيجابية سير التصنيع .

فالتمسك بصناعة واحدة تفرض البواقى . وتناهى الإمام الشافعى هذه الظاهرة بقوله " الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعاش وهلك أكثر الخلق ، فانتظام أمر الكل بتمام الكل ، وتكفل كل فريق بخص ، ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة لتمطلت البواقى وتلكوا ، وعلى هذا حط بعض الناصريين قولة صلى الله عليه وسلم " اختلاف أمتى رحمة " أى اختلاف تخصصهم فى الصناعات والحرف " (١)

أخرف الى ذلك أن هذا يقتضى زيادة إنتاج تلك الصنعة فرخصت أسعارها وقللة إنتاج الصناعات غيرها فقلت .

وفى هذا قال ابن خلدون " فإذا استجر المصركر ساكنه ورخصت أسعار الضرورى من القوت وما فى معناه وقلت أسعار الكمالي من الأدم والفواكه ومما يتبعها " (٢) وطس ابن خلدون ذلك بكثرة الضرورىات وزيادة ثمنها فيها عن الحاجات وقللة الكماليات وكثرة الحاجات اليها . (٣)

ونلاحظ من رأى ابن خلدون ظاهرتين :

الاولى : استلزام استبحار المصركرة الضرورىات وقللة الكماليات .

والثانية : استلزام كثرة الاشياء رخص أسعارها واستلزام قلتها غلاء أسعارها .

وانتقد الأستاذ محمد صالح الظاهرة الاولى بعدم صحة رأى ابن خلدون فيها ، فقال أنه من الممكن أن يتسابق المنتجون الى إنتاج الكماليات فترخصت أسعارها (٤)

(١) - إحياء علوم الدين للفرافى ٨٤/٢ .

(٢) مقدمة ابن خلدون تحقيق د . على عبد الواحد وفى ١٩٢٧/٣ .

(٣) راجع تقرير المرجع ج : ٣ ص : ١١٨ .

(٤) اندلس محاضرات د محمد محمود ربيع فى الاقتصاد السياسى شعبة السياسة

الشريعة كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر ١٩٧٠ ص : ٤٧ نقلاً عن

من مجلية القانون والاقتصاد ١٩٣٣ ص : ٧٩٥ .

ونحن مع الأستاذ محمد صالح ، ولكن انتقاد ، يفيد اعترافه بحجة
رأى ابن خلدون في الظاهرة الثانية .

ورخص الصناعة يضر بالصناعة نفسها بقدر ما يضر بها غلاؤها . فخصمها
يسبب عدم مسايرة دخل القائمين بها بما تتطلبه الحياة من نفقاتها ، فاضطروا
الى تركها ، وفي هذا قال ابن خلدون " فاذا استدعي الرخص في سلعة أو عرض
من مأكل أو ملبوس أو متجول علم الجملعة ، ولم يحصل للتاجر حوالاة الأسواق
فسد الربح والنماء بطول تلك المدة ، وكسدت سوق ذلك الصنف ، ففسد
التجار عن السعي فيها ، وكسدت رؤوس أموالهم " (١)

وأما غلاء السلعة فيسبب أن يحاول الناس في البحث عن بدلها أو تركها
بدون بدل إذا لم يكن في غاية الضرورة اليها فتتضرر وتسير الى الهلاك
أيضا .

وما قلنا تحكده الحركات الاقتصادية في الدول النامية ، حيث يجمل
تنوع الانتاج شرطاً أساسياً للتنمية الاقتصادية فيها . (٢)

المبحث الثالث : اعداد القوى العاملة :

ان الصناعة بوصفها أعمالاً تشغيلية دقيقة ، تتطلب القوى العاملة الماهرة
والمهارة المطلوبة تتفاوت قدر تفاوت بعض الصناعات عن بعضها الاخر دقة
وتعقيداً ، وقد امر ابن خلدون هذه الظاهرة حينما اعتبر أن الصناعة ثمانية
الفلاحة ومتأخرة عنها تحصر فيها الأفكار .

فينبغي أن نراعي في اعداد القوى العاملة ما يلي :-

- (١) وقد بين خلدون تحصيله في " على عهد الواحد وافي ١٠٥٤/٣
 - (٢) التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية د . علي لطفى سنة ١٩٧١
- من ١٠٥٢

أولاً : الفروق الفردية ، وقال فيها ابن خلدون " ان الصناعة ملكة ومن حصلت له ملكة في صناعة فقل ان يجيد بعد ما ملكة في أخرى " (١) وهذه الفروق قد اعترف بها العلماء الاجتماعيون ، ونتيجة ذلك ظاهرة في أن تشبهاً دراسة خاصة في التدريب المهني أو البحث العلمي ، فنجد مثلاً دراسة خاصة في النزل والنسيج أو في التجارة أو في البناء ، وفي البلاط المتقدم نجد دراسة خاصة في صناعة السيارات أو في صناعة الطائرات أو صناعة الصواريخ ونحوها .

أخيراً إلى ذلك أن الفروق في الملكات تسبب أن يكون الأفراد متفاوتين بعضهم عن البعض الآخر في المهارة ، وعلى هذا تحدد القوى العاملة إلى غير الطاهر ، ونصف الطاهر والناظر والخاصة حسبما تتطلبه طبقات الاعمال في نوع ما من الصناعات .

ثانياً : التوازن بين القوى العاملة المدة وقدر الاحتياجات الفعلية للمعمل ولا يؤدي ذلك إلى إحدى الفروض الثلاثة الآتية أحدها : زيادة عدد العمال عن قدر العدد المحتاج فعلاً ، وهذا يؤدي إلى كثرة نفقة الإنتاج وتسبب غلاء قيمة المنتجات . وثانيها : زيادة المنتجات فيؤدي إلى رخص أسعارها وكل منهما يضر بذلك الصنف من الصناعات .

وقد تناولنا هذا في بحث التوازن بين الصناعات وحاجات المجتمع .
وثالثها : وجود بطالة مقنعة " دائمة " التي تضر بالتنمية الاقتصادية .

البحث الرابع : تطوير الإنتاج الصناعي :

يقول ابن خلدون " ثم ان الصنائع منها البسيط ومنها المركب والبسيط هو الذي يختص بالضروريات والمركب هو الذي يكون للكفايات والمتقدم منها في التعليم هو البسيط لبساطته أولاً ولأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي على نقله فيكون سابقاً في التعليم ويكون تعليمه لذلك ناقصاً . ولا يزال الفكر يخرج أصنافها

(١) راجع مقدمة ابن خلدون تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وأخيه

ومركباتها من القوة التي الفيل بالاحتياط شيئاً فشيئاً على التدرج حتى تكمل ولا يحصل ذلك دفعة واحدة وإنما يحصل في أزمان وأحيان إذ خروج الأشياء من القوة التي الفيل لا يكون دفعة واحدة لا سيما في الأمور الصناعية فلا بد له أن يمر من زمان " (١)

فابن خلدون رأى أن الصناع يتدرج نحو الاتقان وتنوع وفقاً لتقدم الحضارة ورسولها وازدياد الحاجات وازدياد الثروة . (٢)

رأى ابن خلدون تأييداً على هذا أن الصناعة لا تستجاد بالأموال المستحدثة المدرة بالدرجة التي تستجاد بها في الأموال التي استبحرت في الحضارة . (٣)

وكلام ابن خلدون يشمر وجوب تطوير الصناعات خطوة تلو الأخرى فبين أن للمسلم — كممثل التجريم — أثر كبير في نشر الصناعات فقال " . . . وعلى قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون جذب المتعلم في الصناعة وحصول ملكته " (٤)

ورأى ابن خلدون يتفق وتعاليم القرآن الكريم التي توجب على كل من يباشر عملاً أن يتقنه ويحسنه ، فإذا كان من شأن المعلم أن يكشف عن أساليب جديدة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة ائتمان السلعة أو تحسينها فيكون واجباً على المعلم أن يتزود بهذا العلم في كل ما يباشره من عمل وقد أمر الله بذلك تفصيلاً للمعلماء على الجهد فيقول " قل من يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون " (٥) وحث الناس على الاكتشاف والاستنباط العلمي لأنه خلقهم خلافاً في " الأركان " ومصنعي

-
- (١) مقدمة ابن خلدون تحقيق د . علي عبد الواحد وأفي ١٠٥٦/٢
- (٢) محاضرات د . محمد محمود ربيع في الاقتصاد السياسي — شعبية السياسة الشرعية ، كلية الشريعة والقانون — جامعة الأزهر ١٩٧٠ — ٣٥ .
- (٣) راجع مقدمة ابن خلدون تحقيق د . علي عبد الواحد وأفي ١٠٦٠/٣ .
- (٤) راجع نفس المرجع ١٠٥٧/٣ .
- (٥) الآية ٦ من سورة الزمزم .

استخلافهم في الأرض ، هو أن يدبرونا ويسمرونا وينفقوا بجميع ما يودعه فيها من المواد الغامية وهذا لا يتحقق إلا عن الأك تشاف والاستباط المحلوس . وفي ذلك يقول الله تعالى :

" وإذ قال ربك للخلقة إني جاعل في الأرض خليفة " (١) وهو الذي جعلكم خلائف الأرض (٢) . هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا " (٣) " ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأصبح عليكم نعمه ظاهرة وباطنة " (٤) " هو أنشأكم من الأرض واستعبركم فيها " (٥)

" الفصل الثالث "

التوجيه في الانتاج الصناعي في الاسلام

وجب أن نتذكر أن الاسلام لم يدع الا الى الصناعة والتصنيع اللذان يهدان الى الخير والنفع والاصلاح والرقابة ودفع الأذى وتوفير الامان ، ففي عهد الاسلام يدعو الى صناعة الرخاء والرفاهية ، ولمواجهة الحالة الحربية يدعو الى صناعات حربية دفعا عن العدو وان (٦) . ويكون التوجيه على النحو التالي :-

المبحث الأول : تعريف صناعة المأكولات البخسات :

حرم الاسلام تصنيع المأكولات النجسات ، قال الرسول صلى الله عليه وسلم " ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام " (٧)

(١) الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٦٥ من سورة الانعام .

(٣) الآية ٢٩ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٢٠ من سورة لقمان .

(٥) الآية ٦١ من سورة محمد .

(٦) يقول الله تعالى : " ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم

الله يعلمهم " الآية ٦٠ من سورة الانفال .

(٧) حديث جابر رواه مسلم . صحيح مسلم بشرح النووي ٦/١١ .

وتحريم الشيء يقتضي عدم تجاوز تصنيفه ، لأنه يعتبر وسيلة تؤدي إلى
البيع المحرم . وهذا ما تضمنته قاعدة النقد .

" ما حرم استعماله حرم اتقائه " (١) والقاعدة الأصولية " سد الذرائع "
أي الحيلولة دون الوصول إلى الفساد ، إن كانت النتيجة فسادا لأن الفساد
منهوج ، وسد الذرائع واجبة ومقتضى هذا أن وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة
المحرم المحرمة تتمتع في إحدى الضرورتين : (٢)

(١) إذا كانت تؤدي إلى الفساد قطعا .

(٢) إذا كانت تؤدي إلى الفساد ظنا غالبا .

ونذا الحكم يكون بإشاق الفقهاء . (٣)

فأحدى تاتين الصورتين تتحقق في تصنيف الأشياء الثلاثة التي ذكرناها
فانه إن لم يكن يؤدي إلى بيع الحرام قطعا فكان يؤدي إليه ظنا غالبا فيكون
محرما .

والمسلمة في الأشياء الثلاثة هي النجاسة ، فتؤدي إلى كل نجس
وهذا هو مذهب الجمهور (٤) فيحرم تصنيفه ، والخرق من هذا التحريم هو
تجنب المضرة عن الاندماج بالأشياء النجسة قدرة تغير الصحة الانسانية .

البحث الثاني : تحريم تصنيف المسكرات :

قال الله تعالى " إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل
الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون " (٥)

في هذه الآية تأكيد لتحريم الخمر والميسر ، وذلك أن الله صدد
الآية بانها وقرنها بالأصنام والأزلام وسماها رجسا وجعلها من عمل الشيطان
تنبيهها على أن الاشتغال بها شربحت أوغالب ، وأمر بالاجتناب عنهم

(١) الأشياء وانظار للسيوطي : ١٦٢ .

(٢) انظر الموافقات للشاطبي : ٢٥٥ / ٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ - ٢٦٥ .

(٣) انظر أصول الفقه لصياص ، نقول : ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

أصول الفقه الاسلامي لدكتور وهبه الزحيلي : ٥٧٣ .

(٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٧ / ١١ ونيل الاوطار للشوكاني ١٦١ / ٥ .

(٥) الآية ٩٠ من سورة المائدة .

يحمل ذلك سببا يرجح منه الفتح ثم قرأنا فيهما من الفساد الديني
الديني المقته للتحرير . (١) فقال " انما يريد النبال ان يوضح
ينكم الدعوة والبنشاء في الخمر والتبذير ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل
نعم منكم " (٢)

وروى مسلم حديث أبي سعيد الخدري في هذه الآية " ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه هذه الآية قال ان الله تعالى حرم
الخمر فمن أدركته هذه الآية فعند ه شيئا فلا يشرب ولا يبيع . . . " (٣)

فقد أجمع المسلمون على تحريم الخمر حيث لا يخالف في تحريمه وحسن
يعلمها بالشريعة .

والعلة على التحريم عند الجمهور هو الصد عن ذكر الله استنادا إلى
ما نهي الله بأن الخمر تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذه العلة موجودة
في جميع المسكرات فوجب طرد الخمر في الجميع وقال النووي أنه يمكن أن يقال
أن العلة هي الاسكار (٤) وهذا لا يخالف قول الجمهور لأن كل مسكر يصد عن
ذكر الله والصد عن ذكر الله يتحقق في كل مسكر .

ويتأيد قول الجمهور في هذه العلة بالأحاديث الصحيحة الكثيرة من
رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث أبي موسى " أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال " كل مسكر حرام " (٥) وحديث ابن عمر " قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم " كل مسكر خمر وكل مسكر حرام " و " كل مسكر خمر وكل مسكر حرام " (٦)

ومقتضى رأي الجمهور أن كل مسكر خمر مائعا كان أو جامدا أو ذائبا
رأى ابن تيمية أنه قال عمر بن الخطاب حيث قال " الخمر ما ضاع العقل " (٧)

(١) تفسير البيضاوي ١٦١ .

(٢) الآية ٩١ من سورة الطه .


(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٢/١١ .

(٤) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/١٤٨ و ١٤٩ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٣ : ١٢٠ .

(٦) نفس المخرج ج ١٣ : ١٧٢ .

(٧) انظر السياسة الشرعية لابن تيمية ص : ٦٠ .



تستكمل المعلومات
في الجاكت التالي

TO BE CONTINUED
ON THE NEXT JACKET

تكملة لمعلومات
الجاكت السابق

CONTINUATION OF
PREVIOUS JACKET

وعلى هذا أن الحشيشة المصنوعة من ورق القنب حرام^(١) ، وكذا ما يماثلها
والهيار هو الاسكارا والسد عن ذكر الله .

وعنه الأديب لا يمكن تصنيفها في الاسلام لأنها تؤدي الى اكل ما يفسد
الحق والمزاج . حتى يفسد في الرجل تخنث كما تؤدي الى المعاصي والمقاتلة
وغير ذلك من الفساد .

وتحريم تصنيع الاشياء المسكرة منذ خاضع القاعده ، " ما حرم استعماله
حرم اتخاذها والقاعد الاصوليه " وسيلة المحرم محرمة ، التي كانت مقتضى
القاعدة " سد الذرائع " .

فتصنيف المسكرات يؤدي الى اكلها يكون ظنا غالبا ان لم يكن قطعا فيحرم .
ومبدأ تحريم المسكرات في الاسلام لم يكن سلبيا بل يحترف به الأطباء
والمعلماء الاجتماعيين المنصفون .

المبحث الثالث : تحريم تصنيع ما لا منفعة فيه شرعا :

ودليل تحريم الأشياء التي لا منفعة فيها هو قوله تعالى : —
" إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من على الشيطان فاجتنبوه لعلكم
تفلحون^(٢) " وحديث بابير ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح
وهو بمكة ان الله عزم بين الخمر والتمية والغزير والاصنام " وقد تناولنا الآية
في بحث تحريم تصنيع المسكرات والحدود في بحث تحريم صناعة المأكولات النجسات

وقى أن نبيين أن النووي قال أن الله في تحريم الأصنام كونها ليس فيها
منفعة تعتبر شرعا فيلحق بها كل ما لا تنفع فيه شرعا كالآلات اللغو التي لا تكون
الا لفرق مصيبة ورموز الدين — غير الاسلام — المحرم كصليب ان أريد به شعار
المسيحيين^(٣) .

فكانت المنفعة منها طاعة الله في الاسلام لأنها تؤدي الى المصيبة
وتحرم فتصنيفها في غير الاسلام اذ القاعدتين اللتين ذكرناهما في المبحثين
السابقين .

(١) نفس المرجع ٥٩ (٢) الآية ٩٠ من سورة المائدة .

(٣) نهاية المحتاج للرملي ج ٣ / ٣٦٦ و ٣٦٧ .

المبحث الرابع : تحريم تمنى المنافع ، الترفيه " الترفيهيه " النير لازمه :

حرم الله الترف لأنّه يؤدى الى هلاك المجتمع وتد ميرته ومقتضى هذا التحريم
تمريم المنافع ، الترفيهيه التى تكون سببه .

حرم الله تعالى الترف فى عدة مواضع فى القرآن الكريم . فيقول " حتى اذا
أخذنا مترفيهم بالاذئاب اذا هم يجأرون لا تجأروا اليوم انكم منلا تنصرون " (١)
ويقول " وأصحاب الشيطان ما أصحاب الشيطان فو . سموم وحميم وظل من يحموم
لا بارد ولا كريم انهم كانوا قبيل ذلك مترفيين " (٢) ويقول " واتبع الذين ظلموا
ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين " (٣)

ثم بين الله أن الهلاك والتدمير السببان من الترف لا يصيان الترف
وحده وانما يصيان الجماعة التى تسمح بوجود المترفين فيها فيقول الله تعالى :
" واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها
دميرا " (٤)

وعندنا أيضا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تحريم حياة المتترف
منها :-

حديث عائشة قالت : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشرب فى
أنية ذهب والفضة وأن نأكل فيها وعن لبس الحرير والديباة وأن نجلس عليها . (٥)

وحديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
" لا تلبسوا الحرير فان من لبسه فى الدنيا لا يلبسه فى الآخرة " (٦)

-
- (١) الاية ٦٤ ، ٦٥ من سورة المؤمنون .
(٢) الاية ٤١ — ٤٥ من سورة الواقعة .
(٣) الاية ١١٦ من سورة غافر .
(٤) الاية ١٦ من سورة الاسراء .
(٥) صحيح البخارى فى فتح الباري ٤٠٧/١٢ .
(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ٤٤/١٤ .

تعريف الترف :

الترف عند ابن خلدون هو " طور من أحوال الضاربة في سيرة من
أرباع الضرورية إلى الخروج عن الحد " .

قال ابن خلدون " ثم تزيد أحوال الرفه والدعة فتجى عوائد الترف
بالهذنة والانشغال في التأني في علاج القوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس
الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباة وغير ذلك ، ومعالجة البيوت والمصروع
والعكام ونحوها في تنجيد ها ، ولا انتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى
الذلل إلى غاياتها ، فيتخذون القصور والمنازل ، ويجرون فيها المياه ومعالجون
في صرحها ومعالجون في تنجيد ها ، ومختلفون في استجادة ما يتخذونه لملابسهم
من ملبوس أو فراش أو آنية أو طعون وهؤلاء هم الحضر " (١)

فتعريف ابن خلدون للترف يتفق بما يقصده الدين من معناه ، ويظهر
ذلك بوضوح في الأحاديث الترفيعة .

وقد ركز ابن خلدون صاوى الترف في الاختلال بين الدخل والخروج في
المجتمع . وذلك أن المترفين أكثرهم يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا
لما رعى عليه من خلق التمتع ، فتزيد الوظائف والخروج . وبين أن ذلك
يصيب رجال الدواة أيضا ، بل هو أعظم فيهم عنه في الأفراد المادييين
فإن طبينة الملك تقتصر الترف ، فتكثر عوائدهم وتزيد نفقاتهم على
أعطياتهم ولا يفوق دخلهم يخرجهم وكثيرا ما ينتهى هذا الشأن إلى تقليل
عدد المساكر ، فهم — بترفهم — يتالمبون النفقات المظيمة التي لا تصايرها
ميزانية الدولة ، فتضعف الحامية حينئذ . (٢)

فابن خلدون إذا رأى أن الترف حينما يصيب الدولة يدخل الاختلال في
ميزانية أفرادها وفي ميزانيتها العامة ، فيضعف جيشها ولا يقدر على ذلك
بل يصيبها في قوتها الكبرى أي أنفق المجتمع . فالترف فساد الخلق بما

(١) مقدمه ابن خلدون تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وأبو ٤٥ / ٤٠٩٥ .

(٢) راجع مقدمه ابن خلدون تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وأبو ٤٨٢ / ٢ .

يتمثل في النفس من خلال الشعور ، فيكون عمدة على الأديار والتقاليد بما جمل
الله من ذلك في تقليته وتأثير الدولة بإدارة المطب وتتموضع أحوالها
وتنظر بها أوضاع مزمته من البرم التي أن يقدر عليها .

ومن هذا المنظر تظهر دقة النظام الاقتصادي الإسلامي في تحريم تصنيع
الصناعات الترفيه . فهو وسيلة إلى الحياة الترفيه المحرمه نصا في الاسلام
وكونها وسيلة إليها غالبا إن لم تكن قطعا فيتحقق تحريم تصنيعها .

المبحث الخامس : الأساليب التنميه الصناعيه (الاقتصاديه)

بقي لنا بعد ما عرضنا في هذا الفصل والفصلان اللذان قبلهما أن نسأل
" هل يجمع النظام الاقتصادي الإسلامي جميع الشروط المطلوبه في التنميه الصناعيه
والجواب عندى هو " نعم " بدون تردد ، وبيان ذلك على النحو التالى :-

والتأمل إلى الحركات الاقتصادية في الدول الناميه لوجدنا أن التنميه
الاقتصاديه فيها تتطلب شروطا عديده ، ويمكن أن نحصيها في الشروط الاتيه :

١ - ازالة مظاهر الاقتصاد المزدوج (وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما
تماما داخل اطار الاقتصاد القومى : قطاع تقليدى زراعى وقطاع اجنبى
مطور "

٢ - الحد من التزايد السكاني .

٣ - تفسير بعض التقاليد والمادات .

٤ - تهيئة البيئه السياسيه السالحه " الاستقرار السياسى " .

٥ - وجود جهاز حكومى مستقر وكفاءه اداريه مرتفعه لأن قطاع خاص لا يستطيع
مواجهه التنميه الاقتصاديه في البلاد الناميه غالبا .

٦ - توفير وسائل النقل ووسائل المواصلات ومعدات التخزين والقوه المخرجه .

٧ - انشاء الهيئات المالى والتجارى " البنوك وشركات التأمين " .

٨ - الاخذ بالاساليب التكنولوجيه للانتاج .

٩ - تمويل الاستثمار .

١٠- اختيار النمط الملائم للتنمية الاقتصادية ، أى البدء بالصناعات الخفيفة
أو الصناعات الثقيلة أو لكل واحد منهما مزاياها ونقائصها .

١١- الاهتمام بخدمات التعليم وما يتعلق بها كالتدريب المهني والبحث العلمي (١)

تناول النظام الاقتصادي الإسلامي - فيما عرضنا الشروط ٨ - ٩ -

١١ على حده .

وبالنسبة إلى الباطية فيهما أن نقول أن ما عرضناه من البيان يتناول

أمرين أساسيين :

١ - تهيئة القوى العاملة .

٢ - تهيئة البيئة الملائمة للتنمية بأكملها .

تناولنا الأمر الأول في البحث الثالث من الفصل الثاني في هذا الباب (٣) .

وأما الأمر الثاني فالبحث الأربعة قبل هذا البحث مباشرة تشير إليه (٣) فهذه

البحاث كلها تحنى ما يريد الإسلام من مجتمع سليم مثالي وقد تناولنا ذلك

أيضاً في التمهيد لهذه الرسالة .

فإذا تأملنا نظام الحكم في الإسلام لوجدنا أن الحاكم أو الرئيس في الدولة

الإسلامية يجب أن تتوافر فيه الشروط المديدة ، فقد عددها الماوردي

على النحو التالي :-

١ - العدالة على شروطها انضمامه .

٢ - العلم المؤدى إلى الاجتهاد في النوازل والاحكام .

٣ - سلامة الخواص من المصع والبصر واللسان .

٤ - سلامة الاعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض .

٥ - الرأي الفصلى الى سياسة الرعيه وتدبير المعالج .

٦ - الشجاعة والنجد المؤدى الى حماية البيضة وجهاد العدو .

(١) راجع تفاصيل هذه الشروط فى التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للدكتور

على لطفى من ص ١٥٥ - ٢٠٤ .

(٢) راجع رسالتنا ص ٣٨ - ٣٦ .

(٣) راجع رسالتنا ص ٣٥ - ٣٧ .

٧ — النسب وهو أن يكون قرشي لوريد النعري فيه وانتمت له الاجماع عليه وقد احتج
ابن بكر يوم السقيفة بقول الرسول صلى الله عليه وسلم "الأئمة من قرشي" (١)

والشرط الآخر يراد به — حقيقة — اختيار افضل الناس اذ القرشي
وتتخذ افضل قبائل العرب .

وافترق القائلون أبو يعلى على هذه الشروط وان اختلف من الماوردي في
التمديد ، وشدد في اشتراط العلم حيث أفرد وزاد شرطاً آخر وهو ان يكون الامام
افضل الناس في العلم والعدين . (٢)

فاذا كان هذا هو شأن الدولة الاسلامية ، وتبثت القوى تسيطر طيبة
ففيه وعلميه ، تتحتم أن تكون الشروط الباقية في اهتمام الحكام والاقتصاديين
الاسلاميين وهذه الشروط في الحقيقة — في نظر الاسلام — من الشروط التي
تصاحب الشرطين الاساسيين اللذين ذكرناهما ، ظهوراً وتنفيذاً .

ومد هذا يهنا ان نقف :

اولاً : أن نقف ان تحديد تزايد السكان ليس من الشروط المطروحة في التنمية
الاقتصادية ، فان الاسلام لا يهدف اليه الا حيث لم يكن هناك توازن
بين عدد السكان والمواد الأولية في المجتمع . فما دامت هذه المواد الأولية
تتفي لا مباح حاجات السكان فلا داعي أن نضيق أفكارنا في تنظيم النسل
بل الاجدر ان نصرفها الى تنظيم التنمية الاقتصادية مباشرة ، والنتيجة
أحسن وتكتمل اينما قاله مارشال في هذا "يبدو أن زيادة السكان
تصاحبها باستمرار زيادة في وائس الحاجات الانسانية" (٣) وقد السج
ابن خلدون هذه الظاهرة بكل دقة حيث اعتبر ان زيادة السكان يصاحبها
تقسيم العمل الذي يؤدي الى تطبيق قانون الفلة المتزايدة (٤) وسداد

(١) الاحكام السلطانية للمصاويدي ص ٦

(٢) انظر الاحكام السلطانية للقاضي أبو يعلى ص ٢٠

(٣) محاضرات د . محمد محمود ربيع . في الاقتصاد السياسي . مطبع الميمنية

الشرعية ه كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر ١٩٢٠ ص : ٦٨ .

(٤) انظر مقدمة ابن خلدون تحقيق د . علي عبد الواحد وافق ١٧/٣ ١٩٨٤ .

رأى ابن خلدون لا يجد رأي ينكره أحد في الشرف التي قلنا لها ، وهي عندما تكون المواد الخام متساوية وتكفي لحاجات السكان .

ثانياً : يقصد الفكر الاقتصادي الحديث بالهياكل المالية والتجارية بالبنوك وشركات التأمين . إلا أن الإسلام لا يقبل هذه الوجهة عندما تكون ذات طابع التفسير والرأسمالي الذي يختلف والنظرية الاقتصادية الإسلامية لأنها قائمتان على أساس القرض بالقاعدة ، وهي محرم في الإسلام ، وستفرد لها باباً مستقلاً في آخر هذه الرسالة ، فالإسلام يريد أن يكون التمويل من هيئة تعدلنا بغير القاعدة أو بأى طريق ما بدونها ، مهما أمكن ذلك .

فالإسلام يفضل مثلاً تمويل المشروع المحلي ، بالمال الذي يجمع من هؤلاء السكان الذين ينتفعون بذلك المشروع ، وهو ليس مطلبى فى المجتمع الإسلامى الحقيقى ، إذ الرعايا واثقون بمقايمة الحكام الذين يهدفون بها إلى إبعاد المصالح العامة .

فمثلاً نحن نريد أن ننفذ مشروع حفر ترعة لترىة الاراضى الزراعية بحكم خاص فى البلد . ومبلغ تكاليفه يقدر بـ ١٠٠٠٠٠٠ دولار والسكان المنضمون بالمشروع ١٠٠٠٠ أسرة فيلزم على كل أسرة أن تدفع $\frac{1000000}{10000} = 100$ دولار . وقد لا يمكن أن يكون دفع هذا المبلغ دفعة واحدة فيمكن أن يجعل ثلاث دفعات مثلاً ، وتدفع الحكومة الباقية من ما نيتها العامة أو من المبلغ المجموع لمشروع آخر وهذا مما يمكن تطبيقه عندما تتناغم الدولة مشروعات عديدة فى المستوى القومى مرتبة خلال ثلاث سنوات أو نحوها فتتخذ المشروعات كلها فى تلك الفترة .

وهذا هو الأجدد فى نظر الإسلام من الافتراض الخارجى ، إذ لا يكون إلا من طريق قاعدة تؤدي إلى خروج الناتج القومى إلى البلاد المقرضة دون مقابل ، ولم يكن ذلك بقليل ، فالقائد فى المخططة المصرفية الدولية تتراوح عادة بين ٢٢ — ٥٠ (١) وتكون غالباً ٣٣ أو ٤٠ فيكون المجموع المدفوع هو : مثلاً :

(١) الملاحظات الاقتصادية الدولية للدكتور محمد زكى المسير من ٢٤٨

$$\frac{3000000}{100} \times 3 = 30000 \text{ دولار أو}$$

$$\frac{4000000}{100} \times 4 = 40000 \text{ دولار}$$

فخسارة الدولة المقترحة كبيرة . لذلك بدأ تكوين مؤسسة التنمية
الوطنية وقد قام بذلك البنك الدولي في سبتمبر سنة ١٩٦٠ والمجموعة
فيها مشتقة من اعضائه في البنك ، لمن يريد الانضمام اليها من اعضاء
البنك والاكتساب فيها بنسبة خمسة كل عضو في رأسمال البنك .

والغرض من المؤسسة تموين الدول النامية ، لتنفيذ مشروعاتها
وهو الاقتراض بأدنى فائدة وهو $\frac{3}{4}\%$ من المبالغ المسحوة ولم تعدد بعد (١)
البنك الدولي الاقتراض خارج هذه المؤسسة التي قلنا انها

البركة في
الجنة

الباب الثاني

التجارة

تدعى ومحتوى هذا الباب :

لا يخفى علينا أن التجارة هي التجارة التي ترتكز عليها المولات الاقتصادية
لها تنظم طرق الحياة لذلك . فلما كان الانسان لا طاقة له ان ينتج جميع
يحتاجه حاجاته ، فان ذلك يتم عليه ان يتبادل مع غيره في السلع ، ولم يستمر
ذلك الا من طريق التجارة " البيع " .

فلما كان هذا هو شأن التجارة نظمها الاسم تنظيم يضمن تحقق ذلك
فرض ، ويتجلى ذلك في بيان الأمور التالية :-

الفصل الاول : تعريف التجارة ومشرعيتها وأداتها .

الفصل الثاني : أركان التجارة " يتناول هذا الفصل بيان تفصيل كل من
أركان التجارة الثلاثة من جميع نواحيه وهي الصنف
والمقادير والمقود عليه " .

الفصل الثالث : الخيارات " البيع غير اللازم " يتناول هذا الفصل بيان
تفصيل كل من خيار الشرط ، وخيار التخيير ، وخيار
الرهبة وخيار الميسر .

الفصل الرابع : نارية الباطل في التجارة في الفقه الاسلامي " يتناول
هذا الفصل بيان البيع الباطل والفساد ، وبيان التفرقة
بينهما تهما للمذهب الحنفي ، لأن في ذلك أهمية كبيرة
في انتقال الملكية أو عدمه " .

الفصل الخامس : الناحية الاجتماعية في التجارة .
" يتناول هذا الفصل بيان الاحتكار والتصميم ومن ذلك
تصميم لنا مدى اعتماد الاسم في أن تهدف التجارة
الى تحقيق الناية الاجتماعية من تنظيم الحياة اليومية
بين أفراد المجتمع " .

وسنمضي هذا الباب على النحو التالي :-

I الباب الثاني

التجارة

"التجربة الأولى"

تجربة التجارة ومروعتها وأدلتها

المبحث الأول : تعريف التجارة

عرف الفخر الرازي التجارة بقوله : -

(١) "التجارة عبارة عن انتزاع شيء من الدار سواء كان مائرا أو فاسدا لطلب الربح"

وعرفها البيهقي بـ : -

(٢) "التجارة طلب الربح بالبيع والشراء"

وعرفها الزمخشري : -

(٣) "التجارة صناعة التاجر وهو الذي يبيع ويشتري للربح"

وعرفها ابن خلدون : -

"التجارة محاولة الكسب بتنمية الدار بشراء السلع بالرخس، وبيعها بالفلا" (٤)

وعرفها أحمد الدردير : -

(٥) "التجسس التصرف بالبيع والشراء لتحقيق ربح"

فتعريف الفخر الرازي غير مانع إذ أطلق التصرف في فائدة من في التجارة أي

تعريف ما لطلب الربح وإن كان بغير الشراء والبيع .

وأما بتقسيمة التمارين فإنها تختلف بعضها عن البعض الآخر إجازا وتفصيلا، فإنها

اشتقت في اعتبار الأعمال التجارية بالأمور الثلاثة الآتية :

١ - وجود عملية الشراء .

٢ - وجود عملية البيع .

(١) تفسير الفخر الرازي ٧٧/٢

(٢) تفسير البيهقي ص ١٤٩

(٣) تفسير الكشاف للزمخشري ١٩١/١ و ٦٨/٢

(٤) راجع مقدمة ابن خلدون تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وأبو ١٠٤٩/٣

(٥) الشرح الكبير لأحمد الدردير على هامش حاشية الدكتور ٥١٧/٣

٣ - قصد تحقيق الربح -

يتلاقى الفكر الاقتصادي الاساسي في هذه الشروط الثلاثة والفكر الاقتصادي الحديث ، ولم يتصور الاساس على الشروط الاربعة الذي زانه الفكر الاقتصادي الحديث .

٤ - ان البيعي " المحل " لا بد ان يكون مقبولا ، والاساس لم يترط هذا الشرط - كما هو مبين في التعاريف السابقة - وعلى هذا فالاعمال التجارية - في نظام الاساس - مبادلة ايضا في العقارات . ولا يمكن ان نواخذ على الفكر الاقتصادي الاساسي في هذا ، لان الواقع ان التجارة تحدث في الاراضي والمانى . انما اني ذلك ان الفكر الاقتصادي الحديث نفسه استثنى المقتولات الممنوعة من العقارات ، كالمحل التجاري فيكون المحل التجاري حاصل فيه . (١)

التوفيق بين التجارة والبيع في الاساس :

وللوصول الى هذه الغاية تعرض اولاً تعريف البيعي .
وقد عرف ابن الهيثم (٢) البيعي بأنه : " مبادلة المال بالمال " وعرفه ابن قدامه (٣) بأنه " مبادلة المال بالمال تطبيقاً وتلكا "

وهين أن فيه تعديين التعريفين قسوا انهما لا يفيدان المعنى الشرعي للبيعي بأكمله وهو الذي يتركز فيه التراضي .

وللوصول الى هذا الغرض فقد رأينا الرملي (٤) يعرفه بالتفصيل فقال بأن البيعي " عقد يتضمن مقابلة مان بمان بشرط الاستفادة لمن عيّن أو منفصلاً مؤبداً " .

وأرى أن اندسوقي (٥) والصاوي (٦) قد وافقا في تعريف البيعي بقولهما بأنه

(١) راجع الشروط الاربعة وتفاصيلها في كتابي " دروس في القانون التجاري " ،
الكتب امين الدوله ج ٧٧ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ١٤٧/٦ .

(٣) الشرح الكبير لابن قدامه ٢/٤ ، ومعنى لابن قدامه ٢/٤ .

(٤) نهاية المحتاج للرملي ٣٧٢/٣ .

(٥) حاشية الدسوقي ٢/٣ .

(٦) الصاوي على الشرح الصغير ٢/٢ .

• عقد محتوي على عوز من البائعين •

فهذا التصرف أوجز ولكمه شامل وانح للبيع المشروط في الاسلام وهذا
يتبين في التفاصيل التي سنمررها في هذا الباب •

وبهذا ان نستخرج الآن :-

اولا : ان الصلحة الواقعة في البيع هي : مبادلة المال بالمال " عملية الشراء
والبيع " ، ونفسر الصلحة هي التي تقع في التجارة •

ثانيا : وهذه الصلحة بعد ان كانت عامة في البيع أي تشمل الشراء والبيع للربح
وكذا الشراء والبيع لمجرد المبادلة الذي يكون من ضرورات الحياة
صار خاصة في التجارة إذ يقصد منها عملية الشراء والبيع لتحقيق الربح •

وعلى أي حال يمكن ان نقول ان تحقيق الربح خارج عن عملية الواقعة
في التجارة نفسها ، أو نقول أنه أي من صميم ذات التجارة إذ التجاره
تكون حاصلة مع عدم الربح ، فالتجارة والبيع - في نظر الاسلام - لا
تختلفان من حيث الأركان والشروط وكل ما يترتب عليه حكمهما ، ولذلك لم
نجد في كتب الفقه الاسلامي باب التجارة وكل ما نجد هو باب البيع •

المبحث الثاني : مشروعية التجارة وأدلتها :

الطلب الأول : مشروعية التجارة :

ولبيان الجبر لمشروعية التجارة نريد ان ننقل قول أبي الأعلى الماوردي :
• البيع هو ان يقدم البائع سلحته الى المشتري ، فهناك تمتص بينهما قيمة
لهذه السلعة وتسلمها المشتري من البائ فليس هذه القيمة فهذه الصورة مسن
التماثل لا تخلص من أحد الأمرين : اما أن يكون البائع هيا هذه السلعة
للمشتري بجهد وفاقه عليها ماله أو اشتراها من غيره • فهو في كلتا صورتين
يضيف أجرة جهده الى رأس ماله الذي انفق على السلعة في اشتراكها أو تهيتها
فهذا هو وجهه • (١)

(١) البها لأبي الأعلى الماوردي ص : ٨٢ •

مبين ان ابا الاعلى النور ودى ركر مشروعية التجارة على عنصر الصلح الموجود فيها ، وهو قد وصل الى عمق حقيقة التجارة " البيع " • وايجابيه الكسب بالمصلح فقد بينا لنا في باب الصناعة •

المطلب الثاني : الادلة على مشروعية التجارة :

ثبت جواز التجارة بالكتاب والسنة والاجماع •

الفرع الاول : الكتاب :

والآيات التي تدل على جواز التجارة " البيع " قد تأتي بصيغة " التجارة " وقد تأتي بصيغة " البيع " وقد تدل على ذلك بدلالة على جواز ابتغاء الفضل عامة تشمل التجارة وأنواع التكسب •

فالآيات التي تأتي بصيغة التجارة هي :-

- ١ - الذين اشتروا الضلالة بالهدى ، فما ربحت تجارتهم •
- ٢ - إلا أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم •
- ٣ - إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم •
- ٤ - وتجارة تخشون كسادها •
- ٥ - رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقامة الصلاة •
- ٦ - يرجون تجارة لن تبور •
- ٧ - يا أيها الذين آمنوا من أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم •
- ٨ - وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما ، قل ما عند الله خير مما ينالون •

- (١) الآية ١٦ من سورة البقرة •
- (٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة •
- (٣) الآية ٢٩ من سورة النجم •
- (٤) الآية ٢٤ من سورة التوبة •
- (٥) الآية ٣٧ من سورة النجم •
- (٦) الآية ٢٩ من سورة فاطر •
- (٧) الآية ١٠ من سورة الحديد •
- (٨) الآية ١١ من سورة الحديد •

والآيات التي تتصلو بهيئة البيس هي :-

- ٩ - من قبل أن يأتي يوم لا ينفع فيه ولا غلة ولا شفاعة ^(١).
- ١٠ - ذلك بأنهم تالوا إنطا النبي من الربا وأعلن الله النبي وحرم الربا ^(٢).
- ١١ - من قبل أن يأتي يوم لا ينفع فيه ولا غلة ^(٣).
- ١٢ - إذا نودي للجمعة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع ^(٤).
- ١٣ - وأشهدوا إذا تبايعتم ^(٥).

والآيات التي تدور على جواز التجارة " البيس " بدلالتها على جواز ابتناء الفضل من الله عامسا هي :

- ١٤ - ليعر عليكم جناح أن تبتئسوا فداء من ركنكم ^(٦).
- ١٥ - فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ^(٧).

ونريد أن نتناول بعض هذه الآيات بالتفصيل على ما يأتي :-

أولا : الآية : " ليعر عليكم جناح أن تبتئسوا فداء من ركنكم "

استدل الحنفية بهذه الآية ، وذكر الفخر الرازي ^(٨) وجه الاستدلال منها

فقار أن المفسرين ذكروا في تفسير الآية وجهين :

- ١ - أن المراد بابتئسوا أنفاق في الآية فهو التجارة .

ويذكر في تفسير الآية أن الفخر الرازي ، الأول ما رواه عطاء عن أبي مسعود

وابن التميمي أنها قرأ " أن تبتئسوا فداء من ركنكم في موسم الحج " ، والثاني

الروايات المذكورة في سبيل النزول وكلها متفقة في احتراز الناس من التجارة

في موسم الحج فتزلت هذه الآية .

(١) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢١ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٦ من سورة الجمعة .

(٥) الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

(٦) الآية ١٩٨ من سورة البقرة .

(٧) الآية ١٠ من سورة الجمعة .

(٨) راجع تفسير الفخر الرازي ١/ ٧٠٤ ، ٧٠٥ .

٢ - أن المراد بقوله تعالى: " أن تبتغوا فضلا من ربكم " هو أن يبتغي الإنسان حاراً كونه حاجباً أعمالاً أخرى تكون موجبة لاستحقاق فضل الله ورحمته .

وذكر القاضى الرازى أن كليهما مراد أن فى هذه الآية .

ثانياً : الآية : " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله "

قال ابن حجر العسقلانى (١) أن هذه الآية تؤخذ منها مشروعية التجارة من طريق عدم ابتغاء الفضل لأنه ينطى التجارة وأنواع التكسب . واختلف فى الأمر المذكور ، فالأكثر على أنه للإباحة ونكتتها مخالفة أهل الكتب فى منع ذلك يوم السبت فلم يحظر ذلك على المسلمين . وتان الداودى الخارج : هو على الإباحة لمن له كتاب ولين لا يطير التكسب وعلى الوجوب لنقاد الذى لا شئ عنده لئلا يحتاج إلى السؤال ، وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب .

ثالثاً : الآية " وأمن الله البيع وحرم الربوا "

استدل بهذه الآية الحنفية والحنابلة .

قال ابن حجر العسقلانى (٢) أن المصطفى فى هذه الآية أربعة آراء :

١ - أصحابها : أنها عام منصوص فإن اللفظ لفظ عموم يتناول كل بيع فيقتضى الإباحة للجميع ولكن قد منع الشارع بيوعاً أخرى وحرمها فهو عام فى الإباحة منصوص بما يدل الدليل على منعه .

٢ - وقيل عام أريد به المنصوص .

٣ - وقيل مجمل بينته السنة .

٤ - أن الألف والهمزة فى البيع للمشهد ، أى أنها نزلت بعد أن أباح الشارع

بيوعاً وحرم بيوعاً ، فأريد بقوله " وأمن الله البيع " أى الذى أحله الشرع

من قبـ . . .

وقد رفض القوطى (٣) هذا الرأى الرابع ، وعلى أنه لم يتقدم بيع

مذكور يرجع إليه .

(١) فتح البارى ١٩١/٥ .

(٢) فتح البارى ١٩١/٥ .

(٣) راجع تفسير القوطى ٣٥٦/٣ .

وعلى أي حال فقد اتفقت الآراء الأربعة على دلالة الآية على جواز
البيع المبرور في الاستمارة.

رابعاً : الآية : " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون
تجارة عن تراض منكم "

استدل بهذه الآية المناهضة والجنابلية . وقد ذكر الفخر الرازي (١)
أنه يمكن أن يكون فيها " إلا " وبينها : -
١ - استثناء منقطع ، فيكون معنى الآية أن الله ذكر لنا سبباً من أسباب البطلان
وهو كشيرة .

٢ - استثناء متصل ، فيكون معنى الآية أن التجارة فقط تفيد الحل وأما غيرها
فلا يفيد .

وقد رجح الوجه الأول لأنه لا إشكال فيه وأما الثاني فيقتضي إلى التفسير
أو التخصيص . وأما ما ذكره (٢) لم يذكر إلا الأول ، فموقفه يشعر بعدم الاعتداد بالوجه
الثاني ، وهو الذي صرح به ابن حجر العسقلاني (٣) بأنه قد حصل الاتفاق على
أن المراد هنا استثناء منقطع فيكون المعنى عندهما هو نفس المعنى في الوجه الأول
أنه بينه الفخر الرازي ، وإن كان تعبيرهما بتعبير آخر أي كون حصول التجارة
عن تراض غير منتهى عنها .

فالآيات التي مفادها كلها تحريم جواز التجارة " البيع " دون خلاف .

الفرع الثاني : السنن :

الاحاديث النبوية متضافرة في الدلالة على جواز التجارة " البيع " ونسوق
بعضها منها .

(١) راجع تفسير الفخر الرازي ٢/٢٢٤ .

(٢) راجع تفسير البيضاوي ص ٩٠ .

(٣) فتح الباري ص ٥/٢٦٠ .

- ١ - حديث الزبير بن السوء . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لأن يأخذ أحدكم أحبله لياأتى به نزمة على ظهره فيبصمها فيكف بها وجهه خير له مما أن يمس أن الناس أعلموه أو منبوه " رواه البخاري .
- وعلق ابن حجر العسقلاني على الحديث أن " خير له " في الحديث ليس بمعنى " أفضل التفصيل " إذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام . (١)
- ٢ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والسديدين والشهداء " (٢)
- ٣ - قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " أن التاجر يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من بر وصديق " (٣)
- على ابن قدامة أن الترمذي قال أن حديث الثاني حسن وحديث الثالث حسن صحيح . (٤)
- ٤ - روى مسلم (٥) حديث عبادة بن صامت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال " الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر ، والتمر بالتمر والتبر بالتمر والطح بالطح مثلاً بمثل سواء بمواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد . "
- فالحديث الأول يقابل البيع بالاستحفاف المرغوب عنه والأحاديث الستة بعده صريحه في الحصر على التجاره " البيع " ولم يكن ذلك إلا لكون التجارة جائزاً وأنها من أحسن طرق الكسب . وهو ما يحبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم " عليكم بالتجارة فإن فيها نعمة أعشار الرزق " (٦)

(١) راجع فتح الباري ٧٨/٤ .
 سنن ابن ماجه ٧٢٤/٢ .
 (٢) سنن ابن ماجه ٧٢٦/٢ .
 (٣) راجع المغنى لابن قدامة ٢/٤ .
 (٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٤/١١ .
 (٥) راجع الحديث في احياء علوم الدين ٦٤/٢ .

الفرع الثالث : الاجماع :

ولما كانت الايات القرآنية والاجاديت النبوية واضحة غاية الوضوح في الدلالة على جواز التجارة " ابيع " فلم يقع الخوف في حكمها . وحصل الاجماع على جوازها .

" الفصل الثاني "

أركان التجارة " البيع "

ان أركان التجارة " البيع " عند المالكية ثلاثة (١) وهي :

١ - الصيغة ويقصد به " القصد " وهو ما قد أشار اليه ابن رشد الحفيد في بداية المجتهد (٢)

٢ - الماقدان " البائع والمشتري " .

٣ - المقنود عليه " الثمن والتمسك " .

ونذا هو نفس تمديد الماقدية (٣) وأما الحنابلة وان لم نجد هذا التمديد في رأيهم الا أنهم اعترفوا بأصالة هذه الامور الثلاثة . فكان ابن قدامة (٤) عندما يمرض شروا صحة البيع يتبين في بيانه أنها لا تخرج عن دائرة هذه الامور الثلاثة . وأما العنقية وان اقتصرنا على ذكر الركن الاول فانهم لم ينكروا الركنين الآخرين فقد تناول الكاساني (٥) الركن الثاني بقوله " أما شرائط الانعقاد فانواع بعضها يرجع الى الماقد وأما الذي يرجع الى الماقد فنوعان احدهما أن يكون عاقلا والثاني المدد في الماقد " وهذا يشير الى الاعتراف بالركن الثاني . وتناول ابن الهمام (٦) الركن الثالث بقوله :

(١) راجع الشرح الكبير للدردير ٢/٢ ومداينة المجتهد لابن رشد الحفيد ١٤٨/٢ ، ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٤٦/٢ .

(٣) راجع نهاية المحتاج للزلي ٣٧٤/٣ .

(٤) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٥/٤ - ٣٣ .

(٥) راجع بدائع الصنائع للكاساني ١٣٥/٥ .

(٦) راجع فتح القدير لابن الهمام ٤٠٣/٦ .

" وذلك لانعدام ركن البين الذي هو مادة المار بالمار " ولا يمتنى
هذا الكلام الا اعتبار أصالة الثمن والمؤمن في البيع أو التجارة ويكون بمثابة
الامتياز بها، الركنين .

المبحث الأول : الركن الأول :

المقصد

تعريف المقصد :

عندما تكلم الفقهاء عن الصيغة بينوا أنها مكونة من ايجاب وقبول، وهما
عنصران للمقصد أيضا، وقد صرح بذلك ابن رشد الحفيد بقوله : " والمقصد هو
الايجاب والقبول " (١)

تعريف المقصد :

المقصد هو الرضا ضد الحل وجمعه عقود .
والاصل في العقود أنها لا تتم الا بايجاب وقبول . وهما الصيغة الممثلة
عن القصد والرضا والمقصد الرضائي لا يتم الا بإرادتين .
ولئن كان الايجاب والقبول " ألفاظا " والألفاظ أعراض متفرقة يتلاشى منها
الأول قبل مجيء الآخر الا أن الفقهاء اعتبروا الصيغة المكونة من الايجاب والقبول
دلالة على الرضا والقصد المحييين بها بالإرادة .
ولا بد لكل عقد من محض، يضاف اليه .

ومحل المقصد هو ما تتعلق أحكامه وآثاره . او ما كان التعاقد بخصوصه
فالمحل في البيع المبيع ، وفي الإجارة البنفسمة ، وفي عقد الحل عمله وفي الزواج
الزوجة المتبادلة بين الزوجين فمحل المقصد لا يخرج عن أن يكون مالا أو عملا
أو منفعة فلا ينحصر المقصد بل في حقيقة فضلا عن انعقاده الا بوجود
هذين من ارادة التعاقد المبرور عنها بالصيغة ، الايجاب والقبول ثم محل
تعلقه عليه هذه الإرادة عملها وظل عليه أثره .

(١) بداية المجتهد لابن رشد ٢ / ١٤٩ .

فالصيغة " الإيجاب والقبول " هي التي تعبر عن التماسد على شيء والشئ هو الدليل الذي يظهر عليه أثرنا .

وان لم لا يبد فيها من تحديد التماسد وتوافق ارادتهما ورضاها ومن مجموع ذلك تكون أركان العقد .

قار في فتح القدير ج ٦ ص ٣ : معنى الانعقاد كما ورد في العناية هو تعلق كل أحد الماقيدين بالآخر شرفا على وجه يظهر أثره في المحل ثم أن الرضا أمر خفي فأنشئ الإيجاب والقبول مقامه واعتبرت الصيغة المكونة منهما معبرة عن الرضا لخداعه (١) .

وللوصول إلى تعريف عقد البيع " التجاره " بذاته يحسن أن نصرف جزأيه أولا ففيه قال ابن القيم الحنفى أن الإيجاب لغة الإثبات لأي شيء كان والمراد هنا إثبات الفصل الخاص بالدار على الرضا الواقع أولا والقبول الفصل الثاني ولا فكل منهما إيجاب أي إثبات (٢) وأما مذايب الأئمة اشرافه (٣) ترى أن - الإيجاب هو الصادر من البائع والقبول هو الصادر من المشتري .

وعلى هذا يمكن أن نعرف العقد بأنه هو :
" كل ما يدور على رضا البائعين " البائع والمشتري " .

وعذا هو الذي يحبر عنه صاحب مرشد الحيران في تعريف عقد البيع فقال " العقد هو عبارة عن ارتباط الإيجاب الصادر من أحد الماقيدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في الموقوف عليه " (٤) والجزء الأخير لا حاجة إلى ذكره

(١) راجع محاضرات القاني الأستاذ السيد الجراحى بقسم الفقه المقارن بالدراسات العليا بكلية الشريعة والقانون وكلية حقوق الاسكندرية من نظرية " العقد "

(٢) راجع فتح القدير لابن السطام ٢٤٨/٦ .

(٣) راجع المحققين الذين قداده والزوج الكبير لابن قداده ٣/٤ ونهاية المحتاج المرطوى ٢٧٥/٣ هـ ٣٢٧ وحاشية الدسوقي ٣/٣

(٤) مرشد الحيران : معقد قدرى بأشياء ص ٤٩ .

أن الأمر على المقتد فهو من بيعة المقتد الذي يسنى رضاء الجانبين .
 وإذا أردنا أن نمعرف المقتد طبقاً لرأى المذايب الثلاثة الأخرى - غير
 الحنفية - فنقول : أن " المقتد عبارة عن ارتياح الإيجاب الصادر من البائع
 والقبول الصادر من المشتري " وللجمع بين تذييل الاتجاهين ، فنمصرف المقتد
 على وجه عام شاملاً ونقول " كل ما يدل على رضا الجانبين " البائع والمشتري " .

المطلب الأول : التاريخ الموصل إلى انقضاء المقتد :

وبالتطلع على كتب الفقه الإسلامي نجد أن الإيجاب والقبول أو المقتد
 في البيع " التجاره " في الفقه الإسلامي ينمقد بأحدى الطرق الثلاثة الآتية :

١ - باللفظ " الصيغة اللفظية " للمقتد .

٢ - بما يقوم مقام اللفظ .

٣ - بالتواطؤ .

سنمركز هذه الطرق الثلاثة ثم نواليها باستنتاج قاعدة عامة في عقد البيع
 " التجاره " .

الفرع الأول : المقتد باللفظ :

وتبين أن تعرض فروق تفاصيل المقتد باللفظ نشير أولاً أن الفقهاء اتجهوا
 اتجاهين في تحديد أى القوليين يعتبر إيجاباً أو قبولاً .

الرأى الأول : يقول أن ما وقع من البائع هو الإيجاب وما وقع من المشتري هو القبول
 وهذا هو ما ذهب إليه المذايب الثلاثة (١) غير الحنفية .

الرأى الثانى : يقول أن الواقع أولاً هو الإيجاب ، والواقع ثانياً هو القبول ، وهذا
 هو ما ذهب إليه الحنفية (٢)

ولا تنشأ في الرأى الثانى مسألة تقدم القبول على الإيجاب ، كما تنشأ في
 الرأى الأول ، وقد اختلف أصحاب هذا الرأى في المسألة ، فالطائفة الأولى - وأز

(١) راجع نفع المراجع السابق رقم (١) ص : ٢٤ من رسالة

(٢) فتح القدير لابن الهمام ج ٦ / ٢٤٨ .

ذلك وهو الاظهر عند الشافعية والاشاعرة عند الحنابلة (١) ويتناول هذا المصنف فيما يعمد .

وقد اعتمد في تدوين الشافعية تقسيم اللفظ المنقسم به المقدم وقد قسمه الى قسمين . (٢)

القسم الاول : اللفظ الذي رجع في المقدم .

القسم الثاني : اللفظ الذي يكون كناية في المقدم .

القسم الاول : اللفظ الذي رجع في المقدم .

وقد بين الرلم ان المصنف هو " ما يدل على التعليل والتعليل دلالة ظاهرة " (٣)

ويبدو ان أصحاب المذاهب الثلاثة الاخرى والظاهرية اتفقوا على وجود هذا المعنى وان اختلفوا في بعض نواحيه كما سيتبين فيما سنعرضه . ويمكن ان نركز تحديد غير لهذا اللفظ المصريح الى اعتبارين :-

١ - باعتبار اللفظ نفسه .

٢ - باعتبار صيغة اللفظ .

فبالنسبة الى اللفظ نفسه فقد ذهب ابن حزم (٤) الى اقتضائه على لفظ البين او الشراء او التجارة وترجمتها في سائر اللغات . وأما المذاهب الاربعة فتفق في ان الصريح يكون بلفظ البين او البيع وما يؤدي الى معناها او ما يدل على رضاهما . الجانبين في البين والشراء .

وقد صرح بذلك في الكيفية فقال الدردير في الشرح الصغير " ان الصيغة هو ما دل على الرضا من قول او اشارة او كتابه (٥) كما صرح بذلك الحنابلة

(١) راجع الشرح الكبير للدردير ٣/٢ والشرح الكبير لابن قدامة ج ٤ ص ٣ ونهاية المحتاج للمرجع ٣٧٨/٢ .

(٢) راجع نهاية المحتاج للفرطى ٣٧٦/٣ ، ٣٧٩ .

(٣) راجع نهاية المحتاج للفرطى ٣٧٥/٣ ، ٣٧٧ .

(٤) راجع المحلى لابن حزم ٢٥/٨ .

(٥) الشرح الصغير للدردير ٣/٢ وراجع ايضا الشرح الكبير للدردير ٣/٣ .

فقال ابن قدامة : " فلا يجاب أن يقول البائع بعتك أو ملكتك أو نحوها وأقول
أن يقول المشتري ابتعت أو قبلت أو ما قول مناشما (١)

وأما الدائمية والحتمية فيمثلون بها يدعرون ما قلناه فقال الرطبي (٢) : " ثم
المرجع هنا كيمتلكه بكذا وملكتك ووسيتك بكذا وكونهما مرجعين
في الهبة إنما هو عند عدم ذكر شيء " و " كاشتريت وتطكت وقيلت وفعلت
وأخذت وأبتعت وصارفت وتقررت " وقال المرفياني الحنفى (٣) " وقوله رضيست
بكذا أو أعطيتك بكذا أو غذه بكذا في معنى قوله بعت واشتريت لأنه يؤدي معناه
والمعنى هو المصير في هذه المقتود " وقال ابن الهيثم (٤) تعليقا على هذا القول
الآ يرى إلى ما قالوا لو قال وبتك أو عبت لك هذه الدار أو هذا المبد بئسك
هذا فرسى فهو بيع بالاجماع "

و بالنسبة إلى صيغة اللفظ فسنناول هنا صيغتين :-

صيغة الماضي :

وقال الكاساني من الحنفية : إن صيغة الماضي بوصفه للماضي تقيده
بالإيجاب لاجل في عرف أهل اللغة والشرع والسرف قاض على الرضى (٥) وعلى هذا
قال " إذا قال البائع أعطيتك هذا الشيء بكذا أو عولك بكذا أو بذلتك بكذا
وقال المشتري قبلت أو أخذت أو رضيست أو عولت ونحو ذلك فإنه يتم الركن
لأن كل واحد من هذه الألفاظ يؤدي معنى البيع وهو الجاء له والخبره للمعنى
لا للصورة " (٦)

وجاء في الهداية " البيع يتمم بالاجاب والقبول إذا كان بلفظ الماضي (٧)

- (١) الشرح الكبير لابن قدامة ٣/٤
- (٢) نهاية المحتاج للرطبي ٧٧٦/٣ و ٣٧٧ و ٣٧٨ .
- (٣) الهداية للمرفياني المطبوعة مع فتح القدير ٢٥١/٦ .
- (٤) فتح القدير لابن الهيثم ٢٥١/٦ .
- (٥) راجع بدائع الصنائع للكاساني ١٣٣/٥ .
- (٦) بدائع الصنائع للكاساني ١٣٣/٥ .
- (٧) الهداية للمرفياني المطبوعة مع فتح القدير ٢٤٨/٦ .

وإذا هو قد ثبت الحقيقه إلا أن ابن السهام حاول المدح عنه فقال
 " لا يثبت بلفظه البيع حكمه إلا إذا اراده به وحيث لا فلا فرق بين بطلت
 وأبطل في توقف الانقضاء به على التيه ولذا لا يتمدد بلفظه بطلت عزلاً " (١)

فقد حاول المدح من الممايير الموضوعيه التي وضعتها الفقهاء فيقولون
 عام الصيغ ولكن مما ولته غير ناجحه لما كان الفقهاء يتمسكون بهذه الممايير
 كما قلناه وسنواصل البياح فيها .

فقال الدسوقي المالكي (٢) : " والحاصل أن الماضي يتمدد به احاقاً
 ولا عمارة بقول من أتى به أنه لم يرد البيع أو الشراء " وقال بهذا المعنى الصاوي (٣)
 أيضاً .

وقال الرطبي الشافعي " سواء أتمدد قبوله أم أطلق هذا أن أتى بلفظه
 الماضي " (٤)

وأما الحنابلة فيمكن أن نلصق اعتبارهم صيغة الماضي صريحة من قول
 ابن قدامة عند ما قال " والبيع على شريئين (أحدهما) الإيجاب والقبول فلا يجاب
 أن يكون بمتناه أو ملكك أو لفلان يدل عليهما والقبول أن يقول اشتريت
 أو قبلت ونحوهما " (٥) فقد أطلق انقضاء البيع بهذه الصيغة الماضية ولم يكن
 ذلك إلا لكونها تدل على البيع صراحة .

صيغة الأمر :

وقد اعتبر المالكية صراحة صيغة الأمر في العقد ، فقال الصاوي " والأمر أن
 يدل لفظة على طلب البيع منه فهو يحتمل الرضا به وقد عرفت أن الماضي
 رضاه به وحيث لا فيستوى مع الماضي ولا يقبل رجوعه عنه ولو حلف " (٦) وقال
 الدسوقي أن الأمر مبرح في العقد في قول مالك وابن القاسم في غير المدونه

(١) فتح القدير لابن السهام ٢٥١/٦ .

(٢) حاشية الدسوقي ٣/٢ .

(٣) انظر الصاوي على شرح المنهاية ٢/٢ .

(٤) نهاية المحتاج لرطبي ٣٧٨/٢ .

(٥) المعنى لابن قدامة ٣/٤ .

(٦) الصاوي على شرح المنهاية ٤/٢ .

وفير مريخ وهو قول ابن القاسم في المدونة ، ولم يكن ترجيح الدردير للثاني
الا لكونه في العونمة . (١)

والأمر مريخ عند الحنفية . فقال ابن الهمام ، كذا لفظه خذ به كذا
ينمقذ به اذا قيل بأن قيل أخذته ونحوه " وعلل ذلك بقوله " لأنه وان كان
مستقبلا لكن في معنى ما تدعي أخذ يستدعي ما ينافي البيع فكأن
كالخاصي إلا أن استدعاء المانع سبق البيع بحسب الوضع واستدعاء خذ به سبقه
بالترق الاقتضاء " (٢) وأما التماسي فقد علل ذلك بقوله بأن صيغة الأمر
يؤدي معنى البيع وهو المبادلة والتجبر للمعنى لا للصورة " (٣)

واعتراف الحنابلة بصراحة صيغة الأمر فقد جاء في قول الميهوتي في
الروض المريخ ، ومصح القول أيضا قبل الإيجاب بلفظ أمر أو ما في مجرد عن
استفهام ونحوه لأن المعنى حاصل به (٤) " وجاء هذا المعنى في كتاب " الفقه
على المذاهب الأربعة أيضا . (٥)

وأما جمهور الشافعية فيرون أن صيغة الأمر كناية في عقد البيع فجاء
في نهاية المحتاج " وظاهر تمثيله بمعنى يدل على تصوير المسألة بالاستدعاء
بالمريخ والأوجه جريانه في الاستدعاء بالكناية (٦) "

وجاء في المذهب للميرازي " فان قال المشتري بمعنى فقال البائع بعتك ،
انمقذ البيع لأن ذلك يتضمن الإيجاب والقبول " (٧) وهذا يقوى موقفنا في ترجيح
المذاهب الثلاثة غير الشافعية لوضوح وجه نظره وهو " ان القول للأمر يتضمن
الترخيص الكامل " .

-
- (١) انظر حاشية الدسوقي ٢/٣ .
 - (٢) فتح القدير لابن الهمام ٢٥١/٦ .
 - (٣) نظريد أعي الصنائع للكاساني ١٣٣/٥ .
 - (٤) الروض المريح للميهوتي ١٦٤/٢ .
 - (٥) انقضاء على المذاهب الأربعة للجزيري ١٥٦/٢ .
 - (٦) نهاية المحتاج للرملي ٣٧٨/٣ .
 - (٧) المذهب للميرازي المطبوع من المجموع ١٧١/٩ .

القسم الثاني : اللفظ الذي يكون كناية في عقد البيع :

وهو عند الثانيه : اللفظ المحتل لمعنى آخر غير البيع ، وهو
يتفق ورأيهم الذي يقتصر على الصيغة اللفظية . (١) وأرى أن هذا المعنى
بمعناه العام - مقبول عند مذاهب الأئمة الثلاثة الأخرى .

وهو من حيث اللفظ غير الالفاظ التي ذكرناها في اللفظ الصريح ومما
يشابهها مثل " بطلته لك " (٢) ومثل " أعطيتك هذا الثوب بذكر الثوب " (٣) وهي
وإن أتيانا بصيغة الماتى أو الأمر الذين اعتبرناهما صريحين لم تمر صريحة
بل تهت كناية تحتاج إلى النية لانعقاد العقد (٤) .

وأما بالنسبة إلى الصيغة هو اللفظ الصريح ولكن يكون بصيغة المضارع
فلا ينعقد العقد حينئذ إلا بالنية .

جاء في بدائع الصنائع ، وأما صيغة الحال فهي أن يقول البائع للمشتري
أبيع منك هذا الشيء بكذا ونوى الإيجاب فقال المشتري أشتريت أو قال المشتري
أشتري منك هذا الشيء بكذا ونوى الإيجاب وقال البائع أبيعك منك بكذا وقال
المشتري أشتريه ونوى الإيجاب يتم الركن وينعقد وإنما اعتبرنا النية وأن كانت
صيغة " أفضل " للعلم هو الصحيح - لأنه غلب استعمالها للاستقبال أما حقيقة
أو مجازاً فوقعت الحاجة إلى التمهين بالنية . (٥)

وجاء في الصاوى على الدرر الصغير " والمضارع يحتل الحال والاستقبال
وإن يكن في الصرف إلا على الرضا فقبل الرجوع فيه باليمين " (٦)
وجاء في حاشية الدسوقي " والمضارع إن حلف من أتى به أنه لم يرد البيع
أو الشراء قبل قواصه والالزم " (٧)

وقال الشبراوى الشافعى تحليفاً على قول الرملى : " وصله في تبينى
ومشتري منى حيث لم ينوهما البيع " (٨) فقولته يفيد أن المضارع يحتاج إلى النية وهو
بالكنائيه .

- (١) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ١٥٨/٢
- (٢) نهاية المحتاج للرملى ٣٧٩/٣ (٣) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ١٥٨/٢
- (٤) نهاية المحتاج للرملى ٣٧٩/٣ والفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ١٥٨/٢
- (٥) بدائع الصنائع للكاسانى ١٣٣/٥ (٦) الصاوى على الدرر الصغير ٤/٢
- (٧) ٣٧٩/٣

ونستطيع أن نستنتج مما عرفت أنه من البيان النوع الثالث من اللفظ الذي يستعمل

في العقد وهو :

٣ — اللفظ الذي لا يحدد إلى معنى البيع مطلقا :

وهو من حيث اللفظ نفسه غير اللفاظ التي تناولناها في النوعين السابقين

ومن حيث الصيغة هي صيغة الاستفهام والاستقبال . فهذا اللفظ لا يفيد انعقاد
البيع ولو مع النية .

صيغة الاستفهام :

واعتبار عدم انعقاد البيع بصيغة الاستفهام بين من قول الفقهاء ، فقد
جاء في بدائع المنائس " ولا يلزم بصيغة الاستفهام بالاتفاق . . . (١) " وكون
الجواب بـ " نعم " في قول المستفهم إيجابا مبتدأ عند الحنفية فقد قال ابن
الهمام " لفظه (نعم) تنافي إيجابا في قول المستفهم إيجابا عندك بالف فقال
" نعم " فقال أخذته فهو بيع لأن وكذا أبيهمك " (٢)

وقال الشبراوي الشافعي حينما علق على قول الرطبي " بخلاف التبييميني
وتبيميني . . . وتترى مني " أي لا يصح بشيء منها ، ثم بين أن في تبيميني
وتترى مني أنه يصح بالنية فيقول عدم الصحة في أبيميني علم أطلقه . (٣)

وقال ابن قدامة " فأما أن تقدم بلفظ الاستفهام من أن يقول أبيميني
ثوبك بكذا فيقول بيمينك لم يصح بخلاف " (٤)

ولم نجد قول المالكية صريحا في هذه المسألة . ولكن يمكن أن نقول أن
الاستفهام غير داخل في القاعدة العامة " عند فهم لأن الصيغة القولية لا يسد
أن تتكون من إيجاب وقبول وقد صرح بهذا ابن رشد الحفيد (٥) وأحد عما غير
موجود هنا .

(١) بدائع المنائس للكاساني ١/ ١٠٧ .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٢/ ٢٠٢ .

(٣) راجع حاشية الشبراوي ٣/ ٣٢٨ .

(٤) الشرح الكبير لابن قدامة ٤/ ٣١٤ .

(٥) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢/ ١٤٦ .

ويتقوى ما نذهب إليه بتورأ ابن قدامة ه فانه قد بين عدم صحة المقصد بالاستفهام ثم استلزم بقوله " نص عليه أحد " ومه يقول أبو حنيفة والشافعي ولا نحلم عن غيرهم خلافتهم لأن ذلك ليس يقبل ولا استدعاء (١)

صيغة الاستقبال :

ونقل السني رى من الفتاوى الهندية ٤/٣ أن الاستقبال هو الصيغة المقرنة بالسين وسوف وأنه لا يعتمد البيع به (٢)

ولم نجد بحث صيغة الاستقبال في امهات كتب الفقه الاسلامي ، وليس بهذا بتفسير من الفقهاء ، لأن ما كانوا يعرضون في المقعد يفنى عن ذكره ، الصيغة وحكمها ، فصورة الاستقبال واضحة وحكم البيع به واضح أى لا يعتمد به لأنه لا يؤدى معنى البيع مطلقا .

استنتاج القاعدة العامة في المقعد باللفظ :

وعند هذا الموضع يمكن ان نستنتج القاعدة العامة في المقعد باللفظ ، بأن الاصل هو " الأخذ بالارادة الظاهرة والرضا الظاهر " عند وجوده بكل وضوح وكما ان ذلك يكون عند ما تحصت الصيغة لمعنى البيع فينمقد به البيع ، وعند ما تحصت الصيغة لغير البيع فلا يعتمد به البيع ، وعند ما كانت الارادة الظاهرة غير واضحة فيها عنما تلعب الارادة الباطنة دورا في ابرام عقد البيع فاذا وجدت النية لمقعد البيع وان لم تكن فلا ينمقد البيع .

الفصل الثانى : المقعد بما يقوم مقام اللفظ :

الرسالة :

وقد بين الكاسانى أن الرسالة هى : " وأن يرسل الرجل رسولا الى رجل " والرسول انى يستعدي بكذا فذهب الرسول وبلغ الرسالة فقال المشتري فى

(١) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٤/٢٣٣
(٢) مدار الحق فى الفقه الاسلامي للدكتور السني ١/٨٩ .

مجلسه ذلك قبلت * (١) وأورد ابن الهمام هذا المعنى أيضا .

محمد أن يبين الكاساني تعريف الرسالة قال " اتفق البيهقي أن الرسول
مفسر ومعتبر من كلام المولى ناقص كذا في المتن الموصول اليه فكانه حذر بنفسه
فأوجب البيهقي وقبل في المجلس * (٢)

وأما ابن الهمام عندما قال بانقضاء البيهقي بالرسالة على ذلك بأن الرسول
ناقص ، فلما قبلنا اتفقنا لفظة بلغة الموجب * (٣)

ووافقنا التاميم الحنفية ، فجاء في المذهب أن الشيعة رأوا أنه
لا يجوز العقد بالكتابة وعلى بأنه يمكن أن يكون من بيده بالقول (٤) وهذا
يدعوا اعتراجه بانقضاء البيهقي بالكتابة .

وأما الطائفة فقد اختلفوا العقد على ما يدل على الرضا ، واعتبروا
أن الكتابة من بينه ، فاعتبرهم الرسالة من بين ما يدل على الرضا من باب
الأولى لأنه أقوى أثرا من الكتابة .

الكتابة :

وهو أن يكتب الرجل إلى رجل أما بعد فقد بحت عبيد قلانا منك هكذا فيله
الكتاب فقال في مجلسه الشريف " جاء هذا المعنى في قول الكاساني وابن
الهمام وكانا بعد أن بينا ذلك المعنى قالا بانقضاء عقد البيهقي بهما وعلى
الكاساني بأن خطاب الخائب كتابة * (٥)

ووافقنا الطائفة الحنفية فجاء نص الدردير على ذلك " بما يدل على
الرضا من قول أو كتابة أو إشارة ضمها أو من أحدهما * (٦) وعلى كل من الدسوقي
والصاوي (٧) أن الدلالة المستبشرة هنا هي الصرف سواء دل على الرضا لغة أم لا .

- (١) راجع بدائع الصنائع للكاساني ١٣٨/٥ .
- (٢) راجع فتح القدير لابن الهمام ٢٥٥/٦ .
- (٣) بدائع الصنائع للكاساني ١٣٨/٥ .
- (٤) فتح القدير لابن الهمام ٢٥٥/٦ .
- (٥) راجع المذهب للشيعة الطائفة مع المجموع ١٢١/٦ .
- (٦) راجع بدائع الصنائع للكاساني ١٣٨/٥ وفتح القدير لابن الهمام ٢٥٥/٦ .
- (٧) الشرح الكبير للدردير ٣/٣ والشرح الصغير له المطبوع مع الصاوي ٣/٢ .
- (٨) حاشية الدسوقي ٣/٣ (٩) الصاوي على الشرح الصغير ٣/٢ .

وأما عند الشافعية ، فقد نقل الشيرازي وجهين :
أحدهما ينمق البع بالكتابة لأنه موضع ضرورة وثانيهما لا ينمق وهذا
هو الصحيح عند الجمهور ووجه الرأي الثاني أن الدعوى بأنه موضع ضرورة لا يصح لأنه
يمكن أن يوكل من يبيع بالقول (١)

ومين أن القول المروج عند الشافعية هو القول الذي يتفق ومذاهيب
الائمة الأربعة ومساير مقتضيات التعامل فتفتاره هيها لذلك .

الإشارة :

اتفق مذاهيب الائمة الأربعة غير المالكية على اقتصار إشارة الآخر في
انقضاء البيع بها فجاء في بدائع الصنائع " وكذا النطق ليس بشرط لانقضاء
البيع والبراء ولا لنفاذهما وصحتم . فيجوز بيع الآخر إذا كانت الإشارة مفهومة
في ذلك قامت مقام عبارته " (٢)

ثم بين الكاساني شرط الإشارة المنقذ البيع والشراء بها ، وهو :

١ - أن تكون الإشارة من الآخر أصليا .

٢ - أن تكون الإشارة من الآخر طارئا ولكن دام الآخر ووقع النيا من كلامه . (٣)

وجاء في نهاية المحتاج " وإشارة الآخر وكتابتها بالحق . . . كالنطق
بها من غيره للتسريه " (٤)

وجاء في المعنى : " وإن خر من أحدهما قامت إشارته مقام لفظه فإن لم
تفهم إشارته أو جسن أو أغنى عليه قام وليه من الأب أو وصيه أو الحاكم مقامه
هذا مذهب الشافعية " (٥)

ويبدو أن مذهب الشافعية والتحابلية فيهما شيء من التوضيح لأنهما لم
يتمترطا ما نلاحظه في شرطية الإشارة ، وهو كون الآخر مطبقا " دائما " ولكن
رأى المالكية أوسع النواحيب ، وبما في هذه المسألة فجاء في عبارة الدوق :

- (١) راجع المذهب للشيرازي . المجموع مع المجموع ١٢١/٩ .
(٢) بدائع الصنائع للكاساني ١٢٥/٥ (٣) راجع نفس المرجع ١٣٥/٥
(٤) نهاية المحتاج للرملي ٣٨٥/٣ (٥) المعنى لابن قدامة ٩/٤ .

" ان المقصد ينمقده بما يدل على الرضا عرفا سواء دل عليه لفظ أو لاسم يدل كالقول والامارة والمساواة " (١) وهذا هو نفس عبارة الصاوي . (٢)

وليعرف رأي المالكية ما يتعارف ومبادئ التراضي في البيع بل هو الذي يعاين مقتضيات النظم ونحو الاجماد بالحمد لله .

الفرع الثالث : انمقذ بالمعاطاة :

قار المصيرازي (٣) وأبرطو (٤) بعدم انمقذ البيع بالمعاطاة واحتج الرطل بأن البيعة لا بد فيها من التراضي ، والرضا أمر خفي لا يطلع لنا عليه ، فجعلت النسيئة (يقصد بها بالكلامية) دليلا على الرضا فلا ينمقذ بالمعاطاة . (٥)

وهذا هو المشهور من المذهب المالكي وهناك وجه مشهور عن ابن سريج " المالكي " أنه كان يرى بفسخ البيع بالمعاطاة ونقل النزاع والمقولي صاحب المدة والرافعي والجمهور " المالكيون " ان ابن سريج يرى ذلك في المحقرات وهو مذهب أبي حنيفة . (٦)

ويبدو أن نظرية الحنيفة والحنابلة في المعاطاة فيها تدرج ، نقل عن مشايخهم مثل أحمد وأبو حنيفة وانكرغى أنه يصح البيع بالمعاطاة في المحقرات ولكن المتأخرين لا يذنبون مذهب مشايخهم فقرأوا صحة البيع بالمعاطاة في المحقرات والنقيضات (٧)

وقال المصنفاني أن رأي المتأخرين هو الصحيح (٨) وكنت أرجحه لقوة دليله ولو كما بينه الكاساني وابن الهمام ، ان التجارة عبارة عن جعل الشيء للغير بيد من تراض بقوله تعالى " الا أن تكون تجارة عن تراض منكم " والتراضي حاصل

(١) حاشية الدسوقي ٣/٣ .

(٢) الصاوي على الشرح الصغير ٣/٢ .

(٣) راجع المذهب للمصيرازي المصنوع مع المجموع ١٢٠/٩ .

(٤) (٥) راجع نهاية المحتاج للرطل ٣/٢٧٥ .

(٦) المجموع شرح المذهب ١٢١/٩ ، راجع أيضا المنقذ لابن قدامة ٤/٤ .

(٧) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٤/٤ وفتح القدير لابن الهمام ٢٥٢/٦ .

وحاشية الدسوقي ٣/٣ .

(٨) الهداية للمصنفاني المصنوع مع فتح القدير ٢٥٢/٦ .

بالتعاطي " الأخذ والإعطاء " في الأعياء الشخصية والتفسيه جميعا فكان التعاطي
في كل بيما فكان باثرا " (١)

وقال ابن قدامة في هذا وفي رآته : ان الله أحل البيع وأم يبين كيفيته
فوجب الرجوع إلى الصرف ، وأصلهم في أسواقهم وبياعاتهم على التعاطي . ولم
ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه مع كثرة وقوع البيع بينهم
استعظام الإيجاب والقبول ولو استعملوا ذلك في بياعاتهم لنقل نقلا شائعا ، ولو
كان ذلك شرطا لوجب نقله ولم يتصور ضمهم أعماله والخفلة عن نقله لأنه يؤدي
إلى وقوع العقود الفاسدة كثيرا وأكلهم المال بالباطل ، كما لم ينقل الأفكار على
البيع بالتعاطي تهل مخالفينا مع تبايح النامية في كل عصر فكان اجطلا ، ولأن -
الإيجاب والقبول إنما يراد أن الله لا يسه على الرضا فإذا وجد ما يدل عليه من المساومة
والتعاطي قام مقامهما وأجزأ عنهما لعدم التصيد فيه . (٢)

وهذا جعلنا رأي جمهور الشافعيين مرجوحا ، كما نرجح رأي المالكية
من باب الأول لأنهم كانوا يرون انقضاء البيع بالتعاطي اطلاقا ، دون تقييد
بالشخص باتفاق بينهم .

فقد جاء في الشرح الكبير " وأن حصل الرضا بمطابقة بأن يأخذ المشتري
المبيع ويدفع للبائع الثمن ، أو يدفع البائع المبيع فيدفع له الأثر ثمنه من غير تسليم
ولا إمارة ولو في غير المتقدرات ونز المبيع فيها بالتقاضي أي قبض الثمن والمثلن وأما
أصل البيع فلا يتوقف على ذلك بخلاف لمن يؤمنه المصنف فمن أخذ ما طام ثمنه من
مالته ولم يدفع له الثمن فقد وجد أصل البيع لا لزومه ولا يتوقف العقد على دفع
الثمن فيجوز أن يتصرف فيه بالأكسل ونحوه قبل دفع ثمنه " هذا ما قاله الدرردير
في الشرح الكبير وقال بما يؤدي معناه في الشرح الصغير . (٣)

(١) راجع بدائع الصنائع للكاساني ١٢٤/٥ وفتح القدير لابن الهمام ٢٥٢/٦ .

(٢) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٤/٤ هـ ، وراجع أيضا ضمن المتن في
المنها لابن قدامة ٤/٤ هـ .

(٣) الشرح الكبير للدردير ٣/٢ والشرح الصغير له المطبوع -
الساوي ٣/٢ .

استنتاج القاعدة العامة في عقد البيع :

يظهر مما عرضنا من الدلائل الموصلة الى انتماء عقد البيع الى هناك ميلا وانما الى المدونة من الغالب الفقاهة الذي التزمه الشافعي في بعض الروايات عنه والى اعتبار التعاقد . فاصلا بالرسالة والكتابة والامارة والمطاطي . حيث يدل كل ذلك على التراخي . وهذا هو الغاية التي يهدف اليها الفقهاء ، والافقيون غير متشككين ، الا انه من الصحيح انهم يقتضون على حصول البيع بالميضة التوثيقية .

فمن هنا نستطيع ان نستنتج قاعدة عامة في عقد البيع وتو " ان المميز في انتماء عقد البيع هو وجود انتراضي في معاوضة البدلين واذا حصل انقضاء عقد البيع دون اي تقييد في الصورة الدورية اليه " .

وعلى هذا يمكن ان نقول ان الفقه الغربي يبنى الرأي الاسلامي قصدا او عن غير قصد ، اذ رأى الفقه الغربي انتماء العقد بأي طريق لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على التراخي . (١)

المطلب الثاني : الشروط لتحقيق النطق الموصلة الى التراخي (المقد) :

الفرع الاول : الشروط :

١ - ذكر الثمن في العقد والاشارة الى المخطاب فيه ، واننا نلاحظ هذين الامرين في الاصل التي اتمناها من قبل . وهذا ليس شرطاً على الاطلاق . وانما يكون في العقد ، ان لم يكن فيه تعاماً في سابق او مساومه سابقه او اي ظاهرة سابقة تدل على الرضا في البدلين ، وهو ظاهر في البيع بالكتابة .

ففي ذكر الشئ نقل المولى (٢) رأين عندما كان اللفظ كتابة :

(١) انه تكفي الميضة عند ما مع التوثيق .

(٢) انه لا بد من ميضة عند ما لا بد ذكر الموضع فيها كاشتراط النية

فيها .

(١) راجع مصادر الحق في الفقه الاسلامي للدكتور السنيهوري ، ١/ ١٢٣ .

(٢) راجع نهاية المحتاج للمولى : ٣/ ٣٧٦ ، ٣٨٠ .

فربح الرطب الأول، حيث اعتبر أنه النصح، فأنفق البين بالكناية مع
النبي فقده، وأما اعتراط ذكر الثمن لم يكن إلا لأنه يخلب على الطعن
أرادة النبي فلا يكون المتأخر من الماقيدين قابلاً ما لا يدريه، فكونه مروجاً
في الكناية يجمعه مروجاً في الصريح من باب الأولى.

وإذا هو الشأن في الانفاة إلى المخاطب، وتربح هذا الاتجاه
بما ذهب إليه معظم الفقهاء من صحة المقد بالتعاطي، وهو الذي
يبدو راجحاً أما هنا وانتمناه، فليبرفيه الانفاة إلى المخاطب ولا ذكر
الثمن، فلا داعي اليه في المقد باللفظ الذي قد سبقه تماماً
يؤدي إلى اتفاق فيه تراخي في البدلين على وجه يحقق عليه، فيلحق فيه
المقد بالإيجاب من البائع "بعت" والقبول من المشتري "اشتريت".

٢ - عدم التخلل بين الإيجاب والقبول بلفظ لا هلافة له بالمقد ولو يسيراً
والحبرة في التخلل المرف.

٣ - أن لا يطول الفصل بين لفظي الماقيدين أو اشارتيهما أو لفظ أحدهما
وكتابة أو إشارة الآخر.

٤ - التوافق بين الإيجاب والقبول.

وهذا التعديد يكون عند الحنفية كما ذكره الرطب (١) وهذه الشروط
تتركز في الرابع، ويمكن أن نعبر عنه به "توافق الإرادتين" والثاني والثالث
يهدفان إليه.

ووافق الحنفية باشتراط "توافق الإرادتين"، وأما المالكية والحنابلة
وإن لم نجد قولهم صريحاً فيه، فيكفي في اعتبارهم هذا الشرط قولهم المذكور
في انقضاء العقد الذي يتراءى فيه وجوب التراضي وهو لم يتحقق إلا بتوافق
الإرادتين.

ونريد أن ننقل بعض النصوص الحنفية في هذا المعنى فقد جاء في
بدائع الصنائع للكاظمي "وأما الذي يرجع إلى نفس المقد فهو أن يكون القبول

(١) راجع نهاية المحتاج للرطب ٣/ ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣.

موافقا للإيجاب ، بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع وما أوجبهه ^(١) واستطرد
فـ ، ببيان ذلك ببيان تفصيل ما ينعدم فيه التطابق ونستعير فيه أسلوب الكاساني ^(٢)

- ١ — " فإن مخالفة بيان قبل غير ما أوجبهه .
- ٢ — أو بغير ما أوجبهه .
- ٣ — أو بغير ما أوجبهه .
- ٤ — أو بغير ما أوجبهه ، لا ينعدم من غير إيجاب مبتدأ موافق .
- ٥ — " وعلى هذا إذا خاطب البائع رجلين فقال يمتكما هذا المبدأ وهذين السيدين فقبلي أحدكما دون الآخر . لا ينعدم لأنه أخاف الإيجاب في المبدئين أو عبد واحد اليهما جميعا ، فلا يصلح جواب أحدهما جوابا للآخر .

٦ — وكذا لو خاطب المشتري رجلين فقال اشتريت منكما هذا المبدأ بكذا فأوجب أحدكما ، لم ينعدم لما قلناه .

فقد اعتبر الكاساني هذه الصورة كلها ينعدم فيها التطابق وينتفى بذلك التراضي . وذلك ظاهر في (١) ، (٣) ، واما ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ فقد علل الكاساني ^(٣) وأبى الهمام ^(٤) عدم التطابق وعدم الرضا فيها بوجود تفرق الصفقة فيهما .

الفرع الثاني : حكم انعدام التطابق :

وعند انعدام التطابق ، يعتبر القبول الذي لم يوافق الإيجاب ، إيجابا مبتدأ موجباً للموجب من المتناقد الآخر فإذا قبله الموجب في مجمل المقدم . وكان قبوله مطابقاً لهذا الإيجاب المبتدأ انعقد المقدم .

وعند القاعدة واضحة في صورتين ، وهما صورتان القبول غير ما أوجبه الموجب والقبول بغير ما أوجبه . وأما الصور الباقية فقد بين الكاساني تطابق هذه القاعدة فيها على النحو التالي :

- (١) بدائع الصنائع للكاساني ١٣٦/٥ .
- (٢) بدائع الصنائع للكاساني ١٣٦/٥ .
- (٣) راجع بدائع الصنائع للكاساني ١٣٦/٥ .
- (٤) راجع فتح القدير لابن الهمام ٢٥٥/٦ و ٢٥٦ .

١ - أنه يصح الإيجاب ابتداءً إن كان المبيع من المثليات يفرق، ثمه على
المادة ٢٦ ، إذا كان ضمن خمسة حينئذ معلوماً ، فيتمتع المبيع بالقبول
الدائمي لهذا الإيجاب ابتداءً .

٢ - أنه يصح الإيجاب ابتداءً في غير المثليات إذا بعين الموجب ابتداءً
ضمن كل خمسة من المبيعات في قبوله الذي يعتبر إيجاباً ابتداءً (١)

الفرع الثالث : مطابقة القبول للإيجاب في الفقه المصري :

إن نظرية لزوم مطابقة القبول للإيجاب في الإسلام ينادي قبولاً حسنًا فحسب
الفقه المصري .

فقد لخصتها المادة ٢٦ من القانون المدني المصري في العبارات الآتية
" إذا اقترن القبول بما يزيد في الإيجاب أو يقيده منه أو يعدل فيه اعتبر
رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً " (٢)

وجاء شرح هذه المادة في مصادر الحق في الفقه الإسلامي " فالقبول
إذاً يجب أن يكون مطابقاً للإيجاب على النحو الذي قد منه أما إذا كان غير
مطابق له بل اختلف عنه زيادة أو نقصاً أو تعديلاً فإن العقد لا يتم ويعتبر
مثل هذا القبول رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً ، فإذا طلب البائع ثمناً للمبيع الفاسد
في فورا ، وقبر المشتري أن يدفع الألف فلو أن يزيد البائع في المبيع ، أو قبل
أن يدفع في المبيع وحده طائئسه ، أو قبل أن يدفع فيه وحده ألفاً ولكن
بالقسمة ، لم يتم البيع ، واعتبر هذا القبول إيجاباً جديداً من المشتري (٣)

(١) راجع بدائي الصناعات للأساسه ص ١٣٦/٥ .

(٢) القانون المدني والبرائين المكمله له ص ٢٤ .

(٣) مصادر الحق في الفقه الاسلامي للدكتور المنهوري ٢/ ٤٨ .

المطلب الثالث : خيار المبلع :

نفرد خيار المبلع في بحث مستقل ونتناولها هنا لأنه
يتعلق بصحة عقد البيع عند الطاعب الأربعة غير العقد
ولما يكونان بدرجته واحد إذ يقابلها عقد باطل
المعقد لأنه اليه يرجع كل من الماقدسين أو المحققين

الفرع الأول : الأحاديث في ثبوت خيار المبلع :

وننقل هنا بعض الأحاديث في ثبوت خيار المبلع
بها عليه ، وثق : -

١ - حديث حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " البيعان بالخيار
ما لم يشترقا ، أو قال : حتى يفرقا فان صدقا رويما ، ترك لهما في بيعهما
وان كذبا وكتماناً حقت بركة بيمينهما (١)

٢ - حديث ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" المتبايعان بالخيار ما لم يشترقا ، أو يقول أحدهما : يا سيدي خسر
ربما قال ، أو يكون بين خيار رواه البخاري (٢) .

٣ - حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا تباع الرجلان
فكل واحد منهما بالخيار ما لم يشترقا وكانا جميعا ، أو أحدهما
الاخر ، فان خير أحدهما الاخر فتابعا على ذلك
شترقا بحد أن تابعا ولم يترك كل واحد منهما البيعة
عليه (٣)

(١) صحيح البخاري في فتح الباري ٢١٥/٥ وصحيح مسلم بشرح النووي
١٧٦/١٠

(٢) صحيح البخاري في فتح الباري ٢٣٦/٥

(٣) صحيح البخاري في فتح الباري ٢٣٦/٥ وصحيح مسلم بشرح النووي
١٧٤/١٠ و ١٧٥

٤ - حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل يمين لا يمين بينهما حتى يفرقا إلا بيع الخيار متفق عليه . (١)

٥ - حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفرقا إلا بيع الخيار . متفق عليه . (٢)

٦ - حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا تباع المتبايعان بالبيع نكح واحد منهما بالخيار من بيده ما لم يفرقا أو يكون بينهما عن خيار ، فإذا كان بينهما عن خيار فقد وجب ، قال نافع ، وكان ابن عمر رحمه الله إذا باع رجلا فاراد أن لا يقبله قام فمشى عنيقة ثم رجع إليه أخرجا . (٣)

اشتقت المذاهب الأربعة وابن حزم أن هذه الأحاديث كلها غيـرـة ثبوت خيار المجلس ولكنها اختلفت في تحديد "أيهـمـ" بالتفرق بالسلام أو بالابدان .

الفرع الثاني : اختلف الملطاء فيما يحصل به خيار المجلس :

اختلف الملطاء فيما يحصل به خيار المجلس إلى قولين :-

أولا : القائلون بحصول خيار المجلس بالتفرق بالابدان .

ثانيا : القائلون بحصول خيار المجلس بالتفرق بالأقوال .

أولا : القائلون بحصول خيار المجلس بالتفرق بالابدان .

وتم جماعته من أهل العلم وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبي هريرة عنه قال سفيان بن عيينة وشريح والشمسي وعطاء وطاوس والزهري والأوزاعي وابن أبي ذئب والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن خزم . (٤)

(١) - صحيح البخاري في فتح الباري ٢٣٦/٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١٢٥ .

(٢) - صحيح البخاري في فتح الباري ٢٣٦/٥ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١٢٣ .

(٣) - صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١٢٥ ، وصحيح البخاري في فتح الباري ٢٣٠/٥ ، (ولفظ البخاري غير لفظ مسلم ولكن يؤدي مسناه) .

(٤) - راجع نيل الأوطار للشوكاني ٥/٢١٠ والمننى لابن قدامة ٤/٦٦ والمحل لابن خزم ٨/٣٦٦ .

وجه القائلين بهذا القول أنهم حملوا التفرق هنا بالتفرق بالأبدان لا بالأنفس
ذلك يتأيد بأمر آتية :-

١ - ما رواه البيهقي من حديث عمر بن ميمون عن أبيه عن يده باللفظ
"حتى يفرقا من مكانهما" فهذا اللفظ عند من يفيد أن التفرق في الأحاديث
السابقة التفرق بالأبدان لا التفرق بالأقوال .

٢ - جزء حديث ابن عمر "ما لم يفرقا وكانا جميعا" وجزءه الآخر
"وان فرقا بعد أن تباينا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع"
فاعتبروا أن هذا بيان واضح للتفرق بالبدن ، وقال الخطابي أن هذا كان
في عرف الناس ، وظاهر الكلام ، فإذا تفرق الناس كان المفهوم منه التمييز بالأبدان (١)

٣ - فلو الأحاديث عن القاءه إذا كان المراد بالتفرق ، التفرق بالأقوال
وذلك لأن النص محيد بالمشتري بالخيار ما لم يوجد منه قبل البيع وكذلك
البائع خياره في ملكه ثابت قبل أن يعقد البيع .

فتقرر عند من بهذه الأمور الثلاثة أن المراد بالتفرق في الأحاديث
السابقة التفرق بالأبدان . (٢)

٤ - وزاد الشافعي وابن قدام في استدلال على ذلك بما فعله ابن عمر
أنه إذا ابتاع الشيء يصحبه أن يجب له فارق صاحبه ومشي قليلا ثم رجع وقال
أنه سمع حديث الخيار من الرسول صلى الله عليه وسلم فكان فعله تفسيراً له (٣)

ثانياً : القائلون بمصون خيار المجلس بمجرد التفرق بالأقوال :

هم المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كنهم وإبراهيم النخعي وهو المنصوص
عن مالك وأبي حنيفة . (٤)

- (١) راجع نيل الأوطار للشوكاني ٢١٠/٥ .
- (٢) راجع نيل الأوطار للشوكاني ٢١٠/٥ والمغني لابن قدام ٢/٤ .
- (٣) راجع الأم للشافعي ٢٠٤/٧ والمغني لابن قدام ٢/٤ .
- (٤) انظر نيل الأوطار للشوكاني ٢١٠/٥ ومداية المجتهد لابن رشد الحفصي
١٤٨/٢ والمغني لابن قدام ٦/٤ والهداية للمروغيتاني المطبوعة مسج
فتح القدير ٢٥٧/٦ .

وأستدل أصحاب هذا الرأي بالسمع والقياس ، فأما السمع فهو قول تعالى " يا أيها
 الذين آمنوا أوفوا بالعقود ^(١) " والمقصد هو الإيجاب والقبول ، والأمر للوجوب
 والقول به حصول خيار المجلس بالتفرق بالأبدان يوجب ترك الوفاء بالمقصد لأنه لكل
 من البائع والمشتري أن يرجع في البيع بعد ما أنعم ، ما لم يفترقا . وقوله تعالى
 " وأشهدوا إذا تباعدهم ^(٢) " هذا أمر بالتوثق بالشهادة في البيع أي بعد الإيجاب
 والقبول . وهذا كان خيار المجلس يتم بالتفرق بالأبدان لما كانت لهذه الآية فائدة ،
 وأخيرا قوله تعالى " لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن
 تراب منكم ^(٣) " هذه الآية قيدت أن البيع ثم بمجرد التراضي وهو حاصل بالتفرق
 بالأقوان ، فالقول بالتفرق بالأبدان تلغى فائدة هذه الآية . ^(٤)
 وأما القياس فقد قاموا البيع على النكاح والخلع والمق على ما والكتابة
 فكل واحد منها عقد معاوضة ، يتم بمجرد اللفظ الدال على الرضا ، فكذلك
 البيع فلا حاجة إلى التفرق بالأبدان .

الفرع الثالث : الترجيح بين الرايين :

وقد رجح كل من الشوكاني وابن رشد قول القائلين بحصول خيار المجلس
 بالتفرق بالأبدان .

وقال الشوكاني إن الآيات التي نصت بها الرأي الثاني على فرض شمولها
 لمحل النزاع أعظم مطلقا ، فيبنى المأم على الاختصاص والمصير إلى الترجيح مع
 إمكان الجمع فهو غير جائز . ^(٥)

ولكني أرى أن رأي القائلين بحصول خيار المجلس بالتفرق بالأقوان ، أي لم
 يكن الخيار بعد ذلك أقوى ، نجم نقبل ادعاء الشوكاني عموم دلالة اليمينين
 الأوليتين ، ولكن لا يمكن أن نقبل ادعاء في الآية الثالثة وهي الآية :

(١) الآية ١ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٩ من سورة النساء .

(٤) انظر كيفية الاستدلال بهذه الآيات في نيل الأوطار ٥ / ٢١٠ .

(٥) راجع نيل الأوطار للشوكاني ٥ / ٢١٠ .

"... إلا أن تكون تجارة من تراعى منكم" فقد نقل الفخر الرازي (١) والبيضاوي (٢) وابن حجر (٣) أن أربعم القوليين فوق الاستثناء مطلق ، فتكون التجارة من تراعى ليس من جنس أكل المال بالباطل ، فالبيع هنا يتم بالتراضي ، ولم يكن التراضي إلا افتراض بالكلام ، فكان البيع لا زماً به وحل أكل المال به .

وإذا كان القائلون بالثغر بالأبدان يستدلون ببعض أجزاء الاتحاد يست السابقه ، فإن بعضها الآخر يقوى رأى القائلين بالتفرق بالأقوال . وهو جزء حديث ابن عمر " أو يقول أحدهما لصاحبه اختر " علق ابن حجر عليه " والمصنى : إذا قال أحدهما لآخر هذا بضم هذا البع البع أو فسخه فاختار امضاء البيع مثلاً أن البيع يتم وإن لم يفرقوا .

وهذا قال الثوري والوزاعي والشافعي وإسحاق (٤) وعولاه من القائلين بالتفرق بالأبدان فاعتراقهم بهذا يقوى قولنا بالتفرق بالأقوال .

وجزء حديث ابن عمر الآخر الذي يؤدي نفس المصنى وهو أن خير أحد هما صاحبه فتبايعا علوه ذلك فقد وجب البيع .

وهذا هو مذهب الشافعي . وأحدى الروایتين عن أحمد واختارها الشريف بن أبي موسى وقال ابن قدامة (موفق الدين) أنه الأصح . (٥)

ومحمد هذا المذهب ~~المستعمل~~ علينا أن نقول أن خيار المبلع يحصل بالتفرق بالأقوال أى لا يكون الخيار للمتعاقدين بعد ذلك .

خيار القبول والرجوع :

وهذان الخياران موقوفان عند الحنفية ، وستتناولهما بكل إيجاز وللهذا

الفرغ نقل قول ابن المهدي :

- (١) راجع تفسير الفخر الرازي ٤٢٤/٢ .
- (٢) راجع تفسير البيضاوي ١٠٩ .
- (٣) راجع فتح الباري ١٩٦/٥ .
- (٤) راجع فتح الباري ٢٣١/٥ .
- (٥) راجع المغني لابن قدامة ١٠/١١٥ .

” وإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار وهذا خيار القبول
إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رده وللموجب أيهما كان بائعا ومشتريا أن يرجع
قبل قبض من الآخر عن الإيجاب لأنه لم يثبت له حق يبدله الآخر إلا معارضة
أتموى لأن الثابت له يعد الإيجاب حق التملك • والموجب هو الذي أثبت
له هذه الولاية فله أن يرفضها كعزل الوكيل “ (١)

فخيار القبول : هو الخيار الذي ثبت لأحد المتعاقدين بعد إيجاب
الآخر •

وخيار الرجوع : هو الخيار الذي ثبت للموجب من المتعاقدين قبل
قبول الآخر •

موجود عند خيارين اندفع أيضا ادعاء القائلين بالفرق بالأبدان
” إن القول بالفرق بالأقوال لا فائدة له ” فهذا هو الفائدة • فقبل الفرق
بالأقوال لا يتم البيع وإن أوجب أحد المتعاقدين على الآخر • وهما بالخيار
عنه •

المبحث الثاني : الركن الثاني : الماقدان

والكلام في هذا البحث يتركز في شروط الماقدين • ومن بينها عدم الإكراه
ولما كانت بين هذا الشرط ومبين نظرية الإكراه علاقة وثيقة فسوف نتناول نظرية
الإكراه في الفقه الإسلامي في بحث مستقل فأقسم هذا البحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : شروط الماقدين •

المطلب الثاني : نظرية الإكراه في الفقه الإسلامي •

المطلب الأول : شروط الماقدين

أعازر أن يبنى بيان هذه الشروط على ما عدده الشافعيون منها • وطبق
هذا أقسم هذا المطلب على ما يأتي :-

(١) فتح القدير لابن الهمام ٢٥٣/٦ • ٢٥٤

الفرع الأول : شروط المأقدين عند الشافعيين :

١ - البالغ المأق " الرشيد " ورأى الرطى أن هذا يشغل من بلغ مهلحاً لدينه وماله ثم بذر ولم يجر عليه ، ومن لم يجر عليه له تقدم تصرف عليه بعد بلوغه وعمل حاله ، ومن جبر عليه بغيره إذا عقد في الذمة (١) وأطلق النوى في الثالث حيث قال " غير مجبور عليه " (٢) فان أراد على إطلاقه فاني اختار ما ذهب إليه الرطى لأن أسلوب النوى يؤدي إلى سد باب الحياة على المجبور عليه بغيره .

٢ - أن يكون المأقدين مختارين ، واستدل الرطى بقوله تعالى " إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم " - وقد بين المراد بالآية بقوله " وعدم الإكراه بخير حق " (٣) والإكراه في الفقه الإسلامي هو " حمل الخير على ما لا يرضاه " (٤)

فإذا حصل هذا الفصل بخير حق يخرج المأقدين عن كونهما مختارين لعدم رضاه كان إكراهه على شخص ما إذا حصل بحق كان إكراه الحاكم شخصاً ببيع ماله لوفاء دينه لا يفرج عن كونهما مختارين . (٥)

٣ - إسلام من يترو له مصحفاً وكتب الحديث ولو كان ضعيفاً وكتب المسلم التي بها آثار السلف لتصرف فيها للاهتمام ، ولا بأس ما تغلوا من الآثار وإن تعلقت بالرفع مثل كتب اللغة ونحوها .

ورأى الرطى (٦) اشتراط هذا الشرط في بيع العبد المسلم في الأظهر ومقابل الأظهر لا يصرى ذلك ولكن يؤمر المشتري بإزالة ملكه وخرق الشافعي في الأم والرافعي بأن المهد يمكنه الاستفاضة ودفع الذل عن نفسه .

(١) راجع نهاية المحتاج الرطى ٣/٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٢) المجموع : ج المذهب ١٥٧/٩ .

(٣) نهاية المحتاج للرطى ٣/٣٨٧ .

(٤) مصادر الحق في الذمة الإسلامية للدكتور السهيوي ١٨٦/٢ .

نقل صاحب هذا التعريف من فتح الخفاري ١٠٠٠ .

(٥) أهدي في التمثيل بالكتب الفقهية المعتمدة .

(٦) انظر نهاية المحتاج ٣/٣٨٨ ، ٣٨٩ والمجموع شرح المذهب ١٥٧/٩ .

والفقه على المذاهب الأربعة ١٦٦/٢ .

٤ — أن لا يكون المشترى مائرا ولو مستأفنا ، اذا اراد أن يفتقر آية الحرب واقتصر الجزير على ذكر هذا وأما الرطوي فزاد أن لا يكون ذميا اذا كان في دار العرب ، وذهب النووي الى ما رآه الرطوي اذا قال " وعصمته " الحاشد " أن كان البيع سائحا لأنه يستعين به على قتالنا .

وما يعمل جملة سائحا كبيع أصل السائح أو بيع السائح لبيع أو قاطع الريق فغيره . (١)

الفرع الثاني : روط الحاشد بين للمنافيين بين مذاهب الأئمة الثلاثة الاخرى :

بيد وأن الحنابلة أقرب هذه المذاهب الثلاثة الى مذهب الشافعية . اذ هذان المذاهبان يفتقان في اعتبار هذه الشروط الاربعة شروطا لصحة البيع ولم يكن عندهما الا بيع صحيح ومقابلته باطل أو فاسد .

ولم يختلف الحنابلة عن الشافعيين اختلافا جوهريا في هذه الشروط الاربعة الا في بعض النواحي من الشروط الاول . فالحنابلة لا يجمعون البلوغ شروطا للصحة وانما اكتفوا بالتمييز بان الولي (٢) .

واحتج ابن قدامة بقوله تعالى " وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم " (٣) .

قال ابن قدامة أن معنى الآية ، اختبروهم لتعلموا رشدهم وانما يتحقق ذلك بعد تفويض التصرف اليهم من البيع والشراء ليحكم هل تخير أم لا ولأنه لا قبل مميز محجور عليه فيصح تصرفه بان الولي كالمبد ورد قول الشافعية في أن الحق لا يمكن الاطلاع عليه فحمل الشارع له ضابطا وهو البلوغ بقوله " بأنه يعلم بتصرفاته وعيانه على وفق الصلحة كما يعلم في حق البالغ " شرط لدفع ماله اليه وصحة تصرفه كذا ههنا . (٤)

(١) انظر نهاية المحتاج للرطوي ٣/٣٩٠ ، ٣٩١ هـ والمجموع شرح المذهب ٩/١٥٧ وافتقروا المذاهب الاربعة للجزيري ٢/١٦٦ .

(٢) انظر الشرح الكبير لابن قدامة ٤/٥ ، ٦ ، ٤٠ ، ٤١ .

(٣) الآية ٦ من سورة النساء .

(٤) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٤/٦٦ .

ويقوى رأى المنايكة بما ذكره ابن كثير أن سعيد ابن بكير وابن عباس
والحسن البصري وغير واحد من الأئمة أنهم كانوا يمتنعون فى الأئمة صلاحا فى
دينهم وحفاظا لأموالهم ، وقال الفقهاء إذا بلغ الغلام صلحا لدينه وماله
انفك الحجر عنه فيسلم إليه ماله الذى تحت يد وليه . (١)

وأما المالكية ثانياً المذاهب الأربعة قربا من المذهب الشافعى ، فإن
المالكين اعتبروا بجميع شروط الشافعيين إلا أنهم قسموها إلى قسمين :-

١ - شروط الصحة .

٢ - شروط اللزوم .

شروط الصحة :

لم تكن - عند المالكية - الشروط السابقة من شروط الصحة إلا شرط
واحد وشو :-

أن يكون الماقدان عاقلين (مميزين) (٢)

شروط اللزوم :

وقد جعل المالكية باقى الشروط عند الشافعية كشروط لزوم (٣)
ولم يزلنا أن ننتقد المالكية فى هذا التقسيم إذ كل ما يترتب عليه هو
انقسام البيع الصحيح إلى لازم وغير لازم ، والصحيح غير اللازم يتطلب الإجازة
لإبرامه ولا أثر له قبل ذلك ، وإن لم تكن الإجازة ففسخ البيع وهذا
يكون فى الشرطين ، البلوغ والاختيار . وأما الشرطين الآخرين فقد تشدد
المالكية فى عدم الإهداء بالبيع الصحيح غير اللازم فيها ، إذ أجبر
- عند رأيهم - المشتري الكافر أو الحرى على إخراج المبيع عن ملكه بغير فسخ
أى بيع أو عتق على المشهور وهو مذهب المدونة ، ومقابلته أنه يفسخ إذا كان
المبيع قائما (٤)

(١) راجع غدير ابن كسمير ٤٥٢/١ .

(٢) الشرح الكبير للدردير ٥/٣ .

(٣) انظر الشرح الصغير ٥٠٤/٢ .

(٤) راجع الشرح الصغير للدردير والصاوى عليه ٤/٢ ، ٥ ، ٥ .

وأما الحنفية فقد رفضوا الشرط الثالث والرابع رفضا باتا هـ فقال الكاساني وكذا اسد البائع ليس بشرط لانعقاد البيع ولا لثبانه ولا لصحته بالاجماع "عندهم" فيجوز بيع الكافر ومراهه (١)

ولا نستطيع أن نقبل رأي الحنفية في هذه المسألة إذ يهازي هذا مبدأ الذرائع (٢) فيبيع المصحف وكتب الحديث مثلا للكافر يعرض لا متهمة لان لا ذلال ظنا غالبا فيجب منعه ابتداء لأن الذريعة المؤدية الى الفسدة ظنا غالبا يجب سدنا مدتها

وأما بالنسبة للشرطين الباتيين فقد قسمها الاحناف الى قسمين :

١ - شرط الانعقاد

٢ - شرط الصحة

شرط الانعقاد :

١ - هو الحق . ومع هذا لا يمتنى ذلك أن الاحناف ، التميز كشرط على الاطلاق . فهم مع قواهم بانعقاد بيع المميز جعلوه موقفا (٣) ، وزاد الاحناف شرطا آخر لانعقاد وهو :-

٢ - التمدد في الماتدين هـ فلا يصح الواحد اذا من الجانبين على الاطلاق عند زفر وأما ابو حنيفة ومحمد وأبو يوسف استثنوا الأب فيما يبيع ماله نفسه من ابنه الصغير بمثل قيمته او بيط يتفابن الناس فيه عادة او يشتري مال الصغير لنفسه بذلك ويكون هذا استحسانا وأما القياس فلا يجوز وهذا هو ذهب زفر ووجه القياس أن الحقوق في البيع ترجع الى الماقد والبيع حقوقي مقفأة مثل التسليم والتسلم والمطالبة فيؤدي الى أن يكون الشخص الواحد في زمان واحد متسلما وطالبا ومطالبا وهذا محسبان

(١) بحث المصنف في الكاساني ١٢٠

(٢) راجع هذه القاعدة في الموافقات للشاطبي ٣٥٨/٢

(٣) راجع بدائع المصنف للكاساني ١٤٩/٥

واستثنى الناساني من هذا التعزم تولي القاضى المقدم من الجانبين لأن الحقوق لا ترجع اليه ، فكان بمنزلة الرسول الذى يمكن ان يتدخل المصل من الجانبين . (١)

شروط الصحة :

وأما شروط الصحة في العاقدين عند الأحناف هو الشرط الثانى فقط ففى تعديد الشافعيين . وهو اختيار العاقدين .

ولا مانع أن نقبل وجه نظر الأحناف من هذه الناحية ، ففى عديم الأهلية فقد قلنا أن الأحناف جعلوا بيده موقفاً أضف اليه ذلك انهم زادوا فى شروط انعقاد شرطاً آخر وهو تعدد العاقدين فتقبله لأنه قبول - حقيقة - عند المذاهب الأخرى . إذ أنه ما يتحقق به التراضى الذى يكون من شروط العقد دون خلاف .

وعندما جعلوا الاختيار كشرط الصحة اعتبروا البيع عند عدمه أى عند ما يكون البيع بالاكراه موقفاً . والموقوف عندهم لا حكم له يعرف للمال لاحتمال الاجازة والرد فيتوقف فى الجواب فى الجاز . (٢)

الفرع الثالث : استنتاج شروط العاقدين :

محمد هذا المبرر نقف على أمرين :-

أولاً : يجب أن نقبل الشروط التى عددها الشافعيون كلها مدعياً .
ثانياً : أن تقسيم المالكيين والأحناف للشروط فيه ميزه ذات أهمية قيمة . حيث يفرقون الاختلال الذى يتعلق بالأمور فيمثل المقد اصلاً ، والاختلال الذى يتعلق بالوصف ، فينقسم - خصوصاً هنا - موقفاً يحتاج الى الاجازة .

(١) راجع بدائع الصنائع للنكاساني ١٣٥/٥ ، ١٣٦ .

(٢) راجع بدائع الصنائع للنكاساني ٢٠٥/٥ ، ٣٠٦ .

فهذا تنظيم إجباري في البيع إذ يحمي الفرصة للماقددين تنفيذ البيع الموقوف
عند الإمكان - دون انشاء عقد جديد وليس في ذلك ما يتعارض ومبدأ دين
الاسلام .

فأقرب هذا تب إلى تعديل هذين الأمرين هو مذهب المالكية إذ فيه
اعتبار شروط الشافعية والحنا بلة جميعا .

ومع هذا فإن مذهب المالكية فيه كل العيزه التي تكون في مذهب المالكية
وكل ما نطعن عليه هو رفض الأحناف شروطين من تلك الشروط ، ومع ذلك
نقد زادنا شرطاً آخر قد قبلناه ، بل إن تقسيم الحنفية من حيث الاصطلاح
أكثر تفصيلاً وضوحاً ، فنحن سنستعمل اصطلاح الأحناف فيما يتعلق بمبحث
الشروط في باب التجارة " البيع " بغير موهما .

وعلى هذا إذا اردنا أن نمتلخص الشروط السابقة ، فيكون على النحو
التالى :-

شروط الماقددين نوعان :

أولاً : شروط الانعقاد وهى :

- ١ - المقصد .
- ٢ - التحدد فى الماقددين .

ثانياً : شروط الصحة وهى :-

- ١ - اختيار الماقددين .
- ٢ - الاسلام لمن يبتزى المصحف وكتب الحديث ونحوهما .
- ٣ - أن لا يكون المشتري غريباً فى بيع آلة الحرب ونحوه .

" أنظر انشاصيما فيما قلناه من قبل من شروط الماقددين .
والثالث فى شروط الصحة يمكن أن نجعلها فى شرط واحد ، وتكرر لصيغة
" أن لا يكون المشتري ممن يكون بيع الشئ منه يؤدي إلى سوء أو إلى
فسدة قطعا أو ظنا غالباً " .

المطلب الثاني : نظرية الإكراه في الفقه الإسلامي

نريد أن نمتلخص أولاً في الشرط الأول من شروط الانحقاد ويهدف إلى تجنب التدليس وثانيهما يهدف إلى تحقيق التراضي ، وأما الأول فمن مرامي الصحة يهدف إلى تجنب الإكراه وثانيهما يهدف إلى الدفع عن كرامة الدين والمسلمين .

ولنا أمران يحتاج إليهما بيان وحسب :-

- ١ - التدليس .
- ٢ - الإكراه .

وستناول الكلام هنا عن الإكراه ، وأما التدليس فسنتناوله في البحث عن المحذور عليه .

والذهب الحنفي أكثر المذاهب عناية بتقرير مسائل الإكراه ومسطها مفصلة ، حتى أنه ليجمع شتاتها في باب مستقل ليميز عن سائر أبواب الفقه فمنهني عرض مسألة الإكراه على مذنب الحنفي في أكثر الأعيان . وسنتكلم عن هذا المطلب علم النحو الآتي :-

الفرع الأول : تحديد الإكراه الذي يعدم الاختيار :

يحدد الإكراه الذي يعدم الاختيار بالأمور الآتية :-

- ١ - أن يكون الإكراه يهدد بخطر جسيم ، وبيان هذا الإكراه نشير إلى ما بينه الكاساني ونو أن الإكراه نوعان :

- أ - الإكراه المطلق ، وهو الإكراه التام ، أي الذي يوجب الإلجاء والاضطرار طاراً طبعاً كالقتل والنقص والضرب الذي يخاف منه تلف النفس أو البض وقل أو كسر .

- ب - الإكراه غير المطلق ، وهو الإكراه الناقص : أي لا يوجب الإلجاء والاضطرار من الجوع والقيء ولا يوجب الذي لا يخاف منه التلف .

فيتحقق الإكراه المصمم للاختيار في النوع الأول وأما النوع الثاني فتتحقق الإكراه المصمم للاختيار فيه أمر نسبي ، ليم فيه تقدير لازم سوى أن يلحق

المكره منه الاغتصاب البين من هذه الأشياء أى الحبس والقيود والضرب . (١)
 وعلى هذا فمما لا علاقة وثيقه بين الوسيلة التى تستعمل للاكراه
 والمصل الذى يرااد الاكراه على اتيانه ان يجب ان يتناسب هذا المصل
 مع تلك الوسيلة ، فضعيف الجسم لا يحتفل ما يحتفل به القوى فالاكراه
 لا يتحقق الا اذا كان الانسان يدفع عنه نفسه ما هو اعظم مما يقدم عليه .
 فلو شددت بعض ما يارب «وفا او سوطيين او الحبس مدة قصيرة لا يجباره
 على امضاء التزام بائنا لولوب عليه ان يحتفل هذا الضغط الهين ومقتنع
 عن امضاء الالتزام ابنا ان لا يتناسب بين الاثنين الا ان يكون ضعيف
 الجسم الى حد لا يحتفل هذا الألم الخفيف .

٢ - أن يكون الاكراه يهت رهيبة فى نفس المتماقيد تحمله على التعاقد ، ويكون
 هذا بمحيارين ، وقد بين ذلك الكاسانى ، ونما : (٢)

- ١ - أن يكون المكره بالوسيلة التى اختارها للاكراه قادرا على تحقيق
 ما أوعد به ، (وهذا المعيار نعرفه كمعيار مادي .
- ب - أن يقع فى غالب رأى المكره وأكثر ظنه وقوع ما أوعد (عدد) به
 (وهذا المعيار نعرفه كمعيار نفسى) .

وهذه الرغبة تختلف باختلاف أحوال الناس من سن وجنس وقوة
 ومنصب وجاء وما الى ذلك (٣)

٣ - أن يكون الاكراه بغير عسق :

واخفقت المذاهب الاربعة على أن الاكراه قسمين ، ويكون تفسيرهما
 فى الشان التالى الذى نحن بصدده على النحو التالى :-

- ١ - أن يكون الاكراه بحق ، كأن اكراه الحاكم شخصا ببيع ملئه وفاء لدينه
 فهذا لا يضر بمقد البين .

(١) راجع بدائع المنافع للكاسانى ١٢٥/٢ .

(٢) راجع بدائع المنافع للكاسانى ١٢٦/٢ ، وانظر المعيارين أيضا فى
 مرشد التيران المادة ٢٨٩ .

(٣) راجع الدر المختار وحاشيتنا من طبعين ١٢٣/٥

ب — أن يكون الإكراه بغير حق ، كأن يكره ظالم شخصاً ببيع ملكه والا عدده
بالقتل أو تشويه ، وهذا الإكراه — خصوصاً هنا — هو الذي يمتنع
فيه عذر شوعب ، أي يمكن أن يقدم عليه المكره وعدم فيه اختياره
فلا يتم عقد البيع وفقاً للاختلاف الفقهاء في اعتبار الاختيار كشرط
الانعقاد أو النسخة أو اللزوم . (١)

٤ — أن يكون الإكراه على أن يبيع نفسه :

وهذا الشرط هو الصحيح عند الشافعية ، والذي يجري العمل
به عند المالكية والمحقق عنده عند الاحناف والحنابلة . وزاد الأحناف
أنه لا بد أن يكون الإكراه في تسليم المبيع أو قبض الثمن والا يكون ذلك
إجازة للبيع فيكون صحيحاً .

ومقابل الصحيح عند الشافعية ومقابل الذي يجري العمل به
عند المالكية يرى أن الإكراه يتحقق أيضاً عندما كان علو سبب البيع
كأن يكره ظالم شخصاً علو أن يكرهه ظالم لا يقدر عليه فيضطر إلى بيع
ملكه . (٢) ونرفض هذه الوجهة لوجود الاختيار في هذه المسألة .

(١) راجع الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ١٦١/٢ ١٦٢ ١٦٣ .

وراجع نهاية المحتاج للزبيدي ٣٨٧/٣ وراجع حاشية الدسوقي ٦/٢٠٠ .

(٢) راجع الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ١٦١/٢ ١٦٢ ١٦٣ .

الفرع الثاني : الجبرة التي صدر منها الاكراه :

والاكراه يتمحق من السلطان وغيره ، فكل متغلب على تنفيذ ما يهدد به يحدث في النفس الرتبة يتمحق بها الاكراه ، سلطانا كان او لصا وهذا هو مذهب الصاحبين ومذهب أبي حنيفة أن الاكراه لا يتمحق الا من السلطان لما أن المنعة له والقدرة لا تتمحق بدون المنعة ، ولو صدر الاكراه من غيره أمكن أن يستفيث من وقع عليه الاكراه من السلطان .

وجاء هذا المبنى في قول الكاساني وأكد أن الخلاف الواقع بين أبي حنيفة وأصحابه خدع زمانه ومعنى أن رأى أبي حنيفة يختص بالنحلة السنية تكون فيها السلطة للسلطان وحده ، فلا خلاف بينهم . وأن الاكراه الذي هذا شأنه هو الذي يفسد اختيار الشخص فينتفى رضاه مع بقاء أهليته (١) .

الفرع الثالث : حكم بيع المكسره :

اشاق بيع المكروه البيع الموقوف واختلعه عن البيع الفاسد :

- ١ - ترد على بيع المكروه اجازة المكروه وهو البائع ، وهو شأن البيع الموقوف بخلاف البيع الفاسد فان الاجازة لا ترد عليه أصلا ، لأن الفساد لحق المبيع بخلاف الوقف فانه لم يلبى البائع .
- ٢ - لزوم البيع بالنسبة للمعاقد غير المكروه (المشتري) بمجرد قبض المبيع ، فأما في البيع الفاسد فلكل من المعاقد من فسخ البيع حتى ولو بعد القبض ولا ينقطع حق الفسخ الا بتصرف المشتري او بتفويض المبيع .
- ٣ - لا ينقطع حق الفسخ للبائع المكروه بتصرف المشتري في المبيع تصرفا قابلا للفسخ كالمبيع . وأما البيع الفاسد لغير الاكراه فانقطع حق الفسخ بذلك وذلك لأن من أفسخ قد ثبت للمعنى يرجع الى المملوك من الزيادة والجهالة ونحوها ، وقد زال هذا المعنى بزوال المملوك عن ملك المشتري فيبطل حق الفسخ ، فثبت حق الفسخ للمعنى يرجع الى المالك . وهو كراهته وفوات

(١) راجع بدائع الصنائع للكاساني ١٧٦/٢ .

رضاء وأنه تائم ، فكان حق الفسخ ثابتا .

فيعد وان يتم اهذاك فو . بين المكره يتفق وحكمه في كل من البيع الموقوف
والبيع الفاسد .

انتهى بين المكره بالبيع الفاسد وانفاقه من البيع الموقوف :

١ - يجوز في بيع المكره لكر . من البائع والمشتري فسخ البيع قبل القبض . أما
في البيع الموقوف فلا يملك احد ما فسخه الا في حالات معينة ، وانما
يملك من توقف البيع لمصلحة ان يعيزه فينفذ فان لم تلحقه الا بجازة
بدل دون فسخ .

٢ - في بيع المكره انقطع حق البائع في الفسخ ، اذا تصرف المشتري تصرفا
غير قابل للفسخ ، كما لو اشترى عبدا من المكره فاعتقه . فليس للبائع غير
الرجوع عليه بالتقيد او النحل وليس له الرجوع بالثمن المسمى لفساد البيع .
وأما في البيع الموقوف فان حق البائع في الاجازة باقى مهما تصرف
المشتري تصرفا غير قابل للفسخ . فان يجوز سقذ البيع والاعتاق - في هذا
المثال - مما ، ورجع على المشتري بالثمن المسمى .

ترجيح الموقف على الفساد في بيع المكره :

والأولى هو الاخذ بالرأى القائل ان بين المكره موقفا وهو رأى زفر ، لأن
اتفاقه مع البيع الموقوف أهم حكما من اتفاقه بالبيع الفاسد ذلك ان تصحيح
بيع المكره باجازه البائع قبل القبض محده . وانقطاع حق المشتري في الفسخ
القبض ، وثبوت حق البائع في استرداد البيع مهما تداولته الايدي ، أمور جوهرية
يتفق فيها بيع المكره والموقوف . أما جواز فسخ المشتري للبيع قبل القبض ، ورجوع
البائع على المشتري بالتقيد لا بالثمن المسمى لو تصرف المشتري في البيع بدعى القبض
تصرفا غير قابل للفسخ وفي الأحكام التي يتفق فيها بيع المكره مع البيع الفاسد
لغير الإكراه ، أمور غير جوهرية يمكن الانتقال فيها من أحكام البيع الفاسد إلى البيع
أحكام البيع الموقوف دون تعارض .

وهناك فرق واضح بين الخللين في البيمين ، ففي بيع المكره الخلل
يصيب الإرادة ، وأما الخلل في البيع الفاسد يصيب المحلل

فيجب ان يكون الحكم في أحد التامنين مختلفا عنه في الخلق الآخر (١) :

المبحث الثالث : الركن الثالث : المقنود عليه

المطلب الأول : شروط المقنود عليه

أقول أولا - كما اقبله في شروط الناقدين - شروط المقنود عليه عند التامنين هـ ولا يحى ذلك أنى أرجح مذهب الشافعية ولكن لا جملتها أساسا في الشرع والبيان لما أرى أن ذلك يساعدنا للوصول الى الفاية الستى تهدف اليها . والشروط تكون كما يلى :-

الفرع الأول : شروط المقنود عليه عند التامنين (٢)

- ١ - أن يكون المقنود عليه طائرا شرعا .
- ٢ - أن يكون المقنود عليه متضمنا شرعا .
- ٣ - أن يكون المقنود عليه مقدورا على تعليمه حسا وشرعا بلا كبير مشقة .
- ٤ - أن يكون ملوكا ملكا تاما شرعا .
- ٥ - أن يكون معلوما للمتقاضيين .

ونوالى الكلام من رأى الخطأ في هذه الشروط ونظر الى تقسيمها الذى سنتناوله فيما بعد .

وقد اختلف المالكية (٣) هذه الشروط كلها وأما الاحناف (٤) والحنابلة (٥) فلم نجد تعديدهم الشروط الاون هـ وليس معنى هذا أن الاحناف والحنابلة يتكروا الشرط الاون على الاطلاق كما سنبينه فيما بعد .

وزاد الاحناف : رطل اخر وهو :

- (١) راجع تفاصيل هذه المسائل فى كتابى فى الفقه الاسلامى للكتـ ...
الطبعة الاولى ١٣٧٥/٤ - ١٣٧٧ .
- (٢) راجع نهاية المحتاج بشرطه ٣/٢٩٢ هـ ٣٩٨ هـ ٤٠٢ هـ ٤٠٥ هـ وراجع الفقه على اثنى عشر الاربعه للجزى - ١٦٦٦/٢ .
- (٣) راجع الشرح التبيير للدردير ٣/١٠ هـ ١١ هـ ١٢ هـ ١٥ هـ .
- (٤) راجع بدائع السناك للكاسانى ٥/١٤٠ - ١٤٦ .
- (٥) راجع الشرح التبيير لابن قدامه ٤/٧ هـ ١٦ هـ ٢٤ هـ ٢٥ هـ ٣٣ .

أن يكون المقنود عليه موزوناً (١) . ولكن هذه الزيادة لا حاجة اليها لأنها تندرج تحت الشرط الثالث فتجزأ المقنود وتلحقه شامل لغير الموزون .

الفرع الثاني : بيان الشروط الخمسة :

الشرط الاول : أن يكون المقنود عليه طاهراً شرعاً :

استدل الشافعيون (٢) على هذا الشرط بحديث جابر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة ولحم الثغزين والاصنام فقيل يا رسول الله أرايت ممنوم الميتة فانه يطلو بها الخمر ويدفن بها الجلود ويستبيع بها الناس فقال : لا فهو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : قاتل الله اليهود ان الله عز وجل لما حرم عليهم شئ عموماً أخطوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه " روى الحديث مسلم . (٣)

واستدل المالكية (٤) بنفس الحديث والملة عند الشافعيين (٥) والمالكين (٦) هنا هي انتجاسة فتتعدى الى كل النجسات .

وسنرى وجه نظر الاحناف والحنابلة نحو هذا الحديث في تفسير الشرط

الثاني .

الشرط الثاني : أن يكون المقنود عليه منفعلاً به شرعاً :

والمراد هنا أن يكون للمقنود عليه منفعة باحة في أحد ذاته لغير ضرورة لأن هذا الباطل غيب لا نفع فيه صفه وأخذ اكل له بالباطل . (٧)

وأما هذا الحكم فهو نعم الحديث الذي ذكرناه في الشرط الاول ، وذلك

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ١٣٨/٥ .

(٢) راجع نهاية المحتاج للرملي ٣٩٢/٣ و ٣٩٣ والمجموع شرح المذهب للنووي ٣٤٤/٩ .

(٣) صحيح مسلم بفتح النوى ٦٥٥/١٢ .

(٤) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٠٩/٢ .

(٥) نهاية المحتاج للرملي ٣٩٢/٣ .

(٦) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٠٩/٢ .

(٧) راجع نهاية المحتاج للرملي ٣٩٥/٣ والشرح الكبير لابن قدامة ٢/٤ و بدائع

الصنائع للكاظمي ١٤٠/٥ - ١٤٣ .

أن جمهور العلماء رأوا أن النجاسة في تحريم بيع الأصنام هي عدم المنفعة المباحة
فتتبدى إلى كل ما لا منفعة فيه لذاته (١)

ويتقوى هذا الوجه بحديث أبي جعفر " أنه اشترى جباً ما فأمر فكسرت
مخالبه ، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم ثمن الدم و ثمن أنكليب
وكسب البغي ولعن النواصيصة والمتوسمة ، وأكل الربا وموكله ولعن المصورين
مفق عنه (٢)

واقصر الأحناف والحنابلة على اشتراط منفعة المفقود عليه ، وسنى
الأحناف ذلك على القاعدة العامة عندهم وهو أن البيع مبادلة ما لم يطل فإذا
صادف البيع محلاً منتظماً به حقيقة مباح الانتفاع به على الإطلاق تمت الحاجة
إلى شرعه لأن شرعه يقبض سبباً ووسيلة للاختصاص القاطع للمنازعة إذا الحاجة
إلى تنافي المنازعة فيما يباح الانتفاع به شرعاً على الإطلاق لا فيما يجوز (٣)

والحنابلة يتصكون بأصل إباحة البيع لقوله تعالى " وأحل الله البيع " فكل شيء يباح بيعه إلا ما استثناه الله أو الشرع ، فالحنابلة يرون أن تحريم
الأمياء المذكورة في الأحاديث المعتبرة من قبيل الاستثناءات الشرعية لمصان
غير موجود ، تقتضى إباحة بيعها (٤)

فمعدة الأحناف والحنابلة أن مقتضائهم على اشتراط المنفعة دون اشتراط
الطهارة ، فإذا كان في الشيء أكثر من منفعة واحدة وحرمت منه واحدة من تلك
المنافع أنه لا يلزمه أن يحرم منه سائر المنافع .

وعلى هذا يمكن أن نقول أن الأحناف والحنابلة اعتبروا اشتراط الطهارة
في المملوكات لأن النجاسة فيها تنفى منفعتها ، إذ لا سبيل إلى الانتفاع
بالنجاسات أصلاً .

(١) راجع نيل الأوطار للشوكاني ١٦١/٥ .

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ١٦٢/٥ .

(٣) راجع بذائق المنافع للكاشاني ١٤٠/٥ و ١٤٣ .

(٤) راجع الشرح الكبير لابن قدامه ١٠/٤ .

وعليها أن نحتري أن موقف الأحناف والحنابلة فيه شيء من العيزة في هذه
المسألة ، وتجعل رأيهم يوافق مقتضيات التعامل . إذ أن قاعدة تهتم بتهيئة
كل شيء له من نفسه مباحة ، رعا يمكن بيده دون نظر إلى نجاسته أو طهارته .
(١)
وهذه القاعدة تمايز تعاملنا اليومي ، إذ تسمح لنا أن نبيع ونشتري لاسم
معاملة نجاسة - لنفصلها في النزاع - وأما الشافعيون والمالكيون
بجسورون ذلك ، وهذا الموقف - دون ذلك - تمرنا للمشاكل . ففي مثالنا
من سيقنا الاسم ، ان لم يمكن أخذ ثمنها مع ان تهيئتها تتألب مجهودات
يرة وأتعبا كثيرة .

رول الثالث : أن يكون مقدورا على تسليمه حسا وشرعا بخير كبير مثقه

يكون التسليم عن فعل البائع نفسه أو عن طريق عمل المشتري ، كأن
صاحب المال ماله المنصوب لقادر على انتزاعه أو رده على الجميع فسي
هرة الثانية ويكون ذلك حيث لم تتوقف القدرة على مؤنة لها لتيسير وصوله
به . حيث لا خلاف كما قاله في المطلب ، والثاني لا يصح لأن التسليم
يد على البائع وسواء عجز عنه . (٢)

اشق على هذا المعنى المالكية (٣) والحنابلة (٤) ، إلا انه ليس
بمختلف في الصورة الأخيرة فيجب المنسوب لقادر على رده أو لفاسده جائز
المنع تبين قول واحد . والحنفية (٥) أيضا اعتبروا الشرط وسنتاؤله
رهم على الشرط في البيع الموقوف .

والدليل على هذا الشرط هو حديث أبي سعيد قال : " نهى النبي صلى الله
وآله وسلم عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تتسع ، وعن بيع ما في ضرعها
كيل ، وعن شراء عبد وهو آية ، وعن شراء الضأن حتى تقسم ، وعن شراء "

بعد القاعدة التي ما نستدل بها من العروض السابقة . وخصوصا ما قاله ابن
رشد في بداية المبتدأ ١١٠/٢ في المذهب التي يتصل بها القائلون
باعتبار المنفعة فقط .

راجع نهاية المحتاج للرملي ٣/٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٤٠٠

راجع الشرح التبريد للدردير ١١/٣

راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٤/٤٥

تستكمل المعلومات
في الجاكت التالي

TO BE CONTINUED
ON THE NEXT JACKET

تكملة لمعلومات
الجاكت السابق

CONTINUATION OF
PREVIOUS JACKET

المدقات حتى قبض من خريسة الخائن رياء أحمد وابن ما به . (١)
المصلحة في نفسه . بيع ما في بطون الانعام والعبد الا بقى في الجهالة والفرار
وعدم القدرة على التسليم .

الشرط الرابع : ان يكون الممتد عليه مملوكا ملكا تاما شرعا :

وفصل الرطى بهذا الشرط بأن يكون تحت ملك البائع او موكله او موليه

الذى اذن الخارج في التصرف في المال المقتود عليه . فخرجت منه أمور :

١ - الشيء الذي لا يمكن أن يملكه انفراد .

٢ - الشيء الذي لم يكن تحت ملك البائع وهو الذي سيطر عليه والبيع

قبل القبض .

٣ - الشيء المملوك لغير البائع او موكليه او موليه . واشق الحائله على هذا

الشرط من جميع نواحيه .

وأما المالكية اعترفوا بهذا الشرط مع جعله كشرط للزوم وكذلك الحنفية

مع جعله كشرط للنفاذ . (٢)

الشرط الخامس : أن يكون الممتد عليه مملوكا للماقتدين :

وهو مقتضى السلم - فيما لحا بينه الرطى (٣) - بالرؤية وعلى تسليم :-

١ - برؤية بعض المبيع ان دل على باقيه كظاغر صبرة بسرولوز .

٢ - رؤية قشر الشيء ان كان صوانا له كقشر قصب السكر .

٣ - وأما رؤية غير ما مرقى الاول والثاني تصبر على ما يليق به عرفا .

٤ - وأما الوصف - في غير السلم - فنقل الرطى وجهين ففي الاظهر يصح

ان تذكر جنسه وان لم يرباه مثبت الخيار للمشتري عند الرؤية (وستناولوه

(١) نيل الاوطار للشوكاني ١٦٨/٥ .

(٢) انظر تفصيل قول الرطى في نهاية المحتاج للرطى ٤٠٢/٣ - ٤٠٥ والشرح

للشوكاني ١٦٢/٤ .

والشرح الصغير للدردير الصايغ بهامش الصاوي ٥٥/٢ . ودائع المناهج

للشوكاني ١٤٨/٥ .

(٣) وانظر رسالة "محتاج الديلم" ٤٦٥/٣ - ٤٢١ .

عنه المسألة في خيار الرخصة فيما يأتي () .

٥ - وتنتهي الرخصة بعد الحاقه وأول من عدى وقته فيما لا يظن أنه يتنصير غالباً إلى وقت السند كأرض وحديد ونحاس وأنية اكتفاء بتلك الرخصة .

ونجد قول المالكية (١) يوافق الشافعية في الأول والثاني والرابع والخامس وأما الثالث فإن لم نجد عند المالكية فأننا لم نجد في قولهم أيها ما يعارضه فهو تحديد يعلم أن الصرف له اعتبار في ما لا مقياس له غيره .

وامتياز الشافعية . إذا احتجني بيد وفي قول ابن قدامة " أن يكون المقود عليه مملوفاً برخصة أو صفة يحصل بها معرفته فإن اشترى ما لم يره ولم يوصف له أو رآه ولم يعلم ما هو أو ذكر له من صفته ما لا يقو في العلم لم يصح البيع عنه يصح ولم يشرى خيار الرخصة " (٢) .

وأما الشافعية فقد جاء فيها أسلوب الكاساني " أن يكون البيع وثمنه مملوفاً علماً يمنع من المنازعة فإن كان أحدهما مجهولاً جهالة هضبة إلى المنازعة ففسد البيع وإن كان مجهولاً جهالة لا تفضي إلى المنازعة لا يفسد لأن الجهالة إذا كانت هضبة إلى المنازعة كانت مانعة من التسليم والتسلم فلا يحصل مقصود البيع وإذا لم تكن هضبة إلى المنازعة لا تمنع من ذلك فيحصل المقصود (٣) .

وعلى هذا لا مانع لنا أن نقبل التحديد الذي عطاه الشافعيون في التفاصيل السابقة .

الفرع الثالث : تقسيم هذه الشروط عند المذاهب الثلاثة :

وقبل أن ندخل في بحث هذا التقسيم نريد أن نشير أولاً إلى ما اشتراه من الاكتفاء باشتراط المنفعة ونظر إلى طهارة البيع ، وأن ما زاده الشافعية من كون المقصود عليه موجوداً يندرج تحت كونه مقدوراً على تسليمه فتكون الشروط على ما اشتراه أربعة وهي :-

- (١) راجع المخرج الكبير للدرديري ٢٤/٣ .
- (٢) المخرج الكبير لابن قدامة ٢٥/٤ .
- (٣) بدائع الصنائع للكاساني ١٥٦/٥ .

- أن يكون المقتود عليه منقضيًا بسببه شرعًا .
- أن يكون المقتود عليه مقدورًا على تسليمه حسبًا وشرعًا بلا كبير مشقة .
- أن يكون المقتود عليه مملوكًا ملكًا تاميًا .
- أن يكون المقتود عليه مملوكًا للمتماقدين .

هذه الشروط الأربعة على المعدودة كشروط الصحة عند الحناينة والشافعية
لأسقطنا الشرط الأول عند عدم إعتناؤه عن موقف الحناينة والاعتناء ففى
هذا التحديد .

وأما المالكية فقد قسموا هذه الشروط - بعد أن أسقطنا الشرط
الأول عند عدم إعتناؤه عن موقف الحناينة - إلى قسمين :-

أولاً : شروط الصحة

وهى : الأول والثانى والرابع . (١)

ثانياً : شروط المصلحة

وهى : الثالث (٢)

وأما الاعتناء فقد قسموا الشروط إلى ثلاثة :

١ - شروط الاعتناء :

وهى : الأول والثانى (٣) ولما فى الثالث فيحسن لنا أن نتفق هنا ثانياً

على ما يخرج بالشروط وهى :-

- الشيء الذى لا يمكن أن يملكه الفرد .
- الشيء الذى لم يكن تحت ملك الفرد وهو الذى يملكه أو يجب قبل القبض
- الشيء المملوك لغير البائع أو موكليه أو مولييه .

راجع الشرح التكميل للدردير ١١/٣ ٢٤٠

راجع الصاوى على الشرح الصغير ٦/٢

راجع بدائع الزمان للكاسانى ١٤٠/٥ ١٤٢

فالمطلب الذي يفرج منه الأول والثاني يجمعه الإحتاف كمراد الانمقاد أي
بيع المورث الذي من صفته الأول والثاني باطل عندهم وأما المطلب الذي يخرج
منه الثالث بمصوه كمراد التفاد ، أي بيع الشيء الذي من صفته الثالث " البيع
الغذولي " ، منمقد عندهم وأكته موقوف (١)

ثانيا : شروط التفاد :

وبى الشرط الثالث على انه والذى فمرناه (٢)

ثالثا : شروط المقتضا :

وبى الشرط الرابع (٣)

وليعرلنا ان نرفض تقسيم المائكية والحنفية ، لان فيه ميزة كما بيناها
عند التكم عن شروط انما قد ين (٤) وسنزيد البيان فيما يلي :

فالمائكية عند ما جعلت الشرط الثالث من شروط اللزوم فقد جعلت البيع
عند عدمه موقفا (٥) وكذلك الاحناف عند ما جعلوا الشرط الثالث في بعض
تفاصيله كشرط انفاق جعلوا البيع عند عدم وجوده موقفا ، وعند ما جعلوا
الشرط الرابع كمراد الصحة اعتبروا عند عدمه ان البيع يكون فاسدا ، ولا ينتج
أى أثر فاسد ، وانما يكون فى ان يرق الى الصحة ، فاذا اكتمل ما يزيل ما يفسده
يصير صحيحا ، ولا فسخ ، ومع ذلك فان للبيع انفساد بمضى الاثر كواقعة
ما يفسد ، انظر تطوره الى الوصول الى الصحة وهذا سبب فيه فى التكم عن المقعد
الفاسد ان شاء الله .

وهذا ان المذهب الحنفى اوسع المذاهب الاربعة تقسيما للشروط فى البيع
فمقتضا ان يفسد فى طريقه الى انكمار ، حتى يكون له اعتبار شرعى كامل يمر
بالموا ، يبدأ من انبأ الى الموقوف الى الفاسد ثم الى الصحيح

(١) انظر فى الكلا انو ١٤٦/٥ و ١٤٧ .

(٢) راجع فى المرجع ١٤٨/٥ و ١٨٩ .

(٣) راجع فى المرجع ١٥٦/٥ .

(٤) راجع حاشية الدسوقي ١١/٣ .

والصحيح - عند الم - لازم الحجة ، وقد يكون غير لازم لأمر جانبي وذلك
عند ما تدفع الفيارات الأربعة التي سنتناولها فيما بعد .

وأما عند غير العقيدة من المذاهب الأربعة فلم يكن تلور عقد البيع
غير الباطل والمبيع ، والصحيح عند الشافعية والحنابلة لازم أصلاً
غداً للمالك ، فانهم يقسمون الصحيح إلى لازم وغير لازم . ونلح في كلامهم
أيضاً أن البيع الموقوف يكون كنتيجة انعدام شروط الصحة عند الشافعية والحنابلة
ويكون ذلك في أنيق صورة ، ويكون كنتيجة انعدام شروط اللزوم عند الم
وسنحضر هذا كله عند ما نبين مراحل المقدم قبل الصحة عند الأحناف لما
نرى في ذلك من أهمية كبيرة .

المطلب الثاني : المشتني من محتررات الشرط الثاني "المشتني من بيع الممدوم"

يعتبر من اشتراط كون الموقوف عليه مقدراً على تسليمه كون الموقوف
عليه ممدوماً ، فلا ينطق عقد البيع عليه أولاً يصح بيع الممدوم وبوالسند
يعني من المشتني من بيع الممدوم ، هذا هو المسمى ، ويكون بيانه على
الآتي :-

المسلم :

يمكن أن نحرف المسمى " بأنه بيع في " موصوف في الذمة " ويسمى المشتري
المسلم أو رب المسلم ، وأما المسمى اليه والبيع المسلم فيه والمؤمن رأس المال .
والمسلم جائز على الرخصة مشتني عن بيع ماليين عند بائعه ودليل
جوازه الكتاب والسنة والاجماع .

أولاً : الكتاب :

وعن قول عز وجل : " يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين أي أجل
مضى فأكبوه " وأندين عام شامل على دين المسلم ودين غيره ، وقد فسره ابن
عمر بدين السلم . (١)

(١) راجع الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ٣٠٤ / ٢ ، والاية في الآية
٢٨٢ من سورة البقرة .

ثانيا : المسئلة :

وهي حديث ابن عباس قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يملقون في الثمار السنة والسنتين ، فقال : من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم ، رواه الجماعة . (١) قال الشوكاني أن الحديث حجة في السلم في مفاع الجنس حالة المقد (٢)

ثالثا : الاجماع

لم يبق بين الأمة الخلاف في شرح السلم فقد حصل الاجماع عليه .
وقد حدد الاوقات بيع الحائض لاخراجها عن كونه بيع المعدوم والمقسا
عددا تكبيرة وضما خاصا وتبعية مستثنى مقيدا في حالة معينة وهي :

١ - تسليم رأس الماء " الثمن " في مجلس العقد حتى لا يكون بيع ديسين
بدين ، وأنه منهي عنه لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع التالي بالتالي أي بالنسيئة بالنسيئة (٣)

٢ - أن يكون المسلم فيه معلوما جنسا ونوعا وصفة وقدره ، وأن يكون ما يمكن
أن يربط قدره وصفته بالوصف على وجه حتى لا يبقى بعد الوصف الا تفاوت
يسير .

٣ - أن يكون المسلم فيه ما يتمين بالتميين .

٤ - أن يكون المسلم فيه مريضا بالرجح لا بالنداء من وقت العقد الى وقت
الأجل وتدرج تحت هذا الشرط أن يكون المسلم فيه ما لا يَحْتَمِل
انقطاعه .

٥ - لا يجوز السلم في المدد يمتد بالمساواة من الحيوان والجواهر نحوهما .

٦ - يجب أن يكون هناك أجل معلوم للمسلم فيه ، قال السلم الحار غير مرفوض فيه
لأنه بيع المعدوم في الحار حتى ولو ثبت أن المسلم اليه قاه ر على التسليم .

(١) هـ (٢) نيل الاوطار للشوكاني ٥ / ٥٥٥ .
(٣) راجع الحديث في سبل الحائض للمصنف ٤٤٤ / ٣ هـ وقال النعماني
أن الحديث صفة الحاكم وصحته على شرط مسلم .

هذه على الحدود التي حددتها الاحناف (١) وقد سارت المذاهب الثلاثة
الاحناف - غير الشافعية - شروفاً في محو بعض هذه الحدود -

١ - ان المالكية لا يشترطون قبض رأس المار في مجاز المقدر اذا كان
رأس المار عينا لا ديناً ، ولم يكن التقيد الا لكون رأس المار دينياً
غالباً ، فلا يزال التقيد قائماً (٢) .

وبوجه نظر الاحناف هنا أوضح وأبين لما قلناه من نهى الرسول
صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ .

٢ - ان الشافعية والمالكية لا يشترطون عدم انقطاع المسلم فيه من وقت المقدر
الى وقت حلول الاجل ، بل يكفي أن يغلب على الظن وجوده وقت
النفاذ (٣) ، فرأى الشافعية والمالكية في هذا الشرط هو الاجدر أن
نحصر به ، لأنه يساير مقتضى الرخصة في تشريع السلم فالمعتبر نهائياً
في اشتراط وجود " المسلم فيه " وقت النفاذ ، فلا يلزم أن يكون موجوداً
قبله . أتت الى ذلك أن الذي موجود عند عقد السلم لا تضمن
وجوده على الاطلاق ، فقد يهلك ، فما الداعي إذن الى اشتراط
وجود المسلم فيه عند المقدر وعدم انقطاعه حتى حلول الاجل .

٣ - يصح السلم عند الشافعية (٤) والمالكية (٥) في المديريات المتفاوتة
ما دام يمكن ضبطها بالوصف وهذا الاتجاه هو الاجدر أن نأخذ به لان الفاية
هو أن يكون المسلم فيه مميئاً ، ويؤول عنه بذلك التمييز التفاضل
القاعدي . وذلك يحصل بمجرد حصول الضبط .

(١) راجع بدائع المنافع للكامي ٢٠١/٥ ط ٢١٥ .

(٢) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٧٧/٢ .

(٣) راجع نهاية المحتاج للرملي ١٩٢/٤ بداية المجتهد لابن رشد الحفيد
١٧٧/٢ .

(٤) راجع نهاية المحتاج للرملي ١٩٨/٤ .

(٥) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٧٧/٢ .

٤ - ويجوز السلم في الحار، عند الشافعية^(١) تبعا لقول الشافعي القديم لأنه اقرب غيا ، لكن وجه نظر الاحناف أقوى لما يؤكدنا ظاهر حديث ابن عباس السابق ، ومقاله المالكية ، ان السلم يجوز لموضع الارتقاء وأن المسلم يرغب في تقديم الثمن لاسترخاض المسلم فيه ، والمسلم اليه يرغب فيه لموضع التسيئة ، وإذا لم يشترط الاجل زال هذا المعنى . (٢)

ولا معنى رأي الحنفية في اشتراط الاجل في السلم أن الاحناف يرفضون بائنا البيع الحار الذي يوصف فيه ابيع وصفا مميذا ، ولكنهم لا يعتمدون فيه من نوع السلم ولكن من البيع غير النازم لوجود خيار الرمي فيه ، وسنتناول بالتفصيل في خيار الرمي .

ومجوز السلم عند المالكية^(٣) والشافعية^(٤) الى أجل غير معلوم ولا تقبل هذا التوسع ، لأنه يفضي الى التنازع أو يؤدي الى الفرار المنهي عنه .

(١) يمكن أن نستنتج هذا من نهاية المحتاج ١٨٨/٤ ، ١٨٩ وانظر بيان المجهد ١٧٨/٢ .

(٢) انظر بداية المجهد ١٧٢/٢ ، ١٧٨ .

(٣) راجع بداية المجهد لابن رشد الحفيد ١٧٢/٢ .

(٤) نستطيع أن نستنتج هذا من عدم ذكره عند ما عدد الشافعيون شروط السلم انظر نهاية المحتاج ١٨٤/٤ - ١٦٩ .

الفصل الثالث

الخيارات " البيع غير الساذم "

وبالنظر الى ما مر مناه من قبل يظهر لنا أن عقد البيع الصحيح " الصحيح
الذم عند المالكه " لازم بايتمه ، أى ينتج أثرا تاما ، إلا أنه قد تلحقه
خيارات فلم يكن لازما ، والخيارات التى نضمها هنا أربعة وهى :-

- ١ - خيار الشرط .
- ٢ - خيار التمييز .
- ٣ - خيار الرجعة .
- ٤ - خيار الحسب .

المبحث الأول : خيار الشرط

المطلب الأول : ماهية خيار الشرط واهتمامه :

خيار الشرط هو خيار يشترطه أحد المتعاقدين أو كلاهما بموجب
يكون لمن له الخيار الحق فى نقض البيع فى خلال مدة معينة .

اتفقت المذاهب الأربعة على اعتبار هذا المهنى وعلى جواز كنه (١) حتى
نقل ابن رشد أن هذا عورأى جمهور العلماء ، إلا الثورى وابن أبى شبرمة
وطائفة من أهل الناصر . (٢)

// وأختلف القائلون بجواز خيار الشرط فى تحديد مدته ، فضمهم من يقول
أن ذلك محدود فى نفسه وأنه إنما يتقدر بتقدير الحاجة الى اختلاف الجيومات
فقد يكون يوم أو يومين أو ثلاثة أو أكثر . وهذا هو قول مالك وأصحابه .

(١) راجع نهاية المحتاج للمصنف ١٢/٤ ومداية المجتهد لابن رشد المقيّد ١٨٣/٢
١٨٤ ، والتهذيب للمصنف ٢٩٨/١ والشرح الكبير لابن قدامة ٦٧/٤

(٢) راجع المحلى لابن حزم ٣٢٠/٨ ومداية المجتهد لابن رشد المقيّد
١٨٣/٢ .

ومنه من يقدر أن أكثر مدة خيار الشراء ثلاثة أيام ، ونقل هذا من
الشافعي وأبي حنيفة وهو رأى المذايب الثلاثة غير المالكية .

ومدة القائلين بثلاثة أيام هو : أن الأصل لا يجوز الخيار فلا يجوز منه
إلا ما ورد فيه النص في حديث عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
البياعات لمأمومة أبايت رأسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
" إذا بايعت فقل لا ثلاثة ولى الخيار ثلاثة أيام " روى الحاكم الحديث في
المستدرک من حديث محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر (١) ونقل ابن
رشد الحديث أيضا في بداية المجتهد (٢) .

وأما مالك وأصحابه فمحدثهم هو أن المفهوم من الخيار هو اختيار البيع
وإذا كان ذلك كذلك وجب أن يكون ذلك محددا بزمان إمكان اختيار البيع ،
وهو يختلف بسبب اختلاف البيع ، فكان النص إنما ورد عنهم تبنيها على هذا
المعنى واعتبروه من باب الخاص يريد به العام (٣)

فوجه استدلال الجمهور أوضح وأبين ، وأما طريق استدلال مالك وأصحابه
يفضي إلى عدم اعتبار الشافعي ، الحديث ، بل أنه خاص يراد به عام ، والسدى
يؤدي إلى هذا الموقف هو رأيهم بأن الخيار للتروى في البيع ، فقد يكون أكثر
من ثلاثة أيام ، ولكني أرى - كما رأى الجمهور - أن التروى في أي بيع ما يتمكن
في ثلاثة أيام . والتروى فيها أكثر من ذلك لا يساير مقتضيات التعامل في التجارة
أو البيع إذ عرفنا أن مبدأها اللزوم والتطويل في التروى في البيع كثيرا ما
يتعرض لاخر لأنه يغلب على الثمن أن تحدث في البيع مزايدات يفضي إلى
المنازعة في حقيقة البيع .

وذهب طائفة من العلماء إلى منع خيار الشرط . ومحدثهم هو ذلك أن خيار
الشرط فيه غرر ، وأن الأصل هو اللزوم في البيع ، إلا أن يقوم دليل على جواز

(١) راجع فتح القدير لابن الهمام وشرح المنها للبايزي ص ١١٦/٦ .

(٢) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٨٣/٢ .

(٣) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٨٤/٢ .

البيع على الخيار من كتاب الله أو سنة ثابتة أو إجماع ه قالوا وحديث بهمان
أما أنه ليس صحيح ه وأما أنه خاص ه لما شكنا إليه صلى الله عليه وسلم أنه
يخدم في البيوع وأما حديث ابن عمر وقواه فيه إلا بيع الخيار فقد فسر المفسر
المؤيد به اللفظ ه ونوما ورد فيه من لفظ آخر وهو أن يقول أريد بها
لصاحبه : اختر (١) .

لا نفرض أن البيع لازماً أصلاً ه ولكن التروى في البيع حال لا يمكن
أن نرفعهما أيضاً فذلك لما جعل الإسلام الوقت المناسب كما في الحديث -
وهو ثلاثة أيام ه وعلى الفرض حديث بهمان بن صفد خاص به ه فالفاية
فيه التروى ه وهذا الأمر موجود عند غيره في بعض البيعات فيتمدى الحكم إليه
وعلى الفرض أنه غير صحيح فقد قواه حديث ابن عمر الذي فيه " إلا بيع الخيار "
وهو متفق عليه ولا يمكن أن يراد معنى هذا اللفظ المعنى الذي يتقضى منه
حديث ابن عمر الآخر الذي فيه " اختر " فهذان اللفظان آتيان معاً في الحديث
الذي رواه البخاري وهذا يفيد أنهما متضايان .

ومد هذا المرض فليس لنا إلا أن نأخذ رأى القائلين بجواز خيار
الشرط وهو محدود بثلاثة أيام ه لا لأنه رأى جمهور الملطاء فحسب بسبب
لأنه لا يجد ويتفق مع مقتضيات التماطل .

الطلب الثاني : حكم خيار الشرط :

يمر المقدم المقترن بخيار الشرط بمرحلتين :-

أولاً : أثناء مدة الخيار قبل استعماله .

ثانياً : بعد انقضاء مدة الخيار أو بعد استعماله .

الفرع الأول : أثناء مدة الخيار وقبل استعماله

يتضمن حكم خيار الشرطياً جوان ثلاثة آتية :-

١ - عندما كان الخيار للمشتري والبائع فلا ينمقد البائع في حكم البائعين جميعا
فلا يزول البائع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري ، وكذا لا يزول
الاشمن عن ملك المشتري لان البائع من الانمقاد في حق الحكم موجود في
البائعين جميعا وهو الخيار .

٢ - عندما كان خيار البائع للبائع وعده ، فلا ينمقد في حق الحكم في
حقه ، حتى لا يزول البائع عن ملكه ، ولا يجوز للمشتري ان يتصرف فيه ،
ويخرج اشمن عن ملك المشتري لان البائع بات في حقه ، ولا يدخل في
ملك البائع عند أبي حنيفة ، ويدخل عند أبي يوسف ومحمد .

٣ - عندما كان خيار المبرط للمشتري وعده ، فلا ينمقد في حق الحكم في
حقه ، حتى لا يزول الشمن عن ملكه ، ولا يجوز للبائع ان يتصرف فيه
اذا كان عينا ولا يستحقه على المشتري اذا كان دينا ، ويخرج البائع
عن ملك البائع حتى لا يجوز له ان يتصرف فيه ، لان البائع بات في
حقه ، ولا يدخل في ملك المشتري عند أبي حنيفة ويدخل عند أبي
يوسف ومحمد .

ووجه قول أبو يوسف ومحمد أن ثبوت الحكم عند وجود المستدعي هو الأصل
ولا مقام بمعارضة ، والمانع هنا هو الخيار وأنه وجد في أحد الجانبين لا غير
فمضى في المنع فيه لا في جانب الآخر ، ألا ترى كيف خرج البائع عن ملك
البائع اذا كان الخيار للمشتري ، واشمن عن ملك المشتري اذا كان الخيار
للبائع ، فدل أن البائع بات في حق من لا خيار له ، فيمضي في ثبات هذا
الحكم الآخر ونحوه .

ووجه قول أبي حنيفة رحمه الله أن الخيار اذا كان للبائع فالمبيع
يخرج من ملكه واذا كان للمشتري فاشمن لم يخرج عن ملكه ، وهذا يمنع دخول
شمن في ملك البائع في الاول ودخول البائع في ملك المشتري في الثاني
المرتين : أحدنا أنه جازع بين البدل والمبدل في عقد المبادلة ، وهذا لا يجوز
رأيناه ، أن في هذا ترك التسمية بين الماقدسين في حكم المماوضة وهذا لا يجوز
لانهما لا يرضيان بالمساواة ، وقولهما البائع بات في حق من لا خيار له ، قلنا
هذا يوجب البتات في حق الزوال لا في حق الثبوت ، لان الخيار من أحسن

الجانبيين له أثر في انقضاء الزوال ، واعتناء الزوال من أحد الجانبين يمنع
اثبات من الجانب الآخر ان كان لا ينعى الزوال . (١)

وأختار غزيرى أبى حنيفة انه كان يحظى معنى هذا الشرط بأكثر
قبيين . فان كل من المتعاقدين بما يتعلق به من خيار الشرط ، ومع هذا لم
يضع ملك من لا خيار له تحت ملك من خيار له في مدة الخيار ، وهذا
لا يحسن لضمان ملك من لا خيار له فكونه لا خيار له أوجب البتة في حق
زوال ملكه ، لا في ثبوت ملك من له الخيار .

وعلى هذا النوع اعترض رأى المتأخرين ، فهم اطلقوا انتقال ملك كل
من المتعاقدين الى الآخر في جميع الصور الثلاثة واستدلوا بقول الرسول صلى
الله عليه وسلم " من باع عبدا وله مال له للبائع الا أن يشترطه المبتاع " .
وقوله " من باع نخلا بعد ان يؤبر فثمرتها للبائع الا أن يشترط المبتاع " (٢)

وبيد وأن هذين الحديثين ليسا في محل النزاع ، فانهما يتناولان حكم
ملك الشيء التابع للبيع ولم يتناولاه حكم انبيع نفسه في مدة خيار الشرط ،
واعتبروا ايضا انه لو لم يكن كذلك لأدى الى وجود ملك بغير مالك وهو
محال وأقضى الى ثبوت الملك للبائع في الثمن من غير حصول عوضه
للمشتري . (٣)

نرفض هذا الوجه لما نقلناه من وجه نظر أبى حنيفة الذي اعتزناه ، فليس
هنا من ملك بغير مالك ، والموجود ملك موقوف لضمان حق كل من المتعاقدين
في حالة عدم لزوم البيع ، كما ليس في رأى أبى حنيفة ثبوت الملك لأحد المتعاقدين
من غير حصول عوضه للأخر .

وأما الشافعية اتفقوا مع الحنفية في الصورة الاولى من جميع الوجوه كما

(١) راجع بدائع المنافع للكاساني ٢٦٤/٥ - ٢٦٦ وفتح القدير لابن الهمام

٣٠٥/٦ - ٣٠٨ .

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة ٧٠/٤ ، ٧١ ، وراجع الحديثين في منن الترمذي

٣٧/٣ . الاولى رواه عمر والثاني رواه ابن عمر .

(٣) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٧١/٤ .

اتفقوا مع وجهة نظر أبي حنيفة في الصورة الثانية وأما في الصورة الثالثة
فإن للمنافعين خيارين : إما أن يبيعوا إلى المشتري ملك المشتري
كما ينتقل ملك الثمن إلى البائع لتسليم التصرف على من له الخيار ، والتصرف
دليل ، وكونه لا يعد ، كما في خيار المجلس لأن يفتار لا غير لزوم المقدم . (١)

وهذه الوجهة من المنافعين ، كما في طريق الحنابلة ، تبطل البيع
إذا بينة لازمة وهو ليس كذلك ، إن فيه خيار الشرط ، وعلى هذا ، فالأجدر
أن نأخذ وجهة نظر أبي حنيفة كما قلناه .

المبحث الثاني : خيار التمييز

المطلب الأول : قيام خيار التمييز :

الفرع الأول : ماهية خيار التمييز ومصدره :

خيار التمييز : خيار يشترطه المشتري عادة بأن يكون البيع أحد أشياء
مميّنة يختار المشتري واحدا منها بعد التجربة أو بعد التأمل أو التروي .

فيتم في خيار التمييز وخيار الشرط بأن كل واحد منهما يشترط المشتري
عادة في المقدم . ويختلف عنه بأن التروي فيه يكون في أشياء متعددة ولم
يكن البيع لازما في أحدهما في مدة الخيار ، بينما كان التروي في خيار الشرط
في الشيء الواحد بضمينه ، ولا يكون البيع لازم فيه في مدة الخيار .

ويشترط ألا تزيد الأشياء التي يختار منها المشتري على ثلاثة ، لأن
خيار التمييز مخرج استحيانا على خلاف القياس للحاجة إلى دفع الثمن بالتحري
والحاجة تدفع بالتحري في ثلاثة لا أكثر لاقتصار الأشياء على البعيد والوسط
والقريب ، فيبقى الحكم فيزيد على الثلاثة مرددا إلى أصل القياس وهو
المنع .

(١) راجع نهاية المحتاج للوطي ٤ / ١١ ، ٢٠ .

ويحتاج المشتري الى خيار التمييز اذا كان لا يمكنه دخول الحق بنفسه
او كان في حاجة الى استشارة خبير فيطأخذ غيظ يدع فيشترط هذا الخيار
ليتمنى له اختيار ما يناسبه خارج الحق او بعد الرجوع الى رأى الخبير .

ومصدر خيار الشرط اشتراطه في العقد ذاته ، فيلزم ان يذكر ذلك
في العقد ولا يكون ابين فاداه كما انه لا بد ان يذكر ضمن كل واحد من الاشياء
الثلاثة الممروضة على المشتري والا فسد البيع لجهالة الثمن . (١)

وأما زفر والناعمي فقالا ان خيار التمييز يفسد البيع اخذاً بالقياس
ولكن القياس - لما عرفتاه - يلزم تركه لدخالة الى التروى فيكون خيار التمييز
هنا استصحاباً .

الفرع الثاني : لمن يكون خيار التمييز :

رأينا ما تقدم ان خيار التمييز يكون للمشتري ، لأنه هو الذي يحتاج
الى هذا الخيار حتى يأخذ الأوفق له ، أما البائع فالأشياء كلها كانت فسي
يده فهو أدري بما يرى بيده مناداه ولا يكون في حاجة الى الخيار . ومن ثم
ذهب رأى الى ان خيار التمييز يختص بالمشتري ، ولكن هناك رأى آخر
يذهب الى جوازه للبائع قياساً على خيار الشرط ، وقد يكون في حاجة اليه
اذ كان رأيه لم يستقر على أى الاشياء يبيع . (٢) والوجه الثاني هو الذي يتفق
وهتفقات التماثل لكن من المتأكد بين .

الفرع الثالث : مدة خيار التمييز :

ذهب الاحناف في تحديد مدة خيار التمييز الى رأيين :
١ - ذهب بعضهم الى القول بوجود ذكر مدة خيار التمييز هنا وهو ثلاثة

(١) راجع بدائى المسائل للنكاساني ١٥٦/٥ و ١٥٧ .

(٢) راجع فتح القدير لابن الهمام ٣٠٠/٦ .

أيام عند أبو حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف ومحمد الشراك ومما زاد عليها بعد أن يكون معلوماً ونوقول الكفاي والطحاوي رحمه الله .

٢ - وإذا تبين منهم إلى القول بعدم وجوب ذكر العدة .

وجه القول الأولين أن الجميع لو كان ثوبا واحداً مميّناً وشرط فيه الخيار كان بيان العدة شرطاً للصحة بالإجماع ، فكذا إذا كان واحداً غير مميّن . والجامع بينهم ما أن ترك التوقيت تجهيل لعدة الخيار وأنه فسد للبني ، لأن المشتري أن يرد ثما مميّناً والثابت بخيار أنه يرد أحدهما ، وهذا حكم خيار الشرط فإدعاء من ذكر مدة معلومة .

وجه قول الآخرين ، أن التعميم لا يمنع ثبوت الحكم وإنما يمنع تعيين الجميع لا غير ، فلا يشترط له بيان العدة والدليل على اشتراطه بينهم أن خيار الشرط لا يورث على أصل أصحابنا ، وخيار التعميم يورث بالإجماع إلا أن المشتري أن يرد ثما جميعاً ، لا حكماً لخيار الشرط المصنوع ليشترط له بيان العدة ، بل لأن البيع المضاف إلى أحد ثما غير لازم فكان محلاً للفسخ كالبيع بخيار شرط مصنوع . (١)

المطلب الثاني : حكم خيار التعميم :

عقد البيع في وقت خيار التعميم عند الاختلاف ولكنه غير لازم ، أي لمن يند له الخيار أن يمين أو يختار أحد الأشياء في مدة الخيار ليكون هو التمتع والأشياء قد يكون صراحة أو دلالة ، ويكون دلالة إذا تصرف المشتري في أحد الأشياء تصرف المالك فيكون هذا دليلاً على أنه اختاره ، أو تصرف البائع في أحد الشيئين تصرف المالك فيكون هذا دليلاً على أنه اختار أن يكون البيع هو الشيء الآخر . فإذا اختار من له الخيار ، لزم البيع ، واعتبر البيع منع مميّناً منذ بدايته واستند تعيينه إلى وقت العقد .

(١) راجع بدائع الصنائع للكاظمي ١٥٧/٥ ، وراجع أيضاً فتح القدير لابن الهمام ٣٢٧/٦ .

وان انتقلت مدة الخيار دون أن يختار من له هذا الحق انبرم في أحدها
وعلم من له الخيار أن يعين وهذا عند الاختلاف . (١)

ولبيان هذا يجدر أن نعيّز بين ما إذا كان الخيار للمشتري أو كان
الخيار للبائع .

الفرع الأول : الخيار للمشتري :

ثبوت الطك :

إذا كان الخيار للمشتري ، فحكمه ثبوت الطك له في أحد الأشياء غير
عين ، ومطبق من الأشياء إذا قبضها المشتري تكون أمانة في يده ، لأنـه
قبضها بأذن المالك لا على وجه التملك ولا على وجه الثبوت ، فكان أمانة
فإذا فرضنا أن الخيار في شيئين وتصرف المشتري في أحدهما فقد تمين هذا
الشيء مبينا منذ التقدم مستندا إلى الماضي ، لأن التصرف اختصار
عن طريق الدلالة كما قدمنا ، وتمين الشيء الآخر أمانة في يد المشتري . وإذا

تصرف البائع في أحد الشيئين ، كان تصرفه موقفا إلى أن يختار المشتري
فإن اختار الشيء الذي تصرف فيه البائع صار هو الباع منذ التقدم مستندا
إلى الماضي ، ونقطة تصرف البائع فيه فقد تبين أنه تصرف في ملك
غيره ، أما إذا اختار المشتري الشيء الآخر ، فقد تمين هذا الشيء ليكون مبينا
منذ التقدم مستندا إلى الماضي ، وتمين الشيء الآخر الذي تصرف فيه البائع
للأمانة منذ البداية ، ونقطة تصرف البائع فيه إذا ظهر أنه تصرف في ملك
نفسه . (٢)

عدم لزوم العقد :

يكون البيع لازم للمشتري ولا زما للبائع ومعنى ذلك أن المشتري يستطيع
أن يفسخ البيع في كل شيء جميعا ، وليس للبائع أن يفسخ البيع إذا اختار المشتري
شيئا منها ، فإذا كان الخيار للمشتري في أحد شيئين كان له أن يفسخ البيع

(١) راجع فتح القدير لابن الهمام ٣٢٢/٦ .

(٢) راجع بدائع المنافع للكاساني ٢٦١/٥ ، ٢٦٢ .

لا فى شيء منها فحسب بل فى الميئين جميعا . لأن خيار التمييزين
يمنع لزوم كخيار التيب وخيار الرعية فيمنع لزوم البيع فكان مقتضى الفسخ (١).

على أنه إذا مات المشتري لزم البيع ورثته ، إذ ينقطع خيار الرداء فهو
لا يورث كما قد مضى فيلزم البيع ويقتضى خيار التمييزين مع لزوم البيع ، وعلى ورثة
المشتري أن تختار أى الأربعة يكون هو المبيع فخيار التمييزين ، بخلاف خيار
الرداء يورث كما يورث السيب ، لتعلق الخيار بالبيع أكثر من تعلقه بمبيعة
الماقد . (٢)

الهـ : الهداك :

يجدر عنا أن نميز ما إذا كان الهداك قبل القبض أو بعد القبض . وقد
بينهما الكاسانى بقوله أنه :-

إذا كان الهداك قبل قبض المشتري للبيع ، أى عند أحد الميئين فى يد
البائع . لم يبطل البيع ، لأنه يحتل أن يكون الهالك هو المبيع فيبطل
البيع بهلاكه ويحتل أن يكون غيره فلا يبطل ، والبيع قد صح بيقين ووقع الشك
فى بطلانه فلا يبطل بالهالك . ولكن المشتري بالخيار ، أن شاء الغنى
الباقى بثمنه وإن شاء ترك ، لأن المبيع قد تغير قبل القبض بالتميئين فيوجب
الخيار وكذلك الشأن إذا كان فى الأشياء الثلاثة ، فهلك واحد منها وقى
أثنان لا يبطل البيع لما قلنا ، وللمشتري أن يأخذ أيهما شاء ، لأن الهالك
إذا لم يصين للبيع كان المبيع أحد الباقيين فكان له أن يأخذ أيهما شاء
وله أن يتركهما كما لو اشترى أحد ثما من الابتداء ولو هلك لكل قبل القبض
بطل البيع ، لأن المبيع قد هلك بيقين فيبطل البيع .

وأما إذا هلك بعد القبض ، أى أحد الميئين فيبطل الخيار لأن الهالك
منهما تعيين للبيع ولزمه ثمنه وتعين الآخر للأمانة . ولو هلكا جميعا بعد القبض
فينظر فإذا هلكا على التماقبة ، فالأول مبيعا والآخر أمانة لما ذكرنا . وإن كان

(١) راجع بدائع النسخة للكاسانى ٢٦١/٥ .

(٢) راجع نفس المرجع ١٥٧/٥ .

الهلاك مما لزمه ثمن نصف كل واحد منهما لانه ليس أحدهما بالتعيين اولى من الآخر فشاع البيع بـ

وأما في التعيب قبل قبض المشتري فهو بالخيار في جميع الوجوه . وإذا كان بعد القبض تعيين التعيب للبائع وبزمه ثمنه وتعيين الآخر للأمانة . كما إذا ملك أحدهما بمضيق البائع لأن تعيب البائع هناك بمنزله . فلهذا منع الرد ولم يُلزم البائع في البيع المتعين فكذلك في غير المتعين يمنع الرد فيتعين البيع .

ولو تعيبا بما كان على التماثل تعيين الأول للبيع ويرد الآخر ولا يغيرم بعد وث الثيب شيئا لما قلنا انه أمانة . وإن تعيبا بما لا يتعين أحدهما للبائع . لانه ليس أحدهما بالتعيين اولى من الآخر ، وللمشتري أن يأخذ أيهما شاء بثمنه . لانه إذا لم يتعين أحدهما للبيع بقى المشتري على خياره ، إلا أنه ليحمله أن يرد بما جعيا لأن البيع قد لزم في أحدهما بتعيينهما في يد المشتري ومطل خيار الشرط . (١)

الفصل الثاني : الخيار للبائع :

ثبوت الطمس :

إذا كان الخيار للبائع ، يبقى الشئان في ملكه ، وله أن يلزم المشتري أي شئ منهما شاء ليكون هو البائع منذ البيع مستندا إلى الماضي ، وليس له أن يلزمهما المشتري ، لأن البائع أحدهما . ولا يجوز للمشتري أن يتصرف فيهما أو في أحدهما إلى أن يغتار البائع ، لأن أحدهما ليس بيما بيقين والآخر بيع مبيع لكن لبائعه فيه خيار وخيار البائع يمنع زوال البيع عن ملكه . ولو تصرف البائع في أحدهما بما تصرفه فيه ، وتعين الشئ الآخر للبيع مستندا إلى الماضي ، وللبيع فيه خيار الالتزام أو الفسخ . ولو تصرف فيهما جميعا ، جاز تصرفه ويكون فسخا للبائع ، لأن تصرفه فيهما جميعا دليل اقوار الطمس فيهما مما فيتنه من فسخ البيع .

(١) راجع بدائع النجاشي للكاساني ٢٦١/٥ ٢٦٢ .

عدم لزوم البيع :

يكون البيع نافعا غير لازم للبائع ، ولا زما للمشتري . أما يستلزم البائع أن يفسخ البيع في الأعيان جميعا ، وليس للمشتري أن يترك البيع لو أنزله البائع به ، منها . فإذا كان الخيار للبائع في أحد الشيئين ، كان له أن يرد البيع في الآخر ، بينما في أحدهما ، في أحدكما بخيار التبيين وفي الآخر بما يناله على خيار التبيين من خيار الشرط .

وإذا مات البائع لزوم البيع ورثته ، إذ ينقطع خيار الشرط فهو لا يسورث ويلزم البيع ، ويبقى خيار التبيين ، لأنه يورث ، وعلى ورثة البائع أن يختار أي الشيئين يكون نواحيج . كذلك يلزم البيع بتعيين الشيئين معا ، إذ ينقطع خيار الشرط ويبقى خيار التبيين ، وعلى البائع أن يعين الشيء المبيع وهذه الأحكام كلها تقدمت نظائرها في حالة ما إذا كان الخيار للمشتري .

الهلاك :

يثبني أن نميز الهلاك ما إذا كان قبل القبض أو بعده . فإذا اختار الهلاك قبل القبض ، ملك أحد الشيئين في يد البائع ، ملك عليه ، ثم إن البائع يبقى على خيار ، إن شاء أنزم المشتري الشيء الباقي لأنه تعين للبيع بهلاك الشيء الأول ، وإن شاء ففسخ البيع فيه لأن البيع غير لازم له كما قد منا وليس للبائع أن يلزم المشتري الشيء الهالك ، لأنه ملك عليه كما سبق القول . أما إن ملك الشئان جميعا ، فقد بطل البيع بهلاك الشيء قبل القبض ، بيقين .

وإن كان بعد القبض ، وملك أحد الشيئين في يد المشتري ، ملك أمانة على البائع كما لو كان قد ملك قبل القبض . وللبيع أن يلزم المشتري الشيء الباقي لأنه تعين للبيع ، وله أن يفسخ البيع فيه لأنه غير لازم له . ذلك أن خيار البائع يمنع زوال السلعة عن ملكه ، فيملك الشيء ما ملك البائع ، وله أن يختار في الشيء الباقي . وليس له أن يلزم المشتري الشيء الهالك . أما إن ملك الشئان معا ، فإن ملكا على انتخاب ، ملك الأولى أمانة وملك

الثاني بتيمة لأنه تميز للبيح وفيه خيار للبيح . وإن ملكا في وقت واحد
فيبقى المشتري نصف قيمة كل منهما ، فليس أحدهما أولى بالتحيين من الآخر ،
فما كان فيهما بالقيمة إذ للبائع فيهما الخيار .^(١)

المبحث الثالث : خيار الرهينة

إن خيار الرهينة يظهر بوضوح في المذهب الحنفي ، وأما في المذاهب
الثلاثة الأخرى فالامر فيها ليس على القدر الذي في المذهب الحنفي
منه ، ونجمل هذا المبحث في المطلبين :

- المطلب الأول : خيار الرهينة في المذهب الحنفي
- المطلب الثاني : خيار الرهينة في المذاهب الثلاثة الأخرى

المطلب الأول : خيار الرهينة في المذهب الحنفي

الفرع الأول : ما يميز خيار الرهينة وثبوتها :

خيار الرهينة في البيع ، هو الخيار الذي يثبت للمشتري لعدم رهينة
المعقود عليه ، أي أن المشتري إذا اشترى شيئا لم يره فله أن يرضى المقد
أو يفسخه عند ما رأى النمين المعقود عليه .

وعند الإحناف في خيار الرهينة هو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : من اشترى شيئا لم يره ، فهو بالخيار إذا رآه .^(٢) وقصة طلحة
وعثمان بن عفان التي رواها علقمة بن أبي وقاص وذلك أن طلحة رضى الله عنه
اشترى من عثمان بن عفان رضى الله ملا ، فقبل لعثمان أنك قد غبت ، فقال
عثمان لى الخيار لأنى بعت ما لم أره . وقال طلحة رضى الله عنه لى الخيار
لأنى اشتريت ما لم أره . فملكوا بهما بهما بين مطعم رضى الله عنهم .

(١) راجع مصادر المتن في الفقه الإسلامي للدكتور السنيهورى ٢٢١/٤ ، ٢٢٢ .
وهذا نستنتجه من الأحكام التي تتعلق بالمشتري عند ما كان الخيار له .

(٢) حديث أبى هريرة رواه أبو حنيفة . راجع فتح القدير لابن الهمام ٣٣٧/٦ .

ففضى ان الخيار لطلحة ولا خيار لمشان . والظاهر ان مثل هذا يكون محض من الصحابة رضى الله عنهم ، لان القضية يجرى فيها التخالف بين رجلين كبيرين ثم انهما حكما فيها غيرهما ، فالغالب على الظن شهرتها وانتشار خبرها ، فحين حكم جبير بذلك ولم يره عن أحد خلاقه كان اجماعا سكوتيا ظاهرا (١)

وثبت خيار الرهينة - كما يثبت خيار الميب - شرعا لا شرطا ، أي ثبت بحكم الشرع ، دون حاجة الى شرط خاص يدرج في المقدم . وهذا بخلاف خيار الشرط وخيار التمين ، فقد رأينا أن هذين الخيارين لا يثبت ثبوتهما من شرط خاص اذا انعدم لم يقم كل من الخيارين .

الفرع الثاني : الشروط لثبوت خيار الرهينة :

ولثبوت خيار الرهينة شرطان .

١ - أن يكون المحل المعقود عليه ما يتمين بالتميين ، فلو تباع الماقدان يتمين بثبوت الخيار لكل واحد منهما . وعلى الكاساني ذلك ، بأن المبيع اذا كان ما لا يتمين بالتميين ، لا يفسخ العقد برده ، لأنه اذا لم يتمين للمقد لا يتمين للفسخ . فيبقى المقدم ، وقيام المقدم يقتضى ثبوت حق المطالبة بعلمه ، فاذا قبض برده وهكذا الى ما لانهاية له فلم يكن الرد مفيدا . بخلاف ما اذا كان عيناه لأن العقد يفسخ برده لانه يتمين بالمقد فيتمين في الفسخ ايضا ، فكان الرد مفيدا (٢)

٢ - أن تكون الممين التي بيعت لم يرها المشتري عند البيع ، فان اشتراها وهو يراها ، فلا خيار له . واذا كان المشتري لم يرها المبيع وقت الشراء ولكن كان قد رآه قبل ذلك ، فان كان المبيع وقت الشراء على حالته التي كان عليها لم يتغير فلا خيار له ، وان كان قد تغير عن حاله فله الخيار ، لانه اذا تغير عن حاله فقد صار شيئا آخر فكان مشتريا شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه .

وثبت خيار الرهينة هو بحد الرهينة ولم يكن مؤقتا بحد ذلك بوقت حتى يوجد ما يسقطه ، وهذا هو رأى معظم الاحناف والمختار عند ابن الهمام .^(١)

الفرع الثالث : حكم المقدم حال قيام خيار الرهينة :

جاء فى بدائع الصنائع " ان شراء ما لم يره المشتري غير لازم ، لان عدم الرهينة يمنع تمام الصفقة " ^(٢) وجاء فى فتح القدير ما علل به ابن الهمام فى عدم لزوم البيع وقت خيار الرهينة فى باب خيار الرهينة ، بأن خيار الرهينة لا يفسخ تمام الحكم وانما هو يمنع لزوم الحكم واللازم بحد التمام ^(٣)

وقد فصل هذا الكاسانى بالتفريق بين انقضاء المقدم وثبوت حكمه بقوله " ولما حكمه (حكم خيار الرهينة) فحكم البيع الذى لا خيار فيه . وهو ثبتت الملك للمشتري فى البيع وثبتت الملك للبائع فى الثمن للحال ، لان ركن البيع صدر مطلقا عن شرط وكان ينبغى أن يلزم . الا أنه ثبت الخيار شرعا لا شرطا ، بخلاف البيع بشرط الخيار ، لان الخيار ثبت بنص كلام الماقدسين ، فأثر فى الركن بالمنع من الانقضاء فى حق الحكم .^(٤)

ولما كان المقدم غير لازم للمشتري لخيار الرهينة ، وكان له أن يفسخه ، فان الفسخ هنا كما فى خيار الشرط وفى خيار التمييز ، لا يتوقف على قضاء أو قضاء قال ابن الهمام فى فتح القدير " ولا يتوقف الفسخ على قضاء ولا قضاء بل بمجرد قوله رددت يفسخ قبل القبض وحده ، ولكن بشرط علم البائع عند أبى حنيفة ومحمد خلافا لأبى يوسف . كما هو خلافهم فى الفسخ فى خيار الرهينة ^(٥)

الفرع الرابع : ما يسقط به خيار الرهينة :

يسقط خيار الرهينة بالامور الاتية :-

(١) راجع فتح القدير لابن الهمام ٣٢٥/٦

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ٢٩٧/٥

(٣) راجع فتح القدير لابن الهمام ٣٢٥/٦

(٤) بدائع الصنائع للكاسانى ٢٩٢/٥

(٥) فتح القدير لابن الهمام ٣٣٩/٦

١ - برهنة المشتري الممين النجيدة وزاد عليها ، وتكفي البرهنة هنا برهنة ما يدل على العلم المقصود من الممين النجيدة (١) والرضا بالبيع والرضا دلالة ، فالصريح وما في معناه فنحو أن يقول أجزت أو رضيت . . . والدلالة فهو أن يوجد من المشتري تصرف في البيع بعد الرؤية يدل على الإجازة والرضا نحو ما إذا قبضه بعد الرؤية ، لأن القبض بعد الرؤية دليل على الرضا بلزوم البيع . (٢)

٢ - يسقط خيار الرؤية بتصرف المشتري في البيع ، وقد فصل ابن الهمام هذا التصرف ، بقوله " أن كان (التصرف) تصرفاً لا يمكن رده للمصرف ، كالاتفاق للمبد الذي اشتراه ولم يره وتدبيره ، أو تصرفاً يوجب حقاً للخير كالبيع ولو بشرط الخيار للمشتري لخلوص الحق فيه للمشتري . . . وكالهبنة مع التسليم والرهن والإجازة ، يبطل خيار الرؤية ، سواء وجدت بعد الرؤية أو قبلها . . . لأن هذه الحقوق مانعة من الفسخ ، وإذا تعذر الفسخ شرعاً بطل الخيار . . . وإن كان تصرفاً لا يوجد حقاً للخير ، كالبيع بشرط الخيار للبائع والمساومة وهبته بلا تسليم ، لا يبطله قبل الرؤية ، لأنه لو أبطل الخيار كان باعتباره دلالة على الرضا ، وصريح الرضا قبل الرؤية ، لا يبطل الخيار قبل الرضا أولى ، ويبطله بعد الرؤية ، لوجود دلالة الرضا " (٣)

٣ - يسقط خيار الرؤية أيضاً بهلاك بعض المبيع أو تمييمه أو تغييره قبل أن يختار المشتري ، جاء في البدائع : " وكذا إذا هلك بمضه أو انتقص بآفة تمييم بآفة مساومة أو بفعل أجنبي أو بفعل البائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أو ازدهاد في يد المشتري زيادة منفصلة متولدة أو غير متولدة ، على التفصيل والالتفات والاختلاف الذي ذكرنا في خيار الشرط والميب . والأصل أن كل ما يبطل خيار الشرط والميب يبطل خيار الرؤية " (٤) وسيأتي بيان ما يتعلق بخيار الميب .

(١) راجع الهداية في رغبنا في المطبوع مع فتح القدير ٣٤٢/٦ .

(٢) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٥٩٥/٥ .

(٣) راجع فتح القدير لابن الهمام ٣٤٠/٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٤) بدائع الصنائع للكاساني ٢٩٦/٥ - ٢٩٧ .

- ٤ - يسقط خيار الرهينة أيضا بموت المشتري قبل أن يختار (١) ، فيلزم البائع بموته ، ولا ينتقل الخيار إلى ورثته ، لأن الرهينة كخيار الشرط لا يورث . وأما خيار التمييز فقد رأينا أنه يورث ، ومثله خيار العيب .

المطلب الثاني : خيار الرهينة في المذاهب الثلاثة الأخرى

الفرع الأول : مذهب المالكية

ولنعرف رأي المالكية في خيار الرهينة يجدر بنا أن نعرض رأيهم في اشتراط رهينة المبيع عند المقد ، ويمكن أن نلخص رأيهم في ذلك في النقاط الثلاثة التالية :

١ - يشترط عند المالكية لصحة بيع المين الحاضرة أو القريبة جدا رهيتها ، وليس في هذه المسألة ما يعرف من خيار الرهينة .

٢ - وإذا كانت المين البعيدة غائبة ولم تكن بعيدة جدا ، أو حاضرة ولكن كانت في رهيتها مشقة ، يجوز بيعها بأن يوصف أو برهينة مقدمة لم تتغير المين بعدها . فإذا وجدت المين على الصفة ، انقضى البيع صحيحا نافذا لازما ولا يثبت للمشتري خيار الرهينة

٣ - وإذا كانت المين البعيدة غائبة ولم توصف ، أو وصفت ولكن كانت بعيدة جدا وجب لصحة البيع أن يشترط المشتري لنفسه خيار الشرط . فان لم يشترط هذا كان البيع باطلا . (٢)

ويبدو أن خيار الرهينة لم يكن معروفا عند المالكية إلا في الصورة الثالثة وتكون في أضيق صورها ، وتتناول جزئا قليلا مما يتصورها الاحناف .

الفرع الثاني : مذهب الشافعية

للشافعية في خيار الرهينة قولان : قول قديم وقول جديد .

(١) راجع بدائع الصنائع للكاظمي ٢٩٦/٥ .

(٢) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٣٥/٢ ، ١٣٦ .

القول القديس يجوز بيع الممين الفائبة وفي تفاصيله ثلاثة أوجه :

الوجه الاول ، يفقر البيع لصحته الى ذكر جميع الصفات كالمسلم فيه .

الوجه الثاني ، يفقر البيع لصحته الى ذكر الصفات المقصودة .

الوجه الثالث ، انه لا يفقر الى ذكر شيء من الصفات (١) ، وهذا القول القديم

للمشافعي استثناء الوجه الاول يقارب مذهب ابي حنيفة في خيار الرهينة .

وأما القول الجديد فيعتبر رهينة المبيع شرطا في صحة المقد على الاطلاق

ولا بد أن تكون الرهينة عند المقد الا في صورة واحدة وهي ما يتعلق بما لا يتغير

كالمقار فتكفي الرهينة فيها قبل المقد .

وهذا القول الجديد للمشافعي يختلف اختلافا بينا عن مذهب ابي حنيفة .

وهذا كثيرا مجال التمايل . ومدة القول الجديد هي نهى الرسول صلى الله

عليه وسلم عن بيع الخمر والخنزير موجود فيما لم يره المشتري ، ونهيه عن بيع ما ليس

عند الانسان والمراد به ما ليس يحاضر مرئى للمشتري ، ثم ان المقصود في

البيع هو المالية ، ومقدار المالية لا يصير معلوما الا بالرهينة ، فالجهل

بمقدار المالية قبل الرهينة بمنزلة انعدام المالية والبيع بيع دين وبيع عين . والطريق

لمعرفة المبيع فيما هو دين الوصف ، واذا تراخى الوصف عن حالة المقد لم يجز

البيع . أما الطريق لمعرفة الممين فهو الرهينة ، واذا تراخت الرهينة عن حالة المقد لم

يجز هنا أيضا البيع . (٧)

الفرع الثالث : مذهب الحنابلة :

ومما جاء في الدعوى لابن قدامة نستطيع أن نستخرج أن الحنابلة في هذه

المسألة ثلاثة روايات :-

الرواية الاولى :-

انه يجوز بيع الممين التي لم توصف ولم تقدم رهنتها ، ويكون لكل من المشتري

والبائع خيار الرهينة عند رؤية المبيع ، ويكون على الفور ، فان اختار الفسخ فلسبه

(١) راجع المذهب للشيرازي المطبوع مع المجموع ٣١٠/٢

(٧) راجع المذهب للشيرازي المطبوع مع المجموع ٣١٥/٩

ذلك وان لم يفسخ لزم العقد لان الخيار خيار الرؤية فوجب أن يكون عندها .
وهذه الرواية يتفق مبدؤها الاساسى مع المذهب الحنفى .

الرواية الثانية :

أنه لا يجوز بيع المين الفائضة التى لم توصف ولم تتقدم رهنتها . فيشترط
اذن رؤية المبيع حال العقد وهذه الرواية تتفق والقول الجديد للشافعى .

الرواية الثالثة :

أنه اذا وصفت المين القيمة الفائضة فذكر له من صفاتها ما يكفى فى صحة
السلم صح بيعها ، وذلك فى ظاهر المذهب . ولكن أحمد رأى عدم صحة البيع .
وهذه الرواية تتفق والوجه الاول من القول القديم للشافعى .

وليس لنا أن نتخذ الرواية الاولى ، وانذى يهنا هو الرواية الثانية والرواية
الثالثة وهما فى حقيقتهما لا تخرجان من مذهب الشافعى وعمدة الروايتين هى
نفس عمدة مذهب الشافعى . وهى نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الفسور

نسلم أن مثل هذا البيع فيه غرر ، ولكنه فى هذه المسألة يمكن ان نجتنبه
عند الرؤية باعطاء حق الخيار لمن له خيار الرؤية . وعلى هذا أرى ان تفاصيل
الاحناف التى بينها فيها ميزة تتفق ومقتضيات التعامل وليس فيها غرر عند إبرام
عقد البيع . فيجدر أن نقلها لمواجهة الحركات التجارية الحاضرة .

المبحث الرابع : خيار الميب

خيار الميب معروف عند الحنفية والحنابلة وأما الشافعية والمالكية فيمصرف
هذا الخيار عند هم بخيار النقيصة . وهو الخيار الذى يثبت بسبب الميب فى
المعنى . عليه . ونقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب :-

- ١ - متى يثبت خيار الميب .
- ٢ - كالمقد حال قيام خيار الميب .
- ٣ - ما يسقط به خيار الميب .

ولما كانت المذاهب المختلفة لا تتفاوت كثيرا فى خيار الميب فنسلك الكلام

منه عدم الخلاف ونشير الى الخلاف عند وجوده ، بخصوصه .

المطلب الأول : متى يثبت خيار الميب :

الفرع الأول : ثبوت خيار الميب :

ان خيار الميب من حيث الثبوت يفارق خيارى الشرط والتميين ، فهما يحتاجان فى الثبوت الى الشرط بينما لا يحتاج خيار الميب الى ذلك ، فيوافق خيار الرؤية من هذه الناحية ، ومع ذلك يفارقه أيضا ان خيار الرؤية يثبت بنص ورد فيه وأما خيار الميب يثبت بالشرط دلالة ، وحسن أن نستدير أسلوب الكاسانى فى بيان ذلك ، فقد جاء فى بدائع الصنائع " ان السلامة شرط فى المقعد دلالة ، فعلم لم يسلم المبيع لا يلزم البيع فلا يلزم حكمه . والدليل على أن السلامة مشروطة فى المقعد دلالة أن السلامة فى البيع مطلوبة المشتري عادة الى آخره ، لأن غرضه الانتفاع بالمبيع ، ولا يتكامل انتفاعه الا ببقاء السلامة ، ولأنه لم يدفع جميع الثمن الا ليسلم له جميع الجميع ، فكانت السلامة مشروطة فى المقعد دلالة ، فكانت كالمشروطة نصا ، فاذا فاتت المساواة كان له الخيار " (١)

ومع ثبوت خيار الميب دلالة فقد وجدنا النص أيضا فى ذلك . وقد اورد الفقهاء عادة أن الأصل فى شرعية خيار الميب هو ما ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : من اشترى شاة مخفلة فوجدها مصراة ، فهو بخيار النظرين ثلاثة أيام ، وخسر الكاسانى ، النظرين بقوله " والنظران المذكوران هما نظرا الامساك والسرور وذكر الثلاث فى الحديث ليس للتوقيت ، لأن هذا النوع من الخيار ليس بمؤقت بل هو بناء الأمر على الغالب المعتاد . لأن المشتري ان كان " المبيع " به عيب يقف عليه المشتري فى هذه المدة عادة ، فيرضى به فيمسه أولا يرضى به فيرده " (٢) ومهما يكن فان خيار الميب كسائر الخيارات من خيار شرط وخيار الرؤية يقوم على فكرة اختلال الرضاء .

(١) بدائع الصنائع للكاسانى ٢٢٤/٥ .

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ٢٢٤/٥ .

الفصل الثاني : الشروط الواجب توافرها في الميب ليثبت به الخيار :

يمكن أن نستخلص الشروط الواجب توافرها في الميب اللاحق بالمعين ، ليثبت

به الخيار ، في شروط أربعة :-

- ١ - أن يكون الميب مؤثرا في قيمة المبيع .
- ٢ - وأن يكون قديما .
- ٣ - وأن يكون لا يشترط البائع كونه بارثا من الميب .
- ٤ - وأن يكون غير معلوم من المشتري .

١ - يجب أن يكون الميب مؤثرا في قيمة المبيع :

يطيل الفقهاء في تفصيل هذا الشرط ويستعرضون الامثلة التي يتحقق عيها المبيع بها ، ونكتفي أن نقول ان الميار الأساسي عندهم هو أن يكون الميب مؤثرا في قيمة المبيع اذا كان من شأنه يوجب نقصان الثمن في عبادة التجار نقصانا فاحشا امسيرا ، كالمريض في الحيوانات ، وكالاختراق في معنى اجراء الثياب ونحو ذلك . (١)

٢ - يجب أن يكون الميب قديما :

هو أن يكون ثابتا وقت عقد البيع أو بعد ذلك ولكن قبل التسليم أو قبل القبول . حتى لو حدث بعد التسليم لا يثبت الخيار لأن ثبوته لفوات صفة السلامة المشروطة في العقد دلالة وقد حصلت السلامة سليمة في يد المشتري اذ الميب لم يحدث الا بعد التسليم .

ولا يكفي أن يكون الميب قديما ، بل يلزم أن يبقى حتى بعد التسليم لان الميب اذا حدث قبل التسليم وزال ايضا قبله ، فقد قبض المشتري المبيع سليما من الميب ، فلا يكون له الخيار .

والميب الذي حدث بعد التسليم ولكنه استند الى سبب قبل التسليم يعتبر الميب قديما ، والمثال في ذلك كأن يكون المبيع عبدا قد سرق او قطع يدا قبل التسليم ثم قطعت يده بعد التسليم .

(١) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٥٢/٢ ونهاية المحتاج للرملي ٣٣/٤ والشرح الكبير لابن قدامه ٨٥/٤ وفتح القدير لابن الهمام ٣٥٧/٦ .

وللشافعية خلاف في المسألة الأخيرة . فالأصح عندهم يثبت الخيار
احالة على السبب والثاني لا يثبت الخيار لأن المشتري يتسلط على التصرف
بالقبض فيدخل البيع في ضمانه أيضا ، فلم يكن من ضمان البائع أدى السبب
توالى ضمانين . (١)

وانفرد مالك وبعض المالكيين من أتباعه بالقول بالمعسدة ، ومعنى
المعسدة أن كل عيب حدث فيها عند المشتري فهو من البائع . وهي عند القائلين
بها عهدتان .

(١) عهدة الثلاثة أيام وذلك من جميع الميوب الحادثة فيها عند المشتري .

(٢) عهدة السنة وهي من الميوب الثلاثة ، الجذام والبرص والجنون .

ويبدو أن هذه الوجهة ضعيفة ، لمخالفتها للأصول وذلك أن المسلمين
مجمعون على أن كل معيبة تنزل بالمبيع بعد قبضه فهي من المشتري ولذلك
ضمنت عند مالك في أحد الروايتين عنه أن يقضى بها في كل بلد إلا أن -
يكون ذلك عرفا في البلد . (٢)

٣- يجب ألا يكون البائع قد اشترط البراءة من الميب :

وإذا اشترط البائع على المشتري البراءة من الميب فقبل منه هذا الشرط
نفيه تحصيل . فإذا أبرأ المشتري البائع من كل عيب أو من عيب بالذات قائم وقت
المقصد ، فإن الأبراء لا يتناول الميب الذي يحدث بعد البيع وقبل القبض
وإن أبرأه من كل عيب أو من عيب بالذات يحدث بعد البيع وقبل القبض فالشرط
فاسد ، لأن الأبراء لا يحتل إلا ضافه الى زمن مستقبل ولا التعليق بالشرط
فهو وإن كان اسقاطا فيه معنى التعليق ولهذا لا يحتل الارتداد بالرد
وكان ذلك بيما دخل فيه شرط فاسد ففسد . وإن أبرأه من كل عيب أو من
عيب بالذات وأطلق البراءة دون أن يخص بالميب القائم وقت المقصد

(١) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٥٢/٢ ، ونهاية المحتاج للرملي

٣٣/٤ ، والشرح الكبير لابن قدامة ٨٥/٤ ، وفتح القدير لابن الهمام ٣٥٧/٦

(٢) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٥٣/٢ ، ١٥٤ .

أو الحادث بعده ، انصرف ذلك عند محمد إلى الميب القائم وقت المقعد دون الميب الحادث بعده وعند أبي يوسف تمت البراءة للميبين ، وسيبرأ البائع من الميب القائم وقت المقعد والسبب الحادث بعده (١)

وأجد في مذهب الشافعي في اشتراط البراءة عن الميب في أحد طريقيه ثلاثة أقوال أحدها أنه يبرأ من كل عيب ، لأنه عيب رضى به المشتري فبرئ منه البائع كما لو أوقفه عليه والثاني لا يبرأ من شيء من الميب لأنه شرط يرضق به أحد المتبايعين فلم يصح مع الجهالة كالأجل المجهول والرهن المجهول ، والثالث أنه لا يبرأ إلا من عيب واحد وهو الميب الباطن في الحيوان الذي لا يعلم به البائع ، لأنه يفارق سواء فقلنا يبرأ من عيب يظهر أو يخفى . (٢)

واختار القول الأول من الطريق الأول في مذهب الشافعي والهدأ الذي تمسك به الأحناف لأن المحور في البيع هو التراضي ، فما دام صرح البائع باشتراط البراءة من الميب وقبل المشتري دون أي ضغط فالتراضي حاصل ، والبيع منمقد كما أن البراءة أيضا حاصلة .

ثم نمشي في التفصيل على ما انتهجه الأحناف وهلى رأى أبي يوسف في الصورة الأخيرة ، لأنه يشق والهدأ الذي اخترناه .

أن يكون الميب غير معلوم من المشتري :

أن يكون المشتري غير عالم بوجود الميب في وقت المقعد وفي وقت القبض مما ، فإن كان عالما به في أي وقت من هذين الوقتين فلا خيار له ذلك لأن إقدامه على الشراء مع العلم بالميب رضاء منه دلالة وكذلك إذا لم يعلم بالميب وقت المقعد ثم علم به وقت القبض ، فقبضه للجميع مع طمعه بالميب دليل على الرضاء ، لأن تمام الصفقة متعلق بالقبض فكان السلام عند القبض كالعلم عند المقعد . (٣)

(١) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٢٧٧/٥ ، ٢٢٨ .

(٢) راجع نهاية المحتاج للرملي ٣٦/٤ ، ٣٧ .

(٣) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٨٦/٤ ، وراجع أيضا بدائع الصنائع للكاساني ٢٧٦/٥ .

المطلب الثاني : حكم المقد حال قيام خيار الميسب :

الفرع الأول : المقد نافذ غير لازم :

وخيار الميسب لا يمنع من انعقاد المقد صحيحا نافذا لازما من جهة البائع وأما من جهة المشتري فلا يمنع ذلك الا لزومه . وهذا لأن ركن البيع هنا مطلق عن الشرط ، وأما شرط السلامة دلالة فهو ليس بشرط في السبب كخيار الشرط وله نفس بشرط في الحكم كخيار الرجعة . فيكون أثره في منع اللزوم لا في منع أصل الحكم .

وهذا ظاهر في قول الكاساني الذي نقلناه في أهل المطلب الأول في هذا البحث وهو " أن السلامة شرط في المقد دلالة فما لم يسلم المبيع لا يلزم البيع فلا يلزم حكمه . والدليل على أن السلامة مشروطة في المقد أن السلامة في المبيع مطلوبة المشتري عادة إلى آخره لأن غرضه الانتفاع بالمبيع ، ولا يتكامل انتفاعه الا بقيت السلامة ، ولأنه لم يدفع جميع الثمن الا ليسلم له جميع المبيع فكانت السلامة مشروطة في المقد دلالة ، فكانت كالمشروطة نفاذا فانت المساواة كان له الخيار " (١)

وقال الكاساني ، ولأن السلامة لما كانت مرغوبة المشتري ولم يحصل فقد اختل رضاه وهذا يوجب الخيار لأن الرضا شرط صحة البيع قال الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم " فانعدام الرضا يمنع صحة البيع واختلافه يوجب الخيار فيد اثباتا للحكم على قدر الدليل (٢) .

الفرع الثاني : الرد بخيار الرد

وقد ميز الكاساني (٣) بين ما اذا كان المبيع في يد البائع او في يد المشتري فان كان في يد البائع ينفسخ البيع بقول المشتري رد دت ولا يحتاج إلى قضاء القاضي ولا إلى رضا البائع .

وان كان في يد المشتري لا ينفسخ البيع الا بقضاء القاضي او بالتراضى بينه وبين البائع . ورد التام في رأي الشافعي بجواز الرد دون حاجة إلى قضاء ولا تراض بقوله

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٢٧٤/٥ .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٢٧٤/٥ ، والآية ٢٩ من سورة النساء .

(٣) راجع نفس المرجع ٢٨١/٤ .

" ولما أن الصفقة تمت بالقبض ، وأحد الماقيدين لا ينفرد بفسخ الصفقة بعد تمامها كالأقالمة ، وهذا لأن الفسخ يكمن على حسب المقد لأنه يرفع المقد ثم المقد لا ينمقد بأحد الماقيدين فلا يفسخ بأحدهما من غير رضا الآخر ومن غير قضاء القاضي . بخلاف ما قبل القبض ، لأن الصفقة قبل القبض ليست بتمامه بل تمامها بالقبض ، فكان بمنزلة القبول ، كأنه لم يسترد . " (١)

الفرع الثالث : ما الذي يترتب على الرد بخيار الميب :

حين معارضته أن الاحناف رأوا أنه إذا نقض المشتري البيع بخيار الميب انفسخ المقد . ورد المشتري المبيع مميبا الى البائع ان كان قد قبضه ، واسترد الثمن ان كان قد دفعه .

وليس له أن يمسك المبيع مميبا ويرجع على البائع بنقصان الثمن ، لأن الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن بمجرد المقد ، ولأن البائع لا يرضى بزوال المبيع عن ملكه بأقل من الثمن المسمى فيتخير بنقصان هذا الثمن ، ودفع الضرر عن المشتري ممكن برده للمبيع ، ولأن حق الرجوع بالنقصان كالخلف عن الرد والقدرة على الأصل تمنع العير الى الخلف .

ومذهب الشافعي (٢) مثل ما ذهب اليه الاحناف .

وأما في بيان مذهب مالك يحسن لنا أن ننقل ما قاله ابن جزى : " المسألة

الثالثة في أنواع الميوب وهي ثلاثة : عيب ليم فيه شيء وعيب فيه قيمة ، وعيب فيه رد . فأما الذي ليم فيه شيء ، فهو الذي لا ينقص من الثمن . وأما عيب القيمة فهو الذي ينقص من الثمن فيحيط على المشتري من الثمن بقدر نقص الميب ، وذلك كالخرق في الثوب والصدع في حائط الدار ، وقيل انه يوجب الرد على المورع بخلاف الأصول وأما عيب الرد ، فهو الفاحش الذي ينقص الثمن ، ونقص الثمن يوجب الرد عند ابن رشد وقيل الثلث . فالمشتري في عيب الرد بالخيار بين أن يرد ، على بائعه أو يمسكه ولا ارى له على الميب ، وليس له أن يمسكه ويرجع بقيمة الميب إلا ان يفوت في يده . " (٣)

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٢٨١/٥ .

(٢) راجع المذهب للشيرازي المطبوع مع المجموع ١٦٥/١٢ .

(٣) القوانين الفقهية ص ٢٦٧ نقل الدكتور السنهوري هذا النص في كتابه مصادر الحق

في الفقه الاسلامي ٢٥٥/٤ .

ويهدو أننا اذا تمسكنا بما قيل في الميب الثاني فيكون مذهب المالكية يقتضي
ذهب الحنفى أيضا .

وأما مذهب أحمد بن حنبل فلم يختلف عن مذهبي الحنفى والمالكية الا عند ما
ختار المشتري امساك المبيع ، فمنده يكون له ذلك مع الرجوع بنقصان الثمن (١) . ولا
ل هذه الوجهة ، فقد بينا عدم استحقاق رجوع المشتري بنقصان الثمن .

المطلب الثالث : ما يسقط به خيار الميب :

يسقط خيار الميب ، فيلزم البيع للأسباب الآتية :-

- هلاك المبيع .
- ٢ - نقصان المبيع
- زيادة المبيع
- اسقاط المشتري للخيار او رضا المشتري بالميب بعد العلم به .
- تصرف المشتري في المبيع قبل العلم بالميب .

- هلاك المبيع :

لما هلك المبيع المميب سقط خيار الميب لقوات محل الرد ولكن يرجع
المشتري على البائع بنقصان الثمن بسبب الميب . (٢)

- نقصان المبيع :

واذا حصل النقصان في الميب بفعل المشتري قبل القبض فلا خيار له
فله ان يرضى بالمبيع المميب ، ولا يرجع بشئ ، وان شاء يرجع بنقصان
الميب على البائع ولكن للبائع في هذه الحالة ان يأخذ المبيع فيسقط جميع
الثمن .

وأما اذا نقص المبيع بعد القبض ، فليس للمشتري ان يرضى به ، الى
البائع ، أى لا خيار له ، لأن شرط الرد ان يكون المردود عند الرد على
الصفة التي كان عليها عند القبض ، ولم يوجد لأن المبيع خرج عن تلك الصفة

محميا بميب واحد ومحمد على ملكه محميا بميبين الميب القديم والنقصان وهو اذا كان يضمن الميب القديم ، فانه لا يضمن النقصان لأنه حدث بعد القبض والبيع في يد المشتري . فانه لا يضمن شرط الرد ، وللمشتري أن يرجع بنقصان الثمن للميب ، الا اذا رضى البائع بأخذ البيع ورد كل الثمن .^(١)

٣ - زيادة المبيع :

وان كانت الزيادة قبل القبض ، فلا تمنع الا في صورة واحدة وهى عندما تكون الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل لأن هذه الزيادة ليست بتابعة بل هى أصل بنفسها ، فتعذر رد المبيع ، إذ لا يمكن رده بدون الزيادة لتعذر الفصل ، ولا يمكن رده مع الزيادة لأنها ليست بتابعة ففى المقدر فلا تكون تابعة فى الفسخ . ويكون للمشتري الرجوع بنقصان الثمن .

وان حدثت الزيادة بعد القبض ، فان كانت متولدة من الاصل ، فانما لا تمنع الرد بالميب ان رضى المشتري بردها مع الاصل التى هى تابعة له وان أبى المشتري الرد وأراد الرجوع بنقصان الثمن كان له ذلك عند أبى حنيفة وأبى يوسف وهند محمد ليس للمشتري أن يرجع بنقصان الثمن على البائع اذا اراد البائع استرداد المبيع محميا ورد الثمن كله . وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل فانما تمنع الرد بالميب ، ويرجع المشتري على البائع بنقصان الثمن ، وان كانت الزيادة منفصلة متولدة من الاصل ، فانما تمنع

الرد بالميب ، ويرجع المشتري بنقصان الثمن ، لأن الزيادة حصلت فى ضمان المشتري ، فان ردها مع الاصل كانت للبائع ربح مالم يضمن ، وان استبقاها ورد الاصل فانها تبقى فى يد مبيعلا ثمن وهذا تحسیر الربا . وهذا بخلاف الزيادة قبل القبض ، فانها تحصل فى ضمان البائع ، فجاز ردها مع الاصل الى البائع لمعوليا فى ضمانه ، ومن ثم جاز الرد بالميب كما قد منا . وان كانت الزيادة متولدة من الاصل ، فانما لا تمنع من الرد بالميب ، ورد الاصل على البائع ، والزيادة للمشتري طيبة له لأنها حصلت فى ضمانه .^(٢)

(١) راجع نهاية المحتاج للرملى ٢٦٦/٤ ، ٥٦ وشرح المنية المطبوع مع فتح القدير ٣٦٦/٦ .

(٢) راجع فتح القدير لابن الهمام وشرح المنية معها ٣٦٢/٦ والشرح الكبير لابن قدام ٨٧/٤ ، ٨٩ ، ٩٤ .

٤ - إسقاط المشتري للخيار أو رضاه بصدده بعد العلم به :

لم نفرق بحث الإسقاط والرضا هنا لانهما في حقيقتهما شيء واحد
فالإسقاط يعنى الرضا والرضا يعنى الإسقاط .

يمسقط خيار الشرط بالإسقاط أو الرضا لأن حق الرد إنما هو لفوات
السلامة المشروطة دلالة في المقعد المطلق .

فمنذ ما وجد الميب فالمشتري بالخيار . فإذا رضى به فقد دل على
أنه نزل عن هذا الشرط أو أنه لم يشترطه ابتداءً . (١)

والرضا أو الإسقاط قد يكون صريحا : كأن يقول المشتري رضىت بالميب
أو اجزت هذا أو أسقطت الخيار . وقد يكون دلالة كأن يصدر من المشتري
بعد العلم بالميب فعل يدل على الرضا به . كما إذا كان البيع ثوبا
فصبغته أو قطعه أو باعه ، بعد العلم بميبه .

٥ - تصرف المشتري في البيع قبل العلم بالميب :

فإن تصرف المشتري في البيع بأن أخرجه عن ملكه ، كأن باعه ، حتى ولو
قبل علمه بالميب سقط خياره ولأن الرد ممتنع (٢)

وعلى هذا لو فسخ تصرفه ورد البيع إليه بخيار شرط أو بخيار رؤية
مثلا ، عاد حق خيار الميب للمشتري وجاز له رد البيع للبائع .

(١) راجع شرح المنية للبايزي المطبوع مع فتح القدير ٣٥٤/٦ ونهاية المحتاج
للرطى ٤٧/٤ .

(٢) راجع شرح المنية للبايزي ٣٦٦/٦ راجع أيضا نهاية المحتاج ٤٥/٤ .

(٣) راجع مصادر الحق للمنهجوى ٣٦٦/٤ .

الفصل الرابع

نظرية البطلان في التجارة في الفقه الاسلامي

تقديم :

- بينما شروط المقد شروط الماقد بين وشروط المعقود عليه ، ويظهر من عرضنا لذلك أن الأحناف يقسمون تلك الشروط الى ثلاثة أقسام .
- ١ - شروط الانعقاد .
 - ٢ - شروط النفاذ .
 - ٣ - شروط الصحة .

والمقد الصحيح عند الحنفية - كما بينه الكاساني - هو المقد الذي بلغ الى الذروة في الكمال ، فالمقد الصحيح - عندهم - بطبيعته منقسم نافذ لازم ، وقد يكون الصحيح غير لازم ، ولم يكن ذلك الا لامر عارض ، تناولناه في الخيارات الاربعة السابقة .

ونتناول هنا ما يتعلق بالتدرج الذي يختص بنظرية البطلان فننقل ثانياً شروط الاقسام الثلاثة مجتمعة بايجاز :

أولاً : شروط الانعقاد :

- | | | |
|--------------------------|---|---|
| يتعلقان بالماقد بين | { | ١ - المقعد |
| | | ٢ - التمدد في الماقد بين |
| يتعلقان بالمقد " الصيغ " | { | ٣ - التوافق بين الايجاب والقبول |
| | | ٤ - اتحاد مجلس المقعد |
| تتعلق بالمعقود عليه | { | ٥ - كون المعقود عليه متشابهاً به |
| | | ٦ - كون المعقود عليه موجود أو مقدور التسليم |
| | | ٧ - كون المعقود عليه مملوكاً أي |
| | | يكون تحت ملك الفرد ، فيخرج |
| | | منه ما ليس تحت ملك الفرد أو الذي سيطر عليه |

ثانياً : شروط النفاذ :

- ١ - الملك أو الولاية
 - ٢ - عدم تعلق حق الغير بالمقود عليه
- يتملقان بالمقود عليه

ثالثاً : شروط الصحة :

- ١ - جميع شروط الانعقاد والنفاذ
 - ٢ - أن يكون المقود عليه معلوماً
 - ٣ - عدم الضرر في التسليم
 - ٤ - الخلو من الشروط الفاسدة
 - ٥ - الخلو من الربا وشبهه
 - ٦ - الاختصاص
- تتعلق بالمقود عليه
- يتملق بالماقد يمين

فبين أن كل شرط للانعقاد وللنفاذ شرط للصحة وليس كل شرط للصحة شرطاً للانعقاد وللنفاذ .

وانعدام شرط الصحة الذي ليس من شروط الانعقاد والنفاذ يجعل البيع فاسداً . وانعدام شرط الصحة الذي في نفس الوقت شرط النفاذ يجعل البيع موقفاً وانعدام شرط الصحة الذي في نفس الوقت شرط الانعقاد يجعل البيع باطلاً .

ويبدو أن البيع الممقود والنفاذ دون الصحيح . وأن الفاسد والموقوف والباطل دون الصحيح أيضاً ، أي من أنواع غير الصحيح . (١)

ولكن الدكتور السنهوري نقل أن الراجح في المذهب الحنفي أن البيع الموقوف من مراتب المقعد الصحيح " نقل برأى من البحر الرائق ٦ / ٢٠) (٢)

وليس لنا أن نرجع بين الرأيين ، فمهما كان فإن البيع في كلا الرأيين موقفاً

(١) راجع هداية المصنف للكاساني ١٥٦/٥ وفتح القدير لابن الهمام ٤٠٠/٦ .

(٢) راجع هداية الحق في الفقه الإسلامي للدكتور السنهوري ٤ / ١٢٩ .

لا يؤدي أثرًا شرعياً - كما سنبينه - وعلى هذا نجملناه من بين نظرية البطلان
فسنقسم هذا الفصل الى ثلاثةباحث :-

- البحث الأول : حكم البيع الباطل
- البحث الثاني : حكم البيع الفاسد
- البحث الثالث : حكم البيع الموقوف

البحث الأول : حكم البيع الباطل

المطلب الأول : عدم وجوده شرعياً :

ان البيع الباطل عند الحنفية لا وجود له شرعاً الا من حيث الصورة ، لأنه
فقد الأهلية والمحلية شرعاً ، وهما مما لا بد لهما في المقد الشرعى ، وعلى
هذا فالمقد الباطل لا ينتج أى أثر شرعاً " أصلاً " (١)

فلم يخالف المذهب الحنفى المذاهب الثلاثة الأخرى فى حكم البيع الباطل
الا من حيث تعدد ما هو البيع الباطل ، فقد بينا أن المقد الباطل فى المذهب
الحنفى أضيق مجالاً .

المطلب الثانى : وجوب الرد بعد ما نفذ :

ولما كان البيع الباطل لا وجود له شرعاً ولا ينتج أى أثر شرعاً ، فرأى الحنفية
وجوب الرد وإعادة الحال الى ما كانت عليه ولا ينعى ذلك أى تصرف ما ، فلهذا أن يسترد
الجميع والمشتري أن يسترد الثمن .

فأى تصرف من البائع فى الثمن والمشتري فى البيع يكون موقفاً فلآخر أن يسترد
أن لم يجزه ، لأن البيع الباطل لا يفيد الطلک وان اتصل به القبض . (٢)

(١) راجع بدائع الصنائع للكاظمى ٣٠٥/٥ والاشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٨٥ .

(٢) نقل الدكتور السنهوري النص الذى يفيد هذا المعنى من الفتاوى الخانية
فى هامش الفتاوى الهندية ١٣٣/٢ راجع كتابه " معاد الحقيق
فى الفقه الاسلامى ١٣٤/٤ .

وإن كان المذهب المالكي يجعل الرد يفوت في البيع الباطل - والفاسد سواء عند
هذا المذهب - بخروج المبيع عن يد المشتري ببيع صحيح أو عتق أو هبة أو صدقة
تعلق حق للغير بالمبيع كرهنه إذا لم يقدر الراهن على خلاصه لمسه فلو قدر
لأنه لم يكن فوتاً . فالذهب المالكي أن يحمي الغير في المقد الباطل كما
حميه المذهب الحنفي في البيع الفاسد (١) كما سنراه . ولا شك أن هذا يقوى
وجه نظر المذهب الحنفي ، وذلك أن الغير يجد أن يحمي ولكن في حد معلوم
يسرف في المقد الباطل ، إذ لا أثر له أصلاً ، ولكن في المقد الفاسد لأنه
نمقد أصلاً لا وصفاً .

وفوت الرد أيضاً عند المذهب المالكي بتغير المبيع زيادة ونقصاناً في يد المشتري (٢)

المطلب الثالث : أثر البيع الباطل :

لفرع الأول : قد يكون له أثر كواقعة مادية لا كتصرف شرعي :

وتصور هذه المسألة يكون بعد القبض ، ففيها رأيان للمذهب الحنفي :

رأى يذهب إلى أن يد المشتري في البيع القبض بالبيع الباطل يد أمانة ، وذلك
أن المشتري قبض المبيع بالبيع الباطل الذي لا أثر له فبقى مجرد القبض بأذن المالك
هو لا يوجب الضمان إلا بالتعمد ، وعلى هذا يكون الهلاك على البائع .

ومذهب الرأي الآخر إلى أن يد المشتري في البيع القبض بالبيع الباطل
يد ضمان ، إذ القبض حاصل لتحقيق مصلحة للمشتري ومن هنا يكون الهلاك على
المشتري قياساً على سوم الشراء حيث يقبض الماقد الممين لتحقيق مصلحة له فيكون
لهلاك عليه . (٣)

ويبدو أن الصحيح من الرأيين في المذهب الحنفي هو أن البيع بمقد باطل
كون مضموناً في يد المشتري ، لأن المشتري قبض لنفسه ولتحقيق مصلحته فلا يكون
دني حالاً من القبض على سوم الشراء .

(١) راجع الشرح الكبير للرد في هامش حاشية الدسوقي ٣/ ٧٤ و ٧٥ .

(٢) راجع نفس المرجع ٣/ ٧٢ و ٧٣ .

(٣) راجع بدائع الصنائع للكاظمي ٥/ ٣٠٥ ، وفتح القدير لابن الهمام ٦/ ٤٠٤ .

المبيعين يدخلان تحت البيع ، ثم ينقص في حقه ، فينقسم الثمن عليهما حاله البقاء وهو غير فاسد . (١)

وتناول المذهب الشافعي المسألتين مما فقال الشيرازي انه اذا جمع البيع بين ما يجوز بيعه وبين ما لا يجوز بيعه كالحر والمبد وعبد وعبد غيره ففيه قولان ، الاول انه يصح البيع فيما يجوز ويبطل فيما لا يجوز بناء على تفريق الصفة ، لانه ليس في ابطال البيع فيهما لبطلانه في أحدهما بأولى من تصحيحه فيهما لصحته في أحدهما فبطل محله أحدهما دون الآخر وبقي على حكمهما .

والقول الثاني يرى ان البيع باطل في كليهما ، لأن الصفة لا تفرق والقائلون بهذا الرأي اختلفوا في علته فمنهم من يقول لأنه جمع بين الحلال والحرام فغلب التحريم ومنهم من يقول لجهالة الثمن ، وذلك أنه باع حراً وعبداً بألف ، سقط ما يخص الحر من الثمن فيصير المبد مبهماً بما بقي ، وذلك مجهول في حال المقد فيبطل . (٢)

وأما المذهب الحنبلي فصور المسألة في صورتين :

الاولى : عندما كان البيعان ما ينقسم الثمن عليهما بالاجزاء ، كمبد بينه وبين غيره باعه كله بخير اذن شريكه ، وكفيزين من صبرة واحدة باعهما ممن لا يملك الا بعضهما ، ففيه وجهان أحدهما يصح في أحدهما ويبطل في الآخر وثانيهما : يبطل في كليهما ، والوجهان مبنيان على جواز تفريق الصفة وعدم جوازه .

والصورة الثانية عندما كان البيعان مملوئين مما لا ينقسم عليهما الثمن بالاجزاء ، كمبد وحر وخل وخمر وعبد وعبد غيره وعبد حاضر وأبق . ففي هذه الصورة يبطل البيع فيما لا يصح بيعه وفي الآخر روايتان . والقول بالفساد في هذا أظهر . (٣)

(١) نقل الدكتور المنهوري هذا المعنى من الزيلعي ص ٦٠ ، ٦١ والبحر الرائق ١٣٣/٦ ، ٩ والجسر ط ٣/١٣ - ٥ والفتاوى الهنديه ١٣١/٣ - ١٣٣ في كتابه مصادر الحق في الفقه الاسلامي ١٤٢/٤ .

(٢) راجع المذهب للشيرازي ٩٧٦/١ .

(٣) راجع المعنى لابن قدامة ٢٩١/٤ - ٢٩٣ .

والقول الاظهر في هذه المسألة يوافق المذهب الشافعي .
وهذا هو تخصيص المذاهب الأربعة الأربعة في انتقاص البيع في حالة البطلان
وفاية ما أذهب اليه هو الميل الى القول القائل بجواز غريق الصفقة . لأن شروط
البيع في الحلال تاممة .

المبحث الثاني : حكم البيع الفاسد

وقد بينا ان المذهب الحنفي يميز بين البيع الباطل والبيع الفاسد ، وسنتناول
في هذا المبحث حكم البيع الفاسد ، ونقسمه الى مطلبين .

- المطلب الاول : التمييز بين المقعد الباطل والبيع الفاسد .
- المطلب الثاني : الآثار التي تترتب على المقعد الفاسد .

المطلب الاول : التمييز بين البيع الباطل والبيع الفاسد :

الفرع الأول : أسام التمييز بين البيع الباطل والبيع الفاسد عند الأحناف :

يقوم التفريق بين المقعد الباطل والبيع الفاسد عند الأحناف على أسام التفريق
بين أصل المقعد ووصفه . والأصل هو الركن وهو الإيجاب والقبول عند علم . وقد حددوا
تحقق الركن بوضع شرائط وهو شروط الانعقاد ، وأما الوصف فهو غير الركن
وحددوا تحقق ذلك بوضع شروط الصحة وجملته خلوا من شروط الفساد والرياء
وشبهه فأكثر الأوصاف يرجع الى المحل . (١)

فالبيع يكون فاسدا بأمر خمسة :-

- ١ - الأكراه .
- ٢ - الضرر .
- ٣ - الضرر الذي يصاحب التسليم .
- ٤ - الرياء وشبهه .
- ٥ - الشروط الفاسدة . (٢)

فالأحناف اذن يميزون في عقد البيع بين اختلال الأصل واختلال الوصف ،
فاختلال الأصل يفضي الى البطلان واختلال الوصف يفضي الى الفساد .

(١) راجع بدائع الصنائع للكاظمي ٢١٩/٥ ، ٣٠٥ وفتح القدير لابن الهمام ٤٠١/٦ .

(٢) فهذه الامور ضد شروط الصحة ، راجع مباني رسالتنا ص ١٣٩ .

وأما المذاهب الثلاثة الأخرى فلا تميز بين اختلال الأصل واختلال الوصف
فاختلا لا ن أيهما كان يفضى الى أن يكون البيع باطلا أو فاسدا وهما عندها سبيان .

الفرع الثانى : حجة المذاهب الثلاثة فى عدم التفرق بين البيع الباطل والبيع الفاسد

احتج أصحاب هذه المذاهب الثلاثة فى عدم التفرق بين البيع الباطل
والبيع الفاسد بأمريين :- (١)

أولا : أن كلا من المقد الباطل والمقد الفاسد منهى عنه شرعا ، والمقد المنهى
يكون حراما والحرام لا يصلح سببا لثبوت الملك أو ترتيب الالتزام ، وذلك
أن إبرام الماقد لمقد منهى عنه عصيان لأمر الشارع ، فكيف يترتب أثر
على أمر عوفى نظر الشارع عصيان . وإذا ورد نهى عن تصرف ، فذلك
لا يكون إلا لبيان أن هذا التصرف قد خرج عن الشرعية ، وإذا أخرج الشارع
تصرفا عن الشرعية فليس ذلك إلا حكما منه يبطلان هذا التصرف . وقد قال
النسبى صلى الله عليه وسلم " من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد " (٢)

وقال " من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " (٣) والتصرف المنهى
عنه واقع لهذا التصرف على غير ما أمر به الشارع ، فيكون ردا أى مرد ودا ، ومعنى
رده ألا يكون له أثر ، وهذا هو معنى البطلان .

ثانيا : استواء ورود النهى عن أصل الفقد أو عن وصفه ، والمنع أن ورد على الوصف
فقد ورد على الأصل . وذلك يقتضى أن اختلال الأصل والوصف سواء . أضيف
الى ذلك أن قبول الشرط الفاسد مخالفا لأساس المقد المتيقن عليه وهو التراضى
لقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون
تجارة عن تراضٍ منكم " (٤) ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم " لا يحل لامرئ
أن يتكسب من أمواله باطلا " (٥)

(١) وقد نقل وجه هذا الاحتجاج الدكتور السنهوبى فى كتابه مصادر الحق فى الفقه
الإسلامى ١٤٢/٤ و ١٤٨ .

(٢) صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٤٤/٣ .

(٣) صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٤٣/٣ .

(٤) الآية ٢٦ من سورة النساء .

أن يأخذ مما أخيه بغير طيبه نفس منه رواه الحاكم وابن حبان في صحيحهما (١).
فلم يبق إلا أن نسقط الشرط الفاسد والمقد مما انتهى المار عن المقيد
المقترون بشرط فاسد ، فلا ينتج المقد الفاسد أى أثر .
الفرع الثالث : حجة الحنفية في التفريق بين الباطل والفاسد :

تحتج الحنفية لوجوب التفريق بين البيع الباطل والبيع الفاسد بالحجج الآتية
ونستشير فيها أسلوب الكاساني :-

أولاً : يملى تسليم جواز ورود النهي عن البيع في الجملة ، فان حمله عن غير البيع
أولى لا عن عينه لأن شرعية أصل البيع ثابتة فالبيع سبب لثبوت الاختصاص
وإندفاع المنازعة ، ولا سبيل إلى استبقاء النقص بتوفير أسباب الميث من أكل
وشرب ولباس إلا ثبوت الاختصاص وإندفاع المنازعة أى بالبيع والشراء ولا يجوز
ورود الشرع بالنهي عما عرف حسنه أو حسن أصله بالمقل لأنه يؤدي إلى
التناقض . ولأن حمل النهي على البيع نسخ المشروعية وحمله على غيره ترك
المحل بحقيقة الكلام والحمل على المجاز ولا شك أن الحمل على المجاز أولى
من الحمل على التماسخ ، لأن الحمل على المجاز من باب نسخ الكلام ، ونسخ
المشروعية نسخ الحكم ، والحكم هو المقصود والكلام وسيلة ، ونسخ الوسيلة
أولى من نسخ المقصود . (٢) .

ثانياً : وللحنفية أن البيع الفاسد بيع مشروع فيفسد الملك في الجملة استدلالاً بسائر
البياعات المشروعة ، والدليل على أنه بيع أن البيع في اللغة مبادلة شيء مرغوب
بشيء مرغوب مالا كان أو غير مال قال الله سبحانه وتعالى " أولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى " أسمى مبادلة الضلالة بالهدى اشتراء وتجارة فقال :
سبحانه " فما ربحت تجارتهم " والتجارة مبادلة المال بالمال قال عز شأنه
" إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة " سقى سبحانه
وتعالى مبادلة النفس والأموال بالجنة اشتراء وبما حيث قال تعالى في آخر
الآية " فاستهشروا بينكم الذي يأمركم به " وفي عرف الشرع هو مبادلة
مال مقوم بمال مقوم وقد وجد فكان بيما والدليل على أنه مشروع النص صريح المامة

(١) سبل السلام للضمانى ٦١/٣ .

(٢) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٢٩٩/٥ ، ٣٠٠ .

المطلقه في باب البيع من نحو قوله تعالى عز وجل " وأحل الله البيع " وقوله تعالى عز شأنه " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم . . . فمن ادعى التخصيص والتقييد فعليه الدليل . (١)

ثالثا : استدلال الحنفية بدلالة الاجماع أيضا ، وهو أن اجماعنا على أن البيع الخالي عن الشروط الفاسدة مشروع ومفيد للملك وقرآن هذه الشروط بالبيع ذكرنا لم يصح فالتحق ذكرها بالعدم إذا الموجود الملحق بالعدم شرعا والعدم الأصلي سواء وإذا الحق بالعدم في نفس البيع خاليا عن الفساد والبيع الخالي عن الفساد مشروع ومفيد للملك بالاجماع . (٢)

رابعا : استدلالا بوجوب التفرقة بين الوارد على الأصل والنهي الوارد على الوصف لتباين الأصل والوصف ، فالأصل هو ماهية البيع والوصف ما دون ذلك ، فإذا اقترن النهي الأصل فلا يكون للمقد وجود لعدم تحقق ماهيته ولكن إذا وجدت الأركان سالمة عن النهي ، فقد وجدت الماهية ، فانمقد المقد ، فان اقترن بوصف ملازم منهي عنه ، فقد وجدت ماهية التصرف سليمة من الخلل ولحق الخلل الوصف ، فينمقد ولا يسرى اليه النهي الوارد في الوصف إلا - بقدر اقترانه به وملازمته أياه . فيكون المقد منمقدا ، ولكن يجب فسخسه ما دام هذا الوصف مقترنا به ، فإذا زال الوصف زال الخلل . ويؤيد ذلك أن الماهية إذا كانت سالمة عن الفسدة وكان النهي في وصف خارج عنها ثم لو قلنا بسقوط المقد مطلقا لسوينا بينه وبين المقد الذي لم تسلم ماهيته عن الفسدة . أو قلنا بصحة المقد مطلقا لسوينا بينه وبين المقد الذي تسلم ماهيته وسلم وصفه عن الفسدة . فلا بد إذن من مرتبة وسطى بين مرتبة البطلان المطلق حيث اختل الأصل والوصف ، ومرتبة الصحة المطلقة حيث سلم الأصل والوصف وهذه هي مرتبة الفساد حيث سلم الأصل واختل الوصف . (٣)

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٢٦٩/٥ الآيات المذكورة . فالأولى منها هي الآية ١٦ من سورة البقرة وثانيتها هي الآية ١١١ من سورة التوبة وثالثتها هي الآية ٢٢٥ من سورة البقرة ورابعتها هي الآية ٢٩ من سورة النساء .

(٢) بدائع الصنائع للكاظمي ٢٩٩/٥ .

(٣) راجع فتح القدير لابن الهمام ٤٠١/٦ .

وظاهر ان في تمييز الحنفية بين أصل المقد ووصفه والتمييز بهما لذلك
بين المقد الباطل والمقد الفاسد . صناعة فقهية محكمة قد انفردوا بها ، وستبدو
روعيتها جلية عند ما نتكلم عن الآثار التي تترتب على المقد الفاسد .

المطلب الثاني : الآثار التي تترتب على المقد الفاسد :

تقسم هذا المطلب الى فرعين :

- ١ - المقد الفاسد قبل القبض .
- ٢ - المقد الفاسد بعد القبض .

الفرع الأول : المقد الفاسد قبل القبض :

وقد سبق أن قلنا أن المقد الفاسد منقذ غير صحيح ، فهو منقذ فاسد
أدنى مراتبه من القوة والنفاذ ، إذ هو عقد واجب الفسخ . وذلك أنه ان كان سليماً
في أصله ، مختل في وصفه . (١)

واستحقاق فسخ البيع الفاسد يكون لغيره لا لعينه ، حتى لو أمكن دفع الفساد
بدون فسخ المقد لا يفسخ وينقلب صحيحاً . مثل ذلك أن يكون الفساد لجهالة
الأجل ، فاما أن يعينه الماقدان قبل انقضاء مجلس المقد أي قبل ان يتمكن
الفساد ، وأما ان يسقطه أصلاً بعد انقضاء مجلس المقد وتمكن الفساد ، فيزول
الفسد في الحالين ، وينقلب العقد صحيحاً .

فإذا لم يزل الفساد أو كان لا يمكن زواله ، بقي المقد فاسداً كما قد مناه
ووجب فسخه ، ويملك كل من الماقددين أن يستقل بالفسخ أي يكون للمشتري
والبائع ذلك من غير رضا الآخر ولا يحتاج الفسخ الى قضاء القاضي . (٢)

ولا يجوز النزول عن حق الفسخ . وليمان هذا يحسن لنا أن ننقل ما يقول
الكاساني في هذا المعنى : " الفسخ في البيع الفاسد لا يبطل بصرح الابطال
والاستقاط ، يمان يقول ابطلت أو اسقطت أو اوجبت البيع أو الزمت ، لأن وجوب
الفسخ ثبت حقاً لله تعالى دفماً له ، وما ثبت حقاً لله تعالى خالصاً لا يقدر

(١) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٢٦٦/٥ ، ٣٠٠ .

(٢) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٣٠٠/٥ .

المبد على اسقاطه مقصودا * (١)

ينتقل حق الفسخ الى ورثة الماقيدين بموتهما ، فيفسخ البائع
فى مواجهة ورثة المشتري كما يفسخ المشتري فى مواجهة ورثة البائع ، لأن الثابت
للوارث عين ما كان للمورث . (٢)

الفرع الثانى : المقعد الفاسد بعد القبض :

القبض المعتبر باذن البائع :

يجب أن يكون القبض فى البيع الفاسد باذن البائع . فلا يصح القبض
بدون اذنه . وفى الرأى المشهور لا بد أن يكون الاذن صريحا . (٣)

يبقى المقعد الفاسد بعد القبض قابلا للفسخ :

يرتقى البيع الفاسد بعد القبض قوة ، وميان ذلك يتطلب التمييز بين
حالتين ، فاما أن يكون الفساد راجعا الى البدل واما ان يكون راجعا الى غير
البدل ما هو ليس فى صلب المقعد كشرط فاسد .

فاذا كان الفساد راجعا الى البدل يكون الحكم كما كان الفساد قبل القبض ،
لأن الفساد عندما كان راجعا الى البدل كان فى صلب المقعد لما أنه لا قوام للمقعد
الا بالبدلين فكان الفساد قويا ، فيؤثر فى صلب المقعد بسلب اللازم عنه ، فيظهر
عدم اللزوم فى حقهما جميعا . (٤)

وعندما كان الفساد يرجع الى شرط فاسد ، فيتفرع الحنفية الى رأيين : رأى
يذهب الى أن الحكم يكون كما فى الحالة الأولى ورأى يذهب الى أن صاحب المنفعة
فى الشرط هو وحده الذى يملك الفسخ ، والمصلحة لصاحب هذا الرأى ، هو
أن الفساد الذى لا يرجع الى البدل لا يكون قويا لكونه محتملا للحذف والاستقاط
فيظهر فى حق صاحب الشرط لا غير ، ويؤثر فى سلب اللزوم فى حقه لا فى حق
صاحبه ، عند محمد وعند أبى حنيفة وأبى يوسف فى حقهما . (٥)

(١) بدائع الصنائع للكاسانى ٣٠١/٥ .

(٢) مصادر الحق فى الفقه الاسلامى للسبكي ١٥٨/٤ .

(٣) راجع فتح القدير لابن الهمام ٤٠٤/٦ ، ٤٥٥ .

(٤) ...

ويظهر مما تقدم أنه إذا كان الفساد في صلب عقد البيع يكون حق الفسخ
للماقدسين قبل القبض ومعه . وإن كان لشرط فاسد فقبل القبض يكون لكل من
الماقدسين فسخه إلا إذا زال الفساد بتراضيهما ، ومعه القبض يستقل بالفسخ
من له منفعة في الشرط على قول محمد وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف
فلكل من الماقدسين حق الفسخ .

ثبوت الملك الخبيث في البيع الفاسد بعد القبض .

ونعني بهذا أن الملك الذي ينتقل إلى المشتري في البيع الفاسد ملك
خبيث يفيد ملك التصرف ولا يفيد إطلاق الانتفاع بمعين المملوك . وعلى ذلك
الكاساني بأن الملك الخبيث واجب الرفع في الانتفاع به تقرر له ، وفيه تقرير
للفساد . (١)

ومع هذا فلم يكن تقرير هذا الملك الخبيث عبثا ، فإنه يفيد في أمرين :

- ١ - في تصرف المشتري في البيع .
 - ٢ - وعند تفسير البيع بالزيادة أو النقص أو في الصورة على النحو الآتي :
- أ - تصرف المشتري في البيع المقبوض :

وقد قلنا أن الملكية الثابتة بالبيع الفاسد تفيد التصرف في المملوك فإذا
باع المشتري البيع كان بيعه نافذا وكذلك لو وهبه أو تصدق به ، فيظل حق الفسخ
وعلى المشتري القيمة أو المثل لا المسمى (٢) وعلى الكاساني ذلك بأن التسمية إذا لم
تصح لم يثبت المسمى . فصار كأنه باع وسكت عن ذكر الثمن ، ولو كان كذلك
كان بيما بقيمة البيع ، لأنه مبادلة بالمال ، فإذا لم يذكر البدل صريحا صارت
القيمة أو المثل مذكورا دلالة . فكان بيما بقيمة البيع أو مثله إذا كان من قبيل
الأمثال . (٣)

ومع ذلك حق الفسخ إذا رد المشتري الثاني البيع بخيار شرط أو رهبة أو عيب
بقضاء قاض ، لأن الرهبة بهذه الوجوه فسخ محقق ، فكان دفعها للمعقد من الأصل

(١) راجع بدائع النائع للكاساني ٣٠٤/٥ .
(٢) أحمد مداه المنافع للكاساني ٣٠١/٥ .

وجملا له كان لم يكن ، ولكن لو عاد اليه بسبب مبتدأ كان اشتراه ثانياً
لم يمد له حق الفسخ ثانياً ، لأن الملك اختلف لاختلاف السبب فكان اختلاف
الملكين بمنزلة اختلاف المقدمين . (١)

ويدوم ما تقدم أن التصرف الذي يبطل حق الفسخ هو تصرف لا يزم غير قابس
للفسخ ولم يفسخ بالفعل . فان كان التصرف غير لازم كالبيع الفاسد ، أو كان
قابلاً للفسخ . كالاجارة ففسخ بالمذر ، أو انفسخ بالفعل بخيار رهبة أو شرط
أو عيب بقي حق الفسخ .

ب - تفسير المبيع المقبوض بمقد فاسد :

هكون البيان على النحو التالي :

أولاً : يكون التفسير بالزيادة :

١ - فإذا كانت الزيادة متولدة من الاصل - متصلة كانت كالسمن أو منفصلة

كالولد - فانها لا تمنع الفسخ ، فلبائع ان يسترد الاصل والزيادة لأن
الاصل مضمون الرد وكذلك الزيادة لأنها تابعة ومتولدة منه هنا .

٢ - وإذا كانت الزيادة غير متولدة من الاصل وجب التمييز :

أ - فان كان متصلة بالمبيع كان كان المبيع سويقاً فله المشتري به من فانها

تمنع الفسخ ، فيرجع البائع بقيمة المبيع أو مثله لأنه لو فسخ أما أن

يفسخ على الاصل وحده ولا سبيل الى ذلك لتعذر الفصل ، وأما

ان يفسخ على الاصل والزيادة جميعاً ولا سبيل الى ذلك ايضاً لان

الزيادة لم تدخل تحت المبيع لا أصلاً ولا تبعاً فلا تدخل تحت الفسخ

ب - وان كانت الزيادة منفصلة عن المبيع كالهبة والصدقة والكسب فانها

لا تمنع الفسخ (٢)

(١) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٣٠١/٥ .

(٢) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٣٠٢/٥ ، ٣٠٣ .

ثانيا : يكون التفسير بالنقصان :

أ - فان كان النقصان بأقصة سماوية أو بفعل المبيع أو بفعل المشتري ، فإنه لا يمنع الاسترداد للبائع أن يأخذ المبيع مع ارضي النقصان ، لأن المبيع فيما فاسدا يضمن بالقبض كالمفصوب ، والقبض ورد عليه بجميع اجزائه واصافه فصار مضمونا في جميع الأجزاء والايجاب .

ب - وان كان النقصان بفعل البائع ، فظاهر في عدم منعه للاسترداد ، وليس على المشتري شيء ، لأن البائع صار مستردا ، وليس على المشتري أن يهلك المبيع في يده بدون أن يكون له حصة على البائع ، وان وجد منه حصة على البائع فينظر ، ان يهلك من سراية جناية البائع لا ضمان على المشتري لأنه صار مستردا بفعله ، وان هلك لا عن سراية جناية البائع فعلى المشتري ضمانه لكن يطرح منه حصة النقصان بالجناية لأنه استرد ذلك القدر بجنائته .

ج - وان كان النقصان بفعل اجنبي فالبائع بالخيار ان شاء أخذ الارض عن المشتري والمشتري يرجع على الجاني وان شاء اتهم الجاني ولا يرجع على المشتري لأنه لما أخذ قيمة النقصان من المشتري فقد تقرر ملكه في ذلك الجزء من وقت البيع فيه فتبين ان الجناية حصلت على ملك متقرر له فيرجع عليه والا جنبي لم يملك فلا يرجع .

والهلاك الكلي كالنقصان أيضا في الحكم . (١)

ثالثا : اذا كان التفسير في الصورة .

فاذا كان التفسير في الصورة كأن كان المبيع ثوبا فصبغه أو قطعه وخاطه ، يطل حق الفسخ وتقرر على المشتري قيمة المبيع يوم القبض ، وهذا هو ما ذهب اليه الكرخي وأما محمد فروى عنه ان للبائع الخيار ان شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه وان شاء ضمنه قيمته وهو قول الكرخي وصححه الكاساني . (٢)

(١) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٣٠٣/٥ .

(٢) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٣٠٣/٥ ، ٣٠٤ .

خطوط رئيسية في البيع الفاسد مما تقدم :

١ - البيع الفاسد والبيع الباطل كتصرف شرعى لا كواقعة مادية سيما ان كل منهما لا ينتج اثرا . واذا كان البيع الفاسد منعقد فان وجوده على خط الزوال ، ان هو مستحق الفسخ .

٢ - ان المقد الفاسد لما كان منعقدا ، فمندا يرجع فساد الى وجود شرط فاسد ، ومفضل انتقاص المقد واسقاط الشرط ، فانه يصير صحيحا فينتج اثرا كتصرف شرعى .

٣ - ان المقد الفاسد له وجود فعلى كواقعة مادية ، أى ينتج - بهذا الاعتبار - أثارا قانونية ، وهو انتقال الضمان الى المشتري ، فيتفق فى هذا مع المقد الباطل أى أن كل واحد منهما اذا اقترن بالقبض وكان القبض باذن البائع ، جمل المشتري قبض البيع لتحقيق مصلحته يتصرف فيه تصرف المالك . فتصبح يده يد ضمان لا يد أمانة ، فاذا هلك المبيع فى يده ضمن القيمة أو الضل .

٤ - يتميز المقد الفاسد عن المقد الباطل بمد هذا فى وجوده الفعلى كواقعة مادية ، فى أنه ينتج اثرا لا تقتضيه طبيعة هذا الوجود الفعلى كواقعة مادية ، ان الشرع هو الذى تولى ترتيب هذا الاثر على المقد الفاسد لمصلحة قصد الى تحقيقها وهذه المصلحة هى حماية الغير الذى يتصرف له المشتري^(١)

٥ - يتميز البيع الفاسد عن البيع الباطل أخيرا ، فى وجوده كواقعة مادية ، فى أنه ينتج اثرا لا تقتضيه هو أيضا طبيعة هذا الوجود الفعلى ولكن الشرع هو الذى تولى ترتيب هذا الاثر لمصلحة قصد الى تحقيقها ، وهذه المصلحة هنا هى حماية المشتري نفسه ، وذلك عندما ازداد البيع زيادة غير متولدة من البيع ولكن متصلة به . فيمنع البائع من حق الفسخ ، وكذلك عندما تغير المبيع فى الصورة تغير يخرج عن حالته الأولى . فبين الحالتين ثبت ملكية المشتري وتستقر بمد أن كانت معززة بمد بالفسخ .

(١) أنظر تفاصيل هذا فى رسالتنا ص : ١٤١

الفصل الخامس

الناحية الاجتماعية في التجارة

لا نمنى بهذا الفصل نفى ما قلناه من قبل أنه لا يتسم بصفة اجتماعية فتتظيم التجارة في الاسلام - حقيقة - يهدف الى تنظيم الحياة الاجتماعية للمسلمين على الوجه الاخص وللناس جميعا على الوجه الأعم . فالذي قلناه من الامور المتعلقة بالتجارة يندرج تحت موضوعات خاصة سبق أن بيناها . والذي سنتناول الان خارج عنها ويتسم بسمة التنظيم العام من الناحية الاجتماعية . فأجملناه في فصل مستقل هنا .

وسنتكلم عن هذا الفصل على ما يلي :-

المبحث الاول : الاحتكار

المطلب الاول : ثبوت تحريم الاحتكار :

- يجدر بنا ان ننقل بعض الاحاديث النبوية المتعلقة بهذا الشأن وهي :-
- ١ - حديث سعيد بن المسيب عن ميم بن عبد الله المدوني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من احتكر فهو خاطي " وفي رواية " لا يحتكر الا خاطي " رواه مسلم . (١) وقال الشوكاني أن الحديث بلفظه الثاني رواه أيضا أحمد وأبو داود . (٢)
 - ٢ - حديث معقل بن يسار قال الرسول صلى الله عليه وسلم " من دخل فسي شيء من أسفار المسلمين ليفليه عليهم حقا على الله أن يعقده بمظلم من الناريوم القيامة . (٣)
 - ٣ - حديث عمر بن الخطاب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الجالب مرزوق والمحتكر مظلوم " (٤)

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٤٣/١١ .

(٢) هـ (٢) نيل الاوطار للشوكاني ٢٤٩/٥ .

(٣) سنن ابن ماجه ٧٢٨/٢ .

٤ - حديث عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
" من احتكر على المسلمين طعامهم فحرمه الله بالجذام والافلام . (١)

شرح النووى الحديث الأول بقوله أن الخاطى عند أهل اللغة هو الماصى
الآثم وعلى هذا يكون الحديث صريحاً فى تحريم الاحتكار . (٢)

ووافق الشوكانى ما ذهب اليه النووى باكتفاء الحديث الأول للدلالة على
تحريم الاحتكار وزاد أن الأحاديث الأخرى تنهض بمجموعها لاستدلال على عدم
جواز الاحتكار على فرض عدم ثبوت شىء منها فى الصحيح (٣) ، وكيف وقد ثبتت
ذلك .

ولم نجد الخلاف بين العلماء فى تحريم الاحتكار على الجملة فقد
حصل الإجماع على ذلك .

وانما اختلفوا بمد ذلك فى تحديد مدى الاحتكار المحرم فذهب من ضيق
ومنه من وسع ، وهذا ما سنتناوله فى المطلب الآتى :-

المطلب الثانى : تحديد الاحتكار المحرم

الفرع الأول : تعريف الاحتكار

ضرح العلماء فى تعريف الاحتكار إلى رأيين :-

١ - من ضيق مجال الاحتكار فيعرف الاحتكار بأنه : " حصر الطعام ليقبل
فيخلو فيضر الناس " وهذا هو ظاهر مذهب المالكية والشافعية والحنابلة (٤) .

وتشدد الشافعية والحنابلة فى تنقيح مجال الاحتكار حيث اعتبروا
أن الاحتكار لا يحدث إلا بالمناصر الثلاثة الآتية :-

أ - أن يكون المحتكر يشتري ما يحتكره ، فلا احتكار فى غير ذلك مثل ادخار
الفلسه وحسبها .

(١) سنن ابن ماجه ٣٢٩/٢ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ٤٣/١١ . (٣) نيل الأوطار للشوكانى ٢٥٠/٥

(٤) راجع شرح الزرقانى على موطأ الامام مالك ٢٥٣/٤ والحسبة لابن تيميه ص ١٧
والشرح الكبير لابن قدامة ٤٧/٤ والزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر ٢٣٤/١

ب - أن يكون المحتكر قوتنا .

ج - أن يكون الاحتكار ضيق على الناس . (١)

ولا شك أن المنصر الثالث محل الاتفاق كما سيظهر بعد قليل .

٢ - من وسع مجال الاحتكار فيصرف الاحتكار بأنه : " حبس الشئ " حيث يضر الناس

وذهب إلى هذا التعريف أبو يوسف . وهذا هو ظاهر مذهب الحنفية . (٢)

واختار الشوكاني التعريف الثاني حيث قال والحاصل أن المله إذا كانت

على الأغراض بالصلين فلم يحرم الاحتكار إلا على وجه يضر بهم ، ويستوى

في ذلك القوت وغيره لأنهم يتضررون بالجميع . (٣)

ويجد ربنا أن نعمل بالثاني لأنه يتفق وواقع حياة الإنسان فان الإنسان

يتضرر باحتكار القوت ، وغيره إذا كان يتملق بحاجيات معيشتهم مثل

الملابس ونحوها . فلا حاجة إلى التقييد بالمنصر الأول والثاني في التعريف

الأول .

وحسن لنا أن ننقل قول صاحب سهل السلام في هذه المسألة :

" ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام

وكان من الأحاديث على هذا الأسلوب فإنه عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق

بالقييد لمدى التمايز بينهما بل يبقى المطلق على إطلاقه وهذا يقتضي

أن يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقاً . (٤)

ثم استطرد صاحب سهل السلام ببيان أنه إذا خص الجمهور بالقوتين

فانه لم يكن ذلك إلا لنظر إلى الحكمة المناسبة للتحريم وهي دفع الضرر عن

هامة الناس والأغلب في دفع الضرر عن عامة الناس إنما يكون في القوتين . (٥) وهذا

لا يناقض الاحتكار في غير القوتين .

(١) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٤٧/٤ والزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر ٢٣٤/١ .

(٢) راجع سهل السلام للصنعاني ٢٥/٣ .

(٣) راجع نيل الأوطار للشوكاني ٢٥١/٥ .

(٤) سهل السلام للصنعاني ٢٥/٣ .

(٥) راجع سهل السلام للصنعاني ٢٥/٣ .

وهلى هذا ذهب ابن خلدون الى تفريق الاحتكار بين حالتين :
احتكار الاقوات واحتكار غيرها ، ويشترط فى نقد احتكار الاقوات بنوع خاص (١)

المبحث الثانى : التسمير

المطلب الاول : تعريف التسمير وحكمه فى الاسلام

الفرع الاول : تعريف التسمير :

عرف ابن تيمية التسمير بأنه " الزام أرباب السلع بقيمة المثل " (٢)
فهذا التعريف ظاهر وسين فلا نريد أن نطول الكلام فى بحث التعاريف
الحديثة . وقتضى هذا التعريف وجود سعر موحد فرضته سلطة معينة - الحكام
عادة - فهم يتدخلون فى تحديد ذلك السعر لفرض معين .

الفرع الثانى : حكم التسمير فى الاسلام :

رأى الحنابلة أنه لا يجوز للامام أن يسمر على الناس بل يبيع الناس اموالهم
على ما يختارون .

وهذا تهم فى ذلك حديث أنس أن قال " غلا السعر على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله لو سمرت فقال " ان الله هو القابض
الباسط الرائق المسر وانى لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها
ايما فى دم ولا مال " رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى . وقد صحح الترمذى
الحديث وقال فيه أنه حسن صحيح . (٣)

وقال ابن تيمية أن أصحاب أبى حنيفة يرون عدم جواز التسمير للمسلطان
الا لمواجهة حالة خاصة كالاختكار ، ورأى أبى حنيفة وأصحابه ظاهرا لأنهم
كانوا يرون عدم الحجر على الحر . (٤)

(١) راجع مقدمة ابن خلدون تحقيق للدكتور على عبد الواحد وائى ١٠٥٣/٣ .

(٢) الحسبة لابن تيمية ص ١٨ .

(٣) راجع رأى الحنابلة هذا فى الشرح الكبير لابن قدامة ٤٤/٤ . والحسبة
لابن تيمية ص : ١٨ ، وراجع الحديث المذكور هنا فى سنن ابن ماجه
٧٤١/٢ ، ٧٤٢ .

(٤) راجع الحسبة لابن تيمية ص : ٤١ .

وقال ابن قدامة ان هذا هو مذهب الشافعي ، وان مالك كان يقول يقال لمن يريد ان يبيع اقل ما يبيع الناس بهم كذا يبيع الناس والا فاخرج عنا ، واحتج لما روى الشافعي ومحمد بن منصور عن داود بن صالح الثمار عن القاسم بن محمد عن عمر انه مر بحاطب في سوق الحلى وبين يديه غارتان فيهما زبيب فسأله عن سمرهما ففسر له يد بين بكل درهم فقال له عصر قد حدثت بمسير قبلت من الطائف تحمل زيبا وهم يعتبرون سمرك فاما ان ترفع في السمر واما ان تدخل زيبك فتبيحه كيف شئت . (١)

ويروى من قول الزرقاني حينما يشرح حديث سميد بن المسيب الحديث الذي رواه مالك في الموطأ والحديث جاء بقصة عمر بن الخطاب في حاطب بن أبي بلتعة بنقيص معني الحديث الذي سقناه ، ونرى الحديث " ان عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زيبا له بالسوق ، فقال له عمر اما ان تزيد واما ان ترفع من سوقنا " ان ما ذهب اليه جماعة في الحديث ان مالك كان يأخذ منه جدا التسمير لفسط ظاهر انه لا يلام احد على المسامحة في البيع والحطيطة فيه ، بل يشكر على ذلك ان فعله لوجه الناس فهو جدير ان فعله لوجه الله تعالى . (٢)

وعلى هذا الأساس يمكن ان نقول ان ظاهر المذاهب الاربعة يسرى ان لهم من مبادئ الاقتصاد الاسلامي أصلا ، وانما يأخذ الاسلام مستثنا من مبدئه الحر ولمواجهة حالة خاصة لا تضمن التكافل الاجتماعي .

المطلب الثاني : المواضيع التي يطبق فيها التسمير

ويمكن ان نقول ان التسمير يطبقه الامام - الحكومة - لمواجهة الحالة الاحتكارية حيث كانت الاسعار فيها غير موزنة ، بل تغلو غلاء جنونيا .

وجاء في تفصيل ذلك قول ابن تيمية :

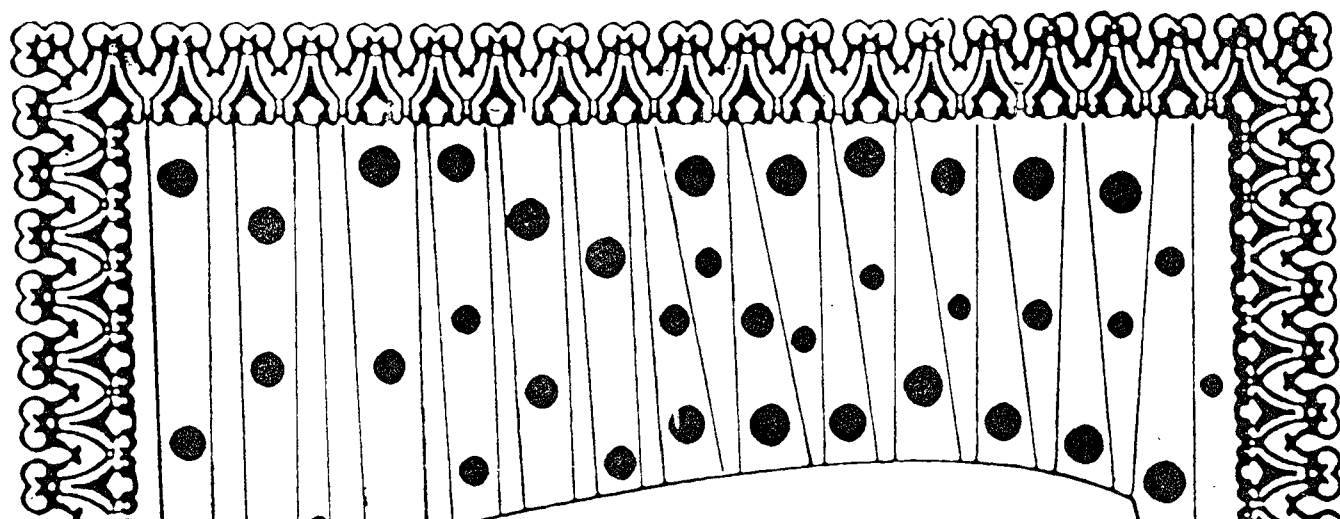
" وابلغ من هذا ان يكون الناس قد التزموا ان لا يبيع الطعام او غيره الا اناس

(١) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٤/ ٢٤٤ .

(٢) راجع الزرقاني على الموطأ ٤/ ٢٥٣ .

محروفتون أن لا تباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم ، فلو باع غيرهم ذلك منع أما ظلما لوظيفة تؤخذ من البائع أو غير ظلم لما في ذلك من الفساد فههنا يجب التسمير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل ولا يشترون أموال الناس إلا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء لأنه إذا كان قد منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما اختاروا أو يشتروا بما اختاروا كان ذلك ظلما للخلق من وجهين . ظلما للبائعين الذين يزيدون بيع تلك الأموال وظلما للمشتريين منهم . (١)

فالمدة عند ابن تيمية أن الواجب إذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه فالتسمير في مثل هذا واجب بلا نزاع بحقيقته الزامهم أن لا يبيعوا ولا يشتروا إلا بثمن المثل وهذا واجب .



تكملة لمعلومات
الجاكت السابق

CONTINUATION OF
PREVIOUS JACKET

الباب الثالث

الشكر في الفقه الإسلامي

الباب الثالث

الشركات في الفقه الاسلامي

محتوى هذا الباب :

نمى بهذا الباب بالشركات المعروفة في الفقه الاسلامي كما سنبين ذلك فيما بعد ، ويكون تقسيم هذا الباب الى النواحي :-

- الفصل الاول : خطوط رئيسيه في الشركات في الفقه الاسلامي .
- المبحث الاول تقرير حكم الشركة في الفقه الاسلامي .
- المبحث الثاني تقسيم الشركات في الفقه الاسلامي .

" وفي هذين المبحثين مطالب وفروع لبيان تفاصيلهما "

الفصل الثاني : شركة المنان .

- المبحث الاول تقرير حكم شركة المنان .
- المبحث الثاني اركان شركة المنان .
- المبحث الثالث الربح والخسارة في شركة المنان .

" وفي هذه المباحث مطالب وفروع لبيان تفاصيلهما "

الفصل الثالث : شركة الفاوضه

- المبحث الاول تقرير حكم شركة الفاوضه .
- المبحث الثاني اركان شركة الفاوضه .
- المبحث الثالث الربح والخسارة في شركة الفاوضه .

" وفي هذه المباحث مطالب وفروع لبيان تفاصيلهما "

الفصل الرابع : المضاربه

- المبحث الاول تقرير حكم المضاربه .
- المبحث الثاني اركان المضاربه .
- المبحث الثالث انواع المضاربه .

" وفي هذه المباحث مطالب وفروع لبيان تفاصيلهما "

ونشير هنا الى ان الربح والخسارة في المضاربه نتناولها في آخر المبحث الثالث .

ونعرض هذا الباب على النحو التالي :

الباب الثالث

الشركات في الفقه الاسلامي

الفصل الاول

خطوط رئيسية في الشركات في الفقه الاسلامي

تقديم :

تكلنا في الباب الاول والباب الثاني عن الصناعة والتجارة كطريقتين لاستثمار " رأس المال " ولكن الاستثمار في هذين المجالين كثيرا ما يتطلب رأسمالا ضخما لا يستطيع تمويله فرد واحد ، فيحتاج الى رؤوس أموال مشتركة ، ولم يكن ذلك الا عن طريق الشركة .

نتناول أولا الشركات المعروفة في الفقه الاسلامي ثم نتناول بعد ذلك كيفية تطويرها ، وهو ما يتحتم علينا ان نفعله ، لأنها توقف تطبيقها منذ خمسة قرون ، ولذلك الفرض نعرض الشركات الحديثة وننقد ها تحت ضوء نظر الاسلام وسنجد هذا الكلام في باب مستقل وهو " الباب الرابع " .

ولن نتناول الشركات في الفقه الاسلامي تفصيلا الا ما يتسم منها بسمات استثمارية لرأس المال . ولهذا الفرض نعرض أولا عرضا سريعا الخطوط الرئيسية في الشركات في الفقه الاسلامي وسيكون في المبحثين الاتيين :-

- المبحث الاول : تقرير حكم الشركات في الفقه الاسلامي .
- المبحث الثاني : تقسيم الشركات في الفقه الاسلامي .

المبحث الاول : تقرير حكم الشركة في الفقه الاسلامي

المطلب الاول : تعريف الشركة في الفقه الاسلامي :

يهننا ان نعرف الشركة شرعا فقط ، ويكون ذلك على ما يلي :-
وهي عند المالكية عبارة عن " اذن من كل شركتين " الشركاء للآخر

فى أن يتصرف للآذن ولنفسه فى مال .

وفى التصريف شىء من التخصيص إذ لا يتناول الا شركة المفاوضة
وشركة الذمم . (١)

وفى عند العنقية عبارة عن " عقد بين المتشاركين فى الأصل والربح " (٢)
مبين أن هذا التصريف يخص شركة العقود .

وفى عند الشافعية عبارة عن " ثبوت الحق لاثنتين فأكثر فى شىء على
جهة الشيوع " (٣)

وهذا التصريف أعم من الاول والثانى إذ يتناول شركة الملاك كما يتناول
ايضا شركة المقود ، ولكن لم يخلص من التخصيص إذ لا يتناول شركة الأبدان
لانها ليست فى شىء ولكن فى الممل بدون المال .

وفى عند الحنابلة عبارة عن " الاجتماع فى الاستحقاق والتصرف " (٤)

مبدأ أن هذا التصريف هو التصريف الذى يشمل جميع أنواع الشركات إذ يدخل
فيه كل من شركة الملاك وشركة المقود بأنواعها الثلاثة وهى شركة الأموال
وشركة الأبدان وشركة الوجوه .

المطلب الثانى : الأولية على مشروعية الشركة :

ان الشركة على الجملة فى الفقه الاسلامى جائزة ، وثبت جوازها بالكتاب
والسنة والاجماع .

(١) راجع حاشية شمسوى ٣٤٨/٣

(٢) الدر المختار طابع مع حاشية ابن هابدين ٢٩٩/٤

(٣) راجع المجموع فى المذهب التكملة للمطيعى ٥٥/١٣ ونهاية المحتاج للرمضى
٣/٥

(٤) الشرح الكبير لابن قدامه والمفنى لابن قدامه ١٠٩/٥ .

الفرع الاول : الكتاب :

وهو قول الله تعالى على النحو الاتي :-

- ١ - " فهم شركاء في الثلاث " (١)
- ٢ - " وإن كثيرا من الخلطاء ليبقى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات " (٢)

واستدل بهاتين الايتين الحنفية والحنابلة وقالوا ان الخلطاء في الآية الثانية مراد به الشركاء ، (٣)

وهلق ابن الهمام على الايتين وقال ان الآية الاولى خاصة بالدلالة على شركة المين " الاملاك " وأن الآية الثانية لا تنص على جواز كل من شركة الاملاك وشركة المقود ، لأنها حكاية عن قول داود عليه الصلاة والسلام اخبارا للخصمين عن شريكتهم ان ذاك فلا يلزم استعراؤه في شريكتنا (٤)

واستدل الشافعية على مشروعية الشركة بالآية الثانية وزادوا بقوله عز وجل . (٥)

- ٣ - " وأعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول " (٦)
- ٤ - " يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين " (٧)
- ٥ - " إنما الصدقات للفقراء والمساكين " (٨)

ويبدو أن الآيات التي استدل بها الشافعية أيضا دالة على جواز شركة الاملاك فقط دون شركة المقود ، وعلى هذا فلا نستطيع ان نقول بثبوت جواز شركة المقود بالكتاب على الاطلاق ، ولذلك لم يستدل ابن حجر الهيتمي على

(١) الآية ١٢ من سورة النساء .

(٢) الآية ٢٤ من سورة ص

(٣) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٥٦/٦ والمفنى لابن قدامة ، والشرح الكبير لابن قدامة ١٠٩/٥ .

(٤) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٥٢/٦ .

(٥) راجع المجموع شرح المذهب ، التكملة للمطيمي " ٤٠٥/١٣ .

(٦) الآية ٤١ من سورة الانفال (٧) الآية ١١ من سورة النساء .

(٨) الآية ٦٠ من سورة التوبة

جوازها الا بالسنة والا جماع .

وعلى أى حال يمكن ان نستدل على جواز شركة المقود بالكتاب عن طريق غير مباشر ، وذلك أن الايات كلها ثبتت جواز شركة الاملاك ، واذا ثبت الاشتراك فى الاموال فلا مانع للمشاركين فيها أن يتفقوا على استثمارها ، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم " المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا او أحل حراما " (١)

وهذا الحديث يفيد القاعدة " المسلمون على شروطهم فيما أحل " فتحويل شركة الاملاك الى شركة المقود من الشروط التى يكون هذا نوعها .

الفرع الثانى : السنة :

ننقل هنا بعض الاحاديث التى تتعلق بمشروعية الشركة وهى :-

- ١ - حديث السائب انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : كنت شريكى فى الجاهلية فكنت خير شريك لا تدارينى ولا تمارينى " (٢)
- ٢ - روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم فى الحديث القدسى انه قال : " قال الله تعالى : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه فاذا خانته خرجت من بينهما " (٣)
- ٣ - حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا تشاركن يهوديا ولا نصرانيا ولا مجوسيا ، قلت : لم ؟ قال : لانهم يربون " (٤)
- ٤ - حديث زيد بن ارقم والبراء بن عازب ، انهما كانا شريكين فاشترى فضة بنقذ ونسيئته ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرهما أن ما كان بنقذ فاجيزوه ، وما كان بنسيئة فردوه " قال الشوكانى أن الحديث رواه البخارى واحده بمصناه . (٥)

- (١) سهل السلام للصماني ٥٩/٣ وقال ان ابن حبان قد صحح الحديث عن طريق ابى هريرة .
- (٢) سنن ابن ماجه ٨٦٨/٢ (٣) سنن ابن داود ٢٢٦/٢ .
- (٤) انظر الحديث فى المجموع " التكملة للمطيمى " ٥٠٦/١٣ .
- (٥) نيل الاوطار للشوكانى ٢٩٨/٥ .

نقل ابن الهيثم أن السهيلي قال بأن في الحديث الأول كثير من الاضطرابات
فمنهم من يرويه عن السائب ومنهم من يرويه عن قيس بن السائب ومنهم من يرويه
عن عبد الله بن السائب ه وهذا اضطراب لا يثبت به شيء ولا تقوم به حجة
ولكن يبدو لنا ان هذا التعدد في الرواية لا يكون سببا في تضعيف الحديث .

وأما الحديث الثاني فقد ضعفه انقلان بجهالة والد أبي حيان ونو سعيد
وان الرواية عن أبي حيان عن أبيه ونو سعيد بن حيان . (١)

وعلى فرض تسليم تضعيف تذييل الحديثين والحديثين الباقيين الذين
استدل بالاول منهم الشافعية (٢) والثاني منها الحنابلة (٣) فان هذه
الاحاديث كلها والاحاديث الاخرى من نوعها قوية في الدلالة على جواز
الشركة .

وعلى أي حال فقد صحح الحاكم وابن حجر الهيتمي الحديث القدسي
" الثاني . (٤)

ولا شك أن كون الشركة مشروعة اظهر ثبوتها ما به ثبوتها من الاحاديث
السابقة اذ التوارث والتعامل بها من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وعلم جبرا
متصل لا يحتاج فيه الى اثبات حديث بحينه . (٥)

الفرع الثالث : الاجماع :

فان أحدا من العلماء لم يخالف في جواز الشركة على الجملة . وعلى هذا
فقد حصل الاجماع على جوازها على الجملة . (٦)

- (١) راجع فتح القدير لابن الهيثم ١٥٣/٦ .
- (٢) راجع المجموع شرح المذهب " التكملة للمطيمي " ٥٠٦/١٣ .
- (٣) ابن المغني لابن قدامة ١٠٩/٥ .
- (٤) راجع تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ٢٨١/٥ ونيل الاوطار للوكائسي ٢٩٢/٥ .
- (٥) فتح القدير لابن الهيثم ١٥٣/٦ .
- (٦) نقل حصول هذا الاجماع في المجموع شرح المذهب التكملة للمطيمي ٥٠٦/١٣
وشرح العناية للبايزقي " في فتح القدير " ١٥٢/٦ والمغني لابن قدامة
والشرح الكبير لابن قدامة ١٠٩/٥ .

البحث الثاني : تقسيم الشركات في الفقه الاسلامي :

يمكن تقسيم الشركات في الفقه الاسلامي على النحو التالي :

أولاً : شركة الاملاك .

ثانياً : شركة المقود وهي :

١ - شركة الاموال . ٢ - شركة الأبدان .

٣ - شركة الوهبه .

وسنجد كل من هذه الأنواع في مطلب مستقل .

المطلب الاول : شركة الاملاك :

وهي أن يشترك اثنان فأكثر في ملك أو دين " أنى بهذا التعريف الاستاذ الشيخ على الخفيف (١)

وبهذا التعريف يمكن أن نستخرج من قول ابن الهمام " ولو قال : الممين يملكه كان شاملاً ، الا ان بعضهم ذكر من شركة الاملاك ، الشركة في الدين . " (٢)

أسباب الملك في شركة الاملاك :

وقد بين ذلك الاستاذ الشيخ على الخفيف بأنه يكون من احد طريقين وهما اجباري او اختياري :-

* يكون هذا التقسيم على المنهج الذي ينتهجه الحنفية - خصوصاً الطحاوي والكرخي - اختار هذا التقسيم لانه أنسب لبيان الهيكل المام للشركات في الفقه الاسلامي " انظر هذا التقسيم في فتح القدير لابن الهمام ١٥٤/٦ ، ١٥٦ " وقد اختار هذا التقسيم الحلبي الحدِيثين مثل الدكتور على عبد الرسول ، انظر كتابه " المبادئ الاقتصادية في الاسلام ص : ٣٢ " والاستاذ الشيخ على الخفيف في كتابه " أحكام المعاملات الشرعية ص : ٣٥٤ ، ٣٥٥ " والدكتور عبد المنير عزت الخياط في كتابه " الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي القسم الثاني ص : ١١ .

(١) أحكام المعاملات الشرعية للاستاذ الشيخ على الخفيف ص : ٣٥٤ .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ١٥٤/٦ .

فلا يجازى هو ما يكون عن طريق الارث او اغتلاط المالكين من دون امكن تمييزه عن غير اختيار المالكين ونحوه ، والاختيار هو ما يكون عن طريق شراء أو هبة أو وصية أو التملك باختيار المالكين . (١)

حين أن شركة الاملاك لا تتضم بصفة استثنائية ، فكل كالا جنبي ففى نصيب شريكه . (٢) وهما أن نقول ان هذه الشركة يمكن تحويلها الى شركة المقود فى أى وقت كان ، وذلك بأن يعقد الشركاء فى شركة الاملاك على استثمار رؤسأموالهم ، ويكون ذلك خاضعا للقاعدة التى قلنا نأ وهى " الصلحون على شروطهم فىما أحل " .

المطلب الثانى : شركة الاموال :

وهى عقد فى ان يشترك اثنان " فأكثر " فى مال على التجرة والربح بينهما على اشتراطيهما . (٣) وتنقسم الى قسمين : (٤)

- ١ - شركة المنان .
- ٢ - شركة المقايضة .

فشركة الاموال هى التى تعيننا فى هذه الرسالة بصفة خاصة ، وسنتناول كلا من نوعيهما بعد هذا الفصل فى فصل مستقل .

المطلب الثالث : شركة الأبدان :

وهذه الشركة تعرف أيضا باسم شركة الاعمال وشركة الصنائع وشركة القبول وهى عبارة منن : عقد شخصين " فأكثر " على عمل بينهما والربح بينهما على حسب ما لكل من العمل .

عرف الملكية (٥) شركة الأبدان بهذا التعريف ، ووافقت عليه المذاهب

- (١) راجع احكام الجماعات الشريعة للشيخ الاستاذ على الخفيف ص : ٣٥٥ .
- (٢) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٥٤/٦ .
- (٣) نستخرج هذا التعريف من قول الكاسانى فى بدائع الصنائع ٥٦/٦ .
- (٤) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٥٦/٦ .
- (٥) راجع الشرح الصغير للدردير والساوى عليه ١٦٥/٢ .

- الثلاثة الاخرى (١) وان اختلفت الفاظ تعاريفهم
- صيد وان هذه الشركة لا تدخل في موعدها

المطلب الرابع : شركة الوجوه :

يجد ربنا ان نؤكد ان هذه الشركة في مرحلة التطبيق - تساوي شركة
الاموال تماما ، ولما كنا نحدد ان نتناول نوعي شركة الاموال وهما نوعي
شركة الوجوه ، نحتاج هنا ان نبيين مدى تساوي شركة الوجوه بشركة الاموال
فيكون الكلام على النحو التالي :-

الفرع الأول : تعريف شركة الوجوه :

سميت هذه الشركة بشركة الغاليس أيضا وهي عند المالكية :-
" شركة على الذمم من غير صنعة ولا مال " (٢)

وهي عند الحنفية عبارة عن : ان يشترك اثنان " فأكثر " ولا مال لهما على
ان يشتريا بوجوههما وبهما والربح بينهما . (٣)

وهي عند الشافعية عبارة عن : " ان يحدد اثنان " فأكثر " على ان يشارك
كل واحد منهما صاحبه في ربح ما يشتريه بوجوهه " (٤)

وهي عند الحنابلة : ان يشترك اثنان " فأكثر " على ان يشتريا بذهبيهما
من غير ان يكون لهما مال بجاهيهما فلهما ربحا فهو بينهما على ما شرطاه " (٥)

وعلى هذا يمكن ان نعريف ، دون التوضيح للتفاصيل :-

(١) راجع المصنف لابن قدامة ١١/٥ وفتح القدير لابن الهمام ١٨٦/٦ ونهاية
المحتاج للطوسي ٤/٥ .

(٢) بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٢٦/٢ .

(٣) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٨٦/٦ .

(٤) المجموع شرح المذهب " التكملة للطهري " ٥١٨/١٣ .

(٥) الروض الفريع للبهوتي ٢١١/٢ .

بأن شركة الوجوه هي : أن يشترك اثنان " فأكثر " فيما يشترياه بها شيئا وليس
لهما مان وييمان والرياح بينهما .

الفرع الثاني : حكم شركة الوجوه :

ذهب العلماء في حكم شركة الوجوه الى رأيين :-

الرأي الاول : يرى بجواز شركة الوجوه .

الرأي الثاني : يرى بعدم جواز شركة الوجوه .

ذهب الى الرأي الاول الحنفية والحنابلة وعدة الحنفية . (١) هي
أن الربح في الشركة مستند الى الحق من اوله الى آخره ، وأرادوا بهذا القول
أن الربح هنا مستند الى المال أيضا ، فيندفع ما ادعاه الشافعي - كما
سنبينه بعد قليل .

وعدة الحنابلة " أن الشريكين في شركة الوجوه اشتركا في الابتاع وأن كل
واحد منهما للآخر فيه فصع وكان ما يتبايما به بينهما كما لو ذكرا شرائط
الوكالة ، ثم دفعوا ادعاء عدم ذكر قدر الثمن والنوع هنا ، بأن ذلك يعتبر
في الوكالة المفردة أما الوكالة الداخلية في ضمن الشركة فلا يعتبر ذلك بدليل
المضاربة وشركة المنان فان في ضمنها توكيلا ولا يعتبر فيها شيء من هذا كذا
ههنا . (٢)

وعدة المالكية والشافعية انما الشركة تتعلق على المال أو على الممهل
وكلاهما معاً وان في شركة الوجوه وفيه غرر لان كل واحد منهما عاوض ما عيه يكسب
غير محدود بصناعته ولا عمل مخصوص . (٣)

ولنا أنما ندين الرأيين أن نقول أن عدة الشافعية والمالكية تتركز في
عدم عنصر المال أو العمل ، فمن الصعب أن نسلم القول بعدم وجود عنصر الممهل

(١) راجع شرح المنية للبايزقو " في فتح القدير " ١٩٠/٦ .

(٢) راجع المفتي لابن قدامه ١٢٣/٥ .

(٣) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٢٦/٢ وتكلمة المجموع للطيمسي

٥١٨/١٣ .

فانه موجود كما يكون في الشركة غير شركة الوجوه . وأما اختلاف وجود المال مبنى على أن تمام الشركة وجود المالكين عند العقد عند الشافعية والمالكية وغلطهما عند الشافعية . وأما على رأى الحنفية والحنابلة لا يلزم ذلك ، وانما المعتبر هو وجود المالكين علو . قدر معين في الشركة وهذا متحقق في شركة الوجوه ، اذ أن كل ما يشترطه كل من الشريكين مشترك بينهما على القدر المتفق بينهما (١)

وليس في وجه نفاذ الحنفية والحنابلة ما يلزم أن نؤاخذ به عليه ، اذ الفاية من اشتراط الشافعية والمالكية من وجود رأس المال عند عقد الشركة في تحقيق حصة كل من الشريكين في عروض الشركة المشتركة ، وهذا متحقق في عروض شركة الوجوه التي تكون عن طريق اشتراء كل من الشريكين ، وعلى هذا يمكن ارجاء التسوية في شركة الوجوه الى هذا القدر من حصة كل من الشريكين ، فليس في شركة الوجوه ما يدعو الى الضم ولا الى ربح من غير مال ، ويندفع كل الدعوى من الشافعية والمالكية في عدم اباحة شركة الوجوه .

فالا جدر بنا أن نصل بمذهب الحنفية والحنابلة في تجوز شركة الوجوه .

الفرع الثالث : تقسيم الربح في شركة الوجوه :

رأى الحنفية أن تقسيم ربح شركة الوجوه يكون على قدر المال ولا يمكن التفاضل فيه . فانهم كانوا يرون أن استحقاق الربح في شركة الوجوه مقتصر على الضمان ، والضمان على قدر المالك ، فالزيادة عليه ربح مالم يضمن (٢) .

ولنا أن نأخذ على الحنفية فهم لما كانوا يعتبرون وجود عنصر المال في شركة الوجوه ، فكيف يقولون باقتصار استحقاق الربح فيها على الضمان . فان تقسيم الربح هنا يمكن أن يكون على ما اصطلاح عليه كما يكون في شركة المنان التي تتصلها فيط بعد ، وهو مذهب الحنابلة حيث قالوا : -

(١) راجع عدة الحنفية والحنابلة في رسالتنا .

(٢) راجع الهداية المرغيناني في فتح القدير لابن الهمام ١٩٠/٦ .

"وتسمى" أى شركة الوجوه "أن يفتتركا" الشريكان "على أن يتقربا فسي
 ذمتيهما من غير أن يكون لهما مان يبايعيهما فط ربحا ه فهو بينهما على ما اشترطاه
 بل انهم يتجهون شركة الوجوه بشركة الحنان فجاء فى المعنى لابن قدامه "وعما
 فى تصرفهما وما يجب لهما وعليهما وفى اقرارهما وخصومتها وغير ذلك بمنزلة
 شريكى الحنان" (٧)

المطلب الخامس: أثر عقد الشركة وانقضاءه :

اشتمت المذاهب الاربعة على أن عقد الشركة عقد جائز فاكل من الشريكين
 أن يفسخ الشركة متى يشاء (٧) ه وينفسخ عقد الشركة بما يأتى :-

- ١ - يفسخ أحد الشريكين للشركة بشرط أن يعلم صاحبه بذلك .
- ٢ - يجنون أحد الشريكين جنونا مطبقا وان لم يعلم شريكه بذلك لانه قد انمزل
 عن وكالته بفقد اهليته .
- ٣ - يموت أحد الشريكين وأن لم يعلم الاخر بذلك لما تقدم .
- ٤ - براءة أحد الشريكين مع اللحاق بدار الحرب لانها تكون بمنزلة الموت .
- ٥ - هلاك الطالبين أو أحدهما قبل الشراء فى شركة الاموال .

ونذه الامور الخمسة هى التى عددها الكسانى وهو ظاهر المذهب
 الحنفى (٨) ووافق الشافعية والحنابلة على الاول والثانى والثالث ولم يذكروا الرابع
 والخامس . (٩)

- (١) الرضى المربع للبهوتى ٢١١/٢ .
- (٢) المعنى لابن قدامه ١٢٣/٥ .
- (٣) راجع المعنى لابن قدامه ١٣٣/٥ ومعنى المحتاج للشريينى ٢١٥*٢ ه
 نهاية المجتهد لابن رشد المقيد ٢٢٧/٢ ودائع الصنائع للكسانسى
 ٧٧/٢ .
- (٤) راجع دائع الصنائع للكسانسى ٢٨/٦ .
- (٥) راجع نهاية المحتاج للرملى ١١/٥ والمعنى لابن قدامه ١٣٣/٥ .

وعلى أى حال ينبغي ان نقبل هذه الامور الخمسة اسبابا لانفساخ عقد الشركة ، لأن انفساخها بها ظاهر ، كما ينبغي ان نقبل ما زاده الحنابلة لذلك وهو :

٦ - الحبر على أحد الشريكين للسفك لأن الشركة مبنية على الوكالة وهي تبطل به . (١)

وجد ربنا أن نلفت النظر الى ان أسلوب فقهاء المذاهب الاربعة يأتى على نهج واحد ، وهو ذكر تلك الامور المبطله لمقد الشركة حالة كون الاشتراك فيها بين الشريكين .

فاذا أمعنا النظر فى اسلوبهم هذا وجدنا أنهم يبنون انقضاء الشركة بهذه الامور - استثناء الخاص منها - على بطلان التوكيل والتوكل بينهما مما أو من أحدهما وذلك يودى الى انفساخ الشركة لأنها مبنية على الوكالة فاذا بطلت الوكالة بطلت الشركة . فجاء مثلاً فى فتح القدير ، واذا مات أحد الشريكين ... بطلت الشركة لأنها تتضمن الوكالة ... والوكالة تبطل بالموت ... (٢) كما جاء فى المجموع " اذا مات أحدهما انفسخت الشركة وانمزل الباقي منهما عن التصرف فى نصيب الآخر ، لان الاذن عقد جائز تبطل بالموت كالوكالة " (٣)

فهذا يشعر أنه اذا كان فى الشركة شركاء وحدثت الامور المبطله فى أحدهم فلم تبطل الوكالة الا بينه وبين باقى الشركاء خاصا ، وأما الوكالة بين سائر الشركاء نفهم باقية . فلم تبطل الشركة الا بالنسبة الى ذلك الشريك المعين ، وتهقضى قائمة بين سائر الشركاء الاخرين .

ويمكن أن نلمح هذا من قول هؤلاء الفقهاء أنفسهم ، فجاء مثلاً فى المغنى " وان عزل أحدهما صاحبه انمزل الممزول فلم يكن له أن يتصرف الا فى قدر نصيبه وللمازل التصرف فى الجميع لأن الممزول لم يرجع عن اذنه " (٤) وجاء فى المجموع

(١) راجع المغنى لابن قدامة ١٣٣/٥ .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ١٩٤/٦ ، ١٩٥ .

(٣) المجموع شرح المذهب التكلمه للطيمس ٥٣٣/١٣ .

(٤) المغنى لابن قدامة ١٣٣/٥ .

"وليه أن يميز شركته عن التصرف في نصيبه لانه وكله فيملك عزله ، فاذا انمزل
أحد هما لم ينمزل الآخر لانهما وكيلان فلا ينمزل أحدهما بميزل الآخر " (١)

وهذا يشمر أن الشركة تبقى في الجزء الذي يبقى فيه التوكيل أو التوكيل أوهما
معا ، وهو فيد ما ذهبنا اليه من أن الشركة قائمة بين باقي الشركاء دون الشريك الذي
تلحقه الامور المبطلة المذكورة للشركة .

" الفصل الثاني "

شركة المنان

المبحث الاول : تعريف شركة المنان

سنقسم هذا المبحث الى مطلبين :-

- المطلب الاول : تعريف شركة المنان .
- المطلب الثاني : الأدلة على مشروعيتها .

المطلب الاول : تعريف شركة المنان :

لا نعرف شركة المنان هنا الا في الشرع فقط ، ويكون التعريف على النحو
التالى :-

عند الحنفية : أن يشترك اثنان في نوع من التجارات أو في عموم التجارات
يذكران الكهالة . (٢)

وعند الحنابلة : أن يشترك رجلان بطليهما على أن يعمل فيهما بأبدانهما
لربح بينهما . (٣)

وعند المالكية : " عقد مالكي مالين فكثر على العجز فيهما مما باذن كل
حد منهما للآخر في التصرف والربح بينهما " (٤)

(١) المصنوع " التكملة للطهري " ٥٣٢/١٣ (٧) فتح القدير لابن الهمام ١٢٦/٦

(٢) الشرح الكبير لابن قدامة ١١١/٥ والمغنى لابن قدامة ١٢٤/٥

(٣) نستنتج التعريف من قول الدردير في الشرح الصغير بهما من الصاوي ١٦٥/٢ ،

ولم يذكر في تعريف الحنفية كون الربح ، وأرى أن قولهم " الاشتراك في نوع من التجارات أو عموم التجارات " شامل على ذلك . وما زادوه من " عدم ذكر الكفالة ، لا خلاف فيه ، فلم يكن بين هذه التعاريف الثلاثة خلاف في بيان الخطوط الرئيسية لشركة المنان إلا من حيث الالفاظ ، والايجار والتفصيل .

وأما التعريف عند الشافعية ففيه تفصيل الجزئيات ، فجاء في المجموع أن شركة المنان هو : " أن يخرج كل واحد منهما مالا من جنس مال الآخر وعلى صفته ويخلطان المالين " وجاء في معنى المحتاج التعريف العام ولكن ما دام معلق ببيان الجزئيات فقال الشرييني : " وهي أن يشتركا في مال لهما ليتجارا على ما سيأتى بيانه " (١)

وسيتجلى مما يأتى أننا لا نستطيع أن نقبل بعض آراء الشافعية في حكم الجزئيات . فلذلك نميل إلى التعاريف للذات الثلاث دون الشافعية كمجموعة وعلى هذا يمكن أن نعرف شركة المنان بأنها " عقد في أن يشترك اثنان " فأكبر في ماليهما على التجرفيهما معا باذن كل واحد منهما للآخر في التصرف والربح بينهما " .

المطلب الثاني : الأدلة على مشروعية شركة المنان :

ثبتت مشروعية شركة المنان بالسنة والاجماع .

أولا : السنة :

وهي تقرير الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه الشركة ، وذلك أنه بحث والناس يتماطلون بها فقرروهم على ذلك ، حيث لم ينههم ولم ينكر عليهم والتقريب أحد وجوه السنة . (٢)

ثانيا : الاجماع :

وهو أن الناس يتماطلون بشركة المنان في كل عصر من غير نكير ، فهو

(١) المجموع شرح المذهب " التكملة للطيمي " ١١/١٣ ومعنى المحتاج للشرييني ٢١٢/٢ .

(٢) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٥٨/٦ .

اجتماع منهم (١) " نكل " ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن " ه الحديث (٢)

المبحث الثاني : أركان شركة المنان :

وقد بين الدكتور عبد العزيز عزت الخيال أن أركان شركة المنان تكون على النحو التالي :- (٣)

- ١ - الإيجاب والقبول .
- ٢ - المقادير .
- ٣ - رأس المال .
- ٤ - الحمل عند الحنابلة ومقرر الإقامة إلا أنه تابع للمقادير والمال فليس من الضروري أن ينص عليه .

وعلى هذا سنقسم هذا البحث إلى المطلب الثلاثة الآتية :-

المطلب الأول : الإيجاب والقبول في شركة المنان .

أن عقد شركة المنان عقد كسائر العقود ، فيكون الإيجاب والقبول في عقد شركة المنان بصفة عامة مثل ما يكونان في سائر العقود . وقد قلنا ما يعم هذه العقود كلها في باب التجارة في الفصل الثاني منه ، أركان التجارة وفي البحث الأول منه " المقدم " وفي المطلب الأول منه وهو : الطرق الموصلة إلى المقدم الإيجاب والقبول " من صيغة اللفظ ، وما يقوم مقام اللفظ والتعاطي . (٤)

وقد نقول هنا شيئا واحدا يخص عقد شركة المنان وهو اللفظ الذي يسود مناسبا .

(١) راجع حصول هذا الاجتماع في بدائع الصنائع للكاساني ٥٨/٦ والمغني لابن قدامة ١٢٤/٥ والمجموع شرح المذهب ، التكملة للمطيعي ٥١١/١٣ .

(٢) راجع الحديث في " الأشباه والنظائر " للسيوطي الشافعي ص ٩٩ ولا بن نجيم الحنفى ص ٩٣ .

(٣) الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي للدكتور عبد العزيز عزت الخياط القسم الثاني ص : ٣١ . (وتمديد هذه الأركان بين ونرى أن لا تطول الكلام في خلاف العلماء في هذا التمديد إذ لا فائدة هامة فيه . وهذا التمديد يكون على منهج الشافعية . انظر تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ٢٨٤/٥)

(٤) راجع رسالتنا ص : ٦٥ - ٨٠

اللفظ الذي يدل على شركة المنان :

وباللفظ المشاركة ، يكفي عند الملكية بأن يقول كل منهما " اشتركتا " او يقوله أحدهما ويسكت الآخر او يقول أحدهما شاركني ويرضى الآخر ولا يحتاج لزيادة على القول المشهور . (١)

والأصح عند الشافعية أنه لا يكفي بذلك بل لا بد أن يكون إلى جانب اللفظ ما يفيد الإذن في التصرف لأنه لا يفيد الإذن في التصرف لاحتمال كون ذلك إخباراً عن حصول الشركة في المال ، ولا يلزم من حصولها جواز التصرف بدليل أن المال الموروث شركة . ويبدو أنه يوافق مقابل المشهور عند الملكية كما يوافق المشهور عند الملكية مقابل الأصح عند الشافعية . (٢)

فالأصح عند الشافعية هو الإجماع لظهور وجه حجته وهو الذي يذهب إليه الحنفية أيضاً فجاء في فتح القدير " هو أن يقول أحدهما شاركتك في كذا " من المال " وفي كذا " من التجارات " ويقول الآخر قبلت " (٣)

المطلب الثاني : الماعدان في شركة المنان :

سنقسم هذا المطلب إلى الفرعين الآتيين :

الفرع الأول : شروط الماعدين في شركة المنان ،

لما كانت شركة المنان مبنية على الوكالة ، فاشتقت المذاهب الأربعة على اشتراط اهلية التوكيل والتوكل في الشريكين ، إذ كل منهما وكيل عن صاحبه وموكل له (٤)

وقد فصل ذلك الشافعية بأنه إذا تصرف أحدهما فقط اشترط فيه اهلية التوكل وفي الآخر اهلية التوكيل حتى يصح أن يكون الثاني أعمى دون الآخر . (٥)

(١) راجع الشرح الكبير للدردير " بهامش حاشية الدسوقي " ٣/٣٤٨ .

(٢) راجع مفتي المحتاج للشرييني ٢١٢/١ .

(٣) فتح القدير لابن الهمام ١٥٤/٦ .

(٤) راجع نهاية المحتاج للرملي ٦/٥ ، حاشية الدسوقي ٣/٣٤٨ ، والمفتي لابن

قدامة ١٢٩/٥ وفتح القدير لابن الهمام ١٥٥/٦ .

(٥) راجع نهاية المحتاج للرملي ٦/٥ .

مبين المالكية شروط انبليّة التوكيل والتوكّل ، بأنها :

١ - الضرر ٢ - البالغ ٣ - الرشيد

وعند الحنابلة والحنفية يجوز توكيل الصبي المميز المأذون اذ لك (١) .
ومقتضاها تجوز ركنه ويمكن ان تقبل هذه الوجهة اذا كان لا يعمل فى
الدركة ، لصحة توكيله .

ولكن اذا كان كل من الشريكين يحمل فى الشركة فعلينا ان نتبع مذاهب
المالكية الذى اشترط ، البلوغ لانه هو الذى يكمل تصرفه ، ويستطيع ان
يتصرف فى الشركة بمشيئته ، وهو الذى يتفق ومقتضيات الشركة .

الفرع الثانى : حق التصرف للشركاء فى شركة المنان :

فقد وضع المالكية القاعدة العامة لتصرف الشريكين " الشركاء " فى
الشركة ، بما فيها شركة المنان " ، وهى ان يكون التصرف تصرفا أنه نظر لهما
بمقتضى عقد الشركة (٢) (الوكالة المتضمنة فى عقد الشركة) .

كما وضع الحنفية تحديد ميدان هذا التصرف وهو ان يكون فى جميع انواع
التجارات ، اوفى المجال الاستثمارى لرأس المال . (٣)

وأما الشافعية والحنابلة - اذا نظرنا الى غايلهم - فنجد فى
آرائهم ما يشعر الاعتراف بجدى المالكية فى تحديد القاعدة العامة فى التصرف
والحنفية فى تحديد مجال هذا التصرف . (٤)

ثم بعد هذا كله يجدر بنا ان نأخذ ما قاله الشافعية بأن التصرف
الذى يكون فى الجدئين السابقين يقيد بالآ يكون فيه ضرر ، فلا بد ان يراعى
كل من الشريكين مصلحة الآخر . (٥)

(١) راجع المبنى لابن قدامه ٢٠٣/٥ والشرح الكبير لابن قدامه ٢٠٤/٥ وفتح القدير
لابن الهيثم ٥١١/٦ .

(٢) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٢٧/٢ .

(٣) راجع فتح القدير لابن الهيثم ١٨٤/٦ .

(٤) راجع نهاية المحتاج للمرطى ٩/٥ والمبنى لابن قدامه ١٣٠/٥ .

(٥) راجع نهاية المحتاج للمرطى ٩/٥ .

بعض الأمثلة في تفصيل هذا الفرع :

ويجد ربنا أن نعرض بعض الأمثلة في تفاصيل هذا الفرع فيساعدنا ذلك على فهم الجدل الأساسي الذي قلناه في هذا وتكون على النحو الآتي :-

١ - لكل واحد من الشريكين أن يمتد بالنيئة وأن كان مال الشركة في يده استحصانا .

٢ - ليس لأحد الشريكين في شركة المنان الرعن أي رعن عين من مال الشركة بدين من التجارة عليه والرتها بدين له .

٣ - لكل واحد من شريكي المنان أن يوكل من يتصرف فيها لأن التوكيل بالبيع والشراء من أعطى التجارات والشركة انعقدت لها بخلاف الوكيل صرحا بالشراء ، فانه ليس له أن يوكل به لأنه عقد خاص طلب به . (١)

٤ - ليس لأحد من الشريكين أن يهب شيئا من مال الشركة (٢)

٥ - يجوز لكل واحد من شريكي المنان أن يبيع المال لأنه معتاد في الشركة (٣)

٦ - ولكل واحد من شريكي المنان أن يبيع بالمرض دون خلاف ، وكذا بفسير نقد البلد على الاطلاق ، ولكن مقابله يمتد أن يكون رائجا والاوجه الأخذ بالاطلاق . (٤)

المطلب الثالث : رأس مال شركة المنان :

نقسم بيان هذا المطلب الى الفرع الأربعة الآتية :-

الفرع الاول : كون رأس مال شركة المنان نقدا .

الفرع الثاني : كون رأس مال شركة المنان فلوفا نافقة

(١) راجع الأمثلة الثلاثة في فتح القدير لابن الهمام ١٨٤/٦ .

(٢) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٢٧/٢ .

(٣) راجع الشرح الكبير لابن قدامه ١٢٠/٥ والهداية للمعنياني . في فتح القدير

١٨٣/٦ .

(٤) راجع نهاية المحتاج للرملي ٩/٥ .

الفرع الثالث : كون رأس مال شركة المنان عروضاً .

الفرع الثالث : كون رأس مال شركة المنان نقوداً ورقية .

الفرع الأول : كون رأس مال شركة المنان نقداً " دنانير ودراهم "

لا خلاف بين المسلمين في جواز كون رأس مال الشركة - بما فيها شركة المنان - نقداً أي الدنانير والدراهم لأنهما قسمي الأموال وأثمان البياعات والنامس يشتركون بها من لدن النسي سلى الله عليه وسلم من غير تكير . (١)

الفرع الثاني : كون رأس مال شركة المنان الفلوس النافقة :

الفلوس النافقة معروفة في الاصطلاح الاقتصادي الحديث بالنقد السلمية والنقد المحدثية غير الذهب والفضة .

فالنقد السلمية عبارة عن سلعة معينة تقوم بدور النقد . (٢)

والنقد المحدثية عبارة عن معدن غير ذهب وفضة تقوم بدور النقد . (٣)

ولا شك أن كل سلعة أو معدن تؤخذ كنقد وأداة العبادلات رائجة بين الناس ، فعلى هذا اشتهر في اصطلاح الفقهاء - خصوصاً الحنفية - الفلوس النافقة .

اختلف الفقهاء في جواز الشركة بالفلوس النافقة الى رأيين :-

١ - فمنهم من جوزوا ذلك وهم الحنفية - غير أبي حنيفة وأبي يوسف .

٢ - ومنهم من منحو ذلك وهم الشافعية والحنابلة - وعدة الحنفية (٤) أن الفلوس النافقة تروج رواج الاثمان " الذهب والفضة " فالتحقت بها . وعمدة الحنفية (٥) والشافعية (٦) هي أن الفلوس النافقة لا يستمر نفاقها فقد

(١) راجع حاشية الدسوقي ٣/٣٤٢ هـ والشرح الكبير لابن قدامة ٥/١١١ .

والمجموع شرح المذهب " المشتبه للمطيع " ١٣/٥٠٧ .

والهداية للمرخياني في فتح القدير ٦/١٢٧ .

(٢) هـ (٣) راجع محاضرات في الفقه والبنوك دكتور محمد أحمد الرزاز - ١٩٧٤ -

مكتبة القاهرة الحديثه ص : ١٤/١٦ هـ ١٦ .

(٤) راجع فتح القدير لابن الهمام ٦/١٦٩ .

(٥) هـ (٦) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ٥/١١٤ .

تتكسد فانه يستعرض .

واما ان الناصر يريد ولنا ان رأى الحنفية اجدرا ان نأخذ وتتكسد
واذا قلنا ان السلعة والمعدن تروج وتتكسد فالذهب والفضة تتأثران بوجاهتهما
وكسادهما ، ولم يكن أدل من ذلك ، من أننا نستطيع ان نحصل بدولار واحد
مترا من القماش اليوم ولكن بعد شهر أو شهرين لا نستطيع ان نحصل على متر
من نفس القماش الا بدولار ورين مثلا ، ولا يعنى هذا الا اننا نضطر الى صرف
ذهب أكثر مما صرفناه من قبل للحصول على نفس الشيء ، ثم لا يعنى هذا الا رواج
الذهب وكساده .

وعلى هذا يترجح وجه نظير الحنفية ، بأن الفلوس النافقة التحققت
بالاشمان " الذهب والفضة " فما دامت هي نافقة فما المانع ان نجعلها رأس مال
الشركة ، فيها نستطيع ان نقدر حصة كل من الشريكين ، ولم تكن الغاية من
وجود رأس المال في الشركة الا هذه .

واما عدة المالكية سنلخصها في بحث المروض ، لأنهم جعلوها من
ضمن المروض .

الفرع الثالث : كون رأس مال شركة المنان عروضا .

انقسم الفقهاء في كون رأس مال الشركة عروضا الى قسمين :-

- ١ - فمنهم يقولون بجواز ذلك ، وهم المالكية .
- ٢ - ومنهم يقولون بعدم جواز ذلك وهو رأى المذاهب الثلاثة الاخرى دون
المالكية .

وقبل ان نذهب بعيدا نريد ان نبين ان هذا الخلاف يكون في غير
المثليات وفي المثليات قبل الخلط وأما في المثليات ومخاطبها عند المقد فلا
خلاف بين الفقهاء في جواز الشركة في هذه الحال اذا استثنينا القول المرجوح
عند الشافعية . (١)

(١) راجع فتح القديروا بن الهمام ١٦٩/٦ ، ومغنى المحتاج للشريفي ٢/٢١٣ .

ونرجع ثانيا الى بيان المصطلحات فيه ، فنقول أولا ، أن عمدة الذين لا يجوزون كون رأس مال الشركة مروضاً تتركز في إحدى الأمور الثلاثة الآتية : —

١ — أنه لا يمكن أن تقع الشركة على أعيانها لأن الشركة تقتضى الرجوع عند الفاصلة برأس المال أو بمثلها وهذا لا مثل لها فيرجع اليه وقد تزيد قيمة جنس واحد هما دون الآخر فيستوعب بذلك جميع الربح أو جميع المال ، وقد تنقص قيمته فيعود الى أن يشاركه الآخر في ثمن ملكه الذي ليس بربح .

٢ — ولا تجوز أن تقع الشركة على قيمة المروض ، لأنها غير متحققة القدر فيفضى الى التنازع ، وقد يقوم الشيء بأكثر من قيمته ، ولأن القيمة قد تزيد فيسبب احدهما قبل بيئته فيشاركه الآخر في المصنوع المطبوقة له .

٣ — ولا تجوز أن تقع الشركة على أثمان المروض ، لأنها ممدومة حال العقد ولا يملكها ، ولأنه ان اراد ثمنها الذي اشتراها به فقد خرج عن ملكه وصار للبائع وان اراد ثمنها الذي يبيئها به فانها تصير شركة معلقة على شرط وهو بيع الأعيان ولا يجوز ذلك (١).

وظاهر أن الشركة لا يمكن أن تكون على الأمر الأول والثالث ، ولكن يمكن أن تكون على الأمر الثاني ، وهو مذهب المالكية ، أى أن عمدة الملكية في جواز الشركة بالمروض هي قيمتها . (٢)

ورأى المالكية هذا بنى على رأيهم أن الشركة تتم بالعقد — دون الحاجة الى الخلط الذي لا يتميز به المالكين — والخلط عندهم يخصص حصصا او حكما بل توسع الحنفية أنفسهم في هذا المبدأ بقولهم بتطام الشركة بموجود العقيد فقط بل اعترف الحنابلة هذا المبدأ (٣)

(١) راجع هذه الأمور الثلاثة في المجموع " التكملة الثانية للمطبع " ٥٠٨/١٣ ، والشرح الكبير لابن قدامة ١١١/٥ وفتح القدير ١٦٩/٦

(٢) راجع الشرح الكبير للدردير " في هامش حاشية الدسوقي " ٣٤٩/٢ .

(٣) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٢٤/٢ وفتح القدير لابن السهام وشرح المنية للباقرى معها ١٨١/٦ ، والشرح الكبير لابن قدامة ١١٢/٥ .

هذه تضي هذا الجدا يترجع رأى المالكية ، بأن الشركة تجسـوز
بالمرض بقيمتها ، وما ادعاه الشافعية والحنابلة بأن القيمة قد تزيد فى أحدهما
فصل بيده فيشاركه الآخر فى الحين الملوكة له ، غير مسلم لأن مال كل من
الشريكين - بهذا الجدا - صار مشتركاً بينهما بمجرد المقد * فكيف نقول أن أحدهما
يشاركة الآخر فى ربح مال الآخر عند زيادة قيمته وهو مشترك بينهما .

وقد خصص مالك تحقق تحديد قيمة العروض بأن يبيع كل واحد من الشريكين
جزءاً من عرضه بجزء من عرض الآخر (١) وهذا هو نفس الحيلة للحنفية والشافعية (٢)
فى عقد الشركة بالمرض إلا أن الحنفية تشدد وأنها لا بد أن يبيع
كل واحد من الشريكين نصف ماله بنصف مال الآخر . وهذا يحتم شركة المفاوضة
فلا حاجة الى هذا التشدد لأن الحالة هنا لا تحتم شركة المفاوضة ، فتحقيق
تحديد القيمة يحصل بمجرد بيع كل واحد من الشريكين جزءاً من ماله بجزء من مال
الآخر .

ولا أميل الى اقتصار مالك فى تحديد تقسيم المرض على البيع وحده . فهناك
طريق آخر أو طرق أخرى ، وقد يحصل مثلاً تحديد القيمة بمجرد التقييم الذى
يفتح عليه الشريكان ، وهذا هو مذعب المالكية - غير مالك - إذ أطلقوا
جواز الشركة بالمرض (٣) وذلك يعنى كلما تتحدد قيمة المرض تجوز الشركة
بها .

* وعلى أى حال فإنه إذا كان الشركاء كثيرين فالتقييم الذى نعتبره يستمر
بتنام اشتراك جميع رؤوس الأموال لأنه بهذا فقط يفيد تحديد حصصة
كل من الشركاء .

- (١) راجع بداية المجهد لابن رشد الحفيد ٢٢٣/٢ و ٢٢٤ .
- (٢) راجع الهداية للمرخنيانى ، فى فتح القدير ١٢٢/٦ ودائع الصنائع
للکاسانى ٥٩/١ والمجموع شرح المذهب " التكملة للمطبخى " ٥٠٧/١٣ .
- (٣) راجع المسالك الكبير للدردير بهامش طائفة الدسوقى ٣٤٦/٣ .

الفرع الرابع : كون رأس مال شركة الصنان نقودا ورقية :

ونعني هنا ببذخ النقود الورقية في آخر تطورها ، وعلى المأخذ استعمالها في النظام النقدي ، والحق اليوم • وعلى عبارة عن " أوراق البنكنوت التي اكتسبت العمر الإلزامي • أي أنها تصبح ملزمة في المعاملات لا يستلج الدائنون رقبها • (١)

واننا لنلاحظ أن النقود الورقية التي هذه صفتها في أي بلد بخصوصية لها مستوى الأسعار الثابت المستقر فيه • وثمن الناس في التماثل بها وتتحدد بها ثروة كل أفراد •

ومين أنها لم تكن أقل درجة من الفلوس النافقة المعروفة في الفقه الإسلامي من حيث القوة الشرائية ومن حيث تقييم الأموال بها • فإذا أمكننا أن نلحق الفلوس النافقة إلى النقد " الدنانير والدرهم " فأمكننا أن نلحق النقود الورقية إليه •

وعلى هذا يمكن أن يكون رأس مال الشركة نقودا ورقية إذا كانت من جنس واحد أو بعبارة أخرى إذا كانت عطفة رسمية لبلد ما بخصوصه •

وأما عندما اختلفت جنسا فلا يمكن أن تكون رأس مال للشركة • لأنه لا يتحدد سعر الصرف بين العملات الوطنية المختلفة عند مستوى ثابت في القاعدة الورقية كما هو الحال في ظل قاعدة الذبح ففي القاعدة الورقية يصبح سعر الصرف عرضة لتقلبات عنيفة • وعلى هذا يقتصر جواز كون نقود ورقية رأس مال للشركة عندما اتحد جنسها •

ونلمح هذا من قول الفقيه الشافعي • محمد نجيب الحليمي :
" وجعلنا ذلك أن من شرط صحة شركة الصنان أن مالهم المشترك يتجه من جنس واحد وسكة واحدة فإن كان مال أحد لها عطفة محلية ولاخر عطفة أجنبية واختلفا قيمة لم تصح الشركة لا تختلف جهة الإصدار وعدم اتحاد القيمة واعتل أن دخول عنصر القصر أو الربا في الاستعداد والصرف " (٢)

المبحث الثالث : الربح والخسارة في شركة المئنان :

المطلب الاول : الربح في شركة المئنان :

اتجه العلماء في تقسيم الربح في شركة المئنان الى اتجاهين :-

الاتجاه الاول يقول أن تقسيم ربح شركة المئنان يكون على قدر الطالين . وان شرطاً على خلاف ذلك فسد العقد ، ولكن ان تصرفا مع هذا الشرط يكون تصرفهما نافذ ، فان ربحاً او خسراً جعل بينهما على قدر المال ورجع كل واحد منهما بأجرة عطيه في نصيب شريكه ، لأنه انما عمل ليعلم له ما شرط ، واذا لم يسلم ربح بأجرة عطيه .

وهذا هو مذهب المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) وابن حزم ^(٣) وقد بين الشافعية وجهة نظرهم في صحة تصرفهما وذلك ان الشرط الذي ذكرناه وان فسد به عقد الشركة ولكنه لا يسقط الاذن ، فعلى هذا قسم الربح أو الخسران على فساد ما لهما ورجع كل بأجرة عطيه من نصيب شريكه . ^(٤)

الاتجاه الثاني يقول ان تقسيم الربح يكون على ما اصطلحوا او شرطاً . ومقتضى هذا الموقف أنه يجوز التفاضل في الربح مع التساوي في الطالين والتساوي في الربح مع التفاضل في الطالين بشرط ان يكون الاكثر للمامل ولا ينشأ هنا بطلان عقد الشركة .

وهذا هو مذهب الحنفية ^(٥) والحنابلة ^(٦) ونقل ابن عابدين تفصيل هذا وحاصله : أنه اذا تفاضل في الربح ، فان شرطاً العمل عليهما سوية جاز : ولو

- (١) راجع الشرح الكبير ، في هامش حاشية الدسوقي ٣٥٤/٣
- (٢) راجع المذهب للشيرازي ، في المجموع ٥١٤/١٣
- (٣) راجع المحلى لابن حزم ١٢٤/٨ و ١٢٥
- (٤) راجع المجموع شرح المذهب ، التكلم الثاني للطيمس ٥١٤/١٣ و ٥١٥
- (٥) راجع حاشية ابن عابدين ٣١٢/٤ وفتح القدير ١٢٧/٦
- (٦) المشنى لابن قدامة ٥١٤٠/٥

جميع أحدنا بالعمل وكذا لو شرط العمل على أحدنا وكان الريح للمعامل بقدر رأساله أو أكثر ولو كان الأكثر لفير العامل أو لأقله لمعلا لا يصح وله ربح ماله فقط (١).

أدلة كل من الفريقين :

فعمدة الرأي الأول هو عند الشافعية (٢) أن الريح نماء ماليهم فافتصرنا تقسيم الربح على المال ، وعند المالكية (٣) هو تشبيه الريح بالخسران فإذا كان الخسران لم يقسم إلا بقدر المال فكذا الريح .

وعمدة الرأي الثاني أن الريح كما يستحق بالمال ، يستحق بالعمل أيضا كما في المضاربة وقد يكون أحد الشريكين أحذق وأكثر عملا وأقوى فلا يرضى بالمساواة فمست الحاجة إلى التفاضل ، في مقابلة عمله كما يشترط الريح في مقابلة عمل المضارب يحققه .

ولا شك أن هذه الشركة معقودة على المال والعمل جميعا ولكل منهما حصة من الربح إذا كان مفرد فيكون كذلك إذا اجتمعا ، وأما حالة الإطلاق فإنه لما لم يكن بينهما شرط يقسم الربح عليه ويتقدر به قدرناه بالمال . (٤)

وهو هذا عملنا شركة الحنان بشبه المضاربة . وقد ينتقد هذا بأن المضاربة ~~مطل~~ إذا شرط فيه فصل رب المال ، فنجيب بأنه ليس في هذا العقد مضاربة من كل وجه ، وما أشبه الشيء من وجه لا يلزم أن يأخذ حكمه من كل وجه (٥) .

ومن هذا المرض يبد وأن رأى الحنفية والمناطقة يترجع على رأى الشافعية والمالكية ، إذ عمدتهم تؤول إلى الفاء استحقاق عنصر العمل الربح عند اجتماعه بالمال في الشركة ، وهو ما لا يبرر لذلك . أضف إلى ذلك أن الشافعية والمالكية

(١) حاشية ابن عابدين ٣١٢/٤ .

(٢) راجع المجمع شرح المذهب " الكلمة الثانية للمطيمس " ٥١٤/١٣ .

(٣) بداية المجتهد لابن رشد ٢٢٤/٢ .

(٤) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٧٧/٦ والعنقى لابن قدامة ١٤٠/٥ .

(٥) راجع شرح العناية للبابرتي " في فتح القدير " ١٧٦/٦ .

بعد أن اعتبروا فساد عقد الشركة بشراء التفاضل - يمتنى ذلك النماء استحقاق
عنصر العمل الربح - أرجعوا تسوية الشركة الى عنصر العمل حيث قالوا أن لكل
من الشريكين أجرة عمله من نصيب شريكه ، بعد تقسيم الربح على قدر المالين (١)

وهذا يؤدي الى نفس النتيجة التي تكون في تقسيم الحنفية والحنابلة ، أي
أن الذي أكثر عملاً أو أهدى أو أقوى سيحصل من الربح أكثر مما يستحقه رأس المال
نتيجة للعمل الذي يقدمه . فما المانع أن نعتبره ابتداء ، مادام لا يخرج مبدأنا عن
المبادئ الاقتصادية في الشريعة ، وهو أن الربح قد يستحق بالعمل كما يستحق
بالمال .

المطلب الثاني : الخسران في شركة المنان :

ان رأى الحنفية والحنابلة هنا على خلاف رأيهم في تقسيم الربح ، وقد
رأوا تقسيم الربح على ما اصطلاح الشركاء أو شرطوا ، ورأوا تقسيم الخسران هنا
على قدر المال ، والاشتراط على خلاف ذلك باطل . (٢)

ومين لنا أن رأيهم في تقسيم الربح مبنى على تقدير عنصر العمل ، والربح قد
يستحق به وهه يتفاضل فيمكن أن يكون الربح على ما اصطلاح أو شرط . ولما كان
الخسران لا يمكن اسناده الى العمل فلم يبق أساس التقسيم فيه غير المال فيكون
الخسران على قدر المال .

ولا شك أن هذا هو رأى الشافعية والمالكية ، فالشافعية لما رأوا أن الربح
نماء المال اعتبروا الخسران نقصانه فيكون على قدره ايضاً (٣) . والمالكية قد اعتبروا
تقسيم الربح على قدر المال تشبيهاً له بالخسران ، فيكون الحكم أصلاً في الخسران (٤)

(١) راجع شرح المذهب في المجموع ٥١٤/١٣ والشرح الكبير للدودير " بيها مش
حاشية الدسوقي " ٣٥٤/٣ .

(٢) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٢٧/٦ وحاشية ابن عابدين ٣٠٥/٤ والدغني
لابن قدامة ١٤٧/٥ .

(٣) راجع المجموع شرح المذهب " التكملة الثانية للمطيعي " ٥١٤/١٣ .

(٤) راجع بداية المجتهد لابن رشد ٢٢٤/٢ .

وعلى هذا قال ابن قدامة انه لا خلاف بين العلماء ، في ان تسميم
الخسران يكون على قدر المال . (١)

” الفصل الثالث ”

شركة الفاقضة

المبحث الاول : تقرير حكم شركة الفاقضة .

سنقسم هذا المبحث - كما في شركة المنان - الى مطلبين :-

المطلب الاول : تعريف شركة الفاقضة .

المطلب الثاني : حكم شركة الفاقضة وأدلتها .

المطلب الاول : تعريف شركة الفاقضة :

يكون تعريف شركة الفاقضة في الشرع على النحو التالي :-

فالتعريف عند الشافعية هو : أن يمتد اثنان الشركة على أن يشتركا فيما
يكتسبان بالمال والبدن وأن يضمن كل واحد منهما ما يجب على الآخر بفصص
أو بيع أو ضمان . (٢)

وعند الحنابلة هي نومان : أحدهما أن يشترك اثنان في جميع انواع الشركة
وثانيهما : ان يدخل بينهما في الشركة الاشتراك فيما يحصل لكل واحد منهما من
ميراث أو يجده في زكاز أو لقطة ويلزم كل واحد منهما ما يلزم الآخر من ارش جنائية
و ضمان عصب وقيمة مطلق وقرابة الضمان أو كفاية . (٣)

وعند المالكية يكون تعريف شركة الفاقضة هو : أن يشترك اثنان في ماليهما
مع غيبته وخضوره مع التساوي بين نسبة المال والعمل في الشركة . (٤)

(١) راجع المفتي لابن قدامة ١٤٧/٥ .

(٢) المذهب للشيرازي ” في المجموع ” ١٦/١٣ .

(٣) المفتي لابن قدامة ١٣٨/٥ ، ١٣٩ .

(٤) راجع الشرح الصغير للرددير ١٦٥/٢ ، ١٦٨ وداية المجتهد لابن رشيد

الحفيد ٢٢٥/٢ وحاشية الدسوقي ٣٥٢/٣ .

ومند الحنفية يكون تعريف شركة المفاوضة هو: أن يشترك الرجلان في جميع ماليهما في تساويان فيهما وتصرفهما ودينهما ويكون كل منهما كفيلا عن الآخر في كل ما يلزمه من عهدة ما يشترعه كما أنه وكفيل عنه . (١)

لم تتفق هذه التعاريف كلها في تحديد ماهية شركة المفاوضة ، ويمد و أن المذاهب الأربعة تختلف في تفاصيلها وتدخلها في التعريف ، ونريد أن نقول هنا أن شركة المفاوضة - تبعا لتعريف الحنفية - تشمل العناصر الثلاثة الأساسية الآتية :-

- ١ - التساوي في المال والعمل والدين والربح .
- ٢ - الوكالة .
- ٣ - الكفالة .

ولم يكن في تعريف المالكية المنصر الأول كما لم يتعرض للمنصر الثالث وإنما يشترط عند علم بجانب المنصر الثاني :-

- ١ - أن يكون العمل على نسبة المال .
- ٢ - الضوابط من كل واحد من الشريكين للآخر .

وأما تعريف الشافعية والحنابلة فلم يتعرض للمساواة واعتبر المنصرين الآخرين وليس لنا أن نضار أي تعريف من التعاريف الأربعة ، وإنما يبين أن نقول أن كل تعريف منها يخص شركة الممان ، فشركة المفاوضة ، في حقيقتها شركة الممان في صورة مخصصة أو مفيدة بقيود خاصة تبعا للتعاريف السابقة .

فكلما من حكمها فيما سيأتي يكون بمثابة بيان هذه القيود .

المطلب الثاني : حكم شركة المفاوضة وأدلتها :

وللملطاء في حكم شركة المفاوضة رأيان :-

فمنهم من يرى بجواز شركة المفاوضة وهذا هو مذهب الحنفية والمالكية .

(١) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٥٦/٦ ، ١٦٤ .

٢ - ومنهم من يرى بعدم جواز شركة المفاوضة وهذا هو مذهب الشافعية والحنابلة .

الفرع الاول : أدلة كل من الفريقين :-

استدل الفريق الاول على جواز شركة المفاوضة بالاستحسان ، ووجه الاستحسان عندهم أمران :-

الامر الاول : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " فاضلوا فانه اعظم للبركة " وقوله صلى الله عليه وسلم " اذا فاضلتم فاحسنوا المفاوضة "

والامر الثاني : الناس تعاملوا بشركة المفاوضة من غير تكبر وهم يترك القياس لان التعامل كالا جماع (١) .

ومعدة الفريق الثاني في القول بعدم جواز شركة المفاوضة امران :-

الامر الاول : حديث عائشة رضى الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل " واعتبروا ان القيود التي ذكرناها سابقا دأخلت في الشروط الباطلة التي ليست في كتاب الله .

والامر الثاني : أن في شركة المفاوضة غرر ، وبيان الغرر فيها أنها تلزم كل واحد ما لزم الآخر ، وقد يلزمه شيء لا يقدر على القيام به وقد أدخل في الكسب النادرة . (٢)

وقال هذا الفريق ان حديث الرسول صلى الله عليه وسلم " فاضلوا فانه اعظم للبركة " غريب والحديث الثاني خبر لا يعرف في كتب السنن . (٣)

(١) راجع وجه هذا الاستحسان في فتح القدير لابن الهمام ١٥٧/٦ ، ١٥٨ ، راجع الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي د . عبد العزيز عازت الخياط القسم الثاني ص : ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) راجع استدلال الفريق الثاني في تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ٢٨٢/٥ والمهذب للشيرازي في المجموع ٥١٥/١٣ ، والمغني لابن قدامة ١٣٩/٥ والشرح الكبير لابن قدامة ٢٠٠/٥ .

(٣) راجع الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي للدكتور عبد العزيز عازت الخياط القسم الثاني ص ٢٧ .

الفرع الثاني : مناقشة أدلة الفريقين :

نسلم أن حديث " فاضوا فانه أعظم للبركة " غريب وأن حديث " اذا فاضتم فاحسنوا المفاضة " لا يعرفه، كتب العيني - اعترف بهذا ابن المرحوم نفسه (١) - ولكن ذكر أن صاحب الشفاء قد نعى عليه وتطامه " اذا فاضتم فاحسنوا المفاضة فان قيمها أعظم اليمن والبركة ولا تجادلوا فان المجادلة من الشيطان "

ولا شك أن هذا الحديث توجيهي من الرسول صلوات الله عليه وسلامه ، فقد كان يدعو إلى الاحسان ، ففي الحديث اقرار لشركة المفاضة ودعوة إلى الاحسان فيها ولا يقوى عليه انكار ابن قدامة في أنه لا يدل على جواز شركة المفاضة

وما ادعاه غير المجوزين ان في شركة المفاضة غررا غير صحيح ، فمادام الشركاء تراضوا على أن يلتزم كل بما يلزم الآخر بالتساوي فلا غرر فيه فهو جائز وإذا كانت كل من الكفالة والوكالة جائزة على افرادهما فكانتا جائزتين مجتمعتين فتصح شركة المفاضة التي قائمة على الوكالة والكفالة .

وما ادعاه الشافعية من جهالة الوكالة والكفالة أيضا غير صحيح ، فانهم اجازوها في المضاربة وهي من أنواع الشركات ، ومعنى أن تنقل حاصل ما قاله التاساني في دفع هذا الادعاء : وذلك أن كل من الكفالة والوكالة هنا ثابت ضمنا ، وكل ما ثبت ضمنا لا يشترط فيه كل ما يشترط فيط يثبت مقصودا . (٢)

وقد استبعد الأستاذ " الشيخ على الخفيف استمرار شركة المفاضة لطايفها من اشتراط المساواة (٣) ، ولكن هذا الاستبعاد لا ينعى شرعية وجودها ، فكان قلة الوقوع وندرة الحدوث لا تعنى عدم مشروعيتها .

(١) راجع فتح القدير لابن الم عام ١٠٨٠/٦ .

(٢) راجع بدائع الصنائع للكاتاني ١٠٨٠/٦ .

(٣) راجع الشركات في الفقه الاسلامي للاستاذ الشيخ على الخفيف ص : ٦٣ .

ويد وبهذا المرغى أن القول المجوز لشركة المفاوضة راجحاً ، فقد تبينست
في الحقائق قوة وجهة نظرهم ولقوله صلى الله عليه وسلم " ما رآه الصالحون حسناً
فبوعده الله عهداً " (١)

المبحث الثاني : أركان شركة المفاوضة :

وقد أكدنا في آخر البحث لتصرف شركة المفاوضة بأنها في حقيقتها تكون شركة
المندان في صورتها الخاصة .

ولما كانت شركة المندان في صورتها المادية منعقدة على الوكالة صارت في
صورتها الخاصة " المفاوضة " منعقدة على امرين :-

- ١ - الوكالة
- ٢ - الكفالة

فكونها منعقدة على الوكالة ظاهر ، شأنها كشأن شركة المندان ، فيتحقق
بها المقصود وهو الشركة ، وكونها منعقدة على الكفالة لتحقق المساواة فيما هو
من موجبات التجارات ومعنى أن كل واحد منهما يضمن الآخر فيها . (٢)

والكفالة لا تغير الشركة من حيث الهيكل الاساسي " الاركان " وإنما تحدد
العلاقة بين الاركان وبين الأمور المعينة في كل من هذه الاركان ، فتكون أركان
شركة المفاوضة من شركة المندان ، مع بعض الفرق في التفاصيل وهي التي سنبينها
بحد قليل . وأركان شركة المفاوضة كما هي في شركة المندان تكون على ما يلي :-

- ١ - المينة
- ٢ - المائيدان
- ٣ - أمرامان

فأما المينة فقد قلنا فيه أنه تابع للمقادين وإيمان .

(١) راجع الحديث في الإشباه والنظائر للسيوطي ، " الشافعي " ص ١١
ولابن نجيم " الحنفى " ص ٩٣ .

(٢) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٦٠/٦ ، والشرح الصغير للدردير ٥٦٦/٢
١٧٣ .

الطلب الأول : الصيغة :

لم تختلف صيغة شركة المفاوضة بصيغة عامة عن صيغة شركة الممان والثالثى بصيغة التجارة ، لأن كلاهما عقد كسائر العقود والصيغة فى عقد بصيغة عامة لا تختلف عنها فى عقد آخر إلا من حيث الألفاظ التى يحصل بها .

وعذا هو الشيء الواحد الذى نريد أن نتناوله هنا ، وهو اللفظ الذى يخصص صيغة شركة المفاوضة .

اللفظ الذى تخصص به صيغة شركة المفاوضة :

وتحصل صيغة شركة المفاوضة عند الحنفية (١) بلفظ المفاوضة ، أى هذا اللفظ الى جانب لفظ المشاركة .

ومعنى هذا أنه يكفى أن يقول أحد هما " اشتركنا على وجه المفاوضة " وقبيل الآخر . وإذا لم يذكر المفاوضة يلزم عليهما أن يذكر اتعام معناها ، بأن يقول أحدهما " شارككتك فى جميع أملاك من نقد وقد رما تلك على وجه التخصيص العام من كل منا للآخر فى التجارات والنقد والنسيئة ، وعلى أن كل منا ضامن على الآخر ما يلزمه من أمر كل بيع " (٢)

ولم أجد من كلام المالكية ما يشرح بيان لفظ صيغة شركة المفاوضة ، ولكن أجد فيه ما يشعر أنهم لا يحارون مذهب الحنفية ، فجاء فى الشرح الكبير " أن أطلقا التصرف بأن جملة كل لصاحبه فيصة وحضورا فى بيع وشراء وكراء واكتراء وغير ذلك مما تحتاج له التجارة وإن بنوع مفاوضة " (٣)

الطلب الثانى : المقادير :

الفرع الأول : شروط المقادير :

وقد قلنا أن شركة المفاوضة منعقدة على الوكالة والكفالة ، والكفالة لم تكن فيها إلا لتحقيق المساراة المطلوبة فيها ، فانها - بهذا الشأن - لا تطب دورا فـ

- (١) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٥٨/٦ .
- (٢) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٥٨/٦ .
- (٣) الشرح الكبير للدردير ٣٥١/٣ .

تحديد شروط الماقدسين بذاتها - فلم يبق المعيار لتحديد شروط الماقدسين هنا إلا الوكالة كما كانت في شركة العنان ، وعلى هذا تكون شروط الماقدسين في شركة الفاضلة كشروطهما في شركة المنان .

ويبقى لنا هنا ان نتناول ما تقتضيه الكفالة من تحقيق المساواة بين الشريكين وهو يتعلق بجويزات شروط الماقدسين ، ههكون على ما يأتي :-

١ - أن شركة الفاضلة لا تجوز بين الصبي والبالغ لأن البالغ يملك التصرف والكفالة والصبي لا يملك التصرف إلا بأذن الولي ولا يملك الكفالة أصلاً وهذا هو مذهب الحنفية . (١)

٢ - لا تجوز شركة الفاضلة بين المسلم والكافر لعدم التساوي بينهما في التصرف والوكالة ، وهذا هو ظاهر مذهب الحنفية خلافاً لأبي يوسف لأنه اعتبر تساويهما في أصل التصرف مباشرة ووكالة وكفالة (٢) ، ويبدو أن مذهب المالكية (٣) هو ما ذهب اليه الحنفية .

٣ - واشق الحنفية والمالكية في أن كل واحد من الشريكين يضمن الآخر في كل ما يفعله فيما يتعلق بشئون التجارات (٤)

الفرع الثاني : حقوق التصرف للشريكين في شركة الفاضلة :

١ - أنه لا يمين لأحد المتفاوضين أن يقترض ولا يهب ولا يتصدق ولا يبيع من مال شركة الفاضلة هذا هو مذهب الحنفية (٥) والمالكية إلا أن المالكية فصلوا ذلك فيجوز إذا كان للأمر خلاف . (٦)

٢ - ويجوز لكل من المتفاوضين أن يقبض ما أدانه أو أدانه الآخر أو وجب لهما على رجل من نصب أو كفالة أو غير ذلك ويرد بحيب ما اشتراه الآخر وكل واحد منهما خصم

- | | | | |
|-----|--------------------------------------|------|--------------------------------------|
| (١) | راجع فتح القدير لابن الهمام ١٥٩/٦ | (٧) | راجع نفع المراجع ١٥٩/٦ |
| (٢) | راجع المدونة الكبرى لابن القيم ١٥٩/٦ | (٨) | راجع فتح القدير لابن الهمام ١٦٤/٦ |
| (٣) | راجع المدونة الكبرى لابن القيم ١٥٩/٦ | (٩) | راجع فتح القدير لابن الهمام ١٨٥/٦ |
| (٤) | راجع المدونة الكبرى لابن القيم ١٥٩/٦ | (١٠) | راجع المدونة الكبرى لابن القيم ١٨٥/٦ |
| (٥) | راجع فتح القدير لابن الهمام ١٥٩/٦ | (١١) | راجع المدونة الكبرى لابن القيم ١٨٥/٦ |
| (٦) | راجع فتح القدير لابن الهمام ١٥٩/٦ | (١٢) | راجع المدونة الكبرى لابن القيم ١٨٥/٦ |
- المطبوع مع المأوى ١٦٨/٢

من الآخرى المالب ما على صاحبه وثقام عليه البينة مستحلف على العلم فيما
هو من سلطان التجارة ، هذا ما ذهب اليه الحنفية (١) ولا يمارضه المالكية (٢)

٣ - ذهب الحنفية الى أن ما يشترطه كل واحد من المتفاوضين يكون على
الشركة الا طعام أهله وعياله . (٣) ولا شك أن هذا لا يلزم عند المالكية
لأن شركة المتفاوضة عندهم لا تقتضى المساواة فى جميع الأموال وانما
تقتضى المساواة بين نسبتى المال والمص . (٤)

٤ - يجوز لكل من المتفاوضين أن يردن ويرتهن على شريكه (٥)

المطلب الثالث : رأس مال شركة الفاضة

ان الأشياء التى تتمتع بها شركة المنان التى تناولناها ، تعم شركة الفاضة
فصوص : كل من الشريكين - كما قلناه - لا تغير طبيعة شركة الفاضة عن شركة
المنان الا من حيث ايجاد الكفاية فيها وايجاد التساوى بين الشريكين .

ويؤكد ما ذهبنا اليه أسلوب الفقهاء فى تحديد الأشياء التى تتمتع بها
الشركة ، فانه يكون عاما مطلقا ، فجاء فى فتح القدير " ولا تتمتع الشركة الا -
بالدراهم والدنانير والفلوس النافقة " وقال مالك تجوز بالمرضى والمكيل والموزون (٦)

وجاء فى الشرح الكبير لابن قدامة " ولا تصح الشركة " الا بشرطين
أحدهما أن يكون رأس المال دراهم ودنانير (٧) . . . " ولا تصح " الشركة " بالمرضى
فى ظاهر المذهب " (٨)

(١) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٨٤/٦

(٢) راجع المدونه الكبرى للأمام مالك مجلد ٦٩/٥ ، ٨١ ، ٨٢ .

(٣) راجع فتح القدير لابن الهمام ١٦٠/٦ ، وشيخ المناية للباقرى معه ١٦٠/٦ .

(٤) راجع الشرح الكبير للدرديرى بها من حاشية الدسوقي ٣٥٢/٣ .

(٥) فتح القدير لابن الهمام ١٨٤/٦ .

(٦) فتح القدير لابن الهمام ١٦٢/٦ .

(٧) الشرح الكبير لابن قدامة ١١١/٥

" ولا تصح الشركة بالفلوس " قال ابوحنيفة والشافعي وابن القاسم صاحب مالك " (١)

وجاء في بداية المجتهد " فاشق المصالحون على أن الشركة تجوز في المصنف الواحد من العيين ، أعني الدنانير والدراهم ٠٠٠٠ واختلفوا في الشركة بالمرضين المختلفين " (٢)

وجاء في المجموع " وتصح الشركة على الدراهم والدنانير ٠٠٠ فأما مسا سواهما من المرض فمحرمان ٠٠٠ " (٣)

بقي لنا أن نبين هنا ما تقتضيه الكفالة من المساواة بين رأس مال الشريكين فالحنفية يرون أن شركة الغاوضة تقتضي المساواة بين جميع رأس مال الشريكين والمراد به ما تصح الشركة فيه ، ويكون ذلك بلا خلاف بينهم ، حتى لو كان المالان متفاضلين قدرا لم تكن غاوضة لأن الغاوضة تنبئ عن المساواة فلا بد من اعتبار المساواة فيها ما أمكن " ولا يعتبر المتفاضل فيط لا تصح فيسه الشركة كالمرض والديون والمقار " (٤)

ولا يلزم هذا عند المالكية ، لأن التساوي في جميع الأموال ليس محرمًا عندهم في شركة الغاوضة وإنما اشترطوا التساوي بين نسبي المال والعمل . (٥)

المبحث الثالث : الربح والخسارة في شركة الغاوضة

المطلب الأول : الربح في شركة الغاوضة

لا يخفى علينا أن بحث هاتين المسألتين يكون للفرق المجوز لشركة الغاوضة فقط وهم المالكية والحنفية ويكون هذا المطلب في الفرعين الاتيين :-

- (١) نفس المرجع ١١٤/٥ .
- (٢) بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٢٣/٢ .
- (٣) المجموع شرح المذهب " النكاح للمطيعي " ٥٠٢/١٣ .
- (٤) راجع شرح العناية على الهداية " في فتح القدير " ١٥٧/٦ ودائع الصنائع للكاساني ٦١/٦ .
- (٥) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٢٦/٢ وحاشية الدسوقي ٣٥٢/٣ .

الفرع الأول : اتجاه الملكية في تقسيم ربح شركة المفازضة :

وهو نفس اتجاههم في شركة المنان ، فان قاعدة تقسيم الربح في الشركة تعتبر قاعدة عامة عند الملكية ، فهي تشمل تقسيم ربح شركة المنان وتقسيم ربح شركة المفازضة . فقد جاء في حاشية الدسوقي : " والربح والخسر في مال الشركة وكذا المصل يفض على الشريكين بقدر الماليتين من تناو وشاوت " (١)

بل ان قاعدة تقسيم الربح على قدر المالين في شركة المفازضة أبين وأظهر ، لأنهم اشتروا فيها ونسب التساوي بين نسبتي المال والمصل أو أن المصل لا يبد من أن يكون على قدر المال . (٢)

الفرع الثاني : اتجاه الحنفية في تقسيم ربح شركة المفازضة :

ولما تكن الحنفية يبنون تقسيم ربح شركة المنان على أساس المال وحده أو على أساس المال والمصل معا ، فيمكن التماثل في الربح نتيجة تقسيم المصل الذي يكون في المادة متماثلا . ولما كان التساوي في شركة المفازضة واجبا من جميع الوجوه ، كان تقسيم الربح أيضا بالتساوي .

وقد صرح بذلك الكاساني بقوله : " المساواة في الربح في المفازضة فـان شـرأـا التـماثـل فـي الربح لم تكن مفازضة لعدم المساواة " (٣)

وعلى هذا يكون تقسيم ربح شركة المفازضة عند الحنفية نصفين عند مسا كان فيها شريكان وأثلاثا عند ما كان فيها ثلاثة شركاء وأرباعا اذا كان فيها أربعة شركاء وهلم جرا .

وليس لنا أن نقف هنا بالترجيح ، فان كلا من الملكية والحنفية قد وضحت قاعدة مبنية على الملكية لما كانوا يشترطون التساوي بين نسبتي المال والمصل في

(١) راجع الشرح الكبير للدردير بها من حاشية الدسوقي ٣٥٤/٣ .

(٢) راجع حاشية الدسوقي ٣٥٢/٣ .

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ٦١/٦ .

شركة المفاوضة فلم يكن اما هذا الا أن يكون تقسيم الربح فيها على قدر المساهم الذي يكون المساهم بقدره ، فليس هنا مبررا للمناقشة .

وكذلك شأن الحنفية ، فانهم اما كانوا يعتبرون في شركة المفاوضة وجوب التساوي فمن جميع الوجوه فليس لنا الا تقسيم الربح فيها على ما ذكره اذ لا مبرر للمناقشة ايضا .

المطلب الثاني : النسران في شركة المفاوضة

يكفينا أن نقول هنا أن النسران في شركة المفاوضة شأنه ك شأنه في شركة المنان فهو يوزع على رأس المال بقدره ، لأنه نقصانه المحضر ، فيتخطه على قدره .

وبين أن قاعدة تقسيم الخسران في شركة المنان تطبق على تقسيم الخسران في شركة المفاوضة ، فانها قاعدة عامة شاملة لهاتين الصورتين من الشركة .

" الفصل الرابع "

المضاربة

المبحث الاول : تعريف حكم المضاربة

- سنقسم هذا المبحث الى مطلبين .
- المطلب الاول : تعريف المضاربة .
- المطلب الثاني : مشروعية المضاربة وأدلتها .

المطلب الاول : تعريف المضاربة

لا يبيننا في التعريف الا التعريف شرعا ، فيكون على النحو التالي .
تعريف المضاربة عند المالكية : - توكيل من رب المال لغيره على تجار في نفسه مضروبة مسلم بجزء شائع من ربح ذلك المال بينهما . (١)

(١) راجع حاشية الدسوقي ٥١٧/٣ .

وهي عند المتألمة : " أن يدفع رجل ماله الى آخر يتجر له فيه وأن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه " مشاع " (١)

وهي عند الحنفية : " أن يدفع رب المال ماله الى غيره ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرطاه " (٢)

وهي عند الشافعية : " هو أن يدفع شخص مالا الى عامل ليتصرف فيه والربح بينهما " (٣)

وهذه التمايز كلها ان اختلفت الفاظها فانها اعتبرت ان المضاربة عقد يقتضي

توفر الامور الثلاثة الاتية :

- ١ - اشتراك شخصين " فأكثر " بالمال من جانب والمصل من الآخر .
- ٢ - تصرف الحاصل في المال للاتجار .
- ٣ - الربح بينهما مشاع .

وتعريف الحنفية وان لم يصرح أن التصرف يلزم أن يكون في التجرة فاننا نستطيع أن نلمح ذلك في جزء التصرف " ويكون الربح " فالربح هو نتيجة التجرة .

وأما تعريف الشافعية وان لم يصرح بلزوم الربح مقسم بينهما مشاع ولكنه يضمن ذلك ، ونستطيع أن نلمح ذلك في تخصيصهم للربح في المضاربة . (٤)

وهو هذا يمكن أن نحرف المضاربة بأنها " عقد يقتضي أن يقدم شخص ماله الى شخص آخر ليتصرف فيه في التجرة والربح بينهما مشاعا " .

ويبدو لنا هنا أن الفرق الجوهرى بين الشركة والمضاربة هو : أن الشركة تستلزم اشتراك المال ، من كل الشريكين " الشركاء " وأما المضاربة تستلزم تقديم المال من رب المال الى عامل يعمل فيه في التجرة ، أو الاشتراك بين المال والممبل الذين على أساسهما يكون الاشتراك في الربح بينهما مشاعا .

(١) المفتى لابن قدامة ١٣٤/٥ والشرح الكبير لابن قدامة ١٣٠/٥ .

(٢) راجع نتائج الافكار " تكملة فتح القدير " ٤٤٨/٨ ٤٤٥/٨ ٤٤٨/٨ ٤٤٧/٨ .

(٣) راجع مفتى المحتاج للشريعتين ٣٠٩/٢ ، ٣١٠ .

(٤) راجع مفتى المحتاج للشريعتين ٣١٣/٢ .

المطلب الثاني : الأدلة على مشروعية المضاربة

ما لا شك في الإسلام هو مشروعية المضاربة للأدلة التالية :

الفرع الأول : الكتاب :

انفرد مذهب الشافعية من المذاهب الأربعة في الاستدلال على جواز المضاربة بالكتاب (١) والآية التي استدلوا بها هي الآية " ليم عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم " (٢)

ولكن هذه الآية تفيد بجواز ابتغاء الرزق، والكسب على وجه العموم (٣) . ولم نجد الآية المطلقة بالمضاربة الا هذا شأنها . وعلى هذا فالآية لا تفيد الا بيمان جواز جزء من اجزاء المضاربة ، وهو التكسب ولا تفيد بجواز اشتراك المال والممن من الطرفين المختلفين وتقسيم الربح بينهما مشاعا .

فبين ان جواز المضاربة لا يثبت بالكتاب وانما يثبت بالسنة والاجماع على ما يأتي :

الفرع الثاني : السنة :

روى أن العباس بن عبد المطلب كان اذا دفع المال مضاربة شرط على المضارب أن لا يسلك به بحرا وأن لا ينزل به واديا ولا يشتري به ذات كبد رطب ، فان فعل ذلك ضمن ، فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسنه (٤) .

وتحريه النبي صلى الله عليه وسلم أمرا يحاييه من أقسام السنة .
ونقل الشريبي أنه صلى الله عليه وسلم : ضارب لخديجة بطالها إلى الشام . (٥)

(١) راجع مفتي المحتاج للشريبي ٣٠٨/٢

(٢) الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

(٣) راجع تفسير البهكاوي وابن كثير في تفسير الآية المعنية .

(٤) انظر الحديث في شرح المعانيه للبايزي في نتائج الافكار لقاضي

مسكروطى " كلمة فتح القدير " ٤٤٦/٨ . ودائع المصالح للكاتباني . ٢٩١/٦

(٥) تحفة المحتاج للشريبي ٣٠٩/٢ .

وقال الشوكاني أن الحديث الذي أخرجه البيهقي بإسناد ضعيف والطبراني وروى الشوكاني حديث حكيم بن عزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يشتري على الرجل إذا أعطاه مالا مزارعة فيقول له "أن لا تجمعن مالي في كبد رطبة" ولا تحطه في بحر، ولا تنزل به يدان ميسرل فأنفقت شيئا من ذلك فقد بليت مالي. قال الشوكاني أن هذا الحديث رواه الدارقطني وأخرجه أيضا البيهقي وقوى الحافظ اسناده. (٧)

فهذه الأحاديث بمجموعها تقوى على الدلالة في جواز المضاربة.

الفرع الثالث: الإجماع :

روى عن الصحابة أنهم يتماطلون بالمضاربة من غير نكير فكان إجماعا منهم على جوازها. (٨) وقد عدد الشوكاني عدة قصص في مضاربة الصحابة التي لم ينكر عليهم أحد منهم. (٩)

البحث الثاني : أركان المضاربة

أركان المضاربة عند المالكية (٥) والشافعية (٦) خمسة :-

- ١ - الميفضة .
- ٢ - الحاقصة .
- ٣ - رأس المال .
- ٤ - الجزء من الربح المعلوم للمعاملين .
- ٥ - الميسرل .

- (١) نيل الاوطار للشوكاني ٣٠٠/٥ .
- (٢) نيل الاوطار للشوكاني ٣٠٠/٥ .
- (٣) راجع بدائع الصنائع للمكاساني ٧١/٦ وشرح الحناية للهابرتي في نتائج الأفكار لقاضي عسكر وطللس "تكملة فتح القدير ٤٤٦/٨ هـ وشذابة المجتهد لابن رشد الدخيد ٢٠٨/٢ والمفني لابن قدامة ١٣٥/٥ .
- (٤) راجع نيل الاوطار للشوكاني ٣٠٠/٥ .
- (٥) راجع "بحوث الفقه الاسلامي للملكية للاستاذ خليل الجراحي ص : ٢ .
- (٦) راجع مفني المحتاج للشرييني ٣١٠/٢ .

وظاهر أن المصلح يندرج تحت الركن الثاني وهو "الحاقدان" ويظهر من هذا
تكون الأركان في الأمور الأربعة دون الأخير "الخاص" فنقسم هذا البحث إلى
أربعة مطالب تبعاً لهذه الأركان الأربعة .

المطلب الأول : الصيغة "الركن الأول"

ومعنا أن نقول أن المضاربة تتمتع بلفظ المضاربة أو التجارة : كأن
يقول رب المال : أناضتلك أو تبارتت . بهذا المال على أن يرجع بيننا نصفين
أو ثلثين أو نحو ذلك مثلاً "وتبين الآخر كأن قال "قبلت ونحوه" .

صرح الحنفية (١) والمالكية (٢) على الصيغة بهذا اللفظ ، وذكر الحنفية
أي جانب لفظ "عند" كأن قال رب المال "عند هذا المال وأعمل به" .
على أن ما رزق الله فهو بيننا نصفين .

ونلح أن الحنابلة يوافقون على هذا عند ما يبينون صيغة عدة صور المضاربة
المطلقة (٣) وأما المالكية فقد ذهبوا - كما في التجارة - قاعدة عامة للصيغة
فقالوا في المضاربة - كما قالوا هناك - أنها تتمتع بصيغة دالة عليها (٤) ولا شك
أن اللفظ الذي ذكرناه مندرج تحت هذه القاعدة العامة .

ثم نؤكد هنا أن باق ما يتعلق بالصيغة في المضاربة هنا يكون شأنها
هنا كأنها في الصيغة في التجارة ، والشركة التي تناولناها ، لأنها من الأمور
العامة التي تضم سائر المقود .

المطلب الثاني : الحاقدان "الركن الثاني"

الفرع الأول : شروط الحاقدين :

ومعنا أن المضارب "الخاص" في المضاربة يتصرف في مال المضاربة بالامر

(١) راجع نتائج الأفكار لقاضي عسكر رطللي "تكملة فتح القدير" ٤٤٥/٨ .

(٢) راجع مفتي المحتاج للشريعتي ٣١٠/٢ .

(٣) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ١١٨/٥ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٤) راجع الشرح للصغير للدردير المطبوع مع السواي ٢٤٥/٢ .

أو الاذن من رسمه ، وهذا يعني اشتراط شروط التوكيل في رب المال ، وشروط التوكيل في المضارب . (١)

وقد فصلنا شروط التوكيل وانتوكيل في الكلام عن شروط الماقددين في شركتي الممان والمفاوضة .

الفرع الثاني : تصرف رب المال في المضاربة :

والظاهر ان عقد المضاربة يقتضي أن ينفرد المضارب في التصرف في رأس مال المضاربة ، فكيف اذا تصرف رب المال فيه أو اشترط له العمل في نفسه ابتداء ؟ .

وللعلماء في هذه المسألة رأيان ، فمنهم المانعون ومنهم المجوزون .

المانعون على تصرف رب المال في المضاربة :

يمثل هذا الفريق المالكية والشافعية ومحمد الحنفية (٢) وهذه هي الفروق ، أن عقد المضاربة يقتضي تسليم رأس المال الى المضارب والمضارب تصرفه فيه والربح مشاع بينهما ، وهو مخرج في هذه المسألة فتكون المضاربة بذلك باطلية .

المجوزون على تصرف رب المال في مان المضاربة :

ويمثل هذا الفريق الحنابلة ومحمد الحنفية (٣) وهذه الحنابلة أن تسليم رأس المال الى المضارب والطلاق تصرفه - مبدأ - فيه وتقسيم الربح بينهما مشاعا حاصل مع اشتراكهما في العمل ، ولهذا لو دفع شخص ماله الى اثنين مضاربة صح وان أم يحسن تسليم المال الى احدهما . (٤)

- (١) راجع بدائع الصنائع للكاساني ٨١/٦ والدرج الكبير للمدريد ١٧/٣
- (٢) راجع الشرح الكبير للمدريد ٥٢٠/٣ ونتائج الافكار " تكملة فتح القدير تعاضى عسكر روملي ٤٧٤/٨ وبدائع الصنائع للكاساني ١١١/٦ ومعنى المحتساج للمرييني ٣١١/٢٠
- (٣) راجع المغني لابن قدامة ١٣٧/٥ والهداية للمرييني في نتائج الافكار " تكملة فتح القدير لتاخي عسكر روملي ٤٧٣/٨
- (٤) راجع المغني لابن قدامة ١٣٧/٥

وننتار رأى المتنبلة ومضى الحنفية الذين معهم ، ونقوى وجه نظره
بأن تصرف رب المال الذي هذا شأنه موجود في شركة المنان حيث يوكل التصرف
في ماله الى غيره كما يتصرف هو نفسه فيه . فهذا الشرط * تصرف رب المال *
من الشروط فيطاحل * والمسلمون على شروطهم فيطاحل (١)

فرب المال اما أن يتصرف تاجرا فذا اعتبار لحمله في الربح ، واما ان يتصرف
تصرفا من عطية المضاربة فله الاعتبار في استحقاق الربح . وهو يندرج تحت
تقسيم الربح في المضاربة على ما اسطرح .

فاذا كان تصرف رب المال يخرج المضاربة من صورتها الاصلية فنقبل
ذلك ، ولكنه لا يجعلها باطله كإبينا . فيمكن أن نسمي هذه المضاربة بشبهة
شركة المنان أو بشبهة المضاربة نفسها .

المطلب الثالث : رأس مال المضاربة " الركن الثالث "

نقسم بيان هذا المطلب " الركن " الى الفروع الآتية :-

الفرع الاول : كون رأس مال المضاربة نقدا " دنانير ودراهم " .

الفرع الثاني : كون رأس مال المضاربة قلويا نافقة .

الفرع الثالث : كون رأس مال المضاربة عروضيا .

الفرع الرابع : كون رأس مال المضاربة نقودا ورقية .

الفرع الاول : كون رأس مال المضاربة نقدا " دنانير ودراهم "

اتفق المسلمون على جواز كون رأس مال المضاربة دنانير ودراهم ، والوجوه
في الجواز هو نفس الوجه في جواز الشركة بها ، وهو أنها قيم الاموال وأثمان
البياعات ، والنامر يضاربون بها من ادن النبي صلى الله عليه وسلم من غير تكبير فسمي
اجماع منهم . (٢)

(١) وقد بينا هذه القاعدة ، راجع رسالتنا ص ١٦٥

(٢) راجع بدائع الصنائع للكاظمي ٨٦/٦ ومفني المحتاج للشربيني ٣١٠/٢ وبداية
المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٠٨/٢ والشرح الكبير لابن قدامة ١١١/٥ ، ١١٢ .

الفرع الثاني : كون رأس مال المضاربة فلوسا نافقة :

نجد في كون رأس مال المضاربة فلوسا نافقة روايتين :-

الرواية الأولى : هي الرواية التي نقلها الحسن عن أبي حنيفة ، أنه تجوز المضاربة بالفلوس النافقة وهو الصحيح عند محمد وسير عليه مذهب الحنفية^(١) والى هذا يذهب المالكية وإن وقع الخلاف بينهم^(٢)

والرواية الثانية : هي الرواية التي نقلها الحسن أيضا عن أبي حنيفة أنه لا تجوز المضاربة بالفلوس النافقة وهو الصحيح عند أبي يوسف^(٣) وهو مذهب الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥)

ولا شك أن عدة الشافعية والحنابلة هي نفس عددتهم في كون رأس مال شركة الحنان والغايضة فلوسا نافقة^(٦) .

فإذا كنا نختار رأي الحنفية والمالكية في كون رأس مال الشركة فلوسا نافقة ونجوازه ، فنختاره هنا أيضا بل هو من باب الأولى ، لأن منشأ الخلاف هناك هو عدم إمكان التسوية بين مالي الشريكين بها لعدم استمرارها في الزواج ، وهو غير موجود هنا لأن المال من جانب واحد فلا تنشأ مسألة عدم إمكان التسوية بين المالين . أضف إلى ذلك أنه في إمكاننا أن نلحق الفلوس النافقة إلى النقد " الدنانير والدراهم " .

الفرع الثالث : كون رأس مال المضاربة عروضا :

انقسم العلماء في كون رأس مال المضاربة عروضا إلى فريقين :-

١ - ففهم من يقول بجواز ذلك . وكلام ابن رشد ما دام يشمر أن هذا هو مذهب

- (١) راجع بدائع الصنائع للمكاساني ٨٢/٦ وفتح القدير لابن الهمام ١٢٠/٦ .
- (٢) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٠٩/٢ .
- (٣) راجع بدائع الصنائع للمكاساني ٨٢/٦ .
- (٤) راجع المذهب للشيخ الرازي ٣٩٢/١ .
- (٥) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ١١٤/٥ .
- (٦) راجع ذلك في رسالتنا من ١٨٠ ١٨١ .

المالكية وان توسع الخلاف بينهم في هذه المسألة . (١)
٢ - ومنهم من يقول بعدم جواز ذلك ، وهذا هو مذهب الشافعية والحنفية
والحنابلة . (٧)

والخلاف هنا يحتم المثلين والمتقوم ، لأن المتقوم تتغير قيمته على مر الايام كما
قلناه (٢) وهذا يحصل ايضا في المثلين لأن ربح المال يرجع اليه عند الخافضة فربما
ترشح قيمته فيأخذ به فيه من الربح وهو لا يستحق الربح الا ما اطلق عليه
او شركة مشاطا . (٤)

ويمكن أن نرجع عدة غير المجوزين هناك الى نفس الامور الثلاثة التي قلناها
في كون رأس مال شركة المنان عرضا . (٥)

- ١ - عدم جواز المضاربة على أيمان المروض .
- ٢ - عدم جواز المضاربة على قيمة المروض .
- ٣ - عدم جواز المضاربة على اثمان المروض .

فأما عدم جواز المضاربة على أيمان المروض ، فقد قلناه في اول هذا الفرع
بأن قيمتها غير ثابتة . (٧)

وأما عدم جواز المضاربة على قيمة المروض هو نفس الوجهة التي قلوها فيها
في كون رأس مال شركة المنان عرضا .

وأما عدم جواز المضاربة على اثمان المروض لانها غير موجودة عند المقصد
فاذا اعتبر الثمن الذي اشترى به فقد خرج عن ملكه الى ملك المشتري واذا كان الثمن

-
- (١) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢٠٨/٢ .
 - (٢) راجع بدائع الصنائع للكاظمي ٨٨/٦ ومفني المحتاج للشرييني ٣١٠/٢ والشرح
الكبير لابن قدامة ١١٢/٥ ، ١١٣ .
 - (٣) راجع رسالتنا ص ١٨٢ .
 - (٤) راجع بداية المجتهد لابن رشد ٢٠٨/٢ وبدائع الصنائع للكاظمي ٨٢/٦ ،
ومفني لابن قدامة ١١٢/٥ ، ١١٣ (٥) راجع رسالتنا ص ١٨٢ .
 - (٧) راجع مفني المحتاج للشرييني ٣١٠/٢ وبدائع الصنائع للكاظمي ٨٢/٦ ،
ومفني لابن قدامة ١١٢/٥ ، ١١٣ .

المعتبر هو الذي يبيع المضارب به ، فيكون الثمن مجهولا وكأنه قراض ومنفصلة
فلا يجوز (١)

ولا شك أن عمدة الملكية - بمهضم - في جواز المضاربة بالمعرض هي
قيمتها ، ولما كانت العميلة المنقولة في جواز الشركة بالمعرض غير متحققة هنا فذهب
بعض المالكية إلى القول بعدم جواز المضاربة بها .

ولكن لا يزال أصيل إلى رأى أكثر المالكية بجواز المضاربة بالمعرض . نسلم
أن العميلة المنقولة غير موجودة هنا ، ولكننا قد قلنا أن تحديد القيمة لا يقتصر
على تلك العميلة ، فإن التحديد يمكن بالتقييم الذي يتفق عليه رب المال
والمضارب وتكون المضاربة مبنية على هذه القيمة ، ولم أر في ذلك الضرر الضهي
عنه . (٢)

الفرع الرابع : كون رأس مال المضاربة نقودا ورقية :

وقد قلنا أن النقود الورقية لم تكن أقل درجة من الفلوس النافقة من حيث
القوة الموائية ومن حيث تقييم الأموال بها ، ففي إمكاننا أن نلحقها إلى النقود
" الدنانير والدراهم " (٣)

فلا مانع أن نقول بجواز كون رأس مال المضاربة نقودا ورقية . ولكننا ما زلنا
نقصد بكونها من جنس واحد ، لما قلناه من أن سعر الصرف لا يتحدد بين العملات
الوطنية المختلفة . وذلك يؤدي إلى عدم إمكان ضبط تحديد رأس مال رب المال
عند التسمية لتقلبات سعر تلك العملات .

ولا يعتبر الإسلام تقلبات سعر العملات من الأمور التجارية كما تكون في العروض
فإنها بعد التقييم عارت لها قيمة واحدة ، وتقلبات سعرها من الأمور التجارية لأنها
من السلع التجارية ، ومنها يتأتى الربح أو الخسران . ولم يؤثر ذلك على تغيير قيمة

(١) نسترشد في إبداء هذه الوجهة من قول ابن رشد الحفيد في بداية " تهجد

٢٠٨/٢ و ٢٠٩ .

(٢) راجع حاشية الدسوقي ٥١٢/٣ .

(٣) راجع رسالتنا من ١٨٤

رأس مال رب المال ، فلذلك الملقنا جواز المضاربة بالمرض ، دون اشتراط اشغاق
جنسها .

وأما المحلات فانها ليست من السلع التجارية ، فان تقلبات سعرها
تمس قيمتها بذاتها ، وهذا هو الذي يؤدي الى عدم امكان ضبط تحديد قيمة رأس مال
رب المال عند تسوية المضاربة التي يكون رأس مالها نقودا ورقية مختلفة الاجناس
فتكون غير جائزة .

المطلب الرابع : الجزء المعلوم من الربح للحاصل " الركن الرابع "

نؤخر الكلام عن بيان تفصيل هذا الركن حتى نتناول الكلام عن بيان " الربح
والخسران في المضاربة " .

المبحث الثالث : انواع المضاربة

يمكن ان نلمح في الفقه الاسلامي ان المضاربة نوعان :-

- ١ - مضاربة مطلقة .
- ٢ - مضاربة مقيّدة .

المطلب الاول : المضاربة المطلقة :

نقسم المطلب الى الفروع الاتية :-

الفروع الاول : تعريف المضاربة المطلقة وحكمها .

المضاربة المطلقة هي " المضاربة التي لا تقيد بزمان ولا مكان ولا نوع
تجارة ولا تعيين من يحاط به المضارب في التجارة ولا بأي قيد كان " .

وهذا هو التعريف المجنفية^(١) والحنابلة^(٢) . وأنه ظاهر بين وقد اختاره
الدكتور عبد الله المصري^(٣) واخترناه ايضا لوضوحه .

(١) راجع نتائج الافكار للقاضي عسكروملى تكملة فتح القدير ٤٥٣/٨ .

(٢) راجع المغنى لابن قدامة ١٨٤/٥ ١٨٥٠ .

(٣) راجع البحث للدكتور عبد الله المصري وموضوعه " الملكية الفردية وحدودها في
الاسلام المؤتمر الاول ص : ١٢٧ " .

وحكم المضاربة المطلقة جائز بدون خلاف ، لأنها تنفق وأصل المقصد فالمتد يتبع مالتا أصلاً .

الفرع الثاني : تصرف المضارب في المضاربة المطلقة :

ونحنى بيان هذا الترخ علم التشريع الذي فعله الحنفية . فقد قسموا فعل المضارب — أصلاً — على ثلاثة أنواع :-

أولاً : ما يملكه بطلق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها ، ومن جملة التوكيل بالبيع والشراء للمعاجة اليه والرضع والارتماء ، لأنه ابقاء واستيفاء ولا جارة ولا استيجار . . (١)

ثانياً : ما لا يملكه بطلق عقد المضاربة بل يحتاج الى جانب ذلك في أن يملكه الى قول رب المال " اعمل برأيك " . وهو ما يحتل أن يدعى به فيلحق عند وجود الدلالة . وهذا هو ظاهر مذهب الحنفية . ومثلوا بأن المضارب شخصاً آخر بالمال الذي اخذه من رب المال " حصل في المال نفسه مضاربتين " أو يدفع اليه شركة أو يملك مال المضاربة بما له أو بطلان غيره لان رب المال رضى به ركنه لا بشركة غيره ، وهو أمر عارض لا يتوقف عليه التجارة فلا يدخل تحت مطلق العقد ولتنته بهمة من التمييز فمن هذا الوجه يوافقهم فيدخل فيه عند وجود الدلالة وقوله " اعمل برأيك " دلالة على ذلك . (٢)

ووافق مذهب المالكية مبدأ مذهب الحنفية في هذه المسألة (٣) . وكذلك المالكية حيث جاء في المذهب " ولا يجوز للمعامل أن يقارض غيره من غير إذن رب المال لأن تصرفه بالاذن وام يأذن له رب المال في القراض (٤) " ونفهم من ذلك انه له الاقراض لغيره باذن من رب المال .

(١) راجع نتائج الأفكار للقاضي مسكروملى " كلمة فتح القدير " ٤٧٢/٨ .

(٢) راجع البداية للمغنياني . " فو ، نتائج الأفكار كلمة فتح القدير " .

٤٧٢/٨ هـ ٤٧٣ .

(٣) راجع المصنف لابن قدامة ١٦١/٥ هـ ١٦٢ .

(٤) المذهب للشيرازي ٣٩٣/١ .

وليس لنا أن نحارض هذا الجدا ، فقلب الطال الحق في أن يكاد ن
 المضارب ادعى ماله الو. غيره مضاربة " مضاربة ثانية " لقول النبي صلى
 الله عليه وسلم " المسلمون عند شروطهم " (١) . ومعنى هذا الحديث أن كل
 شرط لا يتعارض مع مبادئ الإسلام مقبول ، وهذا من نوع هذا الشرط .

ثالثا : ما لا يملكه بمال المضاربة ولا يقول رب المال " اعمل برأيك " ولكن يحتاج
 المضارب في ذلك إلى أن ينص عليه رب المال ، وهو مثل الاستدانة لأنه
 يسير به المال زائدا على ما انمقت عليه المضاربة ولا يرضى به
 رب المال ولا يشغل ذمته بالدين ، فلا بد أن ينص عليه بالأذن ، وكذلك
 مثل الاقراض والهبة والصدقة لأنها تبرع محض . وهذا ما ذهب إليه مذهب
 الحنفية . (٢)

وستناول هذا النوع المطلق من المضاربة في تعديل النظام المصرفي
 الحاضر الذي لا يتفق ومبادئ الإسلام السامية .

المطلب الثاني : المضاربة المقيدة

نقسم هذا المطلب إلى الفروع الآتية :-

الفروع الأولى : تعريف المضاربة المقيدة وحكمها :

والمضاربة المقيدة هو " المضاربة تقيد ببعض ما ذكرناه في تعريف المطلقة " .
 كأن يقول رب المال للمضارب اتربرأ من المال قطنا أو قولا أو هدا أو قمحا مثلا ممن
 بلسد كذا في وقت كذا ، وجهه في جهة كذا من زمن كذا ، ولتكن معاملتك
 مع فلان أو في الجهة الفلانية . . . الخ .

وهذا المفهوم معروف عند الحنفية (٣) ووافق عليه الحنابلة (٤) ويبدو أن هذا

(١) انظر الحديث في بدائع الصنائع للكاساني ٩٨/٦ .

(٢) راجع نتائج الأفكار للقاضي عسكر روملو " تكلمة فتح القدير ٤٧٧/٨ ودائع

الصنائع للكاساني ٩٠/٦ .

(٣) راجع نتائج الأفكار للقاضي عسكر روملو " تكلمة فتح القدير ٤٥٣/٨ ودائع

الصنائع للكاساني ٨٧/٦ .

(٤) راجع الحنفى لابن قدامة ١٧٤/٥ ، ١٨٥ .

المفهوم موجود عند المالكية والشافعية يمين أن نلحقه في مقاميلهم لبعض المسائل في بحث المضاربة . (١)

وعلم المضاربة المقيدة متطاف بين اختيار ويمكن عصر رأيهم في رأيين :-

١ - الرأي القائل بعدم جواز المضاربة المقيدة .

٢ - الرأي القائل بجواز المضاربة المقيدة .

ذهب إلى الرأي الأول المالكية والشافعية . وعدم تهم فيه تركيز في أن التقييد تحجير مخالف لسنة القراض (٢) ويمكن تحصيل هذا التحجير على النحو التالي : (٣)

أولاً : أن المضاربة من عقود المعاوضة تجوز مطلقاً فتبطل بالتوقيف .

ثانياً : أن هذا يؤدي إلى ضرر بالمعامل لأنه قد يكون الربح والحظ في تهية المتعاضد ميسره ، والتقييد يناقض ذلك .

وذهب إلى القول الثاني الحنفية والحنابلة ، وعدم تهم في ذلك ، أن مقتضى المضاربة المقيدة هو أن يتوقف تصرف المضارب في إطار معين أو في مجال معين أو في وقت معين ، وهذا لا يتعارض ومبادئ الإسلام . (٤) بل أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال " المسلمون على شروطهم إلا شرئنا حرم خلا لا أو أحل حلالاً " رواه الترمذي من حديث عمر بن عوف المزني وصححه ورواه ابن حبان من حديث أبي هريرة وصححه أيضاً (٥) .

الفرع الثاني : تصرف المضارب في المضاربة المقيدة :

يمكن أن نفهم من قول الكاساني بأن الحنفية يرون أن تصرف المضارب في المضاربة المقيدة لم يختلف عن تصرفه في المضاربة المطلقة إلا في قدر ذلك القيد ، والأصل فيه أن القيد إن كان هيبداً يثبت ، لأن الأصل في الشروط

(١) راجع بداية الحنفية لابن رشد ٢١٠ / ٢ وانظر المذهب للبيرازي ٣٩٣ / ١ .

(٢) راجع الشرح لمفسر للدردير ٢٤٨ / ٢ ، والمذهب للبيرازي ٣٩٣ / ١ .

(٣) راجع المذهب للبيرازي ٣٩٣ / ١ ، والمنهاج للنووي ٢١١ / ٢ .

(٤) راجع بداية الفقيه للكاساني ٦٨ / ٦ ، والحنفي لابن قدامة ١٨٦ / ٥ .

(٥) راجع سهل الترمذي لمصنفه ٥٩ / ٣ .

اعتبارها ما أمكن وإذا كان القيد قيداً كان يمكن الاعتبار فيعتبر لقول النبي صلى الله عليه وسلم القيد أن الملعين عند عروستهم فيما أحسن " فيقتيد بالذكور ويقضى ما لفتا قيط وراه وان لم يدر قيداً لا يثبت بل يبقى ما لفتا لان ما لا فائدة فيه يلغو . (١) ولم يخالف الحنابلة هذا الجدل (٢)

وإذا تصرف المضارب خارج القيد الذي ذكره رب المال ضمنه وعقدتهم في ذلك ان المضارب تصرف في ما لم يره بخير اذ نه غلظه الضمان كالخاص والربح كله له (٣)

ويذكر من المناقشة أن عمدة المجوزين للمضاربة القيدة أقوى من عمدة غير المجوزين لها .

المطلب الثالث : الربح والخسارة في المضاربة

وستناول هذا المطلب في الفروع الآتية :-

الفرع الأول : الربح في المضاربة الواحدة :-

سنبين في هذا الفرع كيفية تقسيم الربح في المضاربة الواحدة " المضاربة غير المركبة " .

فقد اتفق الفقهاء أن الربح في المضاربة يقسم على ما ألتاح عليه أو شرط مثلاً مثل النصفين أو الأثلاث أو نحوها أو على القدر المثلث " ٤٠ % مقابل ٦٠ % أو نحوه .

فقد صرح على هذا المذهب الثلاثة غير الشافعية في تعريفهم للمضاربة (٤) وأما الشافعية لما لم يتمرنوا عليه في تعريفهم صراحة فتتأوه في تفاصيلهم

(١) راجع بدائع المنافع للكاساني ٦/٨٨ والهداية للمرفيناني " في نتائج الأفكار

تكملة فتح القدير " ٤٥٤/٨ .

(٢) راجع المرح الكبير لابن قدامة ١٥٦/٥ .

(٣) راجع الهداية للمرفيناني " في نتائج الأفكار تكملة فتح القدير " ٤٥٤/٨ .

والمرجع الكبير لابن قدامة ١٥٨/٥ .

(٤) راجع التعريف للمضاربة في رسالتنا ص : ١٩٨ ، ١٩٩ .

وخلصوا الكلام عن تقسيم الريح في المضاربة على النحو الذي قلناه فجاء في معنى المحتاج " ويستمر كونه " الا تراك في الريح * معلوما بالجزئية كالنصف والثالث . (١)

الفرع الثاني : تقسيم الريح في المضاربتين " المضاربة المركبة "

ونعني هنا ببيان تقسيم الريح في المضاربتين " المضاربة المركبة " .
فالحنايكة يقولون أن المضارب الأول لا شيء له من الريح لأنه لا طال ولا عمل له والريح - عندنا - يستحق بواحد مضربا ، نعلم أنه لا طال له ولكن لا نعلم أنه لا عمل له ، فقد تبين لنا - في بيان تصرف المضارب المدلسق - أن المضارب يضارب آخر باذن رب الطال ، وعمله هذا يعتبر عمل قد لا يستطيع رب الطال نفسه أن يقوم به لعدم خبرته في أعمال التجارات والتروى فيها ، فتبين أنه طرف من أطراف المضاربتين وله عمل يستحق الريح ، وهذا هو الذي ذهب اليه الحنفية كما يلي :-

ويمكن تقسيم الريح في المضاربتين تبعا للمذهب الحنفى (٢) على النحو التالي :-

وذلك أن كل من رب الطال والمضارب الأول يستحق القدر المثلث عليه ، والمضارب الثاني يتحدد حقه تبعا لذلك .

فيستحق رب الطال القدر المثلث من صافي جميع الارباح دون ان يخص منها نصيب المستثمر ، وذلك عند ما قال " علي أن طريق الله فهم بيننا وبيننا " أو نحوه ، أو من صافي باقى الارباح بعد ان يخصم نصيب المستثمر وذلك عند ما قال " أن طرزك الله فهم بيننا وبيننا " أو نحوه ، ويتحدد حق المضارب الثاني " المستثمر " في الريح تبعا لذلك .

ونريد أن نؤكد هنا أنه لا يمكن أن يشق كل من رب الطال والمستثمر على أن لكل منهما القدر المثلث من باقى صافي الارباح بعد ان يخصم نصيب كل منهما

(١) معنى المحتاج للمؤيد ٣١٣/٢ .

(٢) راجع الهداية " في نتائج الافكار تكلمة فتح القدير " ٤٦٣/٨ هـ ٤٦٤ .

أى أن يقول كل منهما للمضارب الأول " أن ما رزقك الله فهو بيننا نصفان " أو نحوه
إذا قيل الم تعدد باقوى صافى الأرباح . فينتد ، ويمكن عكس ذلك ، أى أن —
يأخذ كل من رب الدائن والمضارب الثانى " المستثمر " القدر المقتضى عليه من جميع
صافى الأرباح .

وعلى هذا يمكن أن تعدد نصيب المضارب الأول ، فإذا كان رب المال يأخذ
من جميع صافى الأرباح " نفرض ٤٠ ٪ والمستثمر أيضا كذلك " نفرض ٣٥ ٪ " فالباقى
وهو ٢٥ ٪ يكون للمضارب الأول .

وإذا كان رب المال يأخذ من باقى صافى الأرباح " نفرض ٤٠ ٪ " أى بمقد
خصم نصيب المضارب الثانى " المستثمر " ونفرض ٣٥ ٪ فهو " رب المال " يشترك مع
المضارب الأول فى باقى صافى الأرباح وهو ٦٥ ٪ من جميع صافى الأرباح بالنسبة
٤٠ ٪ " لرب المال " الى ٦٠ ٪ " للمضارب الأول " .

وإذا كان رب المال يأخذ من صافى جميع الأرباح " نفرض ٤٠ ٪ " والمضارب
الثانى " المستثمر " يأخذ ٤٥ ٪ من باقى صافى الأرباح فهو يشترك مع المضارب
الأول فيه وهو ٦٠ ٪ من جميع صافى الأرباح بالنسبة ٤٥ ٪ له " المستثمر " الى
٥٥ ٪ للمضارب الأول .

وسنأتى بالأمثلة مفصلة عندنا نتناول هذه المسألة ثانيا فى البديل الإسلامى
من نظام الفائدة الذى يتعارض مع مبادئ الإسلام ، ويكون ذلك فى الباب الأخير
من هذه الرسالة .

الفرع الثالث : الخسران فى المضاربة :

ويبدو أنه لا يخفى بين الفقهاء فى أن الخسران فى المضاربة يتحملها رأس المال
" رب المال " .

وهذا ظاهر فى المذهب الحنفى ^(١) والحنبل ^(٢) ، والجملة فى تحمل رب المال

(١) راجع شرح المنية للهايرى ، " فى نتائج الأفكار كلمة فتح القدير ٤٥١/٨ .

(٢) راجع الشرح الكبير لابن قدامة ١٦٦/٥ .

الوديعة على أنها نقصان ماله ه فلا يجوز ان يلزم غيره .
ولما المالكية والشافعية وان لم يبرحوا ببيان شأن الخسران في الضاربة
فاننا نلح في تفاصيلهم ما يفيد ما ذهب اليه الحنفية والحنابلة . ففي تفاصيلهم
نجد انهم يرون ان الضارب غير مضمون عليه في رأس المال الا بالتعدي ، وهذا
يعني أنه غير مضمون عليه في الخسران بخير تصد . (١) .

(١) راجع الشيخ الصغير للدردير ٢/٢٥٦ ه والمهذب للشيخ الرازي ١/٣٩٢ .

الوضيعة على أنها نقصان ماله ه فلا يجوز ان يلزم غيره .

وأما المالكية والشافعية وان لم يبرحوا ببيان شأن الخسران في المضاربة فاننا نلح في غاصيلهم ما يقيد ما ذهب اليه الحنفية والحنابلة . ففي غاصيلهم نجد انهم يرون ان المضارب غير مضمون عليه في رأس المال الا بالتعدي ، وهذا يعني أنه غير مضمون عليه في الخسران بخير تصد . (١) .

(١) راجع الشيخ الصغير للشيخ ٢٥٦/٢ ه والمهذب للشيخ ١٢/١

الرب العالم

الشركاء الحارسين من جنودهم ونظر الله
منازلهم وطورهم الشركاء المعروفين في الفقه الإسلامي

الباب الرابع

الشركات الحديثة تحت ضوء نظر الاسلام

"محاولة تاويل الشركات المعروفة في الفقه الاسلامي"

محتوى هذا الباب :

يحتوى هذا الباب على مايلى :

الفصل الاول : الشركة المساهمة

المبحث الاول : عرض عام في الشركة المساهمة .

"نتناول فيه خصائص الشركة المساهمة وحكمها في الاسلام"

المبحث الثاني : اجراءات تأسيس الشركة المساهمة .

"نتناول فيه مايتعلق بالعقد الابتدائي ونظام الشركة

المساهمة والاكتتاب في رأسمالها والتكيف القانوني ما بين
تمام الاكتتاب العام وبمباشرة أعمالها ، ونبين حكمها في الاسلام"

المبحث الثالث : رأسمال الشركة المساهمة .

"نتناول فيه الكلام عن الاسهم ، وخصص التأسيس وخصص
الارباح والمعدات ونبين حكمها في الاسلام"

المبحث الرابع : ادارة الشركة المساهمة " نتناول فيه مجلس الادارة للشركة

المساهمة وطبيعة المراقبة عليها والجمعية العمومية لها ونبين
حكمها في الاسلام "

المبحث الخامس : تسوية الارباح في الشركة المساهمة " نتناول فيه الاموال

الاحتياطيات والارباح الموزعة ونبين حكمها في الاسلام "

الفصل الثاني : الشركات الحديثة غير الشركة المساهمة .

المبحث الاول : شركة التضامن " نتناول فيه بيان شركة التضامن وحكمها في
الاسلام .

المبحث الثاني : شركة التوصية البسيطة والتوصية بالاسهم نتناول فيه بيانهما
وحكمهما في الاسلام "

المبحث الثالث : الشركة ذات المسؤولية المحددة " نتناول فيه بيانها وحكمها
في الاسلام "

ملحق الي الباب الرابع : شركة المحاصة " نتناول فيه بيانها وحكمها في الاسلام .

ونعرج على الباب على النحو الاتي :



تستكمل المعلومات
في الجاكت التالى

TO BE CONTINUED
ON THE NEXT JACKET

تكملة لمعلومات
الجاكت السابق

CONTINUATION OF
PREVIOUS JACKET

ويمكننا أن نبين أن الشركة المساهمة ان انشئت وسائر الشركات بمسقة عامة غير أنها تتميز عنها ببعض الخصائص التي تجعل لها دالما خاصا وتكسبها ذاتية مستقلة ، فننقل هنا تلك الخصائص على النحو التالي :-

١ - يكون اسم الشركة المساهمة الفرز الذي انشئت من أجله ، ومنع أن يكون باسم شخص طبيعي ، إلا اذا كانت ملوكة لشخص أصبحت له شهرة معينة ثم تحولت إلى شركة مساهمة ، بشرط إضافة ما يفيد أنها شركة مساهمة " مثل شركة فرغلي للأفلام شركة مساهمة " .

٢ - لا يكتسب الشرك المساهم سفة التاجر بمجرد انضمامه إلى الشركة المساهمة فان اداراتها انما تكون بوكلاء ، فاذا كان من المساهمين فلم يعمل بمقتضى المساهمة وانما يعمل بمقتضى التوظيف كغيره الذي لم يكن مساهما ، وعن طريق الأجر .

٣ - يتكون رأس مال الشركة المساهمة من أسهم الشركاء المساهمين المتساوية القيمة وتكون مسئوليتهم على قدر حصصهم ، وهي قابلة للتداول .

٤ - والشركة المساهمة دائمة في اليماد المصين لها ، ولا تنتهى قبل انقضاءها (١)

المطلب الثاني : حكم الشركة المساهمة

والعلماء فى حكم الشركة المساهمة فريقان :-

١ - المجوزون للشركة المساهمة .

٢ - وغير المجوزين للشركة المساهمة .

وستقدم الكلام عن الفريق الثانى ، لأن وجهة نظر الفريق الاول يكون بمثابة رد على وجهة نظر الفريق الثانى .

(١) راجع المواد ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ من قانون التجارة والقوانين الملزمة له ص ٩ والمادة ٥٠٨ ، ٥١٦ ، ٥٢٦ من القانون المدنى والقوانين الملزمة له ص ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٩ .

الفرع الأول : غير المجسوزين المشتركة المساهمة :

يمثل هذا الفريق سميع عاطف الزين . فانه يعتبر الشركة المساهمة باطلية للنقط التاليه : - (١)

١ - اعتبار كل من المال والمحل في الشركة المساهمة مستقلا على حدة ، وانه لم يكن فيها إلا تجس في رؤوس الاموال وصارت لها قوة التصرف وذلك لا يجوز في الاساس .

٢ - اعتبار اعطاء المديرين أجرة ثابتة وهو زيادة الربح على أرباح اسهمهم وهو لا يجوز في الاساس .

٣ - اعتبار دائمية الشركة المساهمة في المبدأ المبين لها ، وهذا مناقض عن كون الشركة مقدرا جائزا في الاساس .

الفرع الثاني : المجسوزون للشركة المساهمة :

يمثل هذا الفريق الامام الاكبر الشيخ الاستاذ المرحوم محمد شلتوت والدكتور عبد العزيز عزت الخياط ، ووجهة نظر الدكتور عبد العزيز عزت الخياط (٢) هي : -

١ - انه رأى في عدم تحمل الشركة المساهمة اسم أحد الشركاء وتسجيله في دائمة رسمية وانذار قرار رسمي بانشائها أن ذلك كله يقصره الشرع لانه تنظيم من السلطان وطاعة السلطان واجبة .

٢ - وفي الخصوصية الثانية قال الدكتور عبد العزيز عزت الخياط انه مهم كان الشركاء لا يكتسبون صفة التاجر بمجرد انضمامهم في الشركة المساهمة ، الا ان معنى

(١) راجع الاسم وايدولوجية الانسان سميع عاطف الزين ص : ٩٣ - ٩٥ .

(٢) راجع الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي رسالة الدكتور - وراة للدكتور عبد العزيز عزت الخياط القسم الثاني ص : ٢ .

الآن في التصرف يتحقق إذا الشركاء قد فوضوا مجلس الإدارة بأن يتصرف قسرى
الشركة ويدبرها حين انقضاء الجمعية العمومية للمساهمين والشركة قائمة
على الوكالة شرعا ، ومجلس الإدارة وكيل عن الشركاء في إدارة الشركة .

٣ - وفي الخصومية الثالثة رأى أن الأصل في الشركة هو أن يقدم كل من الشركاء
حصة في الشركة وهو نصيبه في رأس مالها وهو متحقق في الشركة المساهمة
وتساوى القيمة يعني تساوى الحائزين في رأس مال الشركة وانما غوامس
اتفاقى لايجاد وحدة متساوية لدى الجميع باعتبارها حدا أدنى للمساهمة .

ولا شك أن هذا عرف تجارى عام في الشركة المساهمة وله اعتبار شرعى وقد قال
الرسول صلى الله عليه وسلم " ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن " *

ثم بين أن تحديد المسؤولية على قدر الحصة منطبق على ما في المضاربة
من أن رب المال لا يسأل إلا بقدر ما قدم فيها من رأس المال .

٤ - وفي دائمة الشركة المساهمة قال أنه يجوز للشركاء الباقين الاستمرار في الشركة
باعتقادهم إذا انسحب أحدهم ونحوه وطيدام هذا منصوصا في عقد الشركة
أو في نظامها فهو اتفاق سابق بين الشركاء على ذلك والمسلمون على شروطهم
فيما أجاز . ولا يلزم الشريك بالبقاء فيها أنه يجوز له أن يتصرف في أسهمه
بطريق التداول .

وظاهر أن وجهة نظر الدكتور عبد العزيز عزت الخياط أبين وأقوى من وجهة
نظر سميح عاطف الزين ، ونريد أن نضيف هنا أن انتقاد سميح عاطف الزين
الاول مبنى على عدم استحقاق رأس المال الربح . فهو لا يتفق ورأى الفقهاء الكبار
ففقهاء المذاهب الأربعة متفقون على استحقاق رأس المال الربح لأنه لهم ١ ولا داعي
أن نؤخذ على تجمع رؤس الأموال في الشركة المساهمة إذ لا استغلال ولا ظلم فيسه
من حيث ذاته . (١)

* راجع الأشباه والنظائر للسيوطي (الشافعي) ص : ٩٩ ولا بن نجيم (المعتبر)
ص : ٩٣ .

(١) راجع الفتاوى للإمام الأكبر الشيخ الأستاذ المرحوم محمود شلتوت ص : ٢٤٩

وأما انتقاده الثاني فيجوز علم رأي مالك والشافعي ومن ذهب مذهبيهما الذي يقول بعدم استحقاق العمل الربح في الشركة . وهذا - كما بيناه - يتناقض مع القاعدة العامة ، فالعمل هو السبب الأصلي في اكتساب الأموال فإذا كان هذا هو شأنه فكيف ننكره في الشركة .

بل إن بعض الشافعيين أنفسهم يعترف باعتبار استحقاق العمل الربح في الشركة فقد قال محمد نجيب الشافعي " وأن شرط صاحب الألفين جميع العمل على صاحب الألف وشرط له نصف الربح ، فان نذرت الشركة صحيحة وقراض صحيح لأن صاحب الألف يستحق ثلث الربح بالشركة لأن له ثلث المال ولصاحب الألفين ثلثا الربح فلما شرط جميع العمل على صاحب الألف وشرط له نصف الربح فقد شرط لمطه سد من الربح فجاز ، كما لو قارضه على سد من الربح " (١)

وعلى هذا يترجح قول المجوزين للشركة المساهمة ، وهو ظاهر مذهب الحنفية والحنابلة وبعض الشافعيين .

أهمية الشركة المساهمة :

وتظهر أهمية الشركة المساهمة في أن التجارة العامة أو الصناعات الكبيرة - أو استثمار الأراضي المساحية أو استخراج النفط والمعادن من باطن الأرض ، وهذه أمثلها مشروعات لا يستطيع أن يقوم بها فرد أو أفراد بل تحتاج إلى أموال طائلة ولا يتم جمع هذه الأموال إلا عن طريق المساهمة فقد حركت هذه الشركات المساهمة عجلة الاقتصاد العالمي الواسع .

فالشركات المساهمة بالإنافسة إلى ذلك تحقق ربح الجادة التي توجد رجال الاعمال ، وروح الاستثمار التي توجد رجال الأموال ، والاقتصاد لا يتطور ولا ينمو إلا إذا تحقق هذان الامران : الجادة والتجارة ، وبرز طيلة هذان فيه هو في شركات المساهمة . (٢)

(١) المجموع " الكلمة " محمد نجيب الشافعي " ٥١٦/١٣ .

(٢) راجع الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي للدكتور عبد العزيز عزت الخياط القسم الثاني ص : ٨٩ .

المبحث الثاني : اجراءات تأسيس الشركة المساهمة

تقديم :

ان الشركة المساهمة اقرب الى أن تكون نظاما قانونيا من أن تكون عقدا . فمقد الشركة او نظامها ، وهو الذي يقتضيه احكامها ومعتبر دستورها وجودها يجب أن يراعى القواعد الالتزامية التي قررها المشرع لتنظيم الشركات المساهمة فلا يكون للمؤسسين انقالبها او تقرير قواعد اخرى بدلها .

فنظرا للأهمية الاقتصادية التي تطلع بها الشركة المساهمة في ازدهار الادخار واستثمار الاموال وان يستوجب المشرع لوجودها اتخاذ خطوات تأسيسية متعاقبة تكون حلقات مختلفة يتصل بعضها ببعض من اجل انشاء الشركة وتكوينها تكون صحيحة ، وتكون على النحو الاتي :-

المطلب الاول : المقتد الابتدائي ونظام الشركة

الفرع الاول : تحرير المقتد الابتدائي ورأى الاسلام فيه :

تبدأ عادة نشأة الشركة المساهمة بوجود المؤسسين والمؤسسين ، وهم القائمون بباشرة الاجراءات اللازمة او بعضها لتأسيس الشركة المساهمة من تلقاء انفسهم وانهم مسئولون بتوقيع كافة الاجراءات للتأسيس .

والمؤسس يمكن أن يكون من : (١)

أولا : شخص طبيعي أو

ثانيا : شخص منسوبي .

ولا نرى مانعا في الاسلام ان اشتركت شركة في تأسيس شركة أخرى . بشرط الموافقة

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي ص : ٢٩ . والشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي للدكتور عبد العزيز عزت الشيباني القسم الثاني ص : ٩١ .

من المتركبين فيها ، — فالأولون عند شروطهم فيما أحل — يجوز للدولة أو غيرهما من الأشخاص الممنوعة العامة في تأسيس الشركة *.

فهيلاء المؤسسون إذا اشقوا في تأسيس الشركة المساهمة كان يجوزون بتحرير العقد الابتدائي .

والعقد الابتدائي عبارة عن اتفاق نهائي بين الأطراف المتعاقدين ، وبين العقد الابتدائي عرقلة المؤسسين بعضهم ببعض كطريق مدي . — فكل منهم في رأس مال الشركة أو بالجملة يعتبر العقد الابتدائي كإنشاء عقد شركة بين المؤسسين . (١)

ويبدو أن التراضي بين المؤسسين متحقق عن طريق العقد — على الأقل — ان لم يتلفظ كل منهم في الاشتراك في الشركة المساهمة .

فالعقد في الشركة المساهمة في نظر الاسم يتم بتحرير العقد الابتدائي بالنسبة إلى المؤسسين . فإذا كان رأس مال الشركة المساهمة محجوزاً على المؤسسين فلا حاجة إلى إجراءات الاكتساب العام .

الفرع الثاني : تحرير نظام الشركة المساهمة :

وهو الخطوة الأولى التي يقوم بها المؤسسون نحو إنشاء الشركة المساهمة ، ويكون التحرير مبنيًا على نظام العام لها ، ويتضمن أبواباً مختلفة . (٧)

الباب الأول : ينظم تأسيس الشركة وتسميتها وفرضها ومدتها ومقرها .
الباب الثاني : ينظم رأس مال الشركة والأسهم التي يتجزأ إليها وكيفية الوفاء وحكم التأخر

* ان اشتراك الدولة أو الأشخاص الممنوعة العامة في تأسيس الشركة عادة يكون لهزيمة صالح العام ، وإذا كان هذا شأنه فلا مانع فيه في الإسلام .

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي ص : ٣٤ والشركات في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد العزيز عزت الخياط القسم الثاني ص : ٩١ .

(٧) الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي ص : ٤٠ و ٤١ .

في تعديلها ، و شكل الأسهم وانتقال ملكيتها والتحقق المطلوبة
التي تؤولها لأربابها وطريقة استيفائها ، وزيادة رأسمالها
عن طريق إصدار أسهم جديدة أو تخفيض رأسمال الموجود .

الباب الثالث : يبين المصطلح الجمعية العمومية بتقرير إصدار سندات ولمجلس
الإدارة بتمثيل كيفية إصدارها * .

الباب الرابع : يتكلم عن مجازي الإدارة وكل ما يتعلق بها .
الباب الخامس : يتكلم عن الجمعية العمومية وكل ما يتعلق بها .
الباب السادس : يختص باللائحة عن المراقبين وما يتعلق بهم .
الباب السابع : يتكلم عن الهيئة العامة وتوزيع الأسهم .
الباب الثامن : يتكلم عن نظم المناقصات التي توجه إلى مجلس الإدارة أو إلى
عضو أو أكثر من أعضائه .

الباب التاسع : ينظم قواعد حل الشركة وتصفيتها .

وهذا النظام يحل تنفيذ إداريا ، ولا مانع أن نقبله بالجملة ، ولما حكم
كل باب من هذه الأبواب المصنفة ، سنمرقه عند ما نتكلم عنه على هذه أو عند ما
نتكلم عنه في موضوع معين يندرج تحتها ، وسيأتي ذلك بعد قليل .

الكتاب الثاني : الكتاب في رأس مال الشركة المساهمة

الفرع الأول : نشر الكتاب :

وقد قلنا أن نشر الكتاب لا حاجة إليه إلا إذا كان بعض أسهم الشركة المساهمة
يأجر لانتداب عام .

يلزم أن تكون النسخة التي هي البيانات الاتية :-

* سببين هما : إصدار السندات وحكمها في الكذب عن السندات بخصوصها فيما
يخص .

- ١ — تاريخ المقعد الابتدائي .
 - ٢ — أسماء المؤسسين وحرفهم ومحل إقامتهم .
 - ٣ — الخرز من الشركة ومقدار رأس المال وعدد الأسهم .
- ويوقع هذه النشرة المؤسسون وكانوا مسئولين على جميع البيانات المطلوبة ومن جعلتها ونشرها في الميقات المخصوص عليه ويقدمون إلى أطم المحكمة فـسـى أى نـدب أو تحريف فيها (١)

الفرع الثاني : الاكتتاب في رأس مال الشركة الخاصة :

الاكتتاب هو ائتمن الرقيب من جانب المكتب في الاشتراك في الشركة والاستزام بكل التزامات الشركة فيها .

فيحدد المكتب عدد الأسهم التي يوزع الماشقة بها في رأس مال الشركة وينسج لالتزام الوفاء بقيمتها على الذم الوارد في نظام الشركة أو في القانون . (٢)

وتعتبر النشرة مجرد إيجاب صادر عن بعض الشركاء " المؤسسين " إلى جمهور المتتبيين من أجل تكوين شركة لها أوصاف معينة ، ويكون الاكتتاب قبولا للعرض القائم من جانب المؤسسين بحيث متى تم الاكتتاب وثقلت ارادة المؤسسين والمتتبيين في دائرة الاحكام التي يتقدمها نظام الشركة فان عقد الشركة الخاصة يتكون بين الشركاء . (٣)

ولا شك أن نظام الاكتتاب يضمن التراضي بين المكتتبين والمؤسسين " أى بين المـدـتـركـين كلهم " ويكون ذلك ايجابا وقبولا في نظر الاسلام عن طريق المعاوضة ان اسم يتلفظ بالاكتتاب دون حاجة الى تعديد كون النشرة ايجابا أم لا . وعلى فـسـى الحقيقة عند نظر الاسلام ليست بايجاب وانما هي مقدمة دالة على التراضي عند الايجاب والقبول بالمعاوضة " الاكتتاب " .

فبالاكتتاب تتم الشركة بين المكتتبين " الشركاء كلهم " ، ويتحملون جميع المسؤوليات . . . بها .

- (١) راجع الشركات التجارية للدكتور حسن يونس ص : ٥١ .
- (٢) راجع نفس الموضع ص : ٥٣ .
- (٣) راجع نفس الموضع ص : ٥٤ .

الفرع الثالث : شروط الاكتتاب العام :

أولاً : يجب أن يحصل الاكتتاب في جميع رأس المال ، وأن يخفى قدراً معيناً من القيمة الاسمية . * وإذا لم يتم ذلك فقد تأسس الشركة المساهمة نهائية .

والحكمة في اشتراط هذا كله هي رعاية مصلحة الشركة ودائيتها والشركاء . وكان المؤسسون قد قدروا أن استغلال مشروع الشركة يتطلب مبلغاً يساوي رأس المال الذي حددوه للشركة بعد دراسة وبحث وامعان . (١)

وهذا الشرط يكون بمثابة تنظيم إداري يتخذه المؤسسون اشتراطاً ليطبق حدته الحكومة . وهو يخضع للقاعدة " المسلمون على شروطهم فيما أحل " الثابتة بقول الرسول صلى الله عليه وسلم " . . . المسلمون على شروطهم الا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً " (٢) . ولم يرق هذا الشرط لما يحاربه نص الشريعة الإسلامية .

ثانياً : يجب أن يكون الاكتتاب ناجزاً وقطعياً فلا يجوز تعاقبه على شرط أو إضافته إلى أجل .

ثالثاً : يجب أن يكون الاكتتاب جدياً ، فتبطل الشركة إذا وقع صورياً .

فإن هذين الشرطين يشقان مبدأ العقد في الإسلام ففي الشرط الثاني ظاهر ، فالإسلام لا يجيز أن يكون العقد معلقاً بأي شرط أو أي أجل وأما الشرط الثالث وهو جديته فقد الشركة فنلحقها في القاعدة العامة للعقد في الإسلام وذلك أنه لا بد أن يحصل العقد بالتراضي من كل الطرفين فالجديته تندرج تحت هذه القاعدة .

* وهو الربح تبعاً لتحديد المشرع في مصر بشرط أن يكون الجبلغ المدفوع يصل إلى قدر معين وهو عشرين ألف جنيه . ولا شك أن هذا ليغري الناس في بلد آخر .

(١) راجع الشركات التجارية المذكورة على حسن يومئذ ٦٠ ، ٦١ .

(٢) سهل السانم للمصنفاني ٥٩/٣ هـ وقد صرح ابن عثان هذا الحديث السدي جاء عن طريق أبي نويره .

رابعاً : يجب أن يكون عدد الرءاء سبعة على الأقل . وذلك اذا كان الاسهم لا تخرج للاكتتاب العام ، وهذا ايضاً ليم يكن الا مجرد تنظيم اداري لا يمس ذاتية الشركة . * وأنه داخل في القاعدة العامة التي قلناها وهي أن : " المسلمين على شروطهم فيما اُحل " .

المطلب الثالث : الشيف القانوني لمبين تمام الاكتتاب العام وبمباشرة

اعمالها

الفرع الاول : الجمعية العمومية التأسيسية :

ونريد أن نؤكد أولاً أن الجمعية العمومية وما يحدثا تعتبر في نظر الاسلام - كما تبين ما قلناه سابقاً - حادثة يحد تمام عقد الشركة .

والجمعية العمومية التأسيسية عقدت لمناقشة الامور التالية (١)

١ - تحديد الخبراء الاقتصاديين على الحصص المبنية اذا كان رأس مال الشركة الاخر نقدياً .

٢ - تصديق القانون النظامي للشركة والوقوف على صحة الاجراءات التي اتخمت في تأسيسها . .

٣ - تعيين أول مجلس ادارة او تصديقه اذا عينه المؤسسون .

٤ - تعيين مراقب او اكثر للمتابعة الطالية الاولى للشركة وقد يعين المراقب في القانون النظامي ولكن لا يصبح هذا التعيين باطلاً بعد مصادقة الجمعية العمومية عليه .

واذا كانت الاجراءات التأسيسية مشوبة بعيب من العيوب - فلا يجبر المكتب على الاستمرار في تكوين الشركة وعند سلامة الاجراءات التأسيسية يمكن ادخال التعديل في بعض بنود نظام الشركة قبل تمام تكوينها .

* سنتناول تفصيل هذه المسألة في بحث الشركة ذات المسؤولية المحدودة . *

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي : ٧٤ هـ والشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي للدكتور عبد العزيز عزت الخياط القسم الثاني ص : ١٣٠ .

فالجمعية العمومية التأسيسية من حيث كونها تنظيمًا إداريًا لا نظامًا
عليها ، إذ يعرفها من شرط يحل حرامًا أو يحرم حلالًا وقد قلنا مرارًا أن المسلمين
على شروطهم فيما أعلم .

ولكن من حيث اعتبار عدم تمام عقد الشركة المساهمة إلا بعد تمامها فطبيعيًا
لا تنفي ورأي الإسلام وقد قلنا أن الشركة المساهمة يتم انشاؤها في نظر الإسلام بمجرد
تمام الاكتتاب .

ومهما كان قليلًا غرضنا أن ندفع وجود الجمعية العمومية التأسيسية وأنما
نعني أن نبيين أن الشركاء مسئولون عن كل ما يحدث في هذه المرحلة من المسئوليات
في الشركة المساهمة التي قد تم قيامها .

الفرع الثاني : الرقابة الحكومية :

وهي تتمثل في الأذن الحكومي " القرار الحكومي " المخصص بإنشاء الشركة
المساهمة .

وتهدف إلى تجنب ارتكاب الفشل من جانب المؤسسين ومحاولة إيهام الجمهور
بتكوين شركات وهمية ، من أجل ابتزاز أموال الناصر بالباطل ، وخصوصًا أن جمهور
المكتسبين من صفار الموليين الذين لا تتوفر لهم الدراية أو الوقت اللازمين
لدراسة المشروع أو مراقبة التأسيس .

وهذا القرار المخصص بإنشاء الشركة المساهمة يقتصر على الشركة المساهمة التي
تطرح جانبها من رأسمالها للاكتتاب العام . (١)

وظاهر أن الرقابة الحكومية من باب تدخل الحكومة في المعاملات الاقتصادية
لرقابة المصالح العامة . وهي تنفي مبدأ الإسلام في أن الثروة لا بُدَّ أن يهدف
استثمارها إلى إيجاد التكافل الاجتماعي . *

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونس ص : ٢٩ .

* راجع التمهيد ومقالة الاحتكار والتسمير في رسالتنا ص : ١٢ - ٢٨ .

الفرع الثالث : شهر الشركة :

يكون الشهر من طريقيين :-

- ١ - الجريدة الرسمية .
- ٢ - النشرة الخاصة ونى - في مصر - التي تصدرها وزارة الاقتصاد .

وقال الدكتور علي حسن يونسي أنه لا يجوز الاحتجاج بالمنع الممنوعة
للشركة على الغير إلا بعد اتخاذ إجراءات الشهر . (١)

وإذا قصد بهذا أنه لا يمكن الاحتجاج باسم الشركة ولكن للشركاء أن يحتجوا
كأشخاص طبيعيين في الشركة فلا مطن فيه ، ولكن إذا قصد به أنه لا يمكن
للشركاء الاحتجاج على الإطلاق ، فذلك يتناقض عن رأي الإسلام لأن ذلك
يعتبره الإسلام أحد أركان حقوق الإنسان وهو غير جائز .

المبحث الثالث : رأس مال الشركة المساهمة :

نتناول في هذا البحث ثلاثة أمور :-

- أولاً : الأسهم .
- ثانياً : حصص التأسيس .
- ثالثاً : السندات .

يكون تخسيم رأس مال الشركة المساهمة على غذا من حيث مراقبة الفرد بالشركة
عند ما يقدم هلفاً معيناً من ماله إليها .

ولا نتمرض هنا للاسماء أو الأموال التي يمكن أن تكون رأس مال للشركة
المساهمة ، فمأنها هنا - في نظر الإسلام - كشأنها في الشركات المصروفة في
الفقه الإسلامي كما بيناه سابقاً ، فيكون غذا المبحث على النحو التالي :-

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي ص : ٩٨ - ١٠٠ .

المطلب الاول : الاسهم

الفرع الاول : تعريف الاسهم :

وهي عبارة عن صكوك لها قيمة اسمية تمثل في مجموعها رأس مال الشركة ومطابق للمساهمة عدد منها بقدر حصته فيه ، ويستحق به الربح . (١)

فهذا التعريف يفيد الأمور الآتية :-

- ١ - أن في الدفعة المساهمة أسهما كثيرة تمثل جميع رأس المال .
- ٢ - الأسهم توزع على المساهمين في الدفعة مقابل المال المدفوع تبعا للقيمة المكتوبة في كل منها " بعد تمام إجراءات التأسيس " .
- ٣ - يتعين نصيب المساهمين من الربح بالسهم الذي حصلوا عليه تبعا للمبلغ الذي دفعوه ، ونزيهه :
- ٤ - أن الأسهم تعدر متساوية القيمة ، وحكمة ذلك تسهيل تحديد السعر في البورصة وإحصاء الأصوات في الجمعية العمومية وكذلك توزيع الأرباح .

وعنده على الصورة الأصلية للأسهم ، وهي :-

- استثناء إحصاء الأصوات في الجمعية العمومية تبعا لها - لا تتنافى عن المبدأ الأساسي ، وذلك ظاهر في الأول والثاني والثالث ، وأما تساوي قيمة الأسهم لا يعني لزوم تساوي المشتركون في رأس مال الشركة المساهمة فهم أحرارا في تحديد عدد الأسهم الذي يريدون أن يكتبوها فيه ، وذلك يعتبر أمرا ذاتيا للفرض الذي ذكرناه ، فهو في غير الذي استثنينا به يندرج تحت قاعدة " المعلوم على شروطهم فيما أحل " .

وأما الذي استثنينا به فإنه يتعارض مع مبدأ التمسك في الشركة في الأسهم فإنه يتحدد بمجرد المساهمة في الشركة لا بقدر المال الذي اشترك به الشركاء فيها . فلا يمكن أن تعطى أولوية في التمسك للأكثر سهما ، لأن ذلك اعتداء على مصلحة الأقل سهما وبغير جواز . فمهما كان السبيل الذي اتخذ للتصويت فلا يبدل

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي : ١١٣ .

من اعتبار تصويت أغلبية المساهمين " لا اتفاقهم معهم " .

ولا شك أن المصلحة لغيرهم ذات الأهمية " فرجال الاقتصاد المعديت يريدون تحديد حق التصويت ، فأخذوا الأسهم كأساس في ذلك ، ولو اجتنب هذا فالأهم قاعدة بنفسها .

وعلى هذا قال الأمام الأكبر الشيخ الأستاذ المرحوم محمود شلتوت ، بأن الأسهم من نوع رأس مال الشركات التي أياها الاسم بالضم المضاربة ، وهي التي تتبع الأسهم فيها رسم الشركة وخسارتها كما يتبع رأس مال المضاربة رسم المضاربة وخسارتها . (١)

الفرع الثاني : أنواع الأسهم :

من حيث القيمة التي يدفعها الشركاء ، وهي نوعان : (٢)

- أولاً : سهم نقدياً : إذا كان المال المدفوع نقداً .
- ثانياً : سهم عينياً : إذا كان المال المدفوع عيناً منقولاً كان أو عقاراً .

قال الدكتور عبد الميزع عزت الخياط أنه يسرى حكم الاجماع على جواز السهم النقدي وأنه يجري على السهم العيني الحكم في الحصة العينية . (٣)

ولا نريد أن نطول بالتكلم هنا فحكم رأس المال هنا في نظر الاسلام كحكم رأس مال الشركات المعروفة في الفقه الاسلامي .

من حيث حق المساهم على الأسهم وهي ثلاثة أنواع : (٤)

أولاً : أنه يكون اسماً ، إذا كان السهم يحمل اسم صاحبه ولا تنتقل ملكيته إلا بالقيود في دفاتر الشركة .

- (١) راجع الفتاوى للأمام الأكبر محمود شلتوت ص : ٣٥٥ .
- (٢) الشركات التجارية د . علي حسن يونسي ص : ١١٣ .
- (٣) الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي " الدكتور عبد الميزع عزت الخياط القسم الثاني ص : ٩٦ .
- (٤) الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي ص : ١١٤ ، والشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي للدكتور عبد الميزع عزت الخياط القسم الثاني ص : ٩٦ .

ثانيا : أنه يكون له غايته ، إذا كان السهم لم يحمل اسم صاحبه وإنما يذكر فيه أنه
للأهل ، وتطبق عليه قاعدة الحازة في المنقول عند الطليقة ، فيحصل
التنازل عنه بتسليمه من يده إلى يد الغير .

ثالثا : أنه يكون أذنيا : وذلك حين يصدر لأن شخص معين أو لأمره ويحصل
تداوله بطريق التظهير ، ويصدر هذا السهم نادرا . ويجوز أن يصدر
السهم في شكل من هذه الاشكال ثم يراد تبديله .

فأما النوع الأول ونظير الاسهم ظاهرة ، ولما الثالث فانه تداول ملكيته
عن طريق التظهير ، أي تنقل من يدك إلى آخر بأن يكتب على ظهره السهم
تحويلها إلى الغير . ونحو جائزة وما لمدى جهالة الشريك وارتقاء الشركاء
الباقيين حاصل بموافقهم على نظام الشركة الذي يبيح ذلك .

ولما النوع الثاني وهو السهم له غايته . يجوز اصداره شرعا لجهالة ، ولأن ذلك
يؤدي إلى النزاع والخصومة ولا يمتنع شرعا ، تحت قاعدة " تحريم مال المسلم الا بطيبة
من نفسه وان قس " .

قال الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه القاعدة " لا يحل لامرئ أن يأخذ
عما أنيسه بنير أهية نفس منه " رواه الحاكم وابن حبان في صحيحهما (١) وأخرج
مسلم حديث عمر " لا يحل بين أحد هاشية أحد بنير أذنه " (٢)

من حيث الحقوق التي يحصل عليها صاحبها بسببها :

وعلى ثلاثة أنواع : (٣)

- أولا : اسهم عادية .
- ثانيا : اسهم ممتازة .
- ثالثا : اسهم تفضيلية .

(١) سهل المأثور للمصنفين ٦٠/٦١ .

(٢) صحيح مسلم بفتح النورى ٢٨/١٣ .

(٣) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس ص : ١١٣ ، ١٦٣ ، ١٦٥ .
والشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى للدكتور عبد المنزه عزت
الخيال القسم الثانى ص : ١٦ ، ٢٢٥ .

أولاً : الأسهم العادية :

وهي التي تتساوى قيدها وتغزل المساهمين حقوقاً متساوية . (١)
وقد بينا أن مورداً أساسية للأسهم العادية في أول هذا الطلب . ولا أتردد
في إبادة الأسهم العادية أو في بقائها لأنها إنما تمثل حصة الشرك في الشركة
ابتداءً وانتهاءً ولهم يكن الاشتراك إلا بحصة والحصة تعطى لصاحبها الحق
في الربح وفي موجودات الشركة وأموالها .

ثانياً : أسهم متساوية :

وهي الأسهم التي تختص بمزايا لا تتمتع بها الأسهم العادية . (٢)
يمتلك حق الامتياز للأسهم على القروض الائتمانية :-

أولاً : إعطاء الامتياز للسهم النقدي على السهم الممنوع .
ثانياً : إعطاء الامتياز للسهم القديم بالحصة للسهم الجديد ويكون ذلك عند ما يسرد
رأس المال للشركة وهي راجعة .

ثالثاً : إعطاء الامتياز للسهم الجديد عند زيادة رأس مال الشركة ترغيباً للناموس بالاكتمال
بالسهم الجديد .

وهو عائد الامتياز على النحو التالي :-

أولاً : أولوية في الحصول على نسبة معينة من الربح أثناء قيام الشركة . مع الاشتراك
مع أصحاب الأسهم العادية في الربح .

ثانياً : أولوية في اقتسام موجودات الشركة عند التصفية أو الاثنين معاً .

ثالثاً : تعدد أصوات أصحابها في الجمعية العمومية .

رابعاً : الحصول على الأرباح بمثابة فائدة للأموال التي قد موها قبل أن يشتركوا مع غيرهم

(١) راجع الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي للدكتور محمد المنيز عزت

الخيال القسم الثاني ٩٦ .

(٢) الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي للدكتور محمد المنيز عزت الخيال

القسم الثاني ص : ٩٦

من المساهمين . (١)

وهذه عوائد الامتياز الاربعة غير مشروعة أو غير جائزة في الشريعة الإسلامية .

فلا امتياز الاول :

يجعل أصحاب الاسهم الممتازة يأخذون الزيادة دون مبرر ، فالمقرر في قواعد الشركات الشرعية أن الربح انما يستحق بالاطال او بالعمل ، ولم يكن لأصحاب الاسهم الممتازة ، وفي مضط في أخذ الزيادة .

والامتياز الثاني :

ففيه نريد أن نقول أنه بين لنا ان الشركة تقتضي اشتراك رؤوس الاموال وتوظيفها في المجال الاستثماري ، وهي تتحمل الخسارة كما تستحق الربح . فاذا ضمن لأصحاب الاسهم الممتازة حق استرجاع قيمتها ، كان ذلك مضافا لمعنى الشركة وإلى جانب ذلك أنهم استردوا وفاء اسهمهم من اسهم الآخرين ، فذلك ينافي للعدالة وظلم على الشركاء الآخرين وهو غير جائز ، وقد هت القرآن الظالمين حين عذابه في آيات عديدة منها : " وقيل للظالمين ان وقتوا ما كنتم تكسبون " (١) و " ألا إن الظالمين في عذاب عقيم " (٢)

والامتياز الثالث :

يكون بمثابة سيطرة ذوي رؤوس الاموال الفخمة على الجمعية العمومية ، وذلك مما يؤدي إلى استغلالهم عليها وفرض ارادتهم على ذوي رؤوس الاموال الصغيرة ولا شك أنه نوع من التسلط يضرهم والضرر لا يجوز في الاسلام وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " وقال الشوكاني أن هذا الحديث دليل على

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي ص ١٦٢ ، ١٦٣ والشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي للدكتور عبد الميز عزت الخياط القسم الثاني ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٢) الآية ٢٤ من سورة الزمزم .

(٣) الآية ٤٥ من سورة الشورى .

تحرسم الضرر على أى عفة كانت . (١)

فرعاية مصلحة كل من الشركاء - عند الاستلام - خوفه، تماهيههم فى الحقوق التى منها التمسست فى الجمعية العمومية .

والا : الرابع :

فانه باطن : ربما من ناحيتين ، فالناحية الاولى ، أن يكون بمثابة الزيادة يأخذها صاحب الاسهم الممتازة دون مبرر وقد بينها فى الامتياز الاول . والناحية الثانية ، أن الزيادة هنا هى القاعدة ، والقاعدة محرومة فى الاسلام تحريماً قطعياً ، سنتناول حكم القاعدة بالتفصيل فى الفصل الثانى من الباب الخامس .

بقى أن نقول أن الامتياز الجائر شرعاً هو حق الاولوية فى الاكتتاب لاسهم القدامى ، بأن يكون طرح الاسهم الجديدة بموافقتهم تطبيقاً لحق الشفعة المقرر فى الشرع ، وهو هنا حق للمساهمين القدامى ، فى أن يكونوا أولى من غيرهم بشراء الاسهم الجديدة . (٢) ويمكن ان ندرج هذا فى القاعدة " المسلمون على شروطهم فيما أعلن " .

ثالثا : أسهم تمتع :

قد يحدث أن يستهلك المساهم مسهمه فيظل شريكاً فى الشركة ويكون له حق الحضور فى الجمعيات العمومية والتصويت فيها واقتسامه الارباح - أدنى من السهم المادى - والممتاز - ولكن يختص المساهمون الماديون بعمدة معينة من الربح قبل توزيع شئ منه على صاحب التمتع كما لا يكون له أن يشارك فى توزيع موجودات الشركة عند التصفية إلا بعد أن يسترد المساهمون الماديون القيمة الاسمية لاسهمهم . (٣)

(١) نيل الاوطار للشوكانى ٢٩٢/٥ ، ٢٩٤ .

(٢) راجع الشركة فى الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى رسالة الدكتوراة للدكتور

عبد العزيز عزت الخياط القسم الثانى من : ٢٢٤ .

(٣) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن وحسن من : ١٦٥ .

ولهذا الاسهم قد تكون جائزه وقد لا تكون جائزه هـ بيان ذلك على ما يأتي :

أولاً : أنها غير جائزه :

وذلك اذا كانت القيمة التي أعطيت للشركاء المستهلكين للأسهم هي القيمة الحقيقية للأسهم سواء كانت اقل من القيمة الاسمية أو أعلى فان صلتهم بالشركة قد انتهت ويكون هؤلاء المساهمون قد استفوا من أموال الشركة ما يوازي حصصهم التي تتش في رأس المال المدفوع وحققهم في موجودات الشركة ورأسالها الاحتياطي أو أي حق آخر ، فلم يبق لهم في الشركة ما يستحقون به الربح من المال أو - المصل وعلى هذا أيضا ليس لهم الحق في الحضور في الجمعية العمومية .

ثانياً : انها جائزة بالتفصيل :

وذلك اذا كانت القيمة التي أعطيت للشركاء المستهلكين للأسهم هي القيمة الاسمية ، فحينئذ ينظر ، فإذا كانت القيمة المعطاة اقل من القيمة الحقيقية فان عازقة الشركاء المستهلكين للأسهم بالشركة لا تـل فائده ، اذ أنهم أخذوا قيمة أسهمهم الاسمية وهو رأسالهم المدفوع في بدء الشركة ، فيبقى لهم في موجودات الشركة وفي رأسالها الاحتياطي وفي أي حق آخر غير رأسالهم الذي استردوه حصصة معينة ، فيستحقون من أرباح الشركة بقدر تلك الحصصة الباقية عند الشركة .

فإذا كانت القيمة الاسمية أعلى من القيمة الحقيقية للأسهم فلا نتردد فسق أنها غير جائزة ، بل من باب الاولى اذا قارننا بينها وبين الحالة التي أخذوا القيمة الحقيقية للأسهم فانهم قد استفوا جميع رؤوس أموالهم بل أكثر منها ، فانقطعت علاقتهم بالشركة كما انعدم كل ما يستحقونه من أرباح الشركة .

الفرع الثالث : الحقوق الاساسية التي تخولها الاسهم الى اربابها :

بقى لنا ان ننقل بايجاز جميع الحقوق الاساسية التي تخولها الاسهم الى اصحابها ، وهي تكون على النحو التالي :-

- ١ - حق البقاء في الشركة ، فلا يجوز فصل أي مساهم من الشركة لأن المساهم متملك في الشركة ، ولا يجوز نزع ملكيته إلا برضائه .

٢ — حق التصويت في الجمعية العمومية ونو سبيل المساهم الى الاشتراك في ادارة الشركة ، وقد تناولنا جانباً من بيان هذا الحق وسنتناول ما بقى من بيانه في بحث مسألة الجمعية العمومية .

٣ — حق الرقابة على أعمال الشركة ، فلكل مساهم مثل حق لمراجعة ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر وتقارير مجلس الادارة ، وكل ما يتعلق بأمور الشركة قبل انعقاد الجمعية العمومية ، سنتناول تفاصيل هذا الحق فيما بعد ،

٤ — حق رفع دعوى المسؤولية على المديرين بسبب أخطائهم في الادارة ، " سنتناول تفصيله فيما بعد " .

٥ — الحق في اقتسام الارباح والاعتياطيات وموجودات الشركة " سنتناول التفصيل فيما بعد " .

٦ — الأولوية في الاكتاب " وقد تناولناها في الكلام عن الاسهم الممتازة .

٧ — حق التنازل عن السهم ، فللمساهم أن يتصرف في أسهمه بالبيع أو الهبة أو غيره ما لم يحد كل شرط يحرم الحماهم من هذا الحق باطلاً . (١)

المطلب الثاني : حصص التأسيس وحصص الارباح

الفقره الاولى : بيان حصص التأسيس وحصص الارباح :

حصص التأسيس عبارة عن : صكوك ليست لها قيمة اسمية تعطى للمؤسسين .

و حصص الارباح عبارة عن : صكوك ليست لها قيمة اسمية تعطى لغير المؤسسين .

فلا فرق بينهما الا من حيث أرباب كل من هاتين الصورتين من الحصص ، وكل

صورة من هاتين الصورتين من الحصص تكون مجرد افتراضية ، تعين نصيباً معيناً

لأربابها من صافي أرباح الشركة مثل ٥ % أو ١٠ % " ولا يمكن الزيادة عليه " .

(١) راجع الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، رسالة الدكتوراه للدكتور عبد الميزع عز الخياط القسم الثاني : ص : ١٠١

فحص التأسيس أو حصص الارباح اذ ان تكون مقابل لا شيء من رأس مال الشركة ه اذ ارباحها لا يساهمون بشيء في تكوين رأس مال الشركة . (١)

الفرع الثاني : حكم فحص التأسيس وحصص الارباح :

فحص التأسيس أو حصص الارباح ظاهرة البطالان ه لانها تعين قدرا معيناً من الارباح لاربابها دون أو أساس ه فقد قلنا ان الارباح تستحق بأحد الامرين :-

الاول : رأس المال أو

الثاني : الممسك .

ولم يكن لرب حصص التأسيس أو حصص الارباح أى شيء منها ه فليس لهم المساعدة في رؤوس أموال الشركة ه كما ليس له الممسك - مثل الحصص في المضاربة * الذي يستحق به جزءاً من الارباح .

بقى ان نبين انه قد يدعى ان القدمات أو المساعدات من ارباب حصص التأسيس أو حصص الارباح دين فتكون لهم حصة في مال الشركة ه فنقول ان الدين لا يمكن ان يكون حصة في الشركة ه لذا عند كونه مملوك المقدار فكيف اذا الم يمكن معرفتها كشأنه هنا ه فالقدمات وأماليها غائبة . (٢)

ولكى تكون حصص التأسيس أو حصص الارباح مشروعة لا بد ان نجعلها موجودة حقيقة ه ويمكن ان يكون ذلك بأحد الطريقتين :-

أولاً : ان تزداد الى قيمة الاسهم الحقيقية قدراً مؤبداً ضئيلاً مثل ٢ % مثلاً ليكون حصص التأسيس ومرتك للمساهمين حق الاختيار في دفع ذلك وتلك الشا ن بالنسبة الى حصص الارباح ونرى ان لا واحد يعارض ذلك اذا كان على تمام الماسم بالمجهودات التي بذلها المؤسسون في انجاح مشروع تأسيس الشركة

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علو حسن بن عمر ١١٢٠ هـ ١٢٠ هـ ١٢٤٠ هـ ١٢٦ هـ

وقد فسر الدكتور عبد الحزب عزت الخياط المصلح هنا بالمعنى الفنى المستدره راجع رأيه في هذا وثقاسيله في كتابه الذي يعمل به ككتوارة ه الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون اوضح ه القسم الثاني س ٢٣٠ .

(٢) راجع المدونة الكبرى للامام مالك المجلد الخامس : ٦٢ .

أو غيرهم الذي ليس له ما في ذالك .

ثانيا : أن يسمح للمساهمين تقدير حصص التأسيس أو حصص الأرباح في الجمعية العمومية ، بأن يخصصوها من أسهمهم في رأس مال الشركة المساهمة ويحاطونها للمؤسسين أو غيرهم .

وليس المهم أن نحصل على الاتفاق من المساهمين كلهم أو على اتفاق أغليتهم وننفذه على كلهم ، لأن اتفاق كلهم قد يصعب الحصول عليه ، وتطبيق اتفاق الاغلبية على كلهم يعطى شيئا على غير المتفقين على ذلك وهو نوع من الضغط عليهم فليس بجائز .

فالخاتمة هي مجرد الحصول على موافقة المساهمين ، سواء من كلهم أو من بعضهم ، ونعتبر مبلغ حصص التأسيس أو حصص الأرباح هو القدر المخصص من حصص المتفقين عليها فقط . وهذا جعلنا كلا من حصص التأسيس أو حصص الأرباح في حيازة الوجود ومتحقق صاحبها الربح قدرهما .

المطلب الثالث : السندات

نقسم هذا المطلب الى الفرعين :-

- أولا : بيان عام للسندات .
- ثانيا : حكم السندات في الجريمة .

الفرع الاول : بيان عام للسندات :

ولبيان عام للسندات بأقصر الطرق يكون بمرز أنواع هذه السندات على النحو التالي :- (١)

أولا : سندات مستحقة الوفاء بملاوة اصدار وهذه السندات لها قيمة اسمية اكسير من القيمة الحقيقية التي صدرت بها ، وعلى أساس القيمة الاسمية المرفوضة تحسب الفوائد ويحصل الوفاء . والمقصود من اصدار هذا النوع من السندات ترغيب رجال المال في الاكتساب ، غير ان الفوائد التي تعطيها السندات (١) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس ، ص ١٣٧ - ١٣٨ والشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي رسالة الدكتوراة للدكتور عبد المنير عزت الخياط القسم الثاني ص : ١٠٤ - ١٠٥ .

المذكورة تكون منافسة نسبيا وكأنما تراعى في ذلك المداوة التي يأخذها صاحب السند عند الوفاء .

ثانيا : سندات النسيب ، وهي تصدر بقيمتها الاسمية وتحويل اصحابها فوائد سنوية فضلا عن مبالغ معين اذا فازت في يا النسيب الذي يجري عليها صنفا وقد لا تصحى هذه السندات الجائزة في يا النسيب الذي قد تفوز فيه .

ثالثا : السندات ذات الاستحقاق الثابتة الصادرة بالقيمة الاسمية وهي النوع العادي من السندات وليست لها قيمة واحدة وتنطى فوائد ثابتة .

رابعا : السندات المضمونة ، وهي السندات ذات الاستحقاق الثابت ، الصادرة بقيمتها الاسمية ، ولكنها مضمونة بضمان شخصي او عيني . ومن أمثلة الضمان الشخصي الكفالة التي تقدمها الحكومة أو إحدى الشركات لصالح ارباب السندات . ومن أمثلة الضمان العيني أن ترهن الشركة عقاراتها في مقابل السندات المضمونة أو أي شيء من اموالها المينية الاخرى . وتلجأ الشركة الى اصدار مثل هذه السندات اذا كانت بحاجة الى اجتذاب رجال المال لا قراضها بالنقد لكي تتدفق سوء احوالها العادية .

الاكتساب في السندات :

وتتم عطية زيادة رأس مال الشركة بالسندات بأن تطرحها على الجمهور ويكتتبون فيها ، ويكون ذلك عادة بواسطة البنوك ، وتملن الشركة كل المعلومات المتعاقبة بالسندات وأعمالها الرقاء بالمبلغ الذي تمهد به ومقدار الفائدة القانونية .

حقوق حاملي السندات :

لحاملي السندات حقان اساسيان :

- ١ - الحصول على فائدة ثابتة في مواعيدها المفضى عليها رحمت الشركة أو خصرت .
- ٢ - استيفاء قيمة السندات في الاجل الحصري وقد يكون ذلك من طريق الاستهلاك بالقرصة .

ولما عدا ذلك فلمهم حقوق الدائنين تجاه مدنيهم وفقا للأحكام القانونية

الفرع الثاني : حكم السندات في الشريعة الإسلامية :

نريد أن نبين أولا رأى الإسلام في السندات في الأمر الذي يختص به كل نوع من أنواع السندات الأربعة .

ففي النوع الأول نجد أن السندات تستحق عذوة اصدار عند الوفاء وهي زيادة علم القيمة الحقيقية للسندات يستحقها أصحابها دون مقابل ، فتكون بمثابة الرضا المحرم في الإسلام .*

ولما النوع الثاني فنجد فيه يا النصيب ، فهو المراد بكلمة " الحيسر أو على الأقل مندرج تحتها - عندما قال الله عز وجل : " يا أيها الذين آمنوا - إننا نذر بالحيسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون " . إننا نريد الشيطان أن يوتى بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والحيسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فمن أنتم منتبهون (١) .

فقد وصف الحيسر في الآية ٩٠ بأنه رجس وهي كلمة لا تطلق في القرآن الكريم إلا على ما اشتد فحشه وقبحه ، ولما كان هذا شأن الحيسر واليانصيب منه مندرج تحته فسندات اليانصيب محرم .

ولما الثالث والرابع فنجد فيهما القاعدة . وذلك هو الأمر الذي يشمل جميع أنواع السندات ، فالقاعدة - في نظر الإسلام - هي نفس الرضا المحرم قطعيًا بنص القرآن الكريم ، أي بها النجاسة المصروفة في الجاهلية . وسنتناول تفصيل هذا في الفصل الثاني من الباب الأخير في رسالتنا .

وعلى هذا فإن السندات بجميع أنواعها محرمة في الشريعة الإسلامية ، لأن فيها قاعدة معينة ثابتة ، بل إن بعضها أعيد إليها في الحرمة كسندات الصادرة بملاوة

* سنتناول تفصيله في الفصل الأول من الباب الأخير في رسالتنا ٢٩٠-٣١٢ .

(١) الايتان : ٩٠ ، ٩١ من سورة الطائفة .

الإصدار ٨ . وسندات اليانصيب اللتين قد بينا صفتها آنفياً .
وقد بين هذا الحكم كل من الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة (١) والدكتور
محمد عبد الله الحري (٢) .

آراء بعض العلماء المجوزين للسندات :

ينقسم هؤلاء العلماء المجوزون للسندات الى فريقين :

الفريق الاول : يجوزون السندات للضرورة .

الفريق الثاني : يجوزون السندات لذاتها .

يمثل الفريق الاول كل من المرحوم الشيخ الامام الاكبر محمد شلتوت (٣) ،
والمرحوم الدكتور محمد يوسف موسى (٤) قال الشيخ محمد شلتوت ، وأما
السندات وعلى القرض بقاعدة معينة لا تتبع الربح والخسارة ، فان الاسلام لا يبيحها
الا حيث دعت اليها الضرورة الواضحة التي تفوق اضرار السندات التي يبرفها
الناس ومقررها الاقتصاديون (٥) . يرى أن تكون الحاجة والمصلحة لاولى الرأي
من المؤمنين القانونيين والاقتصاديين والشريعة ويراعى في ذلك ناحيتان :-

أولاً : أن لا يكون القرض الا حينما تكون الحاجة حقيقية .

ثانياً : أن لا يكون القرض الا بقدر المحتاج اليه . (٦)

وحجة هذا الفريق ان الاسلام يبنى أحكامه على قاعدة اليسر ورفع الحرج
والمنع على عزة الأمة وقد مرها (٧) .

ولا شك ان اساس هذا الرأي سائر على مبادئ الشريعة الاسلامية وقواعدها
والذي يهبطنا أن نبين هنا هو مدى تحقق الضرورات في السندات ، وقد قسم
المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الاسلامية ان الاقتراض - وهو الحاصل من ارباب السندات

(١) مجلة لواء الاسلام العدد الثالث من السنة الخامسة سنة ١٩٥٢ .

(٢) بحث " الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الحاضر للدكتور محمد عبد الله الحري
المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الاسلامية ص : ٢٣٥ .

(٣) راجع الفتاوى للشيخ محمد شلتوت ص : ٣٥٥ .

(٤) راجع الاسلام ومشكلاتنا الحاضرة ص : ٦٣ نقله الدكتور عبد المنيز عزت الخياط
في رسالته للدكتوراه ، الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي ، القسم
الثاني ص ١٩٠ .

(٥) الفتاوى للشيخ محمد شلتوت ص : ٣٥٥ (٦) راجع نفس المرجع ص ٣٥٥ ايضاً .

(٧) راجع الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي رسالة الدكتوراه للدكتور
عبد المنيز عزت الخياط القسم الثاني ص : ١٩١ .

— بالفائدة لا تبيحه حاجة ولا ضرورة وأما الاقتراض — وهو الحاصل من الشركة في طلب
السندات — بالفائدة لا يرضى عنه إلا إذا دعت إليه الحاجة . (١)

ومين أن هذا هو الذي أراد به الشيخ محمود شلتوت حيث قال " وأنسى
اعتقد أن ضرورة المتقاضي وحاجته ما يرفع عنه اثم ذلك التعامل " أي بالفائدة " .
لأنه مضطر أو في حكم المضطر (٢) ، والله عز وجل يقول : " وقد فصل لكم ما حرم
عليكم وإن لم اضطررتم إليه " (٣)

ومثل الفريق الثاني المرحوم الشيخ عبد الوهاب خذاف ، ومقرر هو ومن ذهب
له فيه بأن هذا التعامل نافق للجانبين . ويعرف فيه ظلم لأحد ، والله سبحانه
وتعالى لا يحرم على الناس ما فيه مصلحة لهم ويعرف فيه أضرار وسد هذا الباب
من التعامل فيه أضرار وقال عليه السلام ، " لا ضرر ولا ضرار " (٤)

نسلم أن السندات فيها مصلحة ، ولكن لا نستطيع أن نسلم ما ادعاه
المرحوم الشيخ أن التعامل بالسندات " الفائدة " يعرف فيه أضرار وأن سده هو
الذي فيه أضرار . فكيف يخفى على المرحوم الشيخ عبد الوهاب خذاف أن التعامل
بالفائدة طريق سليم في استثمار المال ، وفيه ما يفضي إلى الخلل في التنمية
اقتصادية ، وينتهى ذلك الخلل إلى شللها عند ما يفشو التعامل بها . فالتعامل
بالفائدة " السندات " فيه استغلال من أرباب الأموال على غيرهم ، وهي بذاتها
الربا المحرم قطعياً بنظم القرآن الكريم .

فوجهة نظر المرحوم الشيخ عبد الوهاب خذاف ومن معه ، لا يقوى أمام
رأي القائلين بتحريم السندات .

(١) من قرارات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية ١٣٨٥/١٩٦٥ ص : ٤٠٢

(٢) الفتاوى للإستاذ الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ص : ٢٥٤ .

(٣) الآية ١١٩ من سورة الأنعام .

(٤) مجلة لواء الإسلام العدد الثاني عشر من السنة الرابعة سنة ١٩٥٤ .

* سنفضل بيان هذه المسألة في بحث الفائدة في الباب الثامن من
رسالتنا . (٣١٢-٣٢٨)

البحث الرابع : إدارة الشركة العامة

وتعيين أعضاء مجلس الإدارة حاصل عن طريق الجمعية العمومية ، وإذا كان
المؤسسون يعينون أعضاء أول مجلس الإدارة لم يكن ذلك نهائيا إلا بعد موافقة
الجمعية العمومية التأسيسية عليه . (١)

فتميين أعضاء مجلس الإدارة يكون بمثابة توكيل من المصاحمين إلى بعضهم
أو غيرهم في إدارة الشركة المساهمة لمجلس الإدارة جائز شرعا ، فكل شريك وكيل
عن صاحبه في التصرف في الشركة فيجوز له التوكيل في الإدارة ، أو بمباراة أخرى
نقول أن توكيل كل شريك في الإدارة داخل في التصرف الذي يكسبه من التوكيل
الذي قد به إليه صاحبه .

أضف إلى هذا أن تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومفاهيمه المتعلقة بالشركة
المساهمة يمكن ارجاعها إلى القاعدة التي نقلناها سابقا ، وهي " المصلحون على
شروطهم فيما أحسن " * .

وقد جرى المصل على أن يقوم مجلس الإدارة باختيار أحد أعضائه لتصرف
أمور الشركة وقضاء مصالحها ، ويطلق عليه اسم " المدير العام " أو " عضو
مجلس الإدارة المنتخب " . (٢)

ومفاهيم الكرم عن مجلس الإدارة تتناول الأمور الآتية :-

- ١ - تعيين أعضاء مجلس الإدارة .
- ٢ - شروط عضو مجلس الإدارة .
- ٣ - اختصاصات مجلس الإدارة .
- ٤ - واجبات أعضاء مجلس الإدارة وسلطاتهم .
- ٥ - مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة .
- ٦ - عزل أعضاء مجلس الإدارة .
- ٧ - كثافة أعضاء مجلس الإدارة .

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسين يونس ص ٦١٢ و ٢١٧ .

(٢) راجع رسالتهم ص ٢١٢ .

(٣) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسين يونس ص : ٢١٣ .

وقد تناولنا الامر الاول ضمن الكلام عن بيان عام احكام الادارة ، وسنتناول
الامور الباقية في فروع مستقلة :—

الفرع الاول : شروط انعاء مجلس الادارة :

نعرض هذه الشروط لبيانها على النحو الاتي :— (١)

- ١ — يجب أن يكون الشخص مائلاً بط لا يقل قدره عن مائة جنيه .
- ٢ — عدم وجود شبهة استغلال النفوذ كأن يكون موظفاً في الحكومة أو نحوه .
- ٣ — النزاهة من المصالح الشخصية أو عقوبة جنسية .
- ٤ — أن يكون ٤٠ % من الاعضاء مصريين .
- ٥ — أن لا يقل عمره عن ٢١ سنة ميلادية عند الترشيح .
- ٦ — تحديد عضوية شخص واحد في عدد معين من الشركات المماثلة .

وبين أن الشرط الرابع ذو صفة محلية بحتة ، ويكون بالنسبة إلى الشركات
المماثلة الموجودة في مصر . ولا شك أن غيره من هذه الشروط من الامور الادارية
التي يقتضيها المصالح التجارية العام في الشركات المماثلة .

وقد بينا اعتبار المصالح العام في الشرع ما لم يخالف النص ، وليس في هذه
الشروط ما يخالف النص كما أنها ليست من الامور التي يجب اتباعها شوقاً على
الاطلاق ، حيث أن للشرع قياس معين في تحديد الشروط المطلوبة في الشخص
في المماثلات .

الفرع الثاني : اختصاصات مجلس الادارة :

تتصل هذه الاختصاصات في تعيين ادارية ومالية . (٧)

أولاً : الاختصاصات الادارية : وهي التي تتعلق بمسير المشروع سواء من الناحية
الادارية أو الفنية ، وتتضمن تعيين الموظفين والمعامل اللازمة لذلك
فيتعين لمجلس الادارة تعيين مدير أو مديرين لمساعدتهم في تنفيذ هذه
المهمة ويمكن أن يكون هؤلاء من بين المصالحيين أو غيرهم .

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونس ص : ٢٣٢ — ٢٤٣ .

(٢) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونس ص : ٢٤٧ .

ثانيا : الاختصاصات الادارية الحالية (١) وهي اعداد ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر مشتطمين علم جميع البيانات التي يصدر تعيينها قرار من وزير الاقتصاد .

وعلى المجلس أيضا اعداد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومن مركزنا الحالي في نظام السنة ذاتها .

بين ان اختصاصات مجلس ادارة بنوعيتها ، الادارية والادارة المالية تكون بمثابة تكيين أعضاء مجلس الادارة على مباشرة أعمالهم وتنفيذها في الاطار المحدد قانونيا فلم نجد في ذلك ما يتعارض مع الجادى الاقتصادية السلامية فهم يتصرفون في الحدود التي رسم بها المصالحون ، فعند ما يمينون أعضاء مجلس الادارة يكونون على بديرة في ذلك في قانون الشركات الصاحبة الذي يبين اختصاصات مجلس الادارة .

الفرع الثالث : واجبات أعضاء مجلس الادارة وسلطاته :

يمكن أن تصور واجبات أعضاء مجلس الادارة على النحو الاتي : — (٢)

١ — عدم استغلال الصلة بالشركة : فلا يجوز لمضو مجلس الادارة أن يحقق لنفسه منافع خاصة عن طريق استغلال موجودات الشركة .

٢ — الوفا بالشركة ويقتضى ذلك أن يقوم عضو مجلس الادارة بحمله بمقتضى الصدق والاخلاص والامانة وان يكون حريصا على مصالح الشركة وان يمس دائها لخيرها ونجاحها .

٣ — دفع الشبهات ، وهذا يقتضى أن يكون عضو مجلس الادارة بمعناى عن الشبهات فيوقف الشركة على حقيقة تصرفاته .

٤ — لا يجوز لعضو مجلس الادارة ان يقوم بصفة دائمة بأمر على فنى أو ادارى بأية صورة كانت في الشركة الصاحبة الاخرى الا بتراخيص من رئيس الجمهورية ، وهذا قاصر على أعضاء مجلس الادارة فلا يسرى على غيرهم ممن يقومون بالاهمال الفنية في الشركة .

(١) راجع نفس المرجع ص : ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٢) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونسي ص : ٢٥٤ ، ٢٦١ .

٥ - الواجبات المتعلقة بالادارة الطائفة : يجب على مجلس الادارة التزام بمادة
المصدق والامانة فيط يحرص من مصلوبات أو بيانات على الجمعية العمومية
ورعاية مصلحة الشركة وتوظيفها فيط يمدد عنه من تصرفات تعبر الشركة بمصلحة
عامة .

يجب على مجلس الادارة اعداد ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر
والبيانات المتعلقة بالكافيات والمصروفات في الدعاية أو على سبيل التبليغ أو نحو
ذلك ، ويلزم عرضها على المساهمين بثلاثة أيام قبل انعقاد الجمعية العمومية
لأهلها الفرصة لهم لأطلاع عليهم .

يجب على مجلس الادارة توزيع الارباح المستحقة لهم سنوياً .
ويمكن أن توجز سلطات مجلس الادارة في أن ليس له أن يباشر أي عمل
يخرج عن الشئ الذي قامت الشركة من أجله أو يترتب عليه تغيير بنيتها
أو إبراء مدينيها .

ولا مانع من أن ينص نظام الشركة على تحديد سلطة مجلس الادارة كما لو
نعم على وجوب العمل على أن الجمعية العمومية اذا زادت قيمة المقدد من
حد معين أو فوقه ، جالتي القسرة أو الوفاء .

ولا شك أن واجبات مجلس الادارة في الشركة المساهمة وسلطاته التي عددناها
كلها تهدف الى ضمان سير الشركة المساهمة في حركاتها التجارية في الخطوط المبرمة
عليها عند عقد الشركة ويراد بهذا كله رعاية مصالح المساهمين في الشركة .

ولا شيء فيها مما يجب علينا أن نؤكد عليه ، فانها يمكن ان تدرجها
تحت القاعدة " المسلمون على شروطهم فيط احل " أو القاعدة " اعتبار المصرف
العام في الشئ فيط لا يخالف الشرع " ونذكرها كلها عرف تجاري عام ليس فيها ما
يخالف الشرع .

الفرع الرابع : مسؤولية أعضاء مجلس الادارة :

وتجدر اشارة الى ان مسؤولية أعضاء مجلس الادارة اساساً - كوكلاء عن الشركة -
بأنهم لا يسألون الا عن الاعمال أو الانشطة التي تصدر منهم في ادارة الشركة
وقد مخالفة القانون والقانون النظامي .

ولا شك ان هذا يتفق ومسئولية الوكلاء في الفقه الاسلامي — خصوصا في الموضوع الذي نحن بصدده — وقد لامحنا ذلك في الكلام عن الشركات في الفقه الاسلامي ، وكان اكثر وضوحا في التجارية ، حيث لا يسأل المضارب كوكيل في تشيير رأس مال رب المال — الا عن اهماله أو الخطأ الذي تعتمد فيه .

وحدد أنهم مسئولون عن الأخطاء التي وقع فيها العضو المنتدب للإدارة لانه يتصرف بتوكيل منهم ، فتكون مسئولية المتبوع (١).

ولا يمكن أن نقبل هذا على إطلاقه ، فاننا يمكن أن نجعل أعضاء مجلس الإدارة مسئولين فيط يتعلق عن اهمالهم أو اخطائهم في اختيار العضو المنتدب للإدارة . فاما الخطأ الذي تعمد به العضو المنتدب للإدارة ونتج من تصرفه البحت فهو مسئول فيه ، وقد قال جل شأنه " ولا تزر وازرة وزر أخرى " (٢)

ثم اعتبر أن مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة تضامنية ، أي أنهم متضامنين على المسؤولية ، في الاهمال أو الخطأ الواقع بينهم ، لانهم قائمون بالعمل مجتمعين ، فعلى هذا اذا عين لكل منهم اختصاص خاص فلا محل للمسئولية التضامنية . (٣)

وموقف الاسلام هنا ، هو تخصيص الاهمال أو الخطأ الواقع بينهم مهما أمكن لانهم وان كانوا قائمين بالعمل مجتمعين فان لكل منهم — في الغالب — دور خاص فيه واذا لم يتمكن تخصيص ذلك فليحملنا الا أن نعتبر المسؤولية التضامنية بينهم ، ولا يحرف الاسلام المسؤولية التضامنية الا في المسألة التي ههنا شأنها .

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس ٢٦٨ .

(٢) الآية ١٨ من سورة فاطر .

(٣) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس : ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

الفرع الثاني - عزل أعضاء مجلس الإدارة

يمكن عزل عضو مجلس الإدارة قبل انقضاء مدة خدمته ، ويكون حق العزل في صورتين .

أولاً : عند النظرية التقليدية أن عضو مجلس الإدارة وكيل عن الشركة ، وإذا كان يجوز للموكل أن يعزل الوكيل في كل وقت ، والجمعية العمومية هي الهيئة التي تمثل الشركة فيكون لها مدرسة حق العزل نيابة عنها .^(١)

ولا شك أن هذه الصورة سائرة على حق الموكل في عزل الممثل ، وكون عضو مجلس الإدارة وكيلًا ظاهر ، لأنه يتصرف بأذن من الجمعية العمومية " المساهمون " فذلك يتفق ونظر الاسلام .

ثانياً : عند النظرية الحديثة ، أن عضو مجلس الإدارة في جسم الشركة بطلبه القيام بوظيفة معينة فيها شأنه في ذلك شأن الجمعية العمومية ، لا يتأخر لعضو أن يبتز عضواً آخر ، فإذا ارتكب عضو مجلس الإدارة من المخالفات ما يجعله غير أمين على مصالح الشركة فلا محيص من رفع الأمر إلى القضاء . وتقدر المحاكم بحسب الظروف كل حالة قبول طلب العزل من عدمه .^(٢)

وإن كنا لا نستطيع أن نقبل وجهة النظرية الحديثة في عزل عضو مجلس الإدارة بمستوى واحد مع الجمعية العمومية - بل إننا نرى قلنا في النظرية التقليدية - فإننا نرى أن طريقة العزل يجب أن تكون عن رأي الاسلام . فان رفع الأمر إلى القضاء وسيلة للتأكد من عدم تنافي بها ما قد يحدث من الجمعية العمومية من الجائز في عزل على أعضاء مجلس الإدارة ولا شك أنها تندرج تحت هذا .^(٣) وفيه حكمة الفرد " وهو الجدا الذي يحرض عليه الاسلام .

(١) راجع " الشركات التجارية " للدكتور علي حسن يونسي ص : ٢٠٥ .

(٢) راجع " الشركات التجارية " للدكتور علي حسن يونسي ص : ٢٠٥ .

فانظرية الحديثه ما تزال تحتوف بمجلسه عزل الموكل "الجمعية العمومية" الوكيل "أعضاء مجلس الادارة" - فى حالة لا يتعلق بالمخالفات أى فى الحالة العادية - وأن للوكيل أن يتنازل ، ويتم تنازل بمجلس الادارة باعدته للموكل . (١) وليس فى هذا ما يحارض المبدأ الاسلامى .

الفرع السادس : مكافأة أعضاء مجلس الادارة :

وهؤلاء أعضاء مجلس الادارة ومن يمينون من المدير العام والموظفين يشتغلون بأجر سواء كانوا مساهمين أو غير مساهمين ، فانهم يشتغلون بمقتضى التوظيف . (٢)

ويكون ما يستحقونه من الأجر ، فى احدى الصور الثلاثة الآتية . (٣)

- ١ - فى صورة راتب يدفع سنوياً .
- ٢ - فى صورة مبلغ يقدر عن حضور كل جلسة من جلسات مجلس الادارة .
- ٣ - الجمع بين الاول والثانى .

ويكون المبلغ السنوى الذى يحظى لاهضاء المجلس ما راتباً مقطوعاً يؤدى لهم دون نظر الى ربح أو خسارة وما نسبة معينة فى أرباح الشركة وما الاثنين مما .

وقد انتقد بعض العلماء - خصوصاً الشافعيون - مبدأ اعطاء أعضاء مجلس الادارة والمديرين والموظفين رواتب معينة عند ما كانوا مساهمين ، لأنه يفضى الى استحقاق المساهمين ما يزيد على نصيب رأس مالهم ، وهو غير جائز شرعاً عند هم وقد دافعنا هذا الانتقاد . *

وأما فى اعطائهم اجرا سنوياً بنسبة معينة من أرباح الشركة ، فيجدر لنا أن نفصل فيه ، فاذا كان ذلك على اساس المضاربة المعروفة فى الاسلام -

- (١) راجع الشركات التجارية المدكتور على حسن يونس ص : ٢٨٢ ، ٢٨٨ .
- (٢) راجع الشركات التجارية المدكتور على حسن يونس ص : ٢١٣ والشركات فى الشريعة الاسلاميه والقانون الوضعى رسالة الدكتوراه للدكتور عبد العزيز عزت الخياط - القسم الثانى ص : ٢٣١ .

- (٣) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس ص : ٢٢٦ .
- * راجع رسالتنا فى حكم الشركات المساهمة ، فى الفرع الثانى ص : ٢١٩-٢٢٢ .

— بمعنى أنهم لا يستحقون شيئا عند الخسار — فهو مقبول في الاسلام ،
وإذا كان مطلبهم على صفة الاجر البحث فلا يجوز ذلك شرعا .

وعلى هذا أيضا لا يجوز الجمع بين الاجر الثابت دون نظار الى الربح
أو الخسار والأجر بالنسبة المئوية من أرباح الشركة لتمامهما في الصفة
عند الشرح ، ولا يمكن أن يجمعهما .

بقي أن نبين أنه قد تعطى الشركة أعضاء مجلس الإدارة السابقين أنصبه
كمعاش أو احتياطي أو تمويض عند انتهاء الخدمة .

ونرى أن ذلك لا يتعارض مع المبدأ الاسلامي إذا كان على رضا المساهمين
الذي يكون غالبا عن طريق الجمعية العمومية ، فان ذلك بمثابة هبة أو عطاء
منهم ، فكل واحد حر في أن يتبرع في ملكه التام في نظر الاسلام .

المطلب الثاني : هيئة المراقبة

وهي الهيئة التي تقوم بالاراف على أعمال الشركة ورقابة ادارتها والحكمة
في وجود هيئة المراقبة ظاهرة وهي لأهميتين أساسيتين : —

أولا : أن عدد المساهمين غير محدود فرقابتهم بأنفسهم يكون سببا مستمرا لخلق
المشاحنات بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة .

ثانيا : الرقابة على الشركة تحتاج الى خبرة فنية خاصة لا تحتاج لجمهور المساهمين
ولا يقدر عليها الا المحاسبون المتخصصون في علوم المحاسبة وإدارة الأعمال^(١)
والضرائب فيكون المراقب في أغلب الاحيان سببا في منع وقوع الخس أو كشفه

ولا شك أن وجود هيئة المراقبة لم يكن الا لضمان حسن سير الشركة
المساهمة نفسها بطاقيه من مصالح المساهمين أنفسهم ، فهي من الامور
الإدارية التي يمكن أن تندرج تحت الحرف العام الذي له اعتباره في الشريعة

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونس ص : ٢٩٠ و ٢٩١ .

الاسلامية لقول النبي صلى الله عليه وسلم " ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن " (١)

وسنبين بهذا المطلب على النحو الاتي :-

- ١ - تعيين أعضاء هيئة المراقبة .
- ٢ - شروط المراقب للشركة المساهمة .
- ٣ - سلطات المراقب وواجباته .
- ٤ - مسؤولية المراقب .
- ٥ - الطبيعة القانونية لوظيفة المراقب وعزله .
- ٦ - مكافأة المراقب .

الفرع الاول : تعيين أعضاء هيئة المراقبة " المراقبين "

يكون تعيين أعضاء هيئة المراقبة من تعيين أعضاء مجلس الادارة (٧) ، فلا نريد أن نطول الكلام عنه هنا .

بقي أن نبين انه اذا لم يكن للشركة المساهمة في أى وقت لأى سبب مراقب الحسابات ، كما لو مات أو استقال أثناء السنة المالية تعيين على مجلس الادارة - اتخاذ اجراءات تعيين المراقب فورا . (٨)

ولما كان هذا معروف في القانون المنظم لشركات الاموال " خصوصاً الشركة المساهمة - فان مجلس الادارة قد تصرف فيط هو داخل من اختصاصاته ، لأن تعيين المراقب في هذه الحالة مما اقتضته ادارة الشركة ، وقد تصرف في ذلك بإذن المساهمين بصفته وكيلاً عنهم ، فلم نر في هذا التصرف ما يتمارض به الجادى الاسلامية .

(١) راجع الحديث في " الاشياء والنظائر " للسيوطي " الشافعي ص ٩٩ ولا يسن نجيم " الحنفى " ص ٩١ .

(٢) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس ص : ٣٣٣

(٣) المادة ٤/٥١ من القواعد المنظمة لشركات الاموال ، الموسوعة الاقتصادية ٧ شركات الاموال ص : ٣٦٠ .

الفرع الثاني : شروط المراقب للشركة المساهمة :

- ١ - أن يكون المراقب شخصا طبيعيا (١) . وعلمة ذلك أن القانون يفرض جزاءات جنائية على بعض المصالحات التي يرتكبها المراقب ولا يمكن تطبيق هذه الجزاءات على الشخص الممنوع . (٢)
- ٢ - يجب أن يتوافر في مراقب الشركة الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة . والقصد من ذلك ضمان جدية المراقبة من طريق استنادها إلى فنيين متخصصين . (٣)
- ٣ - يحظر أن يجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها (٤) .
- ٤ - لا يجوز كذلك أن يكون المراقب شريكا لأحد الأشخاص المذكورة صفاتهم في الشرط الثالث أو موظفا لديه أو من ذوى قرابة حتى الدرجة الرابعة (٥) والحكمة في الشرط الثالث والرابع هي أن لا تكون للمراقب أدنى مصلحة تؤثر في قيامه بمهامه على نحو معين . (٦)
- وبين أن هذه الشروط كلها تهدف للمحافظة على حسن سير الشركة الذي يضمن مصالح كل الأفراد الممنعين فيها خصوصا المساهمين " فالمسلمون " على شروطهم فيما أحل " وليس في هذه الشروط ما يعارض المبادئ الإسلامية .

-
- (١) المادة ١/٥١ من القواعد المنظمة لشركات الأموال " القانون ١٩٥٤/٢٦ .
 - (٢) الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونس ص : ٢٩٤ .
 - (٣) الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونس ص : ٢٩٥ .
 - (٤) المادة ٢/٥٢ من القواعد المنظمة لشركات الأموال " القانون رقم ١٩٥٤/٢٦ .
 - (٥) نفس المادة .
 - (٦) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونس ص : ٢٩٥ .

الفرع الثالث : سلطات المراقب وواجباته :

وللمراقب مراجعة حسابات الشركة وفحص الميزانية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن مراعاة تطبيق نظام الشركة وقانونها ، ولتأدية ذلك يكون له الاختصاصات الآتية :-

أولا : الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتنا وفي طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمته . (١)

ثانيا : مراقبة صحة انعقاد الجمعية العمومية . (٢)

ثالثا : تقديم تقرير سنوي عن أعمال الشركة ، ويجب على المراقب ان يدلي في اجتماع الجمعية العمومية برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة وموجه خاص في الموافقة على الميزانية بتحفظ أو بغير تحفظ أو في اعادتها الى مجلس الادارة . (٣)

رابعا : تقديم تقرير عند اقتضاء زيادة رأس المال وتكون دعوة الجمهور للاكتساب العام في أسهم زيادة رأس المال بنشرة يرفق بها تقرير من مراقب الحسابات بصحة البيانات الواردة فيها ومطابقتها للقانون وتعلن النشرة مع تقرير المراقب في الصحفيين ويكون المراقب والمقيمون على نشرة الاكتساب في حدود اختصاص كل منهم مسئولين عن اشتغال النشرة على جميع البيانات المنصوص عليها في هذه المادة وعن صحتها ونشرها في الميقات المنصوص عليه في الفقرة السابقة . (٤)

خامسا : بيان خاص بقروض أعضاء مجلس الادارة : قضى القانون أن يوضع بيان مسن مراقبي الحسابات يقررون أن القروض أو الاعتادات أو الضمانات المتقدم ذكرها

(١) المادة ١/٥٣ من القواعد المنظمة لشركات الأموال " القانون رقم ٢٦/١٩٥٤ .

(٢) راجع المادة ١/٥٤ ٢٥ من القواعد المنظمة لشركات الأموال القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(٣) المادة ٢/٥٤ " نفس المرجع "

(٤) المادة ٤/٨ ٤ ، ٥ ، ٦ من القواعد المنظمة لشركات الأموال . القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

قد تمت دون الخس بالشرط التي تتبعها الشركة بالنسبة لجمهور المصنّعين
ويكون ذلك بشروط ايام قبل انقضاء الجمعية العمومية . (١)

سادسا : دعوة الجمعية العمومية عند قصور مجلس الادارة في اجراء هذه الدعوة
او تعذر ذلك لأي سبب من الاسباب . (٢)

فهذه هي سلطات المراقب وواجباته ، وهي من التنظيم الاداري الذي
يترتب عليه حسن سير الشركة ، فليس فيه ما يعارض المبادئ الاسلامية
وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم ، ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
حسن . (٣)

الفرع الرابع : مسؤولية المراقب :

وهي كمسؤولية أعضاء مجلس الادارة ، فكل منهم في مركز يشبه مركز الآخر
فيكون المراقب مسئولا في مواجهة الشركة اذا اُهمل في القيام بواجبه او ارتكب
خطأ .

وقد نص القانون على ان يسأل المراقبون بالتضامن في حالة تعدد هم (٤) وكذلك
يكون المراقب مسئولا في مواجهة كل واحد من المساعمين من الاضرار التي تصيبه
بصفته الفردية اذا ترتب ذلك على خطأ المراقب او اهماله ، وهي مسؤولية تقصيرية
تستند الي القانون المدني . (٥)

وقد بينا حكم هذه المسؤولية في الشريعة في مسؤولية أعضاء مجلس
الادارة ولم نر ان نكرهه .

(١) المادة ٢/٣٥ ، ٣ من القواعد المنظمة لشركات الاموال القانون رقم
١٩٥٤/٢٦

(٢) راجع الشركات التجارية المذكور على حسن يونس ص : ٣٠٠ .

(٣) راجع الحديث في " الاشباه والنظائر " للسيوطي . " الشافعي ص ٦٩ ولاسن
نجيم " الحنفية " ص ٦٣ .

(٤) راجع الشركات التجارية المذكور على حسن يونس ص : ٣٠٢ و ٣٠٣ .

(٥) راجع المادة ١٦٣ من القانون المدني ، ص : ٢٧ .

الفرع الخامس : الدائمية القانونية لمراقبة المراقب وعزله :

انقسم الرأي في بيان الطبيعة القانونية لمراقبة المراقب الى نظرتين : (١)

الاولى : النظرية التقليدية :

فهذه النظرية تعتبر المراقب وكيلًا عن الشركة التي يمثلها مجموع المساهمين وينبني على ذلك أنه يكون للجمعية العمومية حق تعيين المراقب وحق عزله في كل وقت .

الثانية : النظرية الحديثة :

وهذه النظرية تعتبر أن المراقب عضو في جسم الشركة يناط به القيام بوظيفة معينة ، فلا يخضع لسلطان الجمعية العمومية ولا يكون لها عزله قبل انقضاء مدة المقررة في نظام الشركة ، فان أغل المراقب بواجبه أو تخلف رسالة الشركة فان أمره يمرر على القضاء الذي يطاع عزله من منصبه اذا توفر لديه مسوغ لذلك .

وعلم الشريعة في هذا هو نفس الحكم الذي قلناه في مسألة عزل أعضاء مجلس الإدارة . أي ان عدم خروج عزل المراقب لسلطان الجمعية العمومية ليس على إطلاقه ، فرفع أمر العزل إلى القضاء إنما يكون في حالة الخلف الذي يقتضي ذلك ، كالحالة التي قد تكون فيها الجبالفة من الجمعية العمومية في الطعن على المراقب .

الفرع السادس : مكافأة المراقب :

يتقاضى المراقب في الحادة اجرا على عمله ، وهذا الاجر تديره الجمعية العمومية (١) ، وقد يفوض مجلس الإدارة تحديد ائتمار المراقب وهو مستقصد فيسه لانه يجمل المراقب تحت رخصة مجلس الإدارة . (٢)

ورأي الشريعة في هذه المكافأة هو نفس الرأي الذي ذكرناه سابقا فليس مكافأة أعضاء مجلس الإدارة .

(١) راجع رسالتنا ص ٢٥١ و ٢٥٢

(٢) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي ص ٢٦٦ ، ٢٦٣ .

(٣) راجع المادة ١/٥١ من القواعد المنظمة لشركات الاموال ، القانون ١٩٥٤/٢٦

(٤) راجع المادة ٤/٥١ من نفس المرجع وراجع ايضا الشركات التجارية للدكتور

علي حسن يونسي ص : ٣٠٢ .

المطلب الثالث : الجمعية العمومية

تتكون الجمعية العمومية من المساهمين في الشركة بصرف النظر عن أنواع أسهمهم . فلا يدخل في تكوين الجمعية العمومية حملة السندات أو أصحاب حصص التأسيس " أو حصص الارباح " ومع ذلك فلا مانع من أن ينص في نظام الشركة على أن يمثلوا بمندوبين عنهم في الجمعيات العمومية بشرط أن يكون رأيهم استشاريا . (١)

فالجمعية العمومية هي السلطة العليا في الشركة المساهمة ، والفرض من تكوينها الطاعة الفرعية للمساهمين الاشراف على شركتهم والوقوف على أحوالها فانهم أصحاب الشأن الاول في الشركة فهم أربابها يناولون من غيرها ويتأثرون من سقوطها وفشلها .

فالمساهمون لكثرة عددهم لا يتمكنون من ممارسة حقوقهم في تعيين أعمال الشركة ، فينبغيون عنهم مجلسا لإدارة في إدارة أعمال الشركة ، كما ينيهون عنهم هيئة المراقبة للإشراف على أعمال الشركة وحساباتها ، كما بيناه آنفا .

وليس غرضنا بيان تفاصيل الجمعية العمومية كلها ، وانما نقصد عرض قدر ما يفيد مدى تحقق فرصة الاشراف للمساهمين على شركتهم والوقوف على أحوالها .

وعلى هذا يكون بيان هذا المطلب على ما يلي :-

- ١ - بيان أنواع الجمعية العمومية .
- ٢ - حق التصور والتصويت في الجمعيات العمومية .
- ٣ - القرارات الصادرة من الجمعيات العمومية .

الفرع الاول : بيان أنواع الجمعية العمومية :

وتنقسم الجمعية العمومية الى أنواع ثلاثة . (٢)

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس ص ٣٠٧ و ٣٠٨ .

(٢) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس ص ٣٠٦ و ٣٠٧ .

- ١ - الجمعية العمومية التأسيسية .
- ٢ - الجمعية العمومية العادية .
- ٣ - الجمعية العمومية غير العادية .

أولاً : الجمعية العمومية التأسيسية :

وهي التي تجتمع عقب انشاء إجراءات تأسيس الشركة ويقصد منها وقوف المساهمين في المرحلة الأولى لنشأتها على سلامة الإجراءات التي اتخذت والتصديق على القانون النظامي وتمييز الهيئات الإدارية التي يمسند إليها باستقلال الشركة لحساب المساهمين .

وإذا كان في رأس مال الشركة حصص عينية فإن الجمعية العمومية التأسيسية تجتمع لإقرار تقدير هذه الحصص ويعتبر ذلك إجراء من إجراءات التأسيس وتكون في هذه الحالة من أصحاب الأسهم النقدية دون أصحاب الأسهم العينية . (١)

وهذه النقطة الأخيرة يجدر أن نلفت النظر إليها ، فإن تخصيص أصحاب الأسهم النقدية لإقرار تقدير الحصص العينية قد يؤدي إلى الضرر والشك من منع في الإسلام فقد روى أبو هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الخمر (٢) فالترسيم الذي يوافق مبدأ الشراكة أن يكون بين الأطراف المعنية وهم المساهمون هنا ، فهم يقررون ما تقدير الحصص العينية ، عند ما تبين أن التقييم يتفق والقيمة السوقية .

ثانياً : الجمعية العمومية العادية :

وهي الجمعية العمومية التي يناط بها الإشراف على إدارة الشركة واتخاذ القرارات اللازمة لذلك واعتماد الحساب الختامي الذي يمد به مجلس الإدارة ، وتجتمع هذه الجمعية مرة على الأقل في نهاية السنة المالية (٣)

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي : ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٢) راجع الحديث في سنن أبو داود ٢٢٨/٢ .

(٣) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي : ٣٠٦ ، والمادة ١/٤٤ من القواعد المنظمة لشركات الأموال ، القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ثالثا : الجمعية العمومية غير الحادية :

وهي التي تتولى تعديل نظام الشركة* ، اذ قد تقتضي مصلحة الشركة اعادة النظر في برامجها اثناء حياتها ، ولا يعتبر ذلك من أعمال الادارة الدارجة التي تسند بها الى مجلس الادارة ولكنه يقتضي بالأسس التي تقوم عليهما الشركة .

وهذه الجمعيات الثلاثة غير مختلفة في حقيقتها وجوهرها فالجمعيات العمومية عموم تتكون من المساهمين وتهدف الى غرض واحد هو اتخاذ القرارات اللازمة لادارة الشركة وتحقيق مصلحتها . الا ان اختلاف المسائل التي تمرر عليها هذه الجمعيات يؤثر في اختلاف الشروط اللازمة لصحة انعقاد الجمعية والقرارات التي تصدرها (١) .

وبين أن هذه الجمعيات العمومية الثلاثة تخول للمساهمين كمجموعة سلطات كاملة في شركتهم ، ولما كانوا لا يستطيعون مباشرة أعمال الشركة بأنفسهم لكثرة عددهم وعدم خبرتهم - في أغلب الاحيان - في الأعمال التجارية الكبيرة - فيشكلون ذلك - كما بيناه سابقا - الى مجلس الادارة ، ولضمان سير الشركة على ما يرام يوكلون الاشراف على أعمالها الى هيئة المراقبة .

ولا شك أن هذا لا يتعارض مع مبادئ الشريعة لأن ذلك كله من المصروف العام الذي تقتضيه حالة الشركة المساهمة والمصرف العام له اعتبار في الشريعة والمسلمون على شروطهم فيما أحل ، وليس في هذا ما يناقض نص الشريعة .

(٢) وليس للجمعية العمومية غير الحادية تغيير غرض الشركة الاصلى لأنه يعتبر انشاء الشركة من جديد ويقتضي للاجراءات اللازمة للتأسيس ولا يجوز زيادة التزامات المساهمين " راجع الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي - رسالة الدكتوراة للدكتور عبد العزيز عزت الخياط - القسم الثاني ص : ١٠٩ .

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي ص : ٣٠٦ .

وستتناول فيط يلى بعض التفاسيل الذى يميننا فى الجمعيات المصومية

الفرع الثانى : حق الحضور والتصويت فى الجمعيات المصومية :

ينص على حق الحضور فى الجمعيات المصومية للمساهمين * وأن لكل واحد منهم حق التصويت فيها ، ما عند المناقشة أو عند أخذ أى تقرير ما . (١)

ولا شك أن هذه هي حق حضور الجمعيات المصومية والتصويت فيها للمساهمين يتفق ورأى الشريعة ، لأنهم هم أصحاب الشركة فهذا التخصيص بمثابة إعطاء الحق لذويه وهو من مبادئ الشريعة الإسلامية . فلا يمكن أن يتدخل فى حق الفرد غيره . فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم " لا يحل لامرئ أن يأخذ عصا أخيه بغير طيبة نفس منه " رواه الحاكم وابن حبان فى صحيحهما (٢) وقال " لا يعطيه أحد ما شئت أخيه بغير إذنه " أخرجه مسلم (٣)

وعلى هذا فإن منح بعض المساهمين الذين لا يحوزون قدراً معيناً من الأسهم من حضور الجمعيات المصومية يتنافى عن الشريعة وكذلك الشأن بالنسبة الى منح العضو على من يتأخر عن الوفاء بباقي قيمة الأسهم التى اكتتب فيها ، لأن ذلك نوع من الاعتداء على حقوقهم وهو غير جائز . (٤)

وقد ذكرنا سابقاً أن الأسهم المستأجرة تعطى الامتيازات لصاحبها ومنها التمديد فى التصويت فى الجمعية المصومية ، وبيننا أن ذلك لا يتفق ورأى - الشريعة (٥)

* وقد يحضر الجمعيات المصومية مندوبون من أصحاب حصص التأسيس أو حصة السندات عند ما ينص فى نظام الشركة جواز ذلك ولكن رأيهم لا يكون الا - استشارياً " راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس : ٣٠٨ .

(١) راجع المادة ٤٦ % ، ١ / ٤٨ من القواعد المنظمة لشركات الاموال ، القانون رقم ١٦٥٤ / ٢٦ والشركات التجارية للدكتور على حسن يونس : ٣٠٨ .

(٢) سنن السلام للمنعمانى ٦١ / ٣ .

(٣) صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٥٢ / ٣ .

(٤) راجع غاصيل هذا المنع فى المادة ١ / ٤٦ من القواعد المنظمة لشركات الاموال - " القانون رقم ١٦٥٤ / ٢٦ وكتاب " الشركات التجارية " للدكتور على حسن يونس : ٣٠٧ .

(٥) راجع رسالتنا من : ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

انفرج الثالث : القرارات الصادرة من الجمعيات العمومية :

وتتضمن القرارات في الجمعية العمومية بالتصويت على القرارات التي تتخذها ، وهي تصدر بأغلبية الأصوات التي يحددها القانون أو ينص عليها نظام الشركة .

وتكون قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقا لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى الدائمين والمؤقتين في الرأي (١)

وليس في هذا ما يمارى حق التصرف في الشركات الإسلامية فهو منى على الوكالة المتضمنة فيها ، فكل حق التصرف تصرفا أنه نظر له بمقتضى عقد الشركة (٢) .

وتتخذ القرارات بالأغلبية البقاء لنظام الشركة يكون بمثابة تصرف بمضى المساهمين تصرفا أنه نظر لهم بمقتضى عقد الشركة فيكون جائزا شرعا ، ونمنى بجواز تنفيذ القرارات بأغلبية الأصوات على جميع المساهمين اذا كانت لا تتخرج عن نطاق التصرف الذي تقتضيه الوكالة المتضمنة في عقد الشركة الإسلامية ، أى اذا كانت داخله في التصرف الذي أنه نظر لهم فيه نظرا معتبرا في عقد الشركة الإسلامية .

المبحث الخامس : توزيع الأرباح في شركة المساهمة

نقسم هذا البحث الى ٣ فصول :-

المطلب الأول : الأموال الاحتياطيات " الأرباح غير الموزعة " .

المطلب الثاني : الأرباح الموزعة .

المطلب الأول : الأموال الاحتياطيات " الأرباح غير الموزعة "

يقتضى واجب التبصر والاحتياط ان تحتفظ الشركة ببعض أرباحها فلا توزعها على أرباحها حتى تدرك عن نفسها أخطارا في المستقبل المجهول كأن تنفق بالخسارة فتحتاج الى إعادة تهيئ رأسمالها الأولات في غنم في سنة من السنين وتريد ان ينال منها مونا ربحا مستقرا ، وتسمى هذه الأرباح المتخلفة عن التوزيع بالمال الاحتياطي^(١)

وبين أن الأموال الاحتياطية - على البعثة - تجنب ولم توزع ، غير أنها من ذلك لم تخرج عن استحقاق المساهمين عليها ، وعلى وجه عام لا تمارس الشريعة وانصرف حكمها تفهيمه ينبغي ان نتكلم عنها تبعا لأنواعها واحدا تلو آخر ، وهي أربعة أنواع ، قانونية ، واختيارية ، واستترة .

الفصل الأول : الاحتياطي القانوني :

وهو الذي يفرضه القانون ، فيشرط خصم نسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوين مال احتياطي على ان يقف استثمار النصف اذا وصل الى نسبة معينة من رأسمالها ، فاذا منيت الشركة بمسائل احتياطي وجبت إعادة الخصم حتى يصل هذا الاحتياطي الى النسبة المنصوص عليها ثانيا .^(٢)

وقد نصت القواعد الخاصة لشركات الأموال في مصر انه يجب انجز من عشرين

(١) راجع الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي : ٣٣٨ .

(٢) الشركات التجارية للدكتور علي حسن يونسي ص ٣٣٩ .

على الاتفاق من جانب ارباح الشركة الصالحة لتكوين احتيا الى الو ان يبلغ هذا الاحتيا الى المصنوع من رأس المال فيها ، ويحصل بهذه الاحكام كلما قدر الاحتيا على عن مصور رأس المال فيها . (١)

الفرع الثاني : الاحتيا الى الاتفاق على :

الاحتيا الى الاتفاق هو الاحتيا الى الذي يفرضه نظام الشركة به تصرف الاحتيا الى القانوني فانه يفرضه القانون العام لتتأيم الشركة . (٧)

الفرع الثالث : الاحتيا الى الاختيارى :

لا يفارق الاحتيا الى الاختيارى الاحتياطين السابقين الا من حيث انسه يترك تقريره لتقدير الجمعية العمومية العادية .

ويلزم على الجمعية العمومية العادية ان تتخذ قرارا بتكوين ما من احتيا على اختيارى فى حدود نسبة مقبولة لا تؤثر على حقوق المساهمين فى الحصول على حصة عادلة من ارباح الشركة .

والاحتيا الى الاختيارى مقدم على غيره من الاحتياطيات الاخرى فى جبر خسائر رأس المال . ولا تلزم الشركة ان تعيده الى حاله الا (١)

الفرع الرابع : الاحتيا الى المستتر :

وهو الاحتيا الى الذى لا يشار اليه فى بند من بنود الميزانية ، ولكنه ينتج من ملك مجلس الادارة الذى يصعد الى الجالعة فى تقدير التزامات الشركة او تقويم موجوداتها بأقل من قيمتها الحقيقية . وينقسم الى قسمين :-

اولا : الاحتيا الى المستتر الارادى :

وهو الذى يتمدد بمجلس الادارة اشقاءه ، ويكون مستترا استتارا حقيقيا

(١) راجع المادة ١٤ من القواعد المنظمة لشركات الاموال ، القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(٢) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٣) راجع الشركات التجارية للدكتور على حسن يونس ص : ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

مضى كان محكم الغطاء وليس من السهل استنباطه من فحص الميزانية

ثانيا : الاحتياطي المستر غير الارادي :

وهو الذي لا يضمن مجلس الادارة الى انشاء ولكنه ينتج اثر
الميزات الكثيرة التي استهدفت لها استمار الحملة في السنوات الاخيرة
وترتب عليها انتفاعها انتفاها مستمرا ، وتقوم موجودات الشركة يعتمد
على حالة ميزانيتها السابقة فابتعدت قيمتها عن قيمتها الحقيقية . وقد
يتمتع الامتيا الى استتارا غير ارادي في الحالة التي ترتفع فيها قيمة
اراضي الشركة او عقاراتها نتيجة تصحيح الحى الواقعة فيه وليس ذلك
من الاسباب . (١)

الفرع الخامس : حكم الاحتياطيات في المريعة الاسلامية :

ولا شك ان الاحتياطيات الثلاثة الاولى بذاتها جائزة شرعا لامرين :

الامر الاول : انها تكون بوضاء المساهمين وهو ظاهر في الاول والثاني
فالصالحون على تمام العلم بالقانون العام المنظم للشركة المساهمة وكذلك نظام
الشركة نفسه فهم يقبلون هذا القانون وهذا النظام . ولما في الثالث ، فلما
كانت الجمعية العمومية تلتزم بمياسة رشيدة ، فقد تصرف المساهمون
فيها تصرفا انه لهم نظر فيه .

غير انه اذا تمت هذه الاحتياطيات الثلاثة في وقت واحد يجدر ان تكون
نسبة كل منها ثلثية كى ان تضمن حقوق المساهمين في الحصول على نسبة
معتولة من الارباح .

ونلاحظ ان هذه الاحتياطيات كلها تهدف الى مواجهة حالة الكساد في
الشركة ، وعلى هذا تبين ان تكون نسبة الاحتياطيات تتفق وهذا الغرض .

والامر الثاني : ان المساهمين يستحقون على هذه الاحتياطيات . بحسب

(١) راجع التفاصيل في " الشركات التجارية " للدكتور على حسن يونيس ص : ٣٤٣ هـ

عدد الاسهم الذي يمتلكه كـ . واحد منهم في الشركة . ونعني بقوائم الاخصير
أنه يجب على تد يحدد في بعض الشركات الصناعية ، من اجمالي الحق للموظفين
والصالحين - عند التصفية - على هذه الاموال الاحتياطيات ، فاستحقاقهم
عليها دون اسامى لانها نماء رأس المال ، وليس لهم رأس المال في الشركة ، فانهم
بصفتهن الموظفين والصالحين قد ائتمروا كما لم استحقوه وهي الاجور أو المكافآت .

وأما الاحتيا الى الاخير ففي الكم عنه تفصيل ، فالقسم الاول ، منه ظاهر
البطلان ، لأن فيه غرر يقضى الى عدم حصول المساهمين على ما يستحقونه
من فائض الارباح او من فائض اموالهم في الشركة . وذلك غير جائز شرعا . (١)

وأما القسم الثاني منه فناتج من غير قصد ، وليس بمحكم النفاء ويمكن
استنباطه من فحص الميزانية فملو مجلس الادارة فعل ذلك ، ولا فيكون
المحكم مثل القسم الاول .

المطلب الثاني : الارباح الموزعة

الارباح الموزعة ، هي صافي الارباح بعض خصم الاموال الاحتياطيات السابقة
ومحد خصم ٥ % منها لشراء سندات حكومية (٢) ويوزع الباقي على الوجه الاتي :
الفرع الاول : كيفية توزيع الارباح : (٣)

أ - ٧٥ % توزع على المساهمين .

ب - ٢٥ % تخصص للموظفين والصالحين ويكون توزيعها على النحو التالي :-

١ - ١٠ % على الموظفين والصالحين عند توزيع الارباح على المساهمين

ويتم طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمعية .

(١) وقد تناولنا مسألة الشكر في رسالتنا ص : ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٢٧ .

(٢) راجع المادة ٥ / ١٤ من القواعد المنظمة لشركات الاموال القانون رقم
٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(٣) نفس المادة : وهذه التفاصيل تمها لم يتناول به في جمهورية مصر العربية
نأخذ كمشا ، لبيان رأى المراجعة في هذه المسألة .

٢ — ٥ % تخصص للخدمات الاجتماعية والاسكان طبقا لما يقرره مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقاب عمال الشركة .

٢ — ١٠ % تخصص للخدمات الاجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الادارية التي تتولاها او تصرفها فيما يقرر من رئيس الجمهورية ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المخصصة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق ارباحا او تحقق ارباحا قليلة لا سبب لا ترجع الى عدم كفاءة في التشغيل او الى تراخ من العاملين في الشركة ، ويكون التخصيص في كل حالة على عدة وناء على عرض الوزير المختص .

الفرد الثاني : رأى الشريعة الاسلامية في كيفية توزيع هذه الارباح :

وتجيب ٥ % من صافي الارباح لراء سندات حكومية يقضى الى التماثل بالفائدة ، فالسندات من طبيعتها تحقق الفائدة وهي محرمة شرعا كما بيناه وسنأتي بالمزيد في البيان في بحث مسألة الفائدة فيط بصد .

وأما تخصيص ٢٥ % من صافي الارباح للموظفين والعمال — بجميع تفاصيله — لا أساس له في الشريعة الاسلامية ، وقد قلنا آنفا ان الارباح نصيب راس المال وليس للموظفين والعمال رأس مال في الشركة . وكل ما يستحقونه يكون بمطهرهم . وقد اخذوا كله بصفة الاجور .

ويبين أن الخضر من هذا هو تنظيم حياة الموظفين والعمال ، فمنرى ان الوسيلة الى ذلك هو اعطاء راتبات عادلة لهم من جانب الشركة ونقتلح منها نسبة معينة لا تضر القدر الذي يستحقونه لمواجهة حياتهم اليومية .

القسم الثاني

الشركات الحديثة غير الشركات المساهمة

نقسم هذا الفصل الى الجاهات الاتية :-

- المبحث الاول : شركة التضامن .
- المبحث الثاني : شركة التوصية البسيطة والتوصية بالاسهم .
- المبحث الثالث : شركة ذات المسؤولية المحدودة .

ثم نتكلم عن شركة المعاضة كملحق فيه .

المبحث الاول : شركة التضامن

نقسم هذا المبحث الى مطلبين :-

- المطلب الاول : بيان شركة التضامن .
- المطلب الثاني : حكم شركة التضامن في الشريعة الاسلامية .

المطلب الاول : بيان شركة التضامن :

الفرع الاول : تعريف شركة التضامن :

وهي : شركة يملكها اثنان او اكثر بقصد الاتجار والشركاء متضامنون على المسؤولية في ديون الشركة مسؤولية غير محدودة ولو كان ذلك في أموالهم الخاصة . (١)

فاذا قام جميع الشركاء بإدارة الشركة كانت كشركة عنان ، وإذا قام بعضهم بإدارة الشركة كانت مطبقهم في ظل الشركاء الآخرين مغاربة وإذا عين الشركاء للشركة مديرا اجنبيا يقوم بجميع اعمالها كان هذا النوع مغاربة من جميع الوجوه . ان حدود حق المدير قدرا مشاعا من الارباح . وان حدود اجرا مميّنا دون نثار الى البرج او المسارة فكان هذا النوع شركة الحنان التي وكل الشركاء فيها ادارتها كلها الى غيرهم .

(١) راجع قانون التجارة والقوانين المكمله له ص : ٧

الفصل الثاني : خصائص شركة التضامن :-

وقد تدرج بعض التقنيكات عن تعريف شركة التضامن لمصوغته ، وإنما نصوص على المصفة المميزة لها ويجدر بنا أن ننقلها هنا لمساعدة فهم التعريف الذي قلناه . وهي تتميز بخمسة أمور :

الأول : اكتساب التاجر مصفة التاجر في شركة التضامن . لأنها تعترف بأعمال تجارية وتلتزم بما يتفق وأبيعة الشخصية الاعتبارية من الالتزامات المفروضة على التجار ، ويشترط أن تتوفر في الشركاء المتضامن أممية التاجر الكاملة وأما من الشركة يؤدي إلى إفلاس الشركاء إذا لم تضار أمواله الخاصة بحداد ديون الشركة .

الثاني : مسؤولية الشركاء : وهي مسؤولية الشركاء تجاه الشركة بعد اتوقيع على المقد ، وتكون في صورتين ، شخصية وتضامنية فالشخصية هي أن توقيع الشريك على المقد التضامني يعني تعهده بالتزامات الشركة شخصياً فذمة كل من الشركاء متعلقة بدين الشركة فإذا احتيط على خلاف ذلك فيكون لانيا وهذا ما يسمى بمسؤولية شخصية .

وأما المسؤولية التضامنية هي أن الشركة والشركاء متضامنون في الوفاء بديون الشركة وتعهداتها ، وعلى هذا فلدائن الشركة أن يطالب الشركة أو الشريك بالدين أو يطالبهما معاً وأن يتقيد بوجود مطالبة الشركة أولاً ، إلا عند بعض القانونيين ،

الثالث : عدم إمكان توسيع شركة التضامن : أي لا يجوز ذلك إلا عن طريق زيادة رأس المال أو عن طريق إضافة شركاء آخرين لا يمكن انتقال حصص الشركاء إلى الآخرين إلا بإجماع الشركاء الباقين لأن الشركة قامت على المصروفة الشخصية أو الثقة المتبادلة بين الشركاء .

الرابع : في توزيع الأرباح : وتوز الأرباح والخسائر المأقية لا الإسمية بحسب الاتفاق ، ولا يصح توزيع الأرباح صورة ولو استكملت

في السنوات التي تلي سنوات التوزيع من الارباح .

التأمين : في انشاء شركة التأمين : وتدخل شركة التأمين بصفة أحد الشركاء ولا يجوز المورثة ان يحلوا محل الشريك المتأمين الا بموافقة باقي الشركاء . (١)

المطلب الثاني : حكم شركة التأمين في الشريعة الاسلامية :

نقسم هذا المطلب الى فرعين :-

- الفرع الاول : آراء الملطاء في حكم شركة التأمين
- الفرع الثاني : مناقشة آراء هؤلاء الملطاء

الفرع الاول : آراء الملطاء في حكم شركة التأمين :

بعد الاستقصاء نستطيع ان نقول للملطاء المسلمين ثلاثة آراء في حكم

شركة التأمين :-

- ١ - المحرم مطلقا .
- ٢ - المباح مطلقا .
- ٣ - الفصل في الاباحة .

يمثل الرأي الاول كل من الاساتذ الشيخ تقي الدين الغنياني ، وسميح

عاطف الزين . قالا ان شركة التأمين فاسدة لان الشروط التي تنص عليها تخالف

شروط الشركات في الاسلام وتفاصيل رأيهما في نقد هذه الشروط على مايلي : (٢)

(١) راجع هذه المسائل في " الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي رسالة الدكتوراة للدكتور عبد العزيز عزت الفياض القسم الثاني ص ٧٣ ، ٧٤ ، ٤٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) راجع " النظام الاقتصادي في الاسلام " للشيخ تقي الدين الغنياني ص : ١٣٠ ، " الاسلام وأيدولوجية التأمين " سميع عاطف الزين ص : ٨٨ ، ٨٩ .

- ١ - انه يشترط في ... ان يكون جائز التصرف فلا يصح اشتراط
التضامن من ...
- ٢ - ان عدم ...
الاسلام ...
- ٣ - المسؤولية ...
في الشركة ...
- ٤ - ان تراط ...
لترك الشركة ...
- ٥ - ان اتخذ ...
الاسلاميه ...
انفساخ ...

ومثل الرأي ...
من علماء الشريعة ...
يشترى اثنان ...
مما او مطالبة ...

ومثل الرأي الثالث الاستاذ على الخفيف ...
مندرج في الشركة ...
ولما اذا عين ...
من جميع الوجوه ...

وكان الاستاذ على الخفيف قد ذكر ان للشركاء ان يقدموا المال منهم جميعا ...
والصالح من ...

(١) راجع ...
الاسلام ...
(٢) راجع ...

وإذا كان العامل متحدا كانت الأموال بينهم شركة عنان بينما تكون أموال الآخرين
في أيدي العاملين من أربابهم . (١)

الفرع الثاني : ضائق آراء هؤلاء العلماء في حكم شركة التضامن :

نتناول أولا انتقادات الشيخ النبهاني وسميح عاطف الزين . فنقول أن —
انتقادنا الأول مبنى على قول غير المجوزين لشركة اتفاقية — مثل الشافعية
— وأما القائلون بجواز شركة اتفاقية — وهو الذي رجحنا رأيهم — فهم — خصوصا
الحنفية — يشترطون فيها التفافه . وهذه تمنى المسؤولية التضامنية فليس
شركة التضامن . (٢)

وأما الانتقاد الثاني فهو يندرج على شركة التضامن ولا مانع فيه . فهو من
الأمور الإدارية التي لا تمارس من الشريعة . والمطلوب على شروطهم فيما أحل . (٣)

وأما الانتقاد الثالث . وهو اشتراط محدودية المسؤولية في الشركة . فإن
هذا ليس صحيحا على إطلاقه . لأن الشركاء في الإسلام مسئولون عن ديون الشركة
والمؤمنون بمبدأنا لا يسيطرون والفقهاء الأولون لم يجعلوا للشركة ذمة منفصلة عن
الشركاء . وتكون محدودية المسؤولية في شركة المضاربة لا في كل أنواع الشركة . (٤)

وأما الانتقاد الرابع . وهو أن للمرك ترك الشركة متى شاء . فليس على
إطلاقه . فإنه مقيد بعدم الإضرار بالشركاء الآخرين . وقد قال الرسول صلى
الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار " حديث مجادة بن الصامت وعبد الله بن عباس (٥)

نعلم الانتقاد الخامس من الشيخ النبهاني وسميح عاطف الزين . لما يبدو مما
قرره الفقهاء أن موت أحد الشركاء أو الحجر عليه لا يفسخ الشركة إلا بالنسبة إليه فقط
دون غيره من سائر الشركاء . (٦)

- (١) راجع نفع المبرمج ص : ٦٦ .
- (٢) راجع رسالتنا ص : ١٨٩ .
- (٣) راجع رسالتنا ص : ١٦٥ و ٢٢٢ .
- (٤) راجع تفاصيل الشركات في رسالتنا .
- (٥) سنن ابن ماجه ٢ / ٧٨٤ .
- (٦) راجع تفصيل هذا في رسالتنا ص : ١٧٣ .

لكن لا مانع لهم ان يشترطوا ذلك ، ويكون بمثابة فسخهم للركعة التي بذاتها قائمة وقتئذ ، فلم يمتنع في ذلك ، ولا نرى فيه ما يتنافى عن الرخصة ما دام -
الاعتراف بحكم الشركة المقتضى موافق ، بل انه يندرج تحت القاعدة " المؤمن على
شروطهم فيطأ آمن " .

بين انه لم يثبت أى حرج من خروج القائلين بتحريم شركة التضامن .
وأما رأى الشيخ لشركة التضامن مطلقاً فجنى على ان التضامن الصحيح
القائم على التراضي لم يمتنع استناداً الى قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أوفوا
بالعهود " (١) وقوله تعالى " الا أن تكون تجارة عن تراض منكم " (٢)

وأما في الإباحة لشركة التضامن فيه نظر ، وذلك أنه اذا تصرف أحد الشركاء
فان باقى الشركاء لا يلتزمون بتصرفه الا اذا كان فيطأ هو من أعطى الشركة ومقتضيات
التجارة ، فالمسؤولية التضامنية المحبوبة في الاسلام في الشركة لم تكن مطلقة
من جميع الوجوه ، فان الاسلام قيد الشرط الملتزم بأن يكون فيطأ أحل لقوله صلى
الله عليه وسلم " والمؤمنون على شروطهم الا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً " .
صحيح ابن عثمان الحديث الذي رواه أبو هريرة . (٣)

واذا ثبت ان التحريم مطلقاً ولا إباحة مطلقاً غير متحققين ، فلم يبق لنا
الا رأى الثالث وهو الذى يمثله الأستاذ الشيخ على الخفيف ، وهو إباحة شركة
التضامن على تفصيل ما يبيح . غير اننا لا نقبل بعض المحاولات للاستناد الشيخوخة
على الخفيف في تشبيه شركة التضامن بالشركات الإسلامية .

فقد شبه الأستاذ الشيخ على الخفيف شركة التضامن بالمضاربة في مال
الشركاء غير العاملين بالنسبة للشركاء العاملين . واعتبر التشبيه بينهما من جميع
الوجوه اذا عير للشركة مديراً إثنين . وهذا التشبيه غير منطبق بينهما . فالمسؤولية
في شركة التضامن غير محدودة ، بينما تنقسم المضاربة بمقدور ديمة المسؤولية . انصف

(١) الآية ١ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٩ من سورة النحل .

(٣) راجع سهل السلام للصنعاني ٥٩/٣ .

الى ذلك أنه لا يلزم من تعيين المدير الايجابي أن تصبح شركة التضامن من سبب
المنافسة ، فالمدير عبارة عن موثق ، يتقاضى راتباً ، بينما يكون الغناب جزءاً
في المنافسة يستحق قدره من الربح مضافاً .

ونوافق الأستاذ الشيخ على التقييد ، أنه اذا تصرف الشركاء بجمعهم ففى
شركة التضامن او وكلوا واحدا منهم فهي تشبه شركة المنان فى مقام اموالها ، اى لا
يزال يبقى بينهما فارق واحد ، وهوان المسؤولية تكون تضامنية فى شركة التضامن
ولم تكن كذلك فى شركة المنان .

واذا امنا النافذ فى شركة التضامن لوجبنا انطباق معنى شركة الفاقضية عند
الاعتنا عليها ، باستثناء شرط واحد من شروطها وهو وجوب التساوى بين رؤس الاموال
فشرط اعلية الوكالة والكفالة فى التماثلين فى الفاقضية متطبقة على الشركاء
التضامنين . والتزام الشركاء بديون شركة الفاقضية متطبق على ضرورة ايفاء الديين
من اموال الشركاء التضامنين اذا لم تف اموال شركة التضامن بذلك ولا شك أنه
يتبع فى التضامن جميع الأحكام المتعلقة بالكفالة والوكالة .

وتكون شركة التضامن فى عموم القارات يخضع لأحكام شركة الفاقضية ايضا .
وانعدام تساوى الاموال فى شركة التضامن لا يجعله غير مشروع ، فانه من الامور
الادارية ، والمسلمون على شروطهم فيطابق الحق من ذلك " وهو ما ذهب
اليه المالكيه " (١) فانهم لم يشترطوا تساوى الاموال عند ما قالوا بجواز شركة
الفاقضية وانما المشترط عندهم وجود التساوى بين نسبتي المان والمطل ، وهذا
يتحقق ما يهدف اليه الحنفية فى اشتراط تساوى الاموال ، من تجنب ائخذ بمصلحة
الشركاء زيادة مما يستحقه من الارباح .

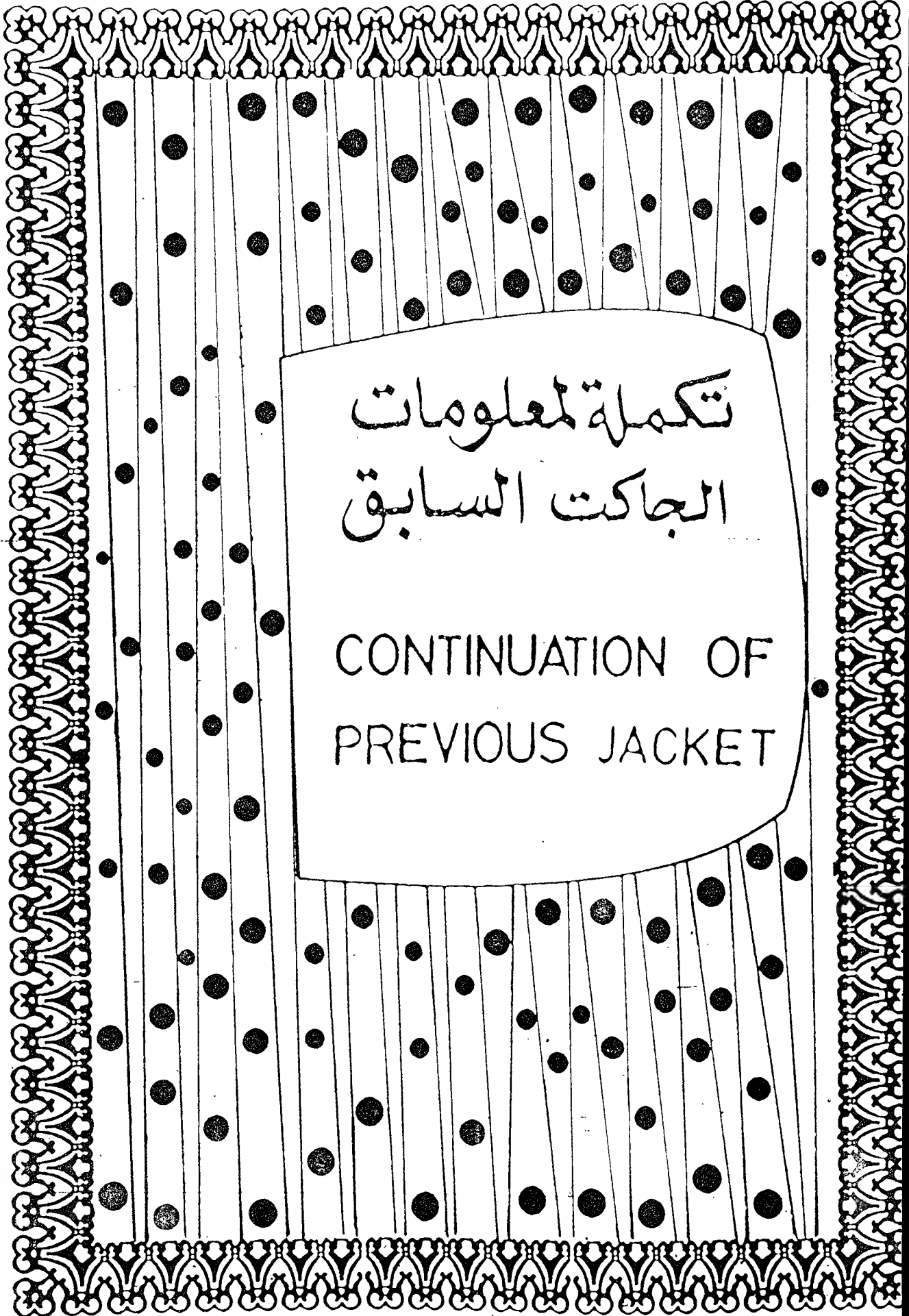
فبالتساوى بين نسبتي المان والمطل ، يمكن ان تقسم الارباح على قدر المال
لكل من الشركاء ولا يأنه بذلك قدرا يزيد مما يستحقه .

وهذا نستطيع ان نؤكد بأن مسؤولية شركة التضامن متطبقة على مسؤولية شركة
الفاقضية على رأى المجوزين لها ، وهو رأى المالكية على الوجه الاخص .

(١) راجع رسالتنا ص ١٨٨ و ١٨٩ .

تستكمل المعلومات
في الجاكت التالي

TO BE CONTINUED
ON THE NEXT JACKET



تكملة لمعلومات
الجاكت السابق

CONTINUATION OF
PREVIOUS JACKET

المبحث الثاني : شركة التوصية البسيطة والتوصية بالاسم

المطلب الاول : شركة التوصية البسيطة

الفرع الاول : تعريف شركة التوصية البسيطة :

وهي شركة تمقد بين شركاء متضامنين ومسؤولين عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة وشركاء مؤسسين يملكون في الشركة قلا يسأل الا فى حدود هذه الحصص دون غيرهم من عناصر ثروتهم . (١)

الشركاء فى شركة التوصية البسيطة :

الشركاء فى شركة التوصية البسيطة نوعان :-

النوع الاول : شركاء متضامنون وهم الذين يقومون بأعمال الإدارة وهم المسؤولون بصفتهم الشخصية والتضامنية عن ايفاء ديون الشركة وهم الذين يتحسبون صفة التاجر ويترط فيهم انلية التجارة . فأنهم كسأن الشركاء فى شركة التضامن .

النوع الثانى : شركاء مؤسسون ه يقدمون الطل ه ولا يلتزم كل منهم بمؤسسا ديون الشركة الا فى حدود الحصص التى قد مها ه وليس لهم الحق فى الإدارة ولا تدخل اسماهم فى عنوان الشركة . (٢)

الفرع الثانى : حكم شركة التوصية البسيطة فى الشريعة الاسلامية :

وحكم هذه الشركة فى الشريعة الاسلامية بالنسبة الى الشركاء المتضامنين - بخصوصهم - يكون كحكم شركة التضامن من جميع الوجوه . وأما بالنسبة الى علاقة الشركة المتضامنين والشركاء المؤسسين فنجد - بعد امان النظر - انها لا تخرج عن كونها نوعا من انواع شركة المضاربة . فان قواعد شركة المضاربة تنطبق على الصفات البارزة لشركة التوصية البسيطة .

(١) راجع قانون التجارة والقوانين المكملة له مادة ٢٣ ص ٧ ومادة ٢٧ ص ٨ .

(٢) راجع الشركات فى الشريعة الاسلامية والقانون الوهمى رسالة الدكتوراة للدكتور
عبد العزيز عزت الدنيا ل القسم الثانى ص : ٧٦ .

وسنمرغرا انطهاق القواعد العامة لركة المضاربة على شركة التوصية البسيطة
بنقر النقاط الرئيسية لشركة التوصية البسيطة ومقارنتها بالمضاربة على النحو
التالى :-

- ١ - الشركاء المتضامنون فى شركة التوصية البسيطة هم الذين لهم الحق فى
ادارة الشركة (١) فهم كالمضارب فى المضاربة .
- ٢ - الشركاء الموصون يقدمون المال ولا حق لهم فى ادارة الشركة (٢) فهم ككـرب
المال فى المضاربة .
- ٣ - لا يتدخل كـ من الشركاء الموصين فى ادارة الشركة ولا يسأل فى تصرفه الا اذا
اذن له الشركاء المتضامنون هـ فهذا يوافق طافى المضاربة كـ بيناه .
- ٤ - يجوز لكل من الشركاء المتضامين ان يتصرف فيما هو من عادة التجار هـ فهذا مقرر
فى شركة المضاربة .
- ٥ - لا يجوز للشركاء المتضامين ان يتصرفوا تصرفا يهدى الى زيادة فى رأس المال
او نقصان منه الا اذا كان هذا التصرف متقنا عليه او منصوصا عليه فى عقد الشركة
او نظامها . وهذا مقرر فى المضاربة حيث لا يجوز للمضارب أن يستدين على
مال المضاربة كما لا يجوز له ان يقرض من ماله الا باذن صاحب المال .
- ٦ - يجوز أن يقيد فى شركة التوصية البسيطة بأى قيد هـ لأن القاعدة القانونية
تعتبر أن المقتد شريعة المتعاقدين فهذا مقرر فى المضاربة القيدة .
- ٧ - تعدد الشركاء المتضامين والموصين فى الشركة التوصية البسيطة منطبق على
المضاربة حيث يجوز فيها تعدد أرباب الأموال والمضاربين فيها .
- ٨ - تشترط معرفة رأس المال وتسليمه فى شركة التوصية البسيطة وهذا ينطبق على
المضاربة حيث يشترط ذلك أيضا . ويجدر أن نلفت النظر هنا ان القانون
يرتب فوائد رسمية على ربة المال اذا تأخر فى تقديم الحصة عن الموعد
المعروب هـ وهذا ما تبارك له ربيعة . الا أن هذا شئ جانبي عن الشركة نفسها

(١) هـ (٧) راجع التعريف لشركة التوصية البسيطة .

اذ يمكن التجنب عنها وعلى قائمة .

٩ — يكون تقسيم الربح في شركة التوصية البسيطة على ما اتفق عليه ، أى يكون بجزء شائع بين الشركاء كالنصف والربح ، وهو يتفق وتقسيم الربح في المضاربة بالنسبة للمدركاء الموصيين وتقسيم ربح شركة الحنان تبعاً لرأى الاحناف ، والحنابلة بالنسبة الى المدركاء المتضامنين .

١٠ — أجاز بعض القانونيين تعيين نسبة ثابتة للشركاء الموصيين كعند أدنى مثل ٥% وأرى ان هذا لا يجوز فى الدريعة لما بيناء من أنه قد لا يتأتى الربح الا بهذا المقدار أو اقل منه .

فحينئذ لا يحصل الشركاء المتضامنون على أى مقدار من الربح ويكون ذلك بمثابة تحريمهم منه وتوغير متفق والقواعد المقررة فى الشركات الإسلامية فيكون غير جائز ، وهذا يمكن تجنييه والشركة قائمة .

١١ — ويقرر القانون انه اذا اشترط ضمان ارجاع رأس المال الى الشركاء الموصيين يكون الشرط فاسداً وهذا يتفق ورأى الاحناف . وأما عند غيرهم بطلت الشركة وصارت قرصاً لاحقاً لرب المال فى الربح اذا ربحت الشركة .

ويبين ما عرضناه ان شركة التوصية البسيطة تنطبق قواعدها الأساسية — اذا جنهنها الامور الجانبية عنها — على القواعد المقررة فى شركة المضاربة فى الشريعة الإسلامية . وعلى هذا اتفق والدكتور عبد المزين عزت الدنيا فى تسمية شركة التوصية البسيطة باسم المضاربة بدلاً من اسمها الاجنبى .

المطلب الثانى : شركة التوصية بالاسهم

نقسم هذا المطلب الى الفرعين الاتيين : —

الفرع الاول : بيان ماهية شركة التوصية بالاسهم .

الفرع الثانى : بيان حكم شركة التوصية بالاسهم فى الشريعة الإسلامية .

الفرع الاول : ماهية شركة التوصية بالاسهم :

شركة التوصية بالاسهم عبارة عن : " شركة تتألف من فئتين من الشركاء : شركاء

أو عدة شركاء متضامنين وصفتولين، تنصيا عن جميع التزامات الشركة، وشركاء مؤسسين لا يبالغون إلا بالنسبة لمساهمتهم من رأس المال المثلثة بقيمة أسهمهم. (١)

فالذي يفرق شركة التوصية بالأسهم عن شركة التوصية البسيطة هو تجزئة رأس المال في شركة التوصية بالأسهم إلى أسهم. وهذا هو الذي يمنح الشريك الموصى للنظام القانوني الذي يمنح له المساهم في شركة المساهمة، غير أنه لا يغير حالة الشركاء المتضامنين فهم طزالوا كالشركاء المتضامنين في شركة التوصية البسيطة ويمرود إلى واحد منهم أو أكثر بإدارة الشركة ولا يحزل إلا بالأجل بخلاف مجلس الإدارة في شركة المساهمة فانه يحزل بأغلبية الآراء. فالوجه التضامني يملأ الميزة للشركاء المتضامنين في أن يكونوا في حكم المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة في شركة المساهمة المقرره بين الشركاء المؤسسين هنا. (٢)

وهناك أمر آخر يفرق شركة المساهمة المقرره بين الشركاء المؤسسين في شركة التوصية بالأسهم عن شركة المساهمة في صورتها الأصلية. وذلك أنها تنقضى تهما لا نقضاء شركة التوصية بالأسهم نفسها بموت أحد الشركاء المتضامنين أو انسحابه أو الدخول عليه (٣) بخلاف شركة المساهمة في صورتها الأصلية فانها لا تنقضى بذلك.

ولما باقى القواعد المقرره في شركة المساهمة في صورتها الأصلية فتطبق على شركة المساهمة المقرره بين الشركاء المؤسسين في شركة التوصية بالأسهم.

الفرع الثاني : بيان حكم شركة التوصية بالأسهم في الشريعة الإسلامية :

يجد ربنا أن نبين أن شركة التوصية بالأسهم له ثلاثة جوانب :-

(١) - راجع دراسات، فمن محاسبة الشركات لأحمد الشهاوى ٣٠٥/٢.

(٢) نفس المرجع ٣٠٤/٢ والقواعد الخاصة لشركات الأموال، القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ مادة ٥٦ و ٥٧.

(٣) راجع الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي الدكتور محمد الحزيم عزت الدنيا ١٥ القسم الثاني ص ٢٣٦.

١ - الجانب التضامني بين الشركاء المتضامنين الذين يشكلون الفئة المؤسسة للشركة .

٢ - جانب المساعدة من الموصين وأم الشركاء الذين يشكلون الفئة التي تقدم رؤوس الأموال فقط .

٣ - جانب الدخل من قبل الشركاء المتضامنين في أموال الشركاء الموصين .

فقد بينا الجانب الأول في ركة التوصية البسيطة ، فه أن الشركاء المتضامنين في شركة التوصية بالأسهم يكون كـ أنهم في شركة التوصية البسيطة وشركة التضامن وأنه نابع لقواعد ركة الفارضة في الرينة الاسلاميه . فقد بينا أن ركة الفارضة تنبنى على الوكالة والوكالة ، فالوكالة تمنى التضامن .

وأما الجانب الثاني فقد بيناه في شركة المساعدة بكل تفصيل . فهى أن نتناول الجانب الثالث وهو الذى يميز شركة المساعدة المتضامنة في شركة التوصية بالأسهم بين الشركاء الموصين عن شركة المساعدة في ورثتها الاصلية .

ولا شك أن اختصاص الشركاء المتضامنين بالميل في شركة التوصية بالأسهم يقتضى اختصاصهم فى ان يكون أعضاء مجلس الادارة في شركة المساعدة المقررة بين الشركاء الموصين المتضامنة فيها .

وليس هذا الاختصاص يمارض نص الرينة الاسلاميه فانه مع الشؤون الادارية التى يتراخى عليها كل من الشركاء المتضامنين والموصين والمسلمون على شروطهم فيما أصل .

وهذا هو الحكم بالنسبة الى انقضاء شركة التوصية بالأسهم بموت احد الشركاء المتضامنين او انسحابه أو المنجر عليه .

بناء على هذا نقول المبوزين له ركة الفارضة وشركة المساعدة ان نتردد بالقول بجواز شركة التوصية بالأسهم ونوطد سب اليه الشيخ الكاظمي الغامى في كتابه "الاسلام سهيل المساعدة والمسلم" والاستاذ الشيخ على الشريف في كتابه "الشركات في الفقه الاسلامي" (١)

(١) راجع الشركات في الرينة الاسلاميه والقانون الوضعى ، للدكتور محمد المنزه عزت الشباط القسم الثانى ص ٢٣٦ و ٢٣٧ .

المبحث الثاني : الشركة ذات المسؤولية المحدودة

نقسم هذا المبحث الى مالمبحثين :-

المطلب الاول : بيان عن الشركة ذات المسؤولية المحدودة .

المطلب الثاني : بيان حكم الشركة ذات المسؤولية المحدودة في الشريعة الاسلامية .

المطلب الاول : بيان عن الشركة ذات المسؤولية المحدودة

منهين هذا المطلب على مايتسنى :-

الفقرة الاولى : تعريف الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

عرف القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (١) بأن هذه الشركة عبارة عن : شركة تجارية لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شركاء ، لا يكون كل منهم مسؤولا الا بقدر حصته . وهذا التعريف غير جامع ولا مانع ، وهذا يظهر لنا اذا تأملنا خصائص هذه الشركة ، وفي الواقع انه يصعب علينا تعريف هذه الشركة بتعريف جامع ومانع ، فلذلك لم نحاول ذلك ، بل نكتفي بذكر خصائص هذه الشركة .

الفرع الثاني : خصائص الشركة ذات المسؤولية المحدودة :

- ١ - قلّة عدد الشركاء وقد حدد ذلك المادة ١/٦٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - كما في التعريف - بأن لا يزيد عن خمسين .
- ٢ - مسؤولية الشركاء المحدودة أي في حدود مقدار الحصّة التي ملّهم فيها (٢) وعلى تفصيل تجنّيب مخاطر التضامنة ولا يعني تحديد مسؤولية الشركاء تحديد مسؤولية الشركة ، بل الشركة مسئولة مطلقة عن ديونها .
- ٣ - عدم جواز تأسيس الشركة أو زيادة رأسمالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام . (٣)
- ٤ - عدم جواز لها اصدار اسهم أو سندات قابلة للتداول . (٤)

(١) المادة ١/٦٣ من هذا القانون .

(٢) راجع المادة ١/٦٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(٣) و (٤) راجع المادة ٢/٦٣ من نفس المرسوم .

٥ - عدم الجواز في أن تتولى الشركة ذات المسؤولية المحدودة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير بوجه عام . (١)

٦ - أجاز القانون أن تكون الحصة نقدية أو عينية فقط . (٢)

٧ - انتقال الحصة بالوفاة : أي لا تتحلل الشركة ذات المسؤولية المحدودة بموت أحد الشركاء وإنما تنتقل حصته إلى ورثته ، غير أنه تتحلل الشركة بانسحاب أحد الشركاء إذا كانت مدتها غير معينة شريطة أن يعلن الشريك إرادته في الانسحاب إلى سائر الشركاء ، ولا يكون انسحابه عن غير أو في وقت غير لائق . (٣)

٨ - تقاسم الحصص الأرباح وفائض التصفية سوية فيما بينها طالما ينص في عقد الشركة على غير ذلك . أي أن تقسيم الأرباح يكون بمقدار المال لأن الحصص متساوية القيمة . (٤)

المطلب الثاني : حكم الشركة ذات المسؤولية المحدودة في الإسلام

وإذا تأملنا خصائص الشركة ذات المسؤولية المحدودة السابقة لوجدنا أن معظمها وهو (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) من الأمور الإدارية البحثية التي اهتمت عليها الشركاء لرعاية مصلحة معينة :-

فكل من قلّة عدد الشركاء ، ومنع الاكتتاب العام في الشركة وعدم جواز إصدار الأسهم والسندات القابلة للتداول ينطبق على الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، فإنها تقوم على معرفة بين الشركاء وثقة بعضهم ببعض ، أضف

(١) المادة ٦٤ من نفس المرجع .

(٢) راجع الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي رسالة الدكتوراه للدكتور

عبد العزيز عزت الخياط القسم الثاني ص : ١١٨ .

(٣) نفس المرجع السابق ص : ١١٥ .

(٤) راجع المادة ١/٧١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

الى ذلك انه لم يكن جائزا اصلا في نظر المريضة ان تنتقل الحصة الى اجنبي عنهم بنير زناهم وانما جوز في الشركات من باب الاستحسان او المصلحة فانه تراط عدم تداول الحصص بالطرق التجارية في هذه الشركة هو الاصل .

وهي منع قيام الشركة ذات المسؤولية المحدودة بأعمال التأمين ، والبنوك والادخار ونحوها حماية لصالح الناس لطفي هذه الاعمال من اخطار تؤدي الى افلاس الشركة وضياع اموال الناس لقلة رأس مال هذا النوع من الشركة ، وللمسئولية المحدودة على الشركاء فيها .

وأما انتقال الحصص بموت أحد الشركاء الى ورثته فيكون برضاء الشركاء ولمواصلة اعمال الشركة التي يمتثلون ان فيها مصلحة لهم في استمرار شمير اموالهم .
ومسئولية الشريك المحدودة تنطبق على مسئولية رب المال المحدودة في شركة الخارصة الاسلامية .

وتحديد رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة نقديا او عينيا ، يتفق وآراء الفقهاء في تحديد رؤوس الاموال في الشركات الاسلامية ، او على الاقل لا يخرج عنها .

وأخيرا ان تقاسم الحصص الارباح سوية ، أي بمقدار رأس المال فهو يتبع القاعدة المقررة في تقسيم الارباح في الشركات الاسلامية حيث يستحق كل شريك من الارباح بمقدار أسماؤه الذي يساهم في الشركة طالم يتفق على مساهم اصطلاح في رأى الحنفية والحنابلة وعلى اطلاقه في رأى المالكية والشافعية .

ويجدر أن نشير هنا الى ان تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة وادارتها وانقضاءها يكون كل منها مثل ما في الشركة المساهمة او على الاقل لا يخرج منه ، فلا داعي ان نطول الكلام عنها ، فبعد الاطلاع عليها (١) نستطيع ان نعريف حكمها وهو مثل ما بيناه في الشركة المساهمة .

(١) راجع المواد ٦٥ الى ٧٠ و ٧٥ الى ٨٤ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ من القانون رقم

ملحق شركة المحاصة

وهي شركة بين اثنين او اكثر للقيام بعمل واحد أو سلسلة من الاعمال
يؤدى بها أحد الشركاء باسمه على ان يقتسم الربح او الخسارة بينه وبين باقى
الشركاء .

لا نجعل هذه الشركة من صميم بحثنا للشركات لأنها فى حقيقتها لا تشبه
الشركة بحينها ولا تخضع لنوع واحد من أنواع الشركات .

فالذى يهمنا ان نتناوله هنا أن المتعامل فى هذه الشركة امام الناس
هو أحد الشركاء ، وان تصرفه يصل الى حد يمين :- (١)

١ - أن لا يكون للشركة اسم تجارى ولا عنوان ولا جنسية ، أو بعبارة اخرى
ليست لها شخصية اعتبارية .

٢ - ان لا تكون لها فصة مالية بمعنى أنها تظهر امام الغير .

٣ - أن الشريك المتصرف ملتزم بما تصرف به بالغير ، ولا شأن للشركة فيها .

٤ - لا يمكن شهر افلاس الشركة وانما ينحصر الافلاس فى الشريك الذى تعامل
مع الغير اذا توقف عن الدفع وكانت له صفة التاجر .

٥ - لا يجوز الحكم بتصفية الشركة مادامت لا تحمل الشخصية الاعتبارية .

استتار الشركة امام الغير ، وعدم تمتعها بالشخصية الاعتبارية :-

وتصرف المتعامل امام الغير بالحالة التى ذكرناها يقتضى ان تستر الشركة
امام الغير ولا تكسب أية شخصية اعتبارية ، فلا استتار امام الغير وعدم التمتع
بالشخصية الاعتبارية هما الميزتان الاساسيتان لشركة المحاصة .

حكم هذه الشركة فى الشريعة الاسلامية :

لم نجد فى قواعد الشرع ما يوجب ظهور الشركة ويمنع استتارها . فالمعيار
فى الشرع هو تمام عقد الشركة بالتراضى لايجاب والقبول ، وحصول تقسيم الارباح

(١) راجع الشركات فى الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى رسالة
الدكتورة للدكتور عبد الحزيم مزت الخياط القسم الثانى ٨١ ، ٨٢ .

على أساس ما يستحق به ، وهو إما المال وحده ، أو المثل وحده أو كلاهما معا .
كما ان الشخصية الاعتبارية لم تكن شرطا في الشركات الاسلامية
فكل الشركات في الشريعة الاسلامية لا يتم بشخصية اعتبارية . فهي صورة
تتبع الامور الادارية التي تقتضيها الظروف التجارية . فيمكن ان يشترطها
الشركاء او لا يشترطونها . * والمسلمون على شروطهم فيما أحل *

غير انه يجدر بنا في ان نعريف حكم هذه الشركة في الشريعة الاسلامية
بأن نبين صور استتارنا وهي اربع صور * صورتان منها باطلتان :

١ - عندما يكون الاستتار في ان يحتفظ كل شريك بملكية حصته ويقوم باستثمار
هذه الحصة منفردا في حدود الفرض الذي اتفق عليه ثم يقسم
الارباح بينه وابقى الشركاء ويتحملون الخسائر معا . ومطلان هذه الصورة
يكون في عدم حصول الشركة فيها لأن من قواعد الشركة شرعا ان يختلط
رأس المالين - عند من اشترطوا ذلك - او يتم تصرف كل واحد من الشركاء
في رأس مال الشركة غير عند من لم يشترطوا الاختلاط في رأس المال ** ولم
يحصل أى واحد منهم في هذه الشركة .

٢ - أن ينقل الشركاء ملكية حصصهم الى أحد الشركاء لاستثمارها بالاشتراك
لمصلحة الشركاء ثم توزع الارباح والخسائر عليهم بنسبة حصصهم في رأس المال
ومطلان هذه الصورة في أن نقل كل شريك ملكية حصته الى الشريك المتصرف
يخلى باقى الشركاء عن ملكيتهم ومخرجها من كونها شركة . فلا حق
لهم حينئذ في ربح ولا يتحملون خسارة وهم قد تبرعوا بحصصهم لذلك
الشريك المتصرف .

وأما صورتان الجائزتان فهما :

١ - ان يسلم كل من الشركاء حصصهم الى أحد ثم بالاشتراك بينهم مع احتفاظ
كل منهم بملكية حصته . وحينئذ يستطيع ان يسترد حصته عند التصفية

* راجع هذه الصور الاربع في الشركات في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي
رسالة الدكتوراة للدكتور عبد العزيز عزت الخياط القسم الثاني ص: ١٤٨ - ١٥٠

** راجع رسالتنا ص ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

يقتسم مع باقي الشركاء في الأرباح أو الخسائر الناتجة من الأعمال التجارية التي قام بها الشريك المتصرف .

فهذا النوع من الشركة يخضع لقواعد شركة المضاربة والمندان ، فممثل الشريك المتصرف في أموال باقي الشركاء يكون مضاربة ولكنه لما كان مقدما بجزء من رأس مال الشركة فهو يعتبر شريكا في شركة عنان . وإنما قد اخترنا جواز تصرف رب المال في شركة المضاربة * . وهذا هو شأن تصرف الشريك المتصرف هنا .

٢ - هو أن يسلم كل من الشركاء حصته في الشركة حتى تصبح حصصهم شائعة الملكية مع بقاء ملكية كل واحد منهم على حصته ثم اختاروا بالاشاقى بينهم واحدا منهم ليقوم بأعمال الشركة .

ولا شك أن هذا النوع من الشركة جائز شرعا تنطبق عليها قواعد شركة المندان ، لأن كل واحد قدم حصته للشركة حتى اختلطت الحصص كلها وتصبح شائعة الملكية ثم وكل الشركاء واحدا منهم بالتصرف في إدارة الشركة وقد قلنا أنه لا يلزم أن يتصرف كل الشركاء في شركة المندان .

وعلى هذا لن نتردد في القول بأن شركة المحاصة في صورتها الأخيرة جائزة مادام تقسيم الأرباح على قدر الأموال أو على ما اصطلاح على ما بيناه في باب الشركات الإسلامية والوضعية على قدر الأموال .

والى هنا نرى أننا قد عرضنا جميع صور الشركات بمكانها الحقيقية ، نعرف أن هناك شركات الاقتصاد المختلط وشركات المساهمة العامة ، فهاتان الصورتان من الشركات في الحقيقة ليس لهما نظام خاص يفاير الشركات التي قلناها من قبل وإنما تبينان مدى تدخل الدولة في الأعمال التجارية عن طريق الشركات .

فشركات الاقتصاد المختلط عبارة عن " شركات يشترك فيها رأس المال العام مع رأس المال الخاص لرعاية المصالح العامة والحريه الفردية مما " (١)

* راجع تفاصيل ذلك في رسالتنا ص :

(١) راجع الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي . رسالة الدكتوراه للدكتور عبد العزيز عزت الخياط القسم الثاني ص : ٢١٢ .

بشركات المساهمة العامة عبارة عن " الشركة التي تمتلك الدولة أو إحدى المؤسسات العامة جميع أسهمها " (١)

فبين أن هذين النوعين من الشركات أصلها شركة المساهمة فتتخذ شكل
فيها الدولة أو المؤسسات العامة لرعاية المصالح العامة والحرطة الفردية
مما ه ففى النوع الاول تشترك ببعض رأسائها وفى الثانى تمتلك جميع رأسائها •
ولا يفا يركل منهما الشركة المساهمة الا من حيث ما يقتضيه هذا الفرض
ولا شك أن تدخل الدولة فى الاعمال الاقتصادية لرعاية المصالح العامة من
الجادىء المقرر فى الشريعة الاسلاميه •

وقد تناولنا تفصيل هذه المسألة فى بحث الاحتكار والتسمير •

(١) راجع دراسات فى محاسبة الشركات لأحمد التهامى الجناهى ٣١٧/٢ •

البرهان

استشاد اسلام الى المجمع فخلا مسلا

الباب الأول من

استثمار رأس المال المحرم في الأسهم

محتوى هذا الباب :

يحتوي هذا الباب على الأمور التالية :

تقديم : نبين فيه أن هذا هو أسلوب المسألة لاستثمار رأس المال في الأسهم .

الفصل الأول : الاستثمار عن طريق الرضا .

المبحث الأول : الرضا المحرم قطعياً بالقرآن الكريم .

المطلب الأول : حقيقة الرضا المحرم بنص القرآن الكريم

المطلب الثاني : تحديد ربا الجاهلية المحرم بنص القرآن الكريم .

المبحث الثاني : الرضا المحرم بالسنة النبوية

المطلب الأول : ثبوت تحريم ربا الفضل بالسنة النبوية .

المطلب الثاني : آثار تحريم ربا الفضل .

المطلب الثالث : تحديد مجال ربا الفضل المحرم بالسنة النبوية

المطلب الرابع : حكمة تحريم الرضا .

الفصل الثاني : الاستثمار عن طريق القاءه

المبحث الأول : تطبيق حكم القاءه تحت ضوء نظر الإسلام

المطلب الأول : تعريف القاءه

المطلب الثاني : مبررات الرأسمالية للقاءه ونقدها .

المطلب الثالث : مبررات الملة المسلمين للقاءه ونقدها .

المطلب الرابع : المسلمون والتعامل بالقاءه .

المبحث الثاني : بديل إسلامي عن القاءه المحرم

المطلب الأول : العلاقة بين الأعضاء الممنوعين في البديل الإسلامي

المطلب الثاني : تسمية الأرباح في البديل الإسلامي .

المطلب الثالث : النظام لنجاح تطبيق البديل الإسلامي في بداية

نشأته .

وستتم في هذا الباب على النحو التالي :

الباب الخامس

استثمار رأس المال المحرم في الإسلام

تقديم :

تكلمنا من قبل عن طرق استثمار رأس المال الحلال في الإسلام ، وقد تبين من عرضنا أن الإسلام - كما يكون في مبدئه العام - يهتم بمراعاة الصلحة العامة في المجال الاستثماري. فلا يمتزج كل طريق الاستثماري السلبي .

فسنناول هنا الطريق الذي يعتبره الإسلام سلبيا في المجال الاستثماري .

وسنقسم هذا الباب الى فصلين :-

١ - الاستثمار عن طريق الربا

٢ - الاستثمار عن طريق الفائدة .

الفصل الاول

الاستثمار عن طريق الربا

وأحاول تحليل هذا الفصل ، بأن احدد مباشرة الربا المحرم قطميا بالقرآن

الكريم والربا المحرم بالسنة النبوية .

فيكون هذا الفصل في بحثين .

البحث الاول : الربا المحرم قطميا بالقرآن الكريم .

البحث الثاني : الربا المحرم بالسنة النبوية .

البحث الاول : الربا المحرم قطميا بالقرآن الكريم

المطلب الاول

حقيقة الربا المحرم قطميا بنص القرآن الكريم

النوع الاول : الايات المتعلقة بتحريم الربا

أولا : الآية ٣٩ من سورة البقرة :

" وما أتيتم من ربا ليربوا في أموال النامر فلا يربوا عند الله وما أتيتم من زكاة ترفعون - وجه الله فأولئك هم المضعفون " .

ثانيا : الآيتان ١٦٠ - ١٦١ من سورة النساء .

فيظلم من الذين شادوا عرضا عليهم طيات أحلت لهم ويصد بهم عن سبيل الله كثيرا . وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال اناسهم بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا ليلا * .

ثالثا : الآيتان من سورة آل عمران " ١٣٠ - ١٣١ " .

يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون . واتقوا النار التي أعدت للكافرين .

رابعا : الآيات من سورة البقرة " ٢٧٥ - ٢٨١ " .

الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق لله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم . إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بين يدي من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فاذنونا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون . واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون .

الفرع الثاني : آراء العلماء فيما تشمله الآيات المحرمة للربا :

اختلف الأئمة في معنى ما يشمله " لفظ الربا " في القرآن الكريم على وجهين (١)

* والاحتجاج بهاتين الآيتين على تحريم الربا مبنى على قول من رأى أن ما أمر الله تعالى به من شرائع من قبلنا من الأنبياء لازم لنا إلا أن يأتي في شرعنا ما ينسخه عنا وإلى هذا ذهب مالك رحمه الله وقال ابن رشد القاضي أنه هو الصحيح " راجع المقدمات الممهدة لابن رشد القاضي ٥٠١/٢ " .

(١) راجع الربا والمعاملات في الإسلام لسيد محمد رشيد رضا ص : ١٣ ، ١٤ ، ٧٥ والمجموع شرح المذهب للنسوي ٤٤٢/٩ .

فذهب فريق الى انه مجمل . فسرته السنة النبوية .
 وذهب الاخر الى ان التحريم الذي في القرآن انما تناول ما كان موهودا في
 الجاهلية من ريا النسيئة .

وممن يمثل الفريق الاول بم العادة النفسى في كشف الاسرار وابين عابدين
 في نسمات الاسحار وابين امير الحاج في شرح التحرير لابن الهيثم . (١)

وخاتمة هذا القول هو ان كل ما اشارت اليه السنة النبوية قوليا وفعليا انما
 هو مبين للريا المنصوص عنه في القرآن الكريم ، وينشأ من هذا الرأي ان الريا
 المفصل بالسنة في انواع البيوع والتباعات والسلف ، هو كالريا الموهود في الجاهلية
 الذي جاء به الوعيد الشديد من رب العالمين في آخر سورة البقرة ، فيكون
 ريا الفضل وريا النسيئة واحدا عند اصحاب هذا الرأي .

ونريد ان نشير ان اكثر علماء الامة المجتهدين والمفسرين السلي
 المذاهب المشهورة يرون هذا الرأي ويأخذونه . (٧)

والذين يمثلون الفريق الثاني هم هؤلاء العلماء الاعلام من محققى الخريين
 والمحدثين والاصوليين والفقهاء " سننقل بعض اسماهم بحد قليل "

وخاتمة رأى هذا الفريق انهم كانوا يرون ان " اللالء واللام " فسى
 لفظ " الريا " الذي في القرآن الكريم يكون للشهد وابطاء الى الريا الموهود فسى
 الجاهلية . *

يمكن ان نجمل اقوالهم في امرين :-

اولا : ان الريا الذي كانت العرب تعرفه وتعمله هو ان الرجل اذا كان له على
 الاخر دين وحل الاجل ولم يستطع تسديده يؤخر الاجل ويأخذ الزيادة فسى
 الثمن وكذلك يكون في كل الاجل فحرمه الله تعالى .

(١) راجع الريا والمعاملات في الاسام لسيد محمد رشيد رضا ص : ١٣ و ١٤ .

(٧) راجع الريا والمعاملات في الاسام لسيد محمد رشيد رضا ص : ١١ و ١٢ .

* راجع تفسير القرطبي ٣/ ٣٥٨ .

والمجموع شرح المذهب للنورى ١/ ٤٤٢ .

ثانيا : أنه يكون في القرض الى اجل على ان يأخذ المقرض زيادة مشروطة ابتداءا في فترة معينة من ذلك الايجار .

واقصر بعضهم في بيان ربا الجاهلية على النوع الاول . ومن المتتصرين على ذلك ثم القرطبي (١) والطبري (٢) وابن عباس (٣) وكلهم من المفسرين ، والفقيه الشافعي البايزي (٤) والمحدث الاصولي الفقيه الحنبلي ابن قيم الجوزية . وكذلك الامام احمد (٥) .

وذهب الآخرون الى القول ان ربا الجاهلية يتناول النوعين المذكورين ، ومن القائلين بهذا المفسر المحقق الامام الفخر الرازي (٦)

والمفسر الفقيه الحنفى الامام الجصاص (٧) وابن حجر الهيتمي الفقيه الشافعي (٨) وابن رشد الحفيد الفقيه المالكي (٩) .

وانى مع المتأخرين الذين يرجحون وجهة نظر الفريق الثانى . فرسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال : " لا ربا الا فى النسيئة " (١٠) و " الا انما الربا فى النسيئة " (١١)

فهذان الحديثان يعنىان الربا الأعظم وهو ربا الجاهلية ويتقوى هذا الاتجاه بحديث سليمان بن عمرو عن أبيه ، أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " ألا ان كل ربا من ربا الجاهلية موضوع ، لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون

(١) راجع تفسير القرطبي ٣/٣٥٦ ، ٤/٢٠٢ .

(٢) راجع تفسير الطبري ٣/٦٩ ، ٤/٥٩ .

(٣) تفسير ابن عباس ص ٤٠ ، ٥٦ .

(٤) راجع المجموع شرح المذهب للنووي ٩/٤٤٢ .

(٥) راجع اعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ٢/١٥٤ .

(٦) راجع تفسير الفخر الرازي ٢/٥٨ .

(٧) راجع احكام القرآن للجصاص ٢/١٨٤ ، ١٨٦ .

(٨) راجع الزواج عن اقتراء الكباثر لابن حجر الهيتمي ١/٢٢٢ .

(٩) راجع بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ٢/١١١ .

(١٠) حديث ابن عباس عن أسامة رواه البخاري ، راجع صحيحه فى فتح الباي ٥/٢٨٥ .

٢٨٦

(١١) حديث ابن عباس عن أسامة رواه مسلم ، راجع صحيح مسلم بشرح النووي ١١/٢٦٠ .

ولا تظلمون ... الحديث * (١)

وقد علق الرسول صلى الله عليه وسلم ربا الجاهلية بقوله تعالى " لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون " وهذا يعنى أيضا أن الربا المحرم بنص القرآن الكريم هو ربا الجاهلية .

ولا شك أن هذا الاتجاه يوافق سياق الآيات الذى يدل على أن الربا المذكور فى القرآن الكريم هو ربا النسيئة المتعارف عند الجاهلية لا ربا الفضل فان الله تعالى قد قال " فله ما سلف " و " وذروا ما بقى من الربا " و " وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون " و " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة " فان هذه الآيات كلها ترمى إلى أن الربا المحرم بنص القرآن الكريم هو ربا الجاهلية .

أضف إلى ذلك أن أساليب القرآن الكريم فى تحريم الربا جاءت بالوعيد الشديد والترهيب والزجر ، وذلك لا يتفق إلا مع ما عظم اثمه وفحش ضرره من الكبائر ألا وهو ربا الجاهلية . ونشير الآن إلى ذلك الوعيد الشديد والترهيب والزجر ، هـ يكون كما يلى :-

١ - قوله تعالى : " الذين يأكلون الربا لا يقومون " أى يوم البعث " إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس " أى الجنون . فإذا كان هذا حال أكل الربا عند البعث وقبل الحساب ، فكيف كان حاله بعد ذلك فى النار .

٢ - قوله تعالى فىمن عاد إلى أكل الربا بعد تحريمه " فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون " وقد حمل على المستحل له لأن استحلاله كفر .

٣ - قوله تعالى " يمحى الله الربا " أى يمحى بركته .

٤ - قوله تعالى " ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم " وحرمانه من محبة الله تعالى يستلزم بغيضه ومقتة عزل وجل .

(١) راجع الحديث فى سنن أبى داود ٢١٩/٢ ، وتفسير القرطبي ٣/٣٥٦ .

- ٥ — تسميته كفارا اى بالذنا فو. كفر النعمة بقسوته على الما جز عن القضاء واستغلاله لما يعرض له من الضرورة .
- ٦ — تسميته أثيما وفى صيغة بالغة من الاثم ، وتوكل ما فيه أشد الضرر من الناحية النفسية والمالية والاجتماعية .
- ٧ — اعادته بحرب من الله ورسوله لانه عدو لهما فى قوله تعالى بعد الامويسترك مابقى من الربا للمرابين بعد التحريم " فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله "
- ٨ — وصفه بالظلم فى قوله تعالى " وان تبتم فلکم رؤس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون " . وأضاف الرسول الى ما ذكره القرآن الكريم بأن :-
- ٩ — الربا من الامور المبيحة الموقفات " المهلكات " قال الرسول صلى الله عليه وسلم " اجتنبوا المبيع الموقفات . . . الشرك بالله والسحر وقتل النفس التى حرم الله الا بالحق واكل الربا ، واكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المصنعات الخافلات المؤمنات " — حديث أبى هريرة رواه مسلم (١)
- وجملة القول ان هذا الوعيد الشديد ، لا يمكن ان يكون على ربا الفضل المذكور فى حديث عمادة وأبى سعيد وغيرهما اذ ليس فيه ضرر عظيم ولذلك اضطر بعض الفقهاء الى القول بأن تحريمه تمهدى لا يعقل معناه .

المطلب الثانى

تحديد ربا الجاهلية المحرم قطميا بنصر القرآن الكريم

ذهب بعض العلماء — ولا شك انهم من الفريق الاول فى التقسيم الذى علمناه من قبل — الى أن سبب الدين فى ربا الجاهلية هو البيع فقال ابن المبرق (٧) والقرطبى (٨)

(١) صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٩٢/١ .

(٧) راجع أحكام القرآن لابن المبرق : ٢٤١١/١ .

(٨) راجع تفسير القرطبى ٢٠٢/٤ .

فى ربا الجاهلية " أن الرجل يبيع الى أجل ، فإذا حل الاجل قال : اتقضى
أم ترمى ؟ يعنى أم تريدنى على مالى وأصبر أجلا آخر "

ونرى أن هذا لا يعنى إلا بيان الغالب ، لأن لفظ الدين يصدق على كل
مال فى الذمة سواء كان ناشئا عن عقد البيع أو غيره ، ولأن من المفسرين والمحدثين
والفقهاء والاصوليين - وهم من الفريق الثانى فى " التقسيم الذى ذكرناه من قبل -
من ذكروا أن ربا الجاهلية كان أيضا فى القرض الذى هو مال فى الذمة ، ولم ينكر
الفريق الاوى رأى هذا الفريق الثانى ، ومن بينهم الجصاص وابن حجر الهيثمى
الشافعى . (١)

بل أن من الملطاء من اورد الصورتين على الوجه الذى يشيرانهما متشابهتان
فقال المفسر المحقق الامام الفخر الرازى ، فى تفسير قوله تعالى " يا ايها الذين
امنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة " (٢) كان الرجل فى الجاهلية اذا كان له
على انسان مائة درهم الى أجل ، فإذا جاء الاجل ولم يكن المدين واجدا
لذلك المال قال زدنى فى المال حتى أزيدك فى الاجل فربما جعله مائتين ثم اذا حل
الاجل الثانى فعل مثل ذلك ثم الى آجال كثيرة فياخذ بسبب تلك المائة اضعافها
فهذا هو المراد من قوله " اضعافا مضاعفة " (٣) وفى تفسير قوله تعالى " الذين
ياكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس " قال " أما
ربا النسيئة فهو الامر الذى كان مشهورا متعارفا فى الجاهلية ، وذلك أنهم
كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدرا معيناً ، ويكون رأس المال باقيا
ثم اذا حل الدين طالبوا المدين برأس المال ، فان تعذر عليه الاداء زادوا فى
الحق والاجل فهذا هو الربا الذى كانوا فى الجاهلية يتعاملون به " (٤)

وبالجمع بين صورتى ربا الجاهلية ، تبين لقول الفريق الثانى ، نلاحظ
أن فى كليهما الفائدة فى مقابل الاجل المشترط من ابتداء المقعد .

(١) راجع احكام القرآن للجصاص ٢/ ١٨٤ ، والزواج عن اقتراء الكفا لابن حجر
الهيتمى ٢٢٢/ ١ .

(٢) الاية ١٣٠ من سورة آل عمران . (٣) تفسير الفخر الرازى ٢/ ٢٦٠ .

(٤) الاية ٢٧٥ من سورة البقرة . (٥) نفس المرجع ٢/ ٥٨ .

والجصاص يكشف ببيان الزيادة التي تشترط من ابتداء المقدم مقابل الاجل على ما يتراضون به فقال : " والربا الذي كانت العرب تعرفه وعمله انما كيان قرض الدراهم والدنانير الى اجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما يتراضون به " (١)

وأما الفخر الرازي فقد بين بقوله الذي نقلناه آنفا ان في القرض المتمسك عند العرب في الجاهلية زيادتان احدهما التي تشترط في ابتداء المقدم على ان يتقاناها الدائن منجمة كل شهر حتى يحل اجل السداد ، والثانية التي تشترط عند حلول هذا الاجل وهي التي اقتضت على ذكرها الاثار الواردة عن الدين في ربا الجاهلية .

ومن الفقهاء الذين بينوا صورتي الربا على ما بيناه هو الصلابة فقيه الشافعية حمد بن حجر المهيتمي المتوفى ٩٧٢ هـ حيث قال " وربا النسيئة هو الذي ان مشهورا في الجاهلية لان الواحد منهم كان يدفع ماله لغيره الى اجل على ان يأخذ منه كل شهر قدرا معيناً ورأس المال باق بحاله فاذا حل طالبه برأس ماله اذا تعذر عليه الاداء زاد في الحق والاجل " (٢) وكذلك ابن حزم انه قال ان الربا يكون الا في بيع او قرض أو سلم ، وان القرض لا يدخل فيه الربا الا في وجه واحد وهو اشتراط اكثر مما اقترض ، او اقل مما اقترض او اوجد مما اقترض او ادنى مما رضى . (٣)

والى هنا قد دفعنا قول من يزعم ان ربا الجاهلية كان سبب الدين فيه البيع لأنه تقتصر في الزيادة التي تشترط عند حلول الاجل ، ومضى لنا ان تعرض قول يزعم ان الربا لا يكون الا في حالة الزيادة المضاعفة .

وهو يمثل هذا الفريق هو ابن عباس (٤) ، فانه قد رأى ان الربا لا يكون الا في حالة المضاعفة مستدلاً بقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا " (٥)

احكام القرآن للجصاص ١٨٤/٢

الزواج عن اقتراح الكبار لابن حجر المهيتمي ٢٢٢/١

راجع المحلى لابن حزم ٤٦٧/٨ ٤٩٤ هـ .

قال بهذا دكتور ابراهيم الطحاوي في رسالته للدكتوراة " الاقتضاء الاسلامي مذهبا ونظما دراسة مقارنة " ٣٠٤/١ .

أدعانا مضاعفة (١) .

وجد ربنا في حل هذه المسألة ان نلقت النظر الى الايات المتحاقة بالربا وقد نقلنا آثافا حسب ترتيبها في النزول (٢) .

يجب ان نبين ان الايات المتحاقة بالربا التي جاءت في سورة البقرة نزلت متأخرة بمدة طويلة من الآية التي جاءت في سورة آل عمران فاذا كانت الآية التي في سورة آل عمران تحرم الربا في حالته المضاعفة فقد حرمت غيرها من الربا ، ونحو الاشد الاغلب الذي حدث بكثير في الجاهلية ، وعزلت الايات التي في سورة البقرة غيرها اخرى من الربا ، ويمكن حصرها في الزيادة التي لا تقابل لها . وقد صرح الله تعالى نهى اخذ ما بقى من الربا .

بقوله " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين " (٣) والذي يستحق ان نأخذه هو رؤوس أموالنا لا غير ، فقال الله عز وجل " وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون " (٤) ولا معنى هذا الا اعتبار كل زيادة لا تقابل لها ربا وان قلت ، سواء أشرطت ابتداء او عند حلول الاجل .

ونستطيع ان نستنتج الان ، أن الربا المحرم بنص القرآن الكريم هو ربا الجاهلية المسمى يمكن ان نحصره في المبارات الآتية :-

- ١ - أنه هو الزيادة التي لا تقابل لها سواء كانت مشروطة عند حلول الاجل او مشروطة ابتداء .
- ٢ - وسبب الدين فيه اما بيع واما قرض .
- ٣ - لا يشترط في ربا الجاهلية المحرم بنص القرآن الكريم ان يكون في حالة المضاعفة وما ذكره بعض المفسرين من ذلك لم يكن الا لبيان الاشد الاغلب .

(١) الآية ١٣٠ من سورة آل عمران .
 (٢) راجع سبب نزول هذه الايات في فتح الباري لابن حجر المصقلاني ٢٧٢/١ هـ والربا والمعاملات في الاسلام للسيد محمد رشيد رضا ص ٨٥ .
 (٣) الآية ٢٧٨ من سورة البقرة ، روى ان الآية نزلت على ثقيف وكان لهم على قوم من قريش مال فطالهم عند المحل بالمال والربا فذهبوا عن ذلك ، راجع تفسير الكشاف للزمخشري ٤٠١/١ .
 (٤) الآية ٢٧٩ من سورة البقرة .

المبحث الثاني : الربا المحرم بالسنة النبوية

ونعنى بهذا المبحث بيان حكم ربا الفضل في الشريعة الإسلامية ، وسيكون الكلام عنه على النحو التالي .

المطلب الأول : ثبوت تحريم ربا الفضل بالسنة النبوية

الفرع الأول : الأحاديث المتعلقة بربا الفضل

- ١ - حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزنا بوزن مثلاً بمثل سواء بمواء رواه مسلم . (١)
- ٢ - حديث أبي سعيد الخدري أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال — لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائبها بناجز . متفق عليه . (٢)
- ٣ - حديث مالك بن أوس بن الحدثان ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الورق بالذهب ربا الأهاء وهاء والبر بالبر ربا الأهاء وهاء والشمير بالشمير ربا الأهاء وهاء والتمر بالتمر ربا الأهاء وهاء رواه مسلم . (٣)
- ٤ - حديث عباد بن الصامت رواه مسلم أولاً عن طريق أبي بكر بن أبي شيبة (٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشمير بالشمير والتمر بالتمر والطح بالطح مثلاً بمثل سواء بمواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد . وعن طريق عبيد الله بن عمر القواريري (٥) ولفظه بـ

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ / ص ١١ .
 (٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٨ / ١١ - ١٠ .
 صحيح البخاري في فتح الباري ٢٨٤ / ٥ ، ٢٨٥ .
 (٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ / ١١ .
 (٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٤ / ١١ .
 (٥) نفس المرجع ١٢ / ١١ ، ١٣ .

الطبع بالطبع ١٠٠ الا صواء بصواء عينا بعين فمن زاد أو اوتاد فقد أرى
فرد الناس ما أخذوا .

نكتفى بنقل هذا القدر من الأحاديث النبوية التي تتعلق برأ الفضل
فهناك احاديث اخرى كثيرة نستغنى عن ذكرها بهذه الاحاديث .

الفرع الثانى : شرح الاحاديث والاستنتاج منها :

نقل النووى والشوكانى ان كذا من الذهب والفضة يتناول جميع انواعه من
ردىء وجيّد ومكسور وصحيح وتبر وحلى وغير ذلك سواء الخالص والمخلوط بفسيره
وهذا كله مجمع عليه . (١)

وقد جاء فى الاحاديث السابقة غير الحديث الثالث لفظ " مثلاً بمثل " وهذا يفيد وجوب المساواة بين البديلين المتفقين فى علة الربا سواء اغشق جنسهما او اختلف كذهب بذهب او كذهب بفضة (٢) وجاء فى الحديث الثانى بمد ذلك " ولا تشفوا " أى لا تفضلوا (٣) ويكون تأكيداً للمساواة كما جاء فيه " ولا تبيعوا منها غائباً بناجر " والمراد بالناجر الحاضر (٤) وهذا هو المراد " هاء وهاء " فى الحديث الثالث وهوبين فى الحديث الرابع حيث جاء فيه " يدا بيد " وهذا يعنى انه لا بد من التقابض فى بيع الربوى (٥) ثم جاء الحديث الرابع وهدد الاشياء التى يحدث فيها الربا " ربا الفضل " وهى الستة المذكورة ، ويكون فى حالة اغتاي الاصناف .

ونستطع ان نستنتج الان ان الاحاديث التى معنا تفيد :-

- ١ - تحريم ربا الفضل فى الاشياء المنة وهى الذهب والفضة والبر " الحنطة " والشمير والتمر والطبع .

-
- (١) صحيح مسلم بشرح النووى ١٠/١١ ، ونيل الاوطار للشوكانى ٢١٥/٥ ، ٢١٢
 - (٢) راجع صحيح مسلم بشرح النووى ١٢/١١ .
 - (٣) راجع صحيح مسلم بشرح النووى ١٠/١١ وفتح البارى بشرح البخارى ٢٨٤/٥ .
 - (٤) راجع صحيح مسلم بشرح النووى ١٠/١١ وفتح البارى بشرح البخارى ٢٨٥/٥ .
 - (٥) راجع صحيح مسلم بشرح النووى ١٢/١١ وفتح البارى بشرح البخارى ٢٨٥/٥ .

٢ - أن الربا يثبت في التبادل " البيع " بين البدلين المثقفين في عللة
الربا من هذه الاعياء الستة ، اذا لم يحصل بالتقايض ، وهو المتعارف
عند الفقهاء بربا اليه .

المطلب الثاني : انكار تحريم ربا الفضل

الفرع الاول : المنكرون على تحريم ربا الفضل :

وقد نسب الى بعض الصحابة انكار تحريم ربا الفضل وهم عبد الله بن
عباس وابن عمر واسامة بن زيد وابن الزبير وزيد بن ارقم وسميد بن المسيب
وعروة بن الزبير والبراء بن عازب ومعاوية بن ابي سفيان . (١)

ونسب ذلك ايضا الى بعض التابعين وهم عطاء بن ابي رباح وسميد بن
جبير وعروة وفقهاء المكيين . (٢)

وأصبح الاقوال في نسب انكار تحريم ربا الفضل الى ابن عباس ومن تابعه
هو قول ابن حجر الميتمى فقيه الحنفية ، اذ بين ربا النسيئة بصورة القرص
الجاهلي وذكر ان ابن عباس لم يحرم الا هذا الربا . (٣)

وأما اقوال غيره ممن نسب انكار تحريم ربا الفضل الى ابن عباس ومن تبعه
فيفيد انه ليس لهم قول ينفي تحريم ربا الفضل صراحة وغاية اقوالهم تفيد انه روى ذلك
عنهم او انهم كانوا يقولون بأن لا بأس في ربا الفضل . (٤)

ومجدربنا امام هذه المسألة ان يؤكد ان نسب انكار تحريم ربا الفضل الى
اسامة وزيد بن ارقم والبراء بن عازب وعبد الله بن الزبير لم يكن على سبيل القطع
وغاية ما روى عن اسامة هو حديثه المعروف بان اصحابه وغيرهم كالمأوردى من

(١) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/١١ ، ١٤ ، ١٦٥ ونيل الاوطار للشوكاني
٢١٦/٥ .

(٢) نظرية الربا المحرم في الجريمة الاسلامية لابراهيم زكي الدين بدوي ص ٩٩ .

(٣) راجع الزواج عن اقتراف الكفار لابن حجر الميتمى ٢٢٢/١ .

(٤) راجع تفسير الفخر الرازي ٥٨/٢ ، وستن النجاشي ٢٨١/٧ .

الافقية وابى محمد المقدسى من المتأصلة نقلوه عنه وعن البراء بن عازب وزيد بن ارقم وعبد الله بن الزبير . (١)

وأما معاوية فقد تبين انه غير قائل بقول ابن عباس وان كان رأيه شاذاً ففى حكم ربا الفضل . انه كان يرى الربا فى بيع المين بالتبر ولا بالصوغ وكان فى ذلك التفاضل ، وهذا الى ان الربا لا يكون فى التفاضل الا فى التبر والتبر وفى الصوغ بالصوغ وفى المين بالمين . (٢)

وان سميد وعروة وعطاء ومن مثلهم من التابعين روى عنهم مثل قول ابن عباس رأيا منهم ولم يخط عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك هو قول الحكمين . (٣)

ومهما كان فان الذين نسب اليهم انكار تحريم ربا الفضل كان على رأسهم عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود ومعاوية بن ابي سفيان وخلاصة " انه لا بأس فى ربا الفضل " . واذا نوقشوا فى الامر — كما فعله ابو سميد الخدرى مع ابن عباس وابن عمر وعبادة بن الصامت مع معاوية بن ابي سفيان — قالوا ان ذلك رأيهم ويبدو انه نشأ من عدم سمعهم تحريم ربا الفضل فى الاشياء الستة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذه القائلين بهذا حديث اسامة بن زيد فى الصحيحين ، جاء لفظ مسلم فيه " انما الربا فى النسيئة " (٤) وجاء لفظ البخارى فيه " لا ربا الا فى النسيئة " (٥)

ولا شك ان حديث اسامة بن زيد بلفظ مسلم لا يدل على اجارة التفاضل نصاً وانما يدل على ذلك عن طريق الخطاب وهو ضعيف . ولفظ البخارى اقوى دلالة على ذلك من لفظ مسلم ، لكن يحتل ان يراد بقوله صلى الله عليه وسلم " لا ربا الا فى النسيئة " هو الواقع فى الاكثر . (٦)

- (١) راجع المجموع شرح المذهب " التكملة للسبكي " ٣٥/١٠ .
- (٢) راجع نفس المرجع ٢٧/١٠ ، ٣٥ ، وراجع رأى معاوية هذا فى صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/١١ ، ١٣ ، ١٤ .
- (٣) راجع المجموع شرح المذهب " التكملة للسبكي " ٣٨ ، ٢٣/١٠ .
- (٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٥/١١ .
- (٥) صحيح البخارى فى فتح البارى ٢٨٥/٥ ، ٢٨٦ .
- (٦) بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٢١/٢ .

وسنأتي بمزيد من التفسير في الفرع الآتي :-

الفرع الثاني : حصول الإجماع أو عدمه على تحريم ربا الفضل :

يجد ربنا أن نبني كلامنا هنا على الاتجاهين الآتيين :-

أولاً : اتجاه القائلين ، أن إنكار تحريم ربا الفضل المنسوب إلى هؤلاء الصحابة الذين ذكرناهم ثابت .

ثانياً : اتجاه الموقفين بين الأحاديث المثبتة لتحريم ربا الفضل وحديث أسامة الذي اعتمد عليه المنكرون على تعميم ربا الفضل .

عدم إمكان حصول الإجماع في الاتجاه الأول :

وبما أن ذلك ان حصول الإجماع في هذا الاتجاه يتطلب الأمور الثلاثة الآتية :-

- ١ - إثبات رجوع المنكرين من الصحابة .
 - ٢ - إثبات كون اتفاق الصحابة بعد اختلافهم معتبراً أو غير معتبر .
 - ٣ - إثبات إنكار التابعين بعد اتفاق الصحابة أو قبله على فرض ثبوت رجوعهم .
- نتناول هذه الأمور الثلاثة بعضها مع البعض الآخر في المناقشة الآتية :-

نسلم أن عبد الله بن عمر رجع عن القول بعدم تحريم ربا الفضل وقد روى مسلم حديث أبي نضرة أنه أتى عبد الله بن عمر في مسألة الربا فنهأه ، ولم يأت عبد الله بن عباس ولكن حدثه أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه . (١)

وأن عبد الله بن مسعود رجع أيضاً ، فقد روى البيهقي أن عبد الله بن مسعود كان يبيع قنينة بيت المال يعطي الكثير ويأخذ القليل وقال إن لا بأس فيه . ثم سأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه وأتى الصيارفة فقال " يا معشر الصيارفة إن الذي كنت أبايكم لا يحل ، لا تحل الفضة إلا وزناً بوزن " (٢)

وأن الباقيين من الصحابة - غير عبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان - لم يتحقق نسب إنكار تحريم ربا الفضل إليهم من طريق القطع .

(١) راجع صحيح مسلم بشرح النووي ٢٤/١١ .

(٢) راجع المجموع بشرح المذهب " التكملة للمسكن " ٣٤/١٠ .

بقى أن نتناول بحث رجوع عبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان عن القول بعدم تحريم ربا الفضل .

نرى رجوع عبد الله بن عباس عن القول بعدم تحريم ربا الفضل في حديث أبي نضرة الذي فيه رجوع عبد الله بن عمر عن ذلك . وهو أصح الروايات فيه .

وروى النسائي (١) والترمذي (٢) أن عبد الله بن عباس لما حدثه أبو سعيد الخدري بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم المحرم لربا الفضل رجوع عن قوله بعدم تحريمه . وروى الحاكم أنه استغفر عن ذلك . (٣)

غير أن ابن حزم أورد خبراً مرفوعاً عن سميد بن جبير عن عبد الله بن عباس أنه قال " ما كان الربا قط في عاهات " وحلف سميد بن جبير بالله ما رجح حتى مات . وعن طريق ابن عبد البر عن ابن عيينة عن فرات القزاز أن سميد بن جبير قال :

" عهدى به قبل أن يموت بسة وثلاثين يوماً ، وهو يقول وما رجح عنه " وعلق على ابن عبد الكافي المصكي بأن أسنادها متفق على صحته ، وعلى الرواية الثانية بأن ابن عبد البر ذكر قوله بخير أسناد إلى ابن عيينة . (٤)

وأبعد ما وجدنا في رجوع معاوية بن أبي سفيان هو الذي جاء في حديث أبي الدرداء ، وذلك أن أبا الدرداء لما سمع من معاوية رأيته بين له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ، فأصر على رأيه وتسلط به . ثم قدم أبو الدرداء عمر بن الخطاب فذكر ذلك له ، فكتب عمر بن الخطاب إلى معاوية ونهاه عن رأيه . ولم يذكر في الحديث رد معاوية بن أبي سفيان إلى عمر بن الخطاب . وظن أنه رجح عن رأيه . (٥)

ومن أن رجوع عبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان عن قولهما بعدم

(١) سنن النسائي ٢/٢٨١ .

(٢) سنن الترمذي ٣/٥٣٤ .

(٣) راجع سبل المصنفين ٣/٣٢٢ .

(٤) راجع المجموع شرح المذهب والتكلمة للمصكي " ٣٣/١٠ ، ٣٤ .

(٥) راجع الموطأ للإمام مالك والزيوراني عليه ٢٢٥/٤ ، ٢٢٦ . وراجع أيضاً المجموع

شرح المذهب " التكلمة للمصكي " ٣٥/١٠ .

تحريم ربا الفضل لم يثبت الا على الراى الارجح ، فاتفق الصحابة على تحريم
ربا الفضل لم يثبت الا على الراى الارجح ايضا نهما لشان رجوعيهما .

واذا تمسكنا بالراى الارجح فهل اتفق هؤلاء الصحابة معتبرا لانمقاد الاجماع ؟

الجواب على هذا السؤال مبنى على اختلاف الملما في اشتراط انفسرا في

المجممين لانمقاد الاجماع ، اختلفوا في ذلك الى رايتين :-

الراى الاول :- يشترط انقراض المجمعين لانمقاد الاجماع .

والراى الثانى :- لا يشترط انقراض المجمعين لانمقاد الاجماع .

فراى اصحاب الراى الاول وعلى رأسهم الامام احمد وابن فورك الا اشكال

في اعتراف اتفق هؤلاء الصحابة معتبرا لانمقاد الاجماع (١)

ومهما كان اتفقهم معتبرا لانمقاد الاجماع ، فان الاجماع على تحريم ربا

الفضل لم يقع فعلا ، لمخالفة هؤلاء التابعين الذين لحقوا الصحابة نشاوا

في عصر الصحابة ونسب اليهم انكار تحريم ربا الفضل قبل انقراضهم ولم ينقل عن

رجوعهم شىء .

وقول الشافعى وعلى بن عبد الكافى السبكى يفيد ما ذهبنا اليه . ونص

كلام الشافعى الذى جاء عن طريق جرير بن حازم هو " سالت عطاء بن ابي رباح

عن الصرف فقال : " يا بنى ان وجدت مائة درهم بدركم نقدا فخذها ، وقال

ابن عبد البر ان اهل مكة كانوا عليه قد يما وحديثا ، يجرىون الشافعى في ذلك

اذا كان يدا بيد ، اخذوا ذلك عن ابن عباس رحمه الله .

ونص كلام على بن عبد الكافى السبكى هو " واما التابعون فلم ينقل فسى

رجوعهم شىء ، فيما علمت والله تعالى اعلم . غير انى اقول : ان الظن بكل من

سمع من الصحابة ومنهم هذه الاحاديث الصريحة في تحريم ربا الفضل ان يرجع

اليها . (٢)

(١) راجع نهاية السؤل للاسنوى ٣٠٢/٢ ، ٣١٥ .

(٢) المجموع شرح المذهب " التكملة للسبكى " ٢٨/١٠ . وراجع ايضا نظرية

الربا المحرم في الشريعة الاسلامية لابراهيم زكى الدين بدوى ص ١١٢ .

ومخالفة التابعين الذين هذا شأنهم معتبرة في عدم انمقاد الاجماع لان الصحابة يجمعوا اليهم في وقائع كثيرة فدل ذلك على اعتبارهم قولهم معهم^(١) فلم يحصل الاجماع على تحريم ربا الفضل في اعتبار الرأي الاول الذي يشترط انقراض المجتهدين لانمقاد الاجماع.

وأما اصحاب الرأي الثاني فقد اختلفوا في اعتراف مثل هذا الاشاق معتبرا لانمقاد الاجماع . اختلفوا الى ثلاثة طوائف :-

الطائفة الاولى : يقولون ان الاجماع معتق بحد الاختلاف ، نقل هذا الرأي عن القاضي ابوبكر الباقلاني والبيضاوي تهما للامام " فخر الدين الرازي " عن الصيرفي .

والطائفة الثانية : يقولون ان الاجماع جائز بحد الاختلاف . واختار هذا السراي الامام " فخر الدين الرازي " واتباعه وابن الحاجب .

الطائفة الثالثة : يقولون ان الاجماع جائز بحد الاختلاف ان لم يستقر الاختلاف . واذا استقر امتنع . واختار هذا الرأي امام الحرمين .^(٢)

فعلى الرأي الثاني لم يكن اشاق الصحابة الذي ذكرناه معتبرا لانمقاد الاجماع الا اذا بنينا ذلك على ما اختاره الامام " فخر الدين الرازي " واتباعه وابن الحاجب . فهم اعتبروا الاشاق بحد الاختلاف لانمقاد الاجماع .

ولكن اعتبار اشاق هؤلاء الصحابة هنا ايضا لا يؤدي الى انمقاد الاجماع على تحريم ربا الفضل ، لمخالفة هؤلاء التابعين ، وقد قلنا انهم نصب اليهم انكار تحريم ربا الفضل قبل رجوع الصحابة ولم ينقل في رجوعهم شي . . ورأي هؤلاء التابعين معتبر مع الصحابة فلم يحصل الاشاق من جميع الملطاء المجتهدين ، فكان الاجماع على تحريم ربا الفضل غير منمقد ايضا في اعتبار الرأي الثاني الذي لم يشترط انقراض المجتهدين لانمقاد الاجماع .

(١) راجع نهاية السؤل للاسنوي ٢/ ٣١٦ .

(٢) راجع نهاية السؤل للاسنوي ٢/ ٣٠٢ .

فبين لنا الان انه لا يمكن ان يقع الاجماع على تحريم ربا الفضل في اتجاه
انقائسين بثبوت نسب انكار تحريم ربا الفضل الى هؤلاء الصحابة الذين ذكرناهم
حتى لو تسكنا بالرأى الارجح في رجوع عبد الله بن عباس ومعاوية بن ابي سفيان
المختلف فيه .

بقي ان نبين مسألة الاجماع على تحريم ربا الفضل في الاتجاه الثانى
فنقول :-

وقوع الاجماع على تحريم ربا الفضل في الاتجاه الثانى :-

وقد سبق ان قلنا ان اصحاب هذا الاتجاه يملطون بالتوفيق بين الاحاديث
التي تحرم ربا الفضل وحديث اسامة الذي يبيحه بفهمه ويكون التوفيق بينهما
على النحو الاتى :- (١)

١ - ان حديث اسامة المبيح منسوخ بالاحاديث المحرمة . ويدوان هذا
التوفيق مرفوض لان النسخ هنا يكون بالاحتمال وعولا يثبت بذلك * .
٢ - ان النفى في قوله صلى الله عليه وسلم " لا ربا الا فى النسبة " يقصد
به نفى الاغلاظ الاشد المتوعد عليه بالمقاب الشديد .

والمثال فى ذلك هو ما تقوله العرب " لا عالم فى البلد الا ريد مسح
ان فيه علماء غيره " فالقصد انما هو نفى الكمال لا نفى الاصل .

٣ - ان حديث اسامة الذى تمسك به عبد الله بن عباس ومن معه عام لانهم
نفى ربا الفضل عن كل شىء سواء كان من الاجناس المذكورة فى الاحاديث
المحرمة او غيرها . فهو اعم مطلقا فيخصص بفهمه الفيد خلال ربا الفضل
بمنطوق الاحاديث التى تحرم ربا الفضل لانها اخفى منه مطلقا .

٤ - ان دلالة نفى تحريم ربا الفضل فى حديث اسامة بالفهم واثبات تحريمه
فى حديث ابي سعيد الخدري بالمنطوق . فيقدم حديث ابي سعيد

(١) راجع طرق التوفيق فى نهج الاوطار للشوكاني ٢١٦/٥ ، ٢١٧ وسهل السلام
للصنعاني ٣٧/٣ .

* ووجه الاحتمال ان ادعاء النسخ هنا يتطلب تقدم حديث اسامة المبيح على
الاحاديث المحرمة ، ولم يثبت ذلك قطما راجع المجموع شرح المذهب " الكلمة
للسبكي " ٤٩/١٠ ، ٥٥٠ ، ٥١ .

العدد رى لذلك ، وقد اعتمد الفقهاء على القول الاخير .
غير ان السيد محمد رشيد رضا انتقد التوفيق الرابع ، فقال ان القول
بدلالة حديث اسامة على نفى ربا الفضل بالخبر غير صحيح ، فان قوله : " لا ربا "
نفى لجنس الربا ، فيدخل في عموم ربا الفضل بالنص وقرنه : " الا في النسيئة
استثناء من المصوم فبقى غير منقيا . (١)

وأشار ابن رشد الحفيد الى رأى السيد محمد رشيد رضا بقوله
ان لفظ لا ربا الا في النسيئة أقوى دلالة من لفظ " انما الربا ففسى
النسيئة " لأن ظاهره يفيد ان ما عدا النسيئة فليس بربا ، لكن يحتل ان يريد
بقوله " لا ربا الا في النسيئة " من جهة أنه الواقع في الاكثر ، واذا كان
هذا مستملا والا يول نعم ، وجب تأهيله على الجهة التي يصح الجمع بينهما (٢) .

فابن رشد الحفيد مع عدم اطمئنانه بالتوفيق الاخير ، فانه أكد
امكان الجمع بين الاحاديث المحرمة وحديث اسامة المبيح بالتوفيق الثاني
الذي لا ينتقد عليه فبالتوفيق الثاني والثالث اندفع التعارض بين الاحاديث
المحرمة وحديث اسامة المبيح .

ويبدو في الاتجاه الثاني وهو اتجاه القائمين بالتوفيق بالاحاديث التي تحرم
ربا الفضل وحديث اسامة الذي يفيد مفهومه حلاله ، أن الاجماع وقع على
تحريم ربا الفضل . وهذا هو الذي اختاره لان كلا من الاحاديث المحرمة لربا
الفضل وحديث اسامة الذي يفيد مفهومه حلاله اتفق على صحته فوجب التوفيق
بينهما مهما امكن . وكان ذلك ممكنا على النحو الذي بيناه ، أي التوفيق بينهما
بالطريق الثاني والثالث دون خلاف والطريق الرابع على الوجه الارجح .

ومهما كان الخلاف فان تحريم ربا الفضل ثابت :

وعلى أي فرض ، أي حصل الاجماع ام لم يحصل فان تحريم ربا الفضل ثابت
ثبوتا يبلغ القدر الذي لا نستطيع ان ننكره .

(١) الاسلام ومشكلات المصير ، للدكتور مصطفى الرافعي ٢٣٠ .

(٢) بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ١٧١/٢ .

فان الاحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة من جملة من الصحابة
في الصحيحين وغيرهما ، وقال الترمذي بعد ان ذكر حديث ابي سعيد الخدري
ايضا في الباب عن ابي بكر وعمر وعثمان وابي هريرة وحشام بن عامر
والبراء وزيد بن ارقم وكفالة بن عبيد وابي بكرة وابن عمر وابي الدرداء ،
وملائكة (١) فلو فرض معارضة حديث اسامة لها من جميع الوجوه وعدم
امكان الجمع والتوفيق بط سلف ان ذكرناه لكان الثابت عن الجماعة ارجح من الثابت
عن الواحد .

أضف الى ذلك ان اسامة نفسه لم ينقل عنه الا رواية هذا الحديث
" فلم ينب اليه القول بنفي تحريم ربا الفضل على سبيل القطع ، فقد تبيين
لنا من الحوض السابق بان قول يعض الصحابة بنفي تحريم ربا الفضل كانه لم يستقر
ولا يحتد به .

فان ذلك قالوه وناشئ عن عدم سماعهم للاحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل
وقال النووي ان النبي صلى الله عليه وسلم نص على تحريم الربا " ربا الفضل "
في ستة اشياء الذهب والفضة والبر والتمر والطح . وهو من القائلين
بعدم اعتداد بقول هؤلاء الصحابة الاحاد النافى تحريم ربا الفضل حيث قال :
" واجمع المسلمون على تحريم الربا في هذه الاعيان الستة المنصوص عليها " اي في
حديث عمادة " (٢)

وللتقريب الى فهم ما عرضناه نجد ربنا ان ننقل رأى ابن قيم الجوزية فقد
قال " الربا نوهان : جلى وخفى ، فالجلى حرم لما فيه من الضرر العظيم ، والخفى
حرم لانه ذريعة الى الجلى فتحريم الاول قصدا وتحريم الثانى وسيلة " (٣)
فابن قيم الجوزية بين ان الربا المحرم قسما وهذا ربا النسئة السدى
اعتبره جليا وحرم قصدا لمعظم ضرره وفحشه ، ورا الفضل الذى اعتبره خفيا وحرم
ذريعة الى ربا النسئة ووسيلة اليها فضرره لم يصل الى حد ضرر ربا النسئة وفحشه .

(١) راجع نيل الاوطار للشوكاني ٢١٢/٥ .

(٢) راجع المجموع شرح المذهب للنووى ٤٤٤/٩ .

وراجع ايضا صحيح مسلم بشرح النووي ٩/١١ .

(٣) اعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ١٥٤/٢ .

المطلب الثالث : تحديد مجال ربا الفضل المحرم بالسنة النبوية

تقديم :

وقبل ان ندخل فى تحديد مجال ربا الفضل بخصوصه ، يجد ربنا ان نعرض
اولا اتجاه العلماء المسلمين فى تحديد الربا على وجه العموم والتأمل الى رأيهم
فيما عرضناه من قبل نستطيع ان نقسمهم الى اتجاهات ثلاثة : *

- ١ - " اتجاه المتشدديين "
- ٢ - " اتجاه الميسريين "
- ٣ - " اتجاه المعتدلين فى التحديد "

فالمتشددون هنا هم القائلون بأن آيات الربا مجتمعة بينتها السنة النبوية
فالربا المحرم بنص القرآن والربا المحرم بالاحاديث النبوية الذى يكون وسيلة السي
الذرائع سيان .

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فهم يوسعون مجالات ربا الفضل " وهذا
سنتناوله بعد قليل " .

والميسريون هم الذين يحسمون الربا فى صورة واحدة من صوره وهى التى كانت
فى الجاهلية ، وينسب القول بهذا لابن عباس رضى الله عنه وجماعة من الصحابة
والتابعين " كما بيناه من قبل " .

وأما المعتدلون فى التحديد هم الذين يفرقون بين ربا الجاهلية المحرم بنص
من القرآن الكريم وربا الفضل المحرم بالاحاديث النبوية .

فملى هذا الاتجاه والاتجاه الاول ، سنقوم ببيان تحديد ربا الفضل ، والعلماء
المسلمون فيه على اتجاهين : -

- ١ - اتجاه الحاسمين فى الاشياء الستة المذكورة فى الاحاديث النبوية .
- ٢ - اتجاه الموسمين الى غير ذلك .

(٥) وهذا التقسيم هو نفس التقسيم الذى فعله الدكتور ابراهيم الطحاوى وهو يشق
مع البيان الذى عطناه فاستعير اصطلاحه ، ومع ذلك سيكون هناك فرق بسيط
فى التفاصيل وخصوصا فى نظرية المتشددين ، راجع تقسيم الطحاوى فى رسالته
للدكتورة " الاقتصاد الاسلامى مذاهبا ونظاما دراسة مقارنة " ٣١٣/١ و ٣١٤ .

يمثل الاتجاه الأول مذنب احسن الظاهر (١) فانهم كانوا يقولون ان تحريم
التفاضل يكون في المصنف الواحد من الاصناف الستة المذكورة في الاحاديث فقط ،
وان النساء محتج فيهما مع اختلاف الاصناف .

ودليل داريذ وموافقه قوله تعالى : " وأحل الله البيع " (٢) وقوله تعالى
" إلا ان تكون تجارة عن تراض منكم " (٣) ، فان اصل الاستثناء الاباحة . وقالوا
ان علل الموسمين - التي سنعرضها بعد قليل - ضعيفة ، واذا لم تظهر فيه
علة امتنع القياس . (٤)

وأما الاتجاه الثاني فيمثل الملة المنتسبون الى المذاهب الاربعة . ومع
اشاقهم في المبدأ المام " توسع مجال ربا الفضل " اختطفوا في علة ربا الفضل
في الاشياء الستة المذكورة في الاحاديث ، وهي التي ستكون معيارا لتحديد ذلك
المجال . فنهين اختلافهم في الاشياء الاربعة - غير الذهب والفضة -
أولا : ويكون على النحو الاتي :-

١ - فالملة في منع التفاضل فيها عند المالكية هي المصنف الواحد من العذر
المقتات . (٥)

٢ - والملة عند الحنفية هي الجنس الواحد مكيلا او موزونا . (٦)

٤ - والملة عند الشافعية . الطعم مطلقا . (٧)

٥ - والملة عند الحنابلة هي نفس الملة عند الحنفية (٨)

ولا يهمني في ان ارجع بعض هذه الملل الثلاثة على بعضها الاخر
من حيث ذاتها ، فكل وجهة نظر هنا معقولة . فالمالكية قالوا ان الملة هي
العذر المقتات عند اتحاد المصنف ، لان المذكورات كلها مقتاتة وهي مدخلة في مادة

(١) راجع اعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ١٥٥/٢ والمجموع شرح المذهب للنووي
٤٤٤/٩ وداية المجتهد لابن رشد ١١٢/٢ .

(٢) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة (٣) الآية ٢٦ من سورة النساء .

(٤) راجع المجموع شرح المذهب للنووي ٤٤٦/٩ واعلام الموقعين لابن قسيم
الجوزية ١٥٦/٢ .

(٥) راجع بداية المجتهد لابن رشد ١١٢/٢ .

(٦) راجع فتح القدير لابن الهمام ٤/٢ .

(٧) راجع المذهب للشيرازي المطبوع مع المجموع للنووي ٤٤٨/٩ .

(٨) راجع اعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ١٥٦/٢ .

ومنع التفاضل فيها عند اتحاد الصنف "الجنس" والحنفية والحنابلة قالوا ان المصلحة هي الكيل أو الوزن عند اتحاد الجنس لان ذلك مذكور في الاحاديث ووجبت المماثلة "مثلا بمثل" والمراد بالمماثلة من حيث الكيل بدليل ما روى "كيلا بكيلا" وكذلك في الموزون "وزنا بوزن" (١) وأما الشافعية قالوا بأن المصلحة هي "الطمع" لانهم كانوا يرون ان الاشياء المذكورة كلها من المصنوعات ولم يذكر ان من شرطها الادخار بل ان منها وهو "التمر" ما لا يمكن ادخاره مدة طويلة - وأكدوا رأيهم بما رواه ميمون بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : "الطعام بالطعام مثلا بمثل" (٢)

والذي يعني ان يؤكد ، هو أن وجهات نظر المذاهب الاربعة شديد بالاشتراك بينهم أن هذا من باب الخاص اريد به العام ، وأن فيه علة معينة الا أنهم لا يستطيعون في الاشتاق فيها لما يمكن ان يفهم من الاحاديث المعنية في الاشياء الاربعة علة معينة من ناحية معينة ، وإذا نظر فيها من ناحية أخرى يمكن أن - تؤخذ منها علة أخرى كما بيناه سابقا . ونحن احرارا ان نختار اي علة من تلك الملل الثلاثة .

ولكن اذا نظرنا من الناحية الاجتماعية لوجدنا ان علة الملكية اقرب الى أن نقبلها . لأن المدخر من المقتات هو - في الغالب - يكون طعاما أساسيا للناس وحاجتهم اليه اعظم من حاجتهم الى غيره ، فمن رعاية مصالح المباد ان يبيع بعضها ببعض بالتفاضل عند اتحاد الجنس والصنف اذا لا حاجة الى ذلك ولا مصلحة فيه .

وهذا ايضا يندفع قول أهل الظاهر ، في الاقتصار على تحريم ربا الفضل على الاطممة الاربعة المذكورة في الاحاديث النبوية ولا نستطيع ان نسلّم دعواهم أن - على المذاهب الاربعة ضعيفة على اطلاقها . فانها على المصمم تهدف الى رعاية مصالح المباد العامة التي هي نفسها مراعاة في تحريم ربا الفضل في الاطممة

(١) راجع وجهة نظر الحنفية هذه في شرح المنهاج "مع فتح القدير" ٤/٧ .

(٢) راجع المذهب للشيخ الرازي المطبوع مع المجموع للنووي ٤٤٨/٩ .

الاربعة . فهي لا تقتصر عليها . ولهذا فقد قلنا ان علة المالكية اقرب الى المقبول لانها وحدها تحقق الغرض الذي نهدف اليه من تحريم الربا ففى الاطمحة الاساسية للناس .

واما الملة فى تحريم ربا الفضل فى الذهب والفضة هي :-

١ - عند الشافعية جنس الاثمان " الثمنية " . وهي علة يعتبرها ايضا المالكية والحنابلة . فالماذهب الثلاثة غير الحنفية متفقة فى علة تحريم الغاضل فى الذهب والفضة الا ان الشافعية اعتبر ان هذه الملة قاصرة عليهم لا تتمداهما اذ لا توجد فى غيرهما . (١)

٢ - وعند الحنفية كونهما سبلا او موزونا والوجهة لهم هنا هي نفس وجهتهم فى الاشياء الاربعة السابق ذكرها .

ووافق ابن قيم الجوزية فى الترجيح بان علة الشافعية والمالكية والحنابلة هو الصحيح بل الصواب لانهم اجمعوا على جواز اسلامها ففى الموزونات من النحاس والحديد وغيرهما :-

فلو كان الوزن علة لم يجز كمالا يجوز اسلام الحنطة فى الشمير والدراهم فى الدنانير . (٢)

بقى ان نتاول ما قاله الشافعي بان هذه الملة قاصرة على الدنانير والدراهم ، فلا تتمداهما ، اذ لا توجد فى غيرهما ، وبين ان هذا مبنى على رأيهم ان اثمان الاشياء قاصرة عليها ، الا اننا قد رجحنا - فى باب الشركة - مذهب المالكية والحنفية ، بان الفلوس النافقة تلحق بالاثمان " الدنانير والدراهم " ، فهذه الملة - دون شك - تتمدى اليها ومطابقتها .

(١) راجع هذه الوجهة فى المجموع شرح المذهب للنووى ٤٤٤/١ وداية المجتهد لابن رشد ١١٣/٢ واهلام الموقمين لابن قيم الجوزية ١٥٦/٢ .

(٢) راجع اهلام الموقمين لابن قيم الجوزية ١٥٦/٢ والمجموع شرح المذهب للنووى ٤٤٥/٩ .

المطلب الرابع : حكمة تحريم الربا

أولاً : من الناحية الاقتصادية :

نستدير أسلوب الأستاذ الامام محمد عبده في بيان حكمة تحريم الربا ، على ما يأتي :
١ - ان النقد انما وضع لكونه ميزانا لتقدير قيم الاشياء التي ينتفع بها الناس في معاشهم ، فاذا تحول هذا وصار النقد مقصودا بالاستغلال " بالتعامل بالربا " يهدى الى انتزاع الثروة من ايدي اكثر الناس وحصرها في ايدي الذين يجعلون اعمالهم قاصرة " على استغلال المال بالمال " فيربوا المال عندهم وينمو ويخزن ، ويخس الماملون لان الربح معظمه من المال نفسه وبذلك يهلك الفقراء . (١)

٢ - ان البلاد التي احلت قوانينها الربا قد غت فيها رسوم الدين وقتل فيها التفاطف والتراحم وحلت القسوة محل الرحمة حتى ان الفقير فيها يموت جوعاً ولا يجد من يجود عليه بما يسد رمقه ، فميت من وراء ذلك بمصائب اعظمها ما يسمونه بالمسالمة الاجتماعية وهي تألب الفسلة والمال على اصحاب الاموال واعتصابهم المرة بعد المرة لتترك الممل وتمطيل المعامل والمصانع* لان اصحابها لا يدلونهم ما تستحقه اعمالهم ، ثم اكد الأستاذ الامام

(١) راجع تفسير المنار للأستاذ الامام محمد عبده ٣/ ١٠٨ و ١٠٩ ، وقد وصف ذلك الدكتور مصطفى الرافعي بقوله " لان التعامل الربوي يمتدح وسيلة من ابشع الوسائل التي تعمل في كساد التجارة ، هوار الصنافة ، وشل حركة الممران والتقدم ، وهو في النهاية يحقق المربح لحفنة قليلة من الناس ويكشف الثروة بين يديها ، ويجعلها هي الاقتصاد القومي ولا شئ سواها وذلك حاصيل فيما يسمى " بالتروستات " و " الكارتل " المسيطرة على التجارة والاقتصاد في البلاد الرأسمالية " راجع الاساذم ومشكلات المصير للدكتور مصطفى الرافعي ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

محمد عبده نشأة هذه الظاهرة بما كتبه الفيلسوف الروسي تولستوى في كتابه الذى سماه " ما العمل " وفيه أمور يخطرب لفظاتها القارىء ، وقد قال فى آخره : ان أوروبا نجحت فى تحرير النام من رق ولكتها عقلت عن رفع نير الدينار " الجنيه " عن اعناق النام الذين ربما استبعدهم المال يوما ما " (١)

٣ - ثم قال الاستاذ الامام محمد عبده ان المسلمين لم يتأخروا اقتصاديا بسبب الدين كما يزعمه بعض المسلمين المتربين تربية غربية ، لان ترك الدين هو السبب حقيقة فالتعامل بالربا من اسوأ عوامل الاختلال الاقتصادى عند المسلمين أنفسهم وذلك لان استئانة افرادنا وحكومتنا من الجانب بالربا فانها انما اعت ثروتنا وملكتنا عن طريق الفائدة الكبرى يتقاضاها الرأسماليون الاجانب دون مقابل (٢) فالفائدة التى يتقاضاها الرأسماليون تكون حوالى ٧% (٣)

ثانيا : من الناحية الاخلاقية والاجتماعية :

ان التعامل بالربا يترك اثرا سيئا من الناحية الاخلاقية والناحية الاجتماعية . فمن الناحية الاخلاقية بيد وجليا ان اخلاق المجتمع الربوى خال من الرحمة حال من الشفقة ، دستوره الاستغلال وقاعدته القهر والاذلال . فليس بمجيب ان تتشا الى المجتمع الربوى طبقات متكاثرة ومتناحرة يترى بعضها بالهضم الاخر ، وينقض عليه عند أول فرصة انقباض الوحوش الضواري .

وبيد وما سبق ان اثر التعامل الربوى الاخلاقى معظمه هو اثره الاجتماعى . ويمكن ان نقول بعبارة موجزة ان اثر التعامل الربوى الاخلاقى والاجتماعى لا ينفك احدهما عن الاخر .

ونضيف هنا ان المجتمع الربوى ضئف فيه التعاطف والتراحم وقتل الاسعاد والثمانون لا يندر الشعور بالثقة بين افراده . (٤)

(١) راجع تفسير المنار للاستاذ الامام محمد عبده ١٠٩/٣ .

(٢) راجع نفس المرجع ١٠٦/٣ و ١٠٧ .

(٣) راجع المدخل الى النظرية الاقتصادية فى المنهج الاسلامى للدكتور احمد النجار ص ٢٦٥ .

(٤) راجع تفسير المنار نقله السيد محمد رشيد رضا من كلام الاستاذ محمد عبده ١٠٩/٣ . ١١٠ .

ولما كان الهدف الاسعى للاسلام هو تكوين المجتمع الانساني ، فحتم الرسا
الذى يتعارض مع هذا الهدف .

الفصل الثانى

الاستثمار عن طريق الفائدة

نقسم هذا الفصل الى بحثين :-

البحث الاول : تحليل حكم الفائدة تحت ضوء نظر الاسلام وهو يتكون من
ثلاثة مطالب .

- المطلب الاول : تعريف الفائدة .
- المطلب الثانى : المبررات الراسطية للفائدة ونقدها .
- المطلب الثالث : مبررات الملطاء المسلمين للفائدة ونقدها .
- المطلب الرابع : المسلمون والتعامل بالفائدة .

البحث الثانى : بديل اسلامى عن الفائدة المحرمة . وهو يتكون من ثلاثة
مطالب .

- المطلب الاول : الملاقاة بين الاعضاء المعنيين فى البديل .
- المطلب الثانى : تسمية الارباح فى البديل .
- المطلب الثالث : الضمان لنجاح تطبيق البديل " خصوصا فى بداية نشأته " .

البحث الاول : تحليل حكم الفائدة تحت ضوء نظر الاسلام

المطلب الاول : تعريف الفائدة :

وقد عرف المصمم الانجليزى : Britannica (١) الفائدة نظرا الى
اعتبارين ، الاعتبار الاول من حيث ذاتها والاعتبار الثانى من حيث انها تقوم
بالنقد ، فمن حيث ذاتها فقد عرّفها بأنها عبارة عن " المبلغ الذى يدفع بسبب
عطية القرض " ~~ومن حيث انها تقوم بالنقد فقد عرّفها بأنها عبارة عن النقد~~

ومن حيث انها تقم بالنقد فقد عرفها بأنها عبارة عن " الفرق بين المبلغ الذى يدفع ثانياً والمبلغ المدفوع وقت ما " ولا شك أن كلا من التعريف حدّد الفائدة بأنها عبارة عن " الفرق الناشئ عن مجرد عطية القرض " وعلى هذا يعرف مصطفى عبد الله الهمشرى الفائدة بأنها هي " الزيادة على رأس المال يكسبها القرض من القترض بمجرد عطية القرض " (١)

ويبدو أن تعريف مصطفى عبد الله الهمشرى يبين ويفصل تعريف المصباح الانجليزى .

سعر الفائدة :

وهو النسبة بين الفائدة ورأس المال المقترض مثل ٨ % ومعنى $\frac{٨}{١٠٠}$ يكتب ٨ ر والفائدة يتخير قدرها بتأخير الزمان مباشرة ، فكلما ازداد مدد الاقتراض ازدادت قيمة الفائدة ، والقاعدة لتحديد مبلغ الفائدة هي :-

الفائدة = المال المقترض × سعر الفائدة × الزمان .

فلنفرض مثلاً ان المال المقترض ٣٥٠ دولار وسعر الفائدة ٥ % فى ثلاثة سنين .

$$\text{فالفائدة} = ٣٥٠ \times \frac{٥}{١٠٠} \times ٣ = ٥٢ \text{ دولار } ٥٠ سنتاً .$$

والقاعدة فى تحديد سعر الفائدة هي :-

$$\text{سعر الفائدة} = \frac{\text{الفائدة}}{\text{المال المقترض} \times \text{الزمان}}$$

$$\text{ففى مثالنا سعر الفائدة} = \frac{٥٢.٥٠}{٣ \times ٣٥٠.٠٠}$$

$$= \frac{٥}{١٠٠} = ٥ \% = ٠.٠٥$$

وتتبع القاعدة بأحد الطرق الثلاثة :-

١- فى أول مدة الاقتراض .

(١) انظر المحرقة والا سلام لمصطفى عبد الله الهمشرى ص ٢٩ .

— فى اخر مدة الاقتراض .

— فى فترات معينة خلال مدة الاقتراض .

ففى الطريق الاول تنقسم الفائدة من المال المقترض كأن يكون المقترض يقترض ١٠٠ دولار والفائدة ٥ دولار فلا يستلم الا ٩٥ دولار .

وفى الطريق الثانى ، تزداد الفائدة الى المال المقترض حقيقة ، كأن يكون لمال المقترض ١٠٠ دولار وسعر الفائدة ٤ % فى ثلاثة سنين فالفائدة هى :

$$١٠٠ \times ٤ \times ٣ = ١٢ \text{ دولار} \cdot \text{فتزداد } ١٢ \text{ دولار الى } ١٠٠$$

دولار فيكون المبلغ المدفوع فى اخر مدة القرض هو ١١٢ دولار .

وأما فى الطريق الثالث ، فلنفترض الحال المقترض ١٠٠ دولار وسعر الفائدة ٤ % فى كل سنة من ثلاثة سنين . فتكون التسمية على النحو التالى :-

$$\begin{array}{rcl} \text{ابتداء المبلغ} & = & ١٠٠ \text{ دولار} \\ \text{الفائدة ٤ \% فى السنة} & = & ٤ \\ \hline \text{المجملة فى اخر السنة الاولى} & = & ١٠٤ \end{array}$$

$$\begin{array}{rcl} \text{المبلغ المقترض فى اخر السنة الاولى} & = & ١٠٤ \cdot ٠ \\ \text{الفائدة ٤ \% فى السنة} & = & ٤ \cdot ١٦ \\ \hline \text{المجملة فى اخر السنة الثانية} & = & ١٠٨ \cdot ١٦ \end{array}$$

$$\begin{array}{rcl} \text{المبلغ المقترض فى اخر السنة الثانية} & = & ١٠٨ \cdot ١٦ \\ \text{الفائدة ٤ \% فى السنة} & = & ٤ \cdot ٣٣ \\ \hline \text{المجملة فى اخر السنة الثالثة} & = & ١١٢ \cdot ٤٩ \quad (١) \end{array}$$

وظاهر أن الفائدة فى الطريق الثالث الذى تعرف فيه " بالفائدة المركبة " تزيد عن الفائدة فى الطريق الثانى الذى تعرف فيه " بالفائدة البسيطة " وأن كان سعر الفائدة فى كليهما واحد وهو ٤ % والفرق فى مثالنا هو أن الفائدة فى الطريق الثانى ١٢ دولار بينما تكون فى الطريق الثالث ١٢ دولار ٤٩ سنتا . فالفرق ٤٩ سنتا .

المطلب الثاني : المبررات الرأسمالية للفائدة ونقدها

ننقل هنا أهم المبررات للرأسماليين للفائدة وننتقد ها واحدا تلوا الآخر .

أولا : المخاطرة كمبرر للفائدة :

اعتاد الكثير من الرأسماليين على تبرير الفائدة وتفسيرها بمنحصر
المخاطرة الذي يشتمل عليه القرض ، لأن اقراض الدائن لماله نوع من المقامرة
لتي تفقد ماله اذا عجز المدين في المستقبل عن الوفاء ، وتنب عنه الحفظ
ولا يظفر الدائن بشيء ، فكان من حقه ان يحصل على اجر ومكافأة له على
فامرته بماله لاجل المدين ، وهذه المكافأة هي الفائدة . (١)

وليس لهذا اساس في النظام الاقتصادي الاسلامي فالاسلام جعل استحقاق
المال الربح مستندا من ملكية صاحب المال للسلمة وتوظيفه في تجارة او صناعة
مصره يمتنى منها المنفعة والربح ، فالطريق المقبول هو المضاربة (٢) ، وقد
لما عنها باعتبار ذاتها وسنتناول مزيدا منها كبدل اسلامي عن الفائدة .

ثانيا : الحرمان من الانتفاع بالمال كمبرر لها :

اعتبر الرأسماليون ان الفائدة يدفعها المدين الى الرأسمالي تمويضا
عن حرمانه من الانتفاع بالمال المصنف ومكافأة له على انتظاره طيلة المدة المشق
بها او اجرة يتقاضاها الرأسمالي نظير انتفاع المدين بالمال الذي اقترضه منه
جسرة التي يحصل عليها مالك الدار من المستاجر لقاء انتفاعه بسكناء .

وهذا يتنافى عن الكسب المعترف في الاسلام ، انه لا يحرف الاسلام الكسب
اسم الاجر او المكافأة الا على اساس انفاق عمل مباشر او عمل مخفف ، وليس
للمرأسمالي - عنا - اي واحد من هذا ، فلا مبرر لان يأخذ الفائدة مادام ماله
تعرض سوف يعود الى الرأسمالي دون ان يفتت او يستهلك منه شيء . (٣)

راجع كتاب " اقتصادنا " للسيد محمد باقر الصدر ص : ٥٦٠ .

راجع كتاب " اقتصادنا " للسيد محمد باقر الصدر ص : ٥٥٩ .

وكتاب " الربا " للسيد ابي الاعلى المودودي ص : ١٢ .

راجع اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر ص : ٥٦٢ .

وعلى الفرض انه يدخل ماله في مجال الاستثمار فانه اذا استثمر بنفسه يتعرض للربح والخسارة ولا يمكن تحديد الربح والخسارة مقدما فعلى هذا يطالب السائل الاستدراك على المقرض ان لا يحدد عوضا ثابتا مقدما ان لا يبرر لذلك .^(١)

ثالثا : اعتبار الفائدة كجزء من الربح كمبرر لها :

ذهب بعض الرأسماليين في تبرير الفائدة باعتبار انها جزءا من الارباح التي جناها المقرض عن طريق ما قدم اليه من مال .^(٢)

وهذا المبرر - هن على جواز حصول الرأسمالي على شيء من الارباح حين يدفع ماله المتكدس في تجارة او صناعة مثمرة - فهو لا يعنى الفائدة وانما يعنى استثمار صاحب المال والمعامل في الارباح وربط حق الرأسمالي بنتائج المطيعة وهو معنى المضاربة في الاسلام .^(٣)

والحق يقف أن رأس المال لا يجلب الربح الا عند توظيفه في المجال الاستثماري ومن طبيعته ان يتحمل الخسارة كما يجلب الربح اضاف الى ذلك ان في جلبه الربح يتطلب كفاءة المستثمرين وذكايتهم وتجربتهم ، فاذا انعدمت هذه الشروط فقد رأس المال صفة جلب الربح بل قد تنقلب في اكثر الاحيان الى جلب الخسارة . فكيف نحدد لرأس المال الفائدة " كسبا ثابتا دون اعتبار حالة الخسارة " .

نفرض اننا نسلم - تسليما بالجدل - ان رأس المال يحوز في حد ذاته صفة جلب الربح ويستحق عليه الدائن ان ينال نصيبا من هذا الربح . فما هي القاعدة التي يعرف بها - بصفة قاطعة - أن رأس المال يجلب كذا وكذا من الربح في كذا وكذا من المدة وخصوصا في القرض لاجل طوله كاقتراف مؤسسة تجارية لمشرين سنة مثلا ، فان السعر سيظل مختلفا طول المشركين .^(٤)

رابعا : الفائدة كالاجرة كمبرر لها :

ذهب بعض الرأسماليين في تبرير الفائدة الى انها اجرة وهذا ليس معقولا

- (١) راجع الاعمال المصرفية والاسلام لصطفى عبد الله الهمشري ص ١٨٠ .
- (٢) راجع اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر ص : ٥٦٢ .
- (٣) راجع اقتصادنا للسيد محمد باقر الصدر ص : ٥٦٢ و " الربا " لابي الاطلى - المردودي ص : ١٢ .
- (٤) راجع " الربا " للسيد ابوالاعلى المودودي ص : ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

لان الاجرة تكون للاشياء التى يذل الانسان وقته وجهده ، وطاله لتجهتها وعدها
بالاصلاح ، وهى تقصر او تنكسر او تقل قيمتها على مر الايام بالاستعمال . وعند
التصرف للاجرة انما يصدق على ادوات الاستعمال كالبيت والاثاث والمركب واجرتها
هى التى تكون مقبولة . ولكن لا يصح ان يطلق هذا التصريف على ادوات
الاستهلاك كالحبوب والثمار والنقد ففى معنى لاجرتها ؟ (١)

خامسا : الفائدة هى الفارق بين قيمة السلعة الحاضرة وقيمة السلعة المستقبلية :

يمتبر هذا كاقصى مبررات للفائدة عند الراساليين اعتقادا منهم
بان للزمن دوا ايجابيا فى تكوين القيمة ، وان قيمة اليوم اكثر من قيمة المستقبل
فمن اقترض دينارا اليوم فمن حقه ان يحصل على اكثر من دينار فى السنة المقبلة
وهذا الفارق يستمر فى الزيادة كل ما يمتد الفاصل الزمنى بين السمتين
وابتماد (٢)

وقد بين ابوالاعلى الموددى تحليلهم هذا ايضا ، واعترض على هذا الزعم
بانه لو صح كذلك فما لاكثر الفاسد لا ينفقون كل ما يكسبون اليوم من قورهم بـ
يؤمنون ان يدخروا نصيبا منه لمستقبلهم ثم استطراد بتقديم السؤال : هل من
الصحيح فى نظركم ان تصبح الـ ٢٠٠ ليرا انفقتموها قبل سنة مثلا مساهمة
لـ ٢٥٠ ليرا اليوم ؟ (٣)

يمكن ان نرفض هذا المبرر عن طريق اخر ، وذلك ان القائلين بهذا المبرر
يقرون بان المال المقترض لا يدخلى فى المجال الاستثمارى بالنسبة الى رب المال
فراساله فى يد المقترض لا يتجاوز عن كونه دخرا - ومصرف بالوديعة - فاذا كان
مدخرا فى يد نفسه لم يحصل على اى زيادة ، فكيف يحصل على الزيادة " الفائدة " ؟
عند ما كان دخرا فى يد غيره ، مع ان شأنه شان فى الحالتين ، ونرى ان هذا
هو الذى يمتنع ابوالاعلى الموددى فى سؤاله .

-
- (١) راجع " الربا " للسيد ابى الاعلى الموددى : ص : ١٠
(٢) راجع " اقتصادنا " للسيد محمد باقر الصدر : ص : ٥٦٣ .
(٣) راجع " الربا " للسيد ابى الاعلى الموددى : ص : ١٩ .

المطلب الثالث : مبررات المسلماء المسلمين للفائدة ونقدها

ونجد بمضغ علمائنا المصريين الذين تثقفوا بالثقافة الغربية ، أو على الأقل تأثروا بها ، بدون جواز الفائدة وسببونها بحدة مبررات تنقلها هنا واحد أو تلوا آخر .

أولاً : الفائدة جزأ من الربح في المضاربة :

رأى كل من الأستاذ عبد الوهاب خلاف والأستاذ عبد الرحمن عيسى أن الفائدة غير محرمة عند اجزاء من الربح في المضاربة - بصفة جديدة - التي يصيب ويحدد نصيب معين لرأس المال . وقال الأستاذ عبد الوهاب خلاف والأستاذ عبد الرحمن عيسى أن اشتراط تقسيم الربح في المضاربة مشاعاً صنع الفقهاء البحث لا يستند الى دليل من الكتاب والسنة فلا بأس مخالفته ، واستند الأستاذ عبد الرحمن عيسى في ذلك الى قول ابن حزم ، فقال ان ابن حزم رأى ان كل أبواب الفقه لها أصل من الكتاب أو السنة عاشا القراض " المضاربة " ، وأنه لا يوجد فيه أصلاً .

واستنتج من ذلك ، أنه اذا كان أصل المضاربة اجتهادياً فمسائلها اجتهادية . (١)

ولا شك ان محاولتهما هذه ناشئة عن قصورها في تتبع أدلة الأحكام الفقهية ، فاستتجبا استنتاجاً يناقضها .

يمكن ان نهيئهما بأنسى :-

ان الادعاء في ان شروط المضاربة وخصرها شرط تقسيم الربح مشاعاً من وضع الفقهاء مطلقاً يخالف ما نهت من حكم المضاربة . فقد قلنا في استدلالنا على جواز المضاربة بالسنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقر على مضاربة عباس بن عبد المطلب وحكيم بن حزام ، وقال الشوكاني انه أقر على جماعة من الصحابة أيضاً (٢)

(١) راجع المعاملات الحديثة للأستاذ عبد الرحمن عيسى ص ٧١ و ٧٢ ومجلة لواء الاسلام رجب سنة ١٣٧٠ ص ٨٢٣ .

(٢) راجع نيل الاوطار للشوكاني ٣٠٠/٥ .

واقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم على امر يماسه نوع من السنة . فبين أن حكم المضاربة ثابت بالمنة التقريرية .

وشروط تقسيم الربح مشاعا مندرج تحت هذا الحكم العام للمضاربة لانهم يتعاملون بذلك وقد صرح به على عليه السلام بقوله في المضاربة ان الوضعية على المال والربح على ما اصطالحوا عليه . (١) فهو ايضا ثابت بالسنة التقريرية .

والفقهاء السلف كانوا مجمعين على هذا ولم نر لهم مخالفا . وكانوا يحدون رأيهم الى اقرار الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعظمهم وارد على معاملة خاصة من مقوماتها ان يكون الربح بين صاحب المال والمامل مشاعا ، واعتبروا ان هذا الشرط اذا فقد لم تتحقق المضاربة وهذا اجماع صحيح لا يحدث عرضا ولا اعتباطا . (٢)

وعلى فرض قبول قولهما ، اى ان المضاربة امر اجتهادى بحثا ، فوأيهم ما يزال يتعارض مع القاعدة العامة التي يتضمنها قوله تعالى : " وأحل الله البيع وحرم الربا " فان حقيقة البيع تجلب الربح كما تتحمل الخسران ، والفائدة تكون نتيجة قرض بحث ، فهي تقاضى اجرا ثابتا بمجرد عملية القرض والاقتراض دون أن تتحمل اى خسران فلم تكن من عملية الشراء والبيع وسنبين انها تتسم بسمية الربا عند ما نتكلم عن حكمها فيما بعد .

وأضاف الى ذلك مصطفى عبد الله الهمشرى ، ان ليس فى الفائدة بسبيل جهد بمعنائه الاقتصادى ، والملاحظ فى الاسلام ان من قواعد الغنم فى مقابلة الغنم والجزاء فى مقابلة الجهد وان ادارة البنك لو استثمرت امواله بنفسها فانه يتموضع للربح والخسران . فكيف تحدد نسبة معينة على المقترض على سبيل القطع (٣) والامر الذى لا بد الا نخفله ان الفائدة تحدد بنسبة الى رأس المال والمضاربة يحدد تقسيم الربح فيها بنسبة الى الربح الناتج وهذا ما يبيد أن الفائدة

(١) نفس المرجع ٣٠٠/٥

(٢) راجع نيل الاوطار للشوكاني ٣٠٠/٥ ، ولواء الاسلام الصادر فى شوال سنة ١٣٢٠ ص ١٢٢ .

(٣) راجع الاعمال المصرفية والاسلام مصطفى عبد الله الهمشرى ص : ٩٤ .

والربح في المضاربة أمان متمايزان • ولا يمكن التشبيه بينهما •

ومنا على هذا كله فقد أكد مصطفى عبد الله الهمشري بكل انصاف أن الاستاذ الامام محمد عده لم يقل باباحة الفائدة اذ ما زال يقول ان الربح المحدد يكون بالنسبة الى ربح المضاربة الناتج من العملية الاستثمارية • ونقل نعر كلامه وهو: " ولا يدخل في الربا المحرم الذي لا شك فيه من يعطى آخر ما لا يستقله مما حصل له من كسبه حظا معيناً " (١) فالحظ هنا يكون من الكسب اى الربح • والاستاذ الشيخ محمد ابو زهرة صرح بان القول باباحة الفائدة الذي نسب الى الاستاذ الامام محمد عده افتراء عليه • (٢)

وقد روى أن الاستاذ عبد الوهاب خلاف رجح عن قوله باباحة الفائدة • بمسند ان تبيين له الحق (٣) وعلى الفرض انه لم يرجع عنه بدليل انه نشر رأيه في مجلة " لواء الاسلام " العدد الحادى عشر رجب سنة ١٣٧٠ هـ ص ٨٢٣ فلم يكن ذلك الا اجتهاديا فرديا • لا يقوى لممارسة اجتهاد الفقهاء السلف الذى وصل الى حد الاجماع الذى لا تجدر مخالفته •

ثانيا : الفائدة بمثابة المرض المقرض من حرمانه نفسه الانتفاع به •

حاول الاستاذ وفيق القصار تبرير الفائدة بمبررات (٤) وهذا المبرر منها • ولا شك انه تأثر تماما بالفكرة الرأسمالية فيه • فهو نفس المبرر الذى اتى به الرأسماليون • وقد ذكرناه آنفا ودفعناه •

ثالثا : تشبيه الفائدة بربح التجسرة :

وهذه محاولة اخرى للاستاذ وفيق القصار لتبرير الفائدة • فقال فيها ان المقرض لا يضمن فى رد رأسماله عند افسار المقرض نية مرض للخسارة • ويبدو انه شبه تضرر المقرض للخسارة - كما ادعاه - بما يتحمله رب المال من الخسارة فى التجارة •

- (١) راجع الاعمال المصرفية والاسلام لمصطفى عبد الله الهمشري ص ٩٥ • ٩٦ •
- (٢) راجع مجلة المصطفى الكويتية العدد ٥٩ • عام ١٩٦٣ •
- (٣) راجع الاعمال المصرفية والاسلام لمصطفى عبد الله الهمشري ص ٩٦ •
- (٤) راجع محاولات الاستاذ وفيق القصار فى تبرير الفائدة فى الاعمال المصرفية والاسلام لمصطفى عبد الله الهمشري ص ٩١ • ٩٢ • ٩٩ • ١٠٠ • ١٠١ •

ولا شك ان هذا التشبيه غير منطبق عليهما ، ولا يقره كل متأمل بالانصاف الكامل . فالتجارة تتم بسمية اقتصادية استثمارية ، بينما تكون الفائدة نتيجة الاتراض المجرد عن ذلك .

وكيف ينمى الاستاذ وفيق القصار نظام الرهن لضمان القرض رأسماله ، وكيف يطلب من اخيه المصير شيئاً يضاعفه في المصير ، والله تعالى يقول : " وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون " (١)

رابعاً : الحاق الفائدة بربح الشركة او المضاربة :

وواصل الاستاذ وفيق القصار في تبرير الفائدة بقوله انها ملحقة بربح الشركة او المضاربة .

فالمأمل في النظام الاقتصادي الاسلامي والنظام الاقتصادي الحديث أدرك ان الحاق الفائدة بربح الشركة او المضاربة مخالطة لا تستقيم مع الشكر السليم وانما هو تلفيق من الجور والمحاباة كما قاله الدكتور عبد الله د راز في مؤتمر القانون الاسلامي بباريس .

خامساً : ان الفائدة ليست من الربا الفاحش :

وهذه هي المحاولة الاخيرة للاستاذ وفيق القصار في تبرير الفائدة . ولا شك انها لا تدل الا على قصور الاستاذ وفيق القصار في تتبع الايات القرآنية المحرمة للربا في جميع مراحل تحريمه . فانه استدل بالايه التي تكون في سورة آل عمران وترك الايات التي تكون في سورة البقرة ، فالاية في سورة آل عمران تكون في المرحلة الثالثة لتحريم الربا بينما تكون الايات في سورة البقرة في المرحلة الرابعة والاخيرة لتحريمه . *

(١) الاية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٢) راجع الاعمال المصرفية والاسلام لمصطفى عبد الله الهمشري ص ١١ ، ١٠٠

(٣) راجع التفاصيل في مسألة الربا في رسالتنا ص ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٨

المطلب الرابع : المسلمون والتعامل بالفائدة

نقسم هذا المطلب الى الفرعين الاتيين :-

الفرع الاول : حكم الفائدة في الجريمة الاسلامية .

الفرع الثاني : حكم الفائدة والضرورات .

الفرع الاول : حكم الفائدة في الجريمة الاسلامية :

وبالتأمل الى كل ما عرضناه في مسألتى الربا والفائدة والمقارنة بينهما ، وجدنا

أنهما تجمعهما الصفات الذاتية المتساوية الاتية .

١ - أخذ الزيادة بمجرد القرض " الدين " البحث .

٢ - والزيادة تتضاعف في كل منها - غالباً - بمرور سنة بعد سنة الى آخرها ،

ولكن التضاعف ليس بشرط - حقيقة - في تحريم الربا والفائدة .

٣ - الزيادة في الفائدة تشترط ابتداءً فهي تختص بأحدى صورتى اشتراط الزيادة

في الربا ، فهذا الاختصاص لم يخرج الفائدة عن ذاتية الربا .

وعلى هذا فليس هناك ما يجمعنا مترددين في حكم الفائدة ، فقد قرر

المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الاسلامية : (١)

بأن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم ، لا فرق في ذلك بين ما يسمى

بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الانتاجي لان نصوص الكتاب والسنة في مجموعها

قاطمة على تحريم النوعين .

يقول الاقتصادى الأمريكى هنرى سيمونز في تعليقه على الازمة الاقتصادية

التي هزت العالم سنة ١٩٣٥ م : " لسنا نبالغ اذا قلنا ان اكبر عامل في الازمة

الحاضرة هو النشاط المصرفى التجارى . بط يعتمد اليه من اسراف خبيث او تقتير

مذموم في تهيئة وسائل التداول النقدي ، ولا شك في ان البنوك - بمعاونية

الاحتكار - سوف توالينا بأزمات أشد وأقسى اذا لم تتدخل الدولة في الامر

فاستمدات - في حكمة ومسئولية - وظيفتها في ضبط أداة التداول " (٧)

(١) المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الاسلاميه المحرم ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م ص : ٤٠١

(٧) الاقتصاد الاسلامى مذهبها ونظامها للدكتور ابراهيم الطحاوى ٢٠ / ٤٢٠ - بقلم من

La France Juive Devant L'Opinion,
Par Edouard Drumont,

كتاب : ص ٣٤ و ٣٥

الفرع الثانى : القاعدة والضرورات :

ولكى لا تقع فى الخطأ فى تنابيح قاعدة الضرورة فى التعامل بالقاعدة يجب أن نتناولها بالتفصيل . وذلك أن الاقتراض بالقاعدة " الربا المحرم " لا تبيحه حابطة ولا ضرورة ، بل لا ضرورة فى ذلك " وأما الاقتراض بالقاعدة فلا يرتفع اثمه الا اذا دعت اليه الضرورة . (١)

وقد وضع الأصوليون المعيار لتطبيق " القاعدة " الضرورات تبيح المحظورات " على امرين : (٢)

أولاً : عدم نقصان الضرورة عن المحظورة .
ثانياً : الضرورة تقدر بقدرها أو " ما أبيح للضرورة يقدر بقدره .

وقد رأى الأستاذ الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت شخصياً - أن الضرورة فى الاقتراض بالقاعدة قد وصلت الى حد تبيحها فقال " وانى أعتقد ان ضرورة المقترض وحاجته ما يرفع عنه اثم ذلك التعامل " أى بالقاعدة " لانه مضطر أو فى حكم المضطر ، والله عز وجل يقول (٣) " وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه " *

وعلى أى حال فقد اقترح فى ان تقدير الحاجة والصلحة ما يؤخذ من " أولى الراى " من المؤمنين القانونيين والاقتصاديين والشرعيين " (٤)

هين ان الأستاذ الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت لم يقل أبعد من هذا أو لم يقل بحلال القاعدة . فقول من يزعم انه يحل القاعدة - مثل دكتور على عبد الرسول الذى قال " أما القرض بقاعدة ما يحصل عليه الافراد والمشرقات من البنوك وما تحصل عليه الحكومة من الخارج فصاحبة على اساس الضرورة . قال بذلك ايضا الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر (٥) لا يدل الا على قصورهم على فهم قول الامام ومبدأ

(١) الاشباه والنظائر للسيوطى ص : ٩٣ .

(٢) من قرارات المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلاميه ١٣٨٥ / ١٤٦٥ هـ ص : ٤٠٢ .

(٣) الفتاوى للأستاذ الامام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ٣٥٤ .

* الآية ١١٩ من سورة الانعام .

(٤) نفس المرجع ص : ٣٥٥ .

(٥) المبادئ الاقتصادية فى الاسلام . . . للدكتور على عبد الرسول ص (٨٢ ، ٨٣) .

ن الدكتور على عبد الرسول يدعى ان الامام اطلق تطبيق قاعدة الضرورة هنا ، مع
فصل فيه ولم يبح الا الاقتراض بالفائدة عند ما تقتضيه الحاجة الحقيقية .

المبحث الثاني : بديل اسلامي عن الفائدة المحرمة

وقد قلنا ان الفائدة محرمة قطعا في الشريعة الاسلامية ولا سهيل الى الاقتراض
بالا حيث دعت الحاجة اليه . ومع ذلك فان الاسلام حريص على الاحتفاظ لكل
فع سواء كان ذلك شيئا مستحدثا . فالنظام المصرفي الحالي له اثر واضح في
نشاط الاقتصاد المعاصر . وكل ما نؤخذ عليه يتركز في الفائدة .

وذلك يتطلب منا ان نجنب الفائدة من النظام المصرفي الحالي ونأتي ببديل
اسلامي عنها لكي يسائر هادي الاقتصاد الاسلامي التي لا تفر استحقاق رأس المال
يسمح الا بتوظيفه في المجال الاستثماري .

والبديل الاسلامي الذي نقترحه مبني على نظام المضاربة المعروف في الاسلام
لغتها الخاصة كما سنبينها بعد قليل ، ونحاول تنظيم هذا البديل الاسلامي
تشرافا ببعض المقترحات التي تقدم بها بعض علمائنا الافذاذ . مشـ
ستاذ الشيخ علي الخفيف والستاذ الدكتور محمد عبد الله الصري والستاذ السيد
عبد باقر الصدر .

ونقسم بيان تنظيم البديل الاسلامي الى المطالب الثلاثة الاتية :-

- طلب الاول : العلاقة بين الاعضاء المعنيين في البديل الاسلامي .
- طلب الثاني : تمهيد الارباح في البديل الاسلامي .
- طلب الثالث : الضمان لنجاح تطبيق البديل الاسلامي في بداية نشأته .

المطلب الاول : العلاقة بين الاعضاء المعنيين في البديل الاسلامي

ان البديل المقترح قائم على اساس المضاربة المطلقة الذي قال فيها
الحال للمضارب " اعط برأيتك " أي المضاربة التي يمكن للمضارب ان يضارب
في لأي الحنفية " (1)

راجع " الهداية " للمؤلفين المطبوعة مع " نتائج الافكار " كلمة فتح القدير للقاضي
عسكروملى ٤٧٢/٨ ٤٧٣هـ واحكام المعاملات للشيخ الاسلام الشافعي
الخفيف ص : ٣٦٢ .

فالضاربة التي نمنحها كأساس للبديل الاسلامي هي الضاربة المركبة وعلى هذا الاساس يتكون البديل من ثلاثة اطراف او ثلاثة اعضاء على الوجه العام وهم :-

- ١ - رب المال " المودع "
- ٢ - المضارب الاول " المؤسسة مثل البنك والشركة ونحوهما " .
- ٣ - المضارب الثاني " المستثمر الحقيقي " .

الفرع الاول : تكييف العلاقة بين الاعضاء الممنحين في البديل :

وبعد ا بيان العلاقة بين هؤلاء الاعضاء الثلاثة الممنحين ، ببيان تكييف العلاقة بينهم على النحو التالي : (١)

أولاً : تكييف العلاقة بين المودعين و " البنك او نحوه "

يحتبر المودعون في مجموعهم لا فرادى - ارباب الاموال والبنوك او شركة او نحوه المضارب الاول تربط بينهم من ناحية والبنك او شركة او نحوه من ناحية اخرى علاقة في الضاربة المطلقة على الحالة التي ذكرناها .

ثانياً : تكييف العلاقة بين المستثمرين و " البنك او نحوه "

وأما المستثمر الحقيقي فيعتبر كمضارب بالنسبة الى البنك او نحوه والبنك نفسه يعتبر رب المال بالنسبة الى المستثمر " المضارب الثاني " باعتباره يقدم رأس المال اليه مباشرة .

هين ان البنك او نحوه الذي يكون بمثابة نقطة التحويل بين ارباب الاموال والمستثمرين له صفقتان اولاهما باعتباره المضارب " المضارب الاول " بالنسبة الى ارباب الاموال ، وثانيتهما باعتباره رب المال بالنسبة الى المستثمر " المضارب الثاني " .

(١) تستخرج هذا من بحث دكتور محمد عبد الله المصري في المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الاسلامية وموضوعه " المعاملات المصرفية المعاصرة ورأى الاسلام فيها من ١٠٣ مع توفيقه بالضاربة التي تكلمنا عنها .

وعلى هذا يعنى المضارب الاول " البنك أونحوه " بكل ما لديه من فطنة ودراسة مالية وخبرة موقية فى تخير المشروعات والقائمين بها ، لأنه أمين على هذه الاموال ، فيجب عليه أن يتحمل أعباء هذه الامانة على الوجه الأكمل .

فالمضارب الاول " البنك أونحوه " قد مهد طريقا فعالا للاستثمارية يستحق فيها جزءا من الربح الناتج فيها استنادا الى رأى الخفيفة الذى اخترناه لمسايرته بقتضيات التعامل الاقتصادى البناء .

وظاهر أن هذه القواعد سوف تحمل المؤسسة " البنك أونحوه " باعتبارها رب المال على التحرز الدقيق عن المجازفة فى مشروعات غير مدروسة أو غير صالحة أو اساءة اختيار من تعدى بهم بالمال من المستثمرين . (١)

بقى ان نتناول شأن الملائقة بين ارباب الاموال " المودعين " أنفسهم ولا شك انهم يكوثون بشابة الشركاء فى المؤسسة " البنك أونحوه " لانهم يقدمون رؤوس الاموال اليها بتوديعها فيها ، الا انها لم تقدم دفعة واحدة كما أنها لم توظف فى المجال الاستثمارى دفعة واحدة .

وذلك يقتضى تنظيم تقسيم الارباح الناتجة من استثمار تلك رؤوس الاموال وهو الذى سنتناوله فى المطلب الثانى الذى يتعلق بتسمية الارباح فى البديل الاسلامى " النظام المقترح " وحيث أنه يظهر لنا مدى الملائقة بين ارباب الاموال " المودعين " بوضع .

الفرع الثانى : الشروط المطلوبة فى البديل الاسلامى :

واذا نظرنا الى علاقة الاعضاء المعنيين فى البديل الاسلامى " النظام المقترح " لوجدنا انها تتطلب - فى مجال تنفيذ البديل الاسلامى - الشروط

(١) نستخرج هذا من بحث الدكتور محمد عبد الله الصوى فى المؤتمر الثانى لجمع البحوث الاسلاميه وموضوعه " المعاملات المصرفية ورأى الاسلام فيها " ص : ١٠٣ و ١٠٤ .

معيّنه تتمثل بهؤلاء الاعضاء (١).

أولاً : شروط ارباب الاموال " المودعين "

١ - التزام ارباب الاموال " المودعين " بابقاء وديعتهم مدة تتناسب
للمصلحة الاستثمارية والمؤسسة " البنك او نحوه " تحديداتاً . وحسن
الا تكون اقل من ستة اشهر ، لانها فترة تسمح بالقيام بالمصلحة
الاستثمارية الكبيرة عادة .

٢ - ان يقر المودعون القدر المعوي الذي يستحقونه من الارباح وتحدد
المؤسسة " البنك او نحوه " مراعاة لمصلحة المستثمرين ، وينبغي
ان يكون اقل من ٥٠ ٪ . لان المستثمرين من حيث المصلحة الاستثمارية
احق بقدر الربح الاكبر .

٣ - ان يقبل المودعون الفترة الانتقالية التي تسمح للمؤسسة " البنك
او نحوه " لادخال رأس المال في المجال الاستثماري ، ولا يستحق
رأس المال في هذه الفترة الربح .
ونرى ان ذلك يتفق وظروف البنك او نحوه لتوظيف رؤوس الاموال في
المجال الاستثماري .

ثانياً : الشروط المفروضة على المؤسسة " البنك او نحوه "

١ - ان تكون المؤسسة " البنك او نحوه " آمنة .
٢ - ان تكون المؤسسة " البنك او نحوه " تحصل على القناعة الكافية بكفاءة
المستثمرين ، او على الاقل تتوقع المؤسسة فرصة طيبة في الاستثمار
الذي تموله المستثمرين فيه .
٣ - ان تكون المصلحة التي يريد المستثمرون استثمار المال فيها
محددة ومفهومة لدى المؤسسة بحيث تستطيع ان تقدم نتائجها وتدرس
احتمالاتها .

(١) نستنبط الشروط كلها من " البنك الزرعي " للسيد محمد باقر الصدر ص :
٢٨ - ٣٠ والمؤتمر الثاني لمجمع البحوث الاسلاميه ص : ١٠٤ .

ثالثاً : الشروط المفروضة على المستثمرين :

- ١ - ان يكون كل من المستثمرين اميناً .
- ٢ - ان يقبل كل من المستثمرين شرط تقسيم الارباح وفقاً لما يأتى بمصد لحظيات .
- ٣ - ان يلتزم كل من المستثمرين بسجلات دقيقة ومضبوطة فى حدود استثمار مال المشاركة (وقد يمكن الزامه بأن تكون قانونية وذلك بشهادة محاسب قانونى .
- ٤ - ويشتراط على كل من المستثمرين تزويد المؤسسة " البنك او نحوه " بجميع المعلومات عن سير دورة حياة عملية الاستثمار " المشاركة " من ساعة تنفيذ عقد المشاركة ، اى من ساعة شراء المادة المتفق عليها ، وما شاكل ذلك حتى انتهاء العقد .

ملاحظة :

وقد يصعب على المؤسسة " البنك او نحوه " ان تحصل على المستثمر الامين الذى يكون فى اكمل الامانة . وعلى هذا نقترح ان توظف المصارف من لديها ، يشتغل فى الصرف فى عملية المشاركة القائمة بينها والمستثمرين .

المطلب الثانى : تسوية الارباح فى البدل الاسلامى

ففى كل سنة مالية او فترة اقصر - اذا استقر المرف المصرفى على فترة اقصر - من سنة - تقوم المؤسسة " البنك او نحوه " بتسوية شاملة بين ارباح وخسائر جميع المشروعات الاستثمارية التى وظفت فيها اموال الودائع بمصروف اموال مساهمى المؤسسة فهما على السواء ، الرصيد المشترك الذى توجهه المؤسسة فى امداد اصحاب المشروعات الاستثمارية بمطالبهم من الاموال . (١)

(١) راجع بحث الدكتور محمد عبد الله المرسى وموضوعه المعاملات المصرفية ورأى الاسلام فيها ، فى المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلاميه .
ص : ١٠٣ .

فيستحق المستثمر من الربح القدر المثلث عليه في المضاربة التي قام بها على حدة ، أي نقترح هنا ألا يتفق المستثمر والمؤسسة " البنك أو نحوه " على أن يأخذ المستثمر نصيبه من باقى صافى أرباح المضاربة التي قام بها ، لأن ذلك يعود إلى التعقيد في التسمية لأنه غير جائز .

وأما أرباح الأموال " المدعون " فيستحقون الأرباح بالقدر المثلث عليه ففى إحدى صورتين الآتيتين : (١)

- الصورة الأولى : يستحقون ذلك من صافى جميع الأرباح .
- الصورة الثانية : يستحقون ذلك من صافى باقى الأرباح .
- ونفصل كلا من هاتين الصورتين في فرع مستقل .

الفرع الأول : أرباح الأموال " المدعون " يستحقون الأرباح من صافى جميع الأرباح

ونعنى بهذا أن أرباح الأموال يستحقون القدر المثلث عليه من صافى جميع الأرباح بعد خصم المصاريف ، بما فيها من أجور موظفى المؤسسة " البنك أو نحوه " ومطالبا وما فيها من الاحتياطيات قد يفرضها القانون عليها باعتبارها شركات المساهمة دون خصم القدر الذى يستحقه المستثمر فما بقى للأرباح الأولى أى المؤسسة " البنك أو نحوه " .

وهذا يكون عندما قال أرباح الأموال " المدعون " للمؤسسة " البنك أو نحوه " بما يفيد قول رب المال فى المضاربة " على أن ماررتى الله فهو بيننا نصفان " فإن ذلك يقتضى استحقاقهم القدر المثلث عليه من صافى جميع الأرباح .

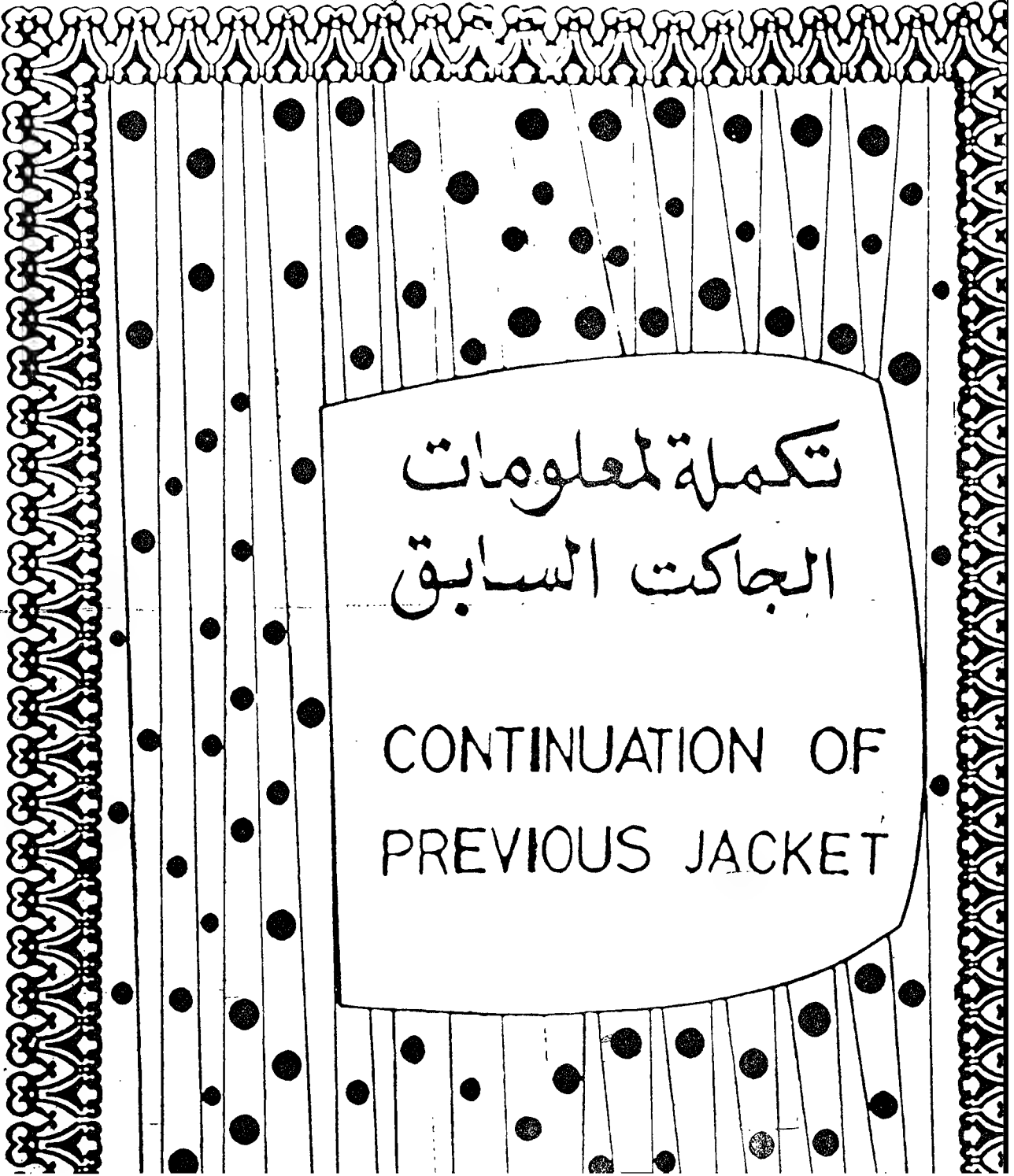
هون فى هذه الصورة - هما لاقتراحنا - أن كلا من المستثمرين وأرباب الأموال " المدعين " يأخذ نصيبه من صافى جميع الأرباح بالقدر المثلث عليه .

فينتهى على المؤسسة " البنك أو نحوه " أن تتروى فى تحديد نصيب كل المستثمرين وأرباب الأموال كى لا يزيد مجموع نصيبهم أكثر من ١٠٠ ٪ فملها أن

(١) راجع هاتين الصورتين فى نتائج الأفكار تكلمة فتح القدير للقاضى هكمر روملى ٤٦٣/٨ وقد تناولناها فى بحث المضاربة .

تستكمل المعلومات
في الجاكت التالي

TO BE CONTINUED
ON THE NEXT JACKET



تكملة لمعلومات
الجاكت السابق

CONTINUATION OF
PREVIOUS JACKET

تجبر ما نقص او كى لا يبلغ مجموع نصيبهم الى ١٠٠ % فلا تمتحق اى شىء من الارباح .

كما ينبغي ان يكون القدر المتفق عليه من الارباح بين التوسمة " البنك او نحوه " وارباب الاموال بنسبة واحدة كأن يكون لارباب الاموال " المودعين " كلهم ٤٠ % مثلاً دون ان يكون ذلك لبعضهم و ٣٥ % للبعض الاخر ، والفرض من هذا هو غشادى التقييدات عند التوسمة ، لتلك الارباح .

وليس هذا بتقييد يتعارض مع مبادئ الاقتصاد الاسلامى وانما هو تنظيم ادارى و " المسلمون على شروطهم فيما أحل " .

ولا عطاء رأس المال كل ما يستحقه من الارباح يجدر ان تجعل رؤوس الاموال فى مجموعات ، ويكون لكل مجموعة حساب مستقل ، وقد تنتقد هذه الطريقة لمسا فيها شىء من التعقيد .

فنقول ان التعقيد هنا ليس من ذات الطريقة التى اخذناها ولكنه شىء جانبى عنها يمكن التغلب عليه بعد مرور فترات معينة او بعد حصول جميع الاجهزة المعنية بخبرات كافية .

وهناك طريقة اخرى لتوسمة الارباح فى البديل المقترح ، ويكون فيها اعتبار عنصر الزمان الى جانب اعتبار عنصر المال . وبيان هذه كلها على ما يأتى :-
أولاً : تقسيم الارباح عندما كانت رؤوس الاموال فى مجموعات :

نفرض ان كل مجموعة تكون فى مدة اسبوعين . فتكون عندنا ست وعشرون مجموعة لكن منها السبعة المالية المستقلة ، وتكون التوسمة على النحو التالى :-
نأخذ المجموعة الاولى . ونفرض ان فيها :-

رؤوس الاموال وقدرها ٥٠٠٠٠ دولار .

والربح الناتج قدره ٥٠٠٠ دولار .

ونصيب ارباب الاموال " المودعين " من الربح قدره ٤٠ %

$$\text{فهم يستحقون من الارباح بقدر} = \frac{٤٠ \times ٥٠٠٠}{١٠٠} = ٢٠٠٠$$

فكل دولار من رؤوس الأموال يستحق من هذه الأرباح بقدر $\frac{2000}{50000} = \frac{1}{25}$ دولار

= ٤ سنتات .

فإذا كان في هذه المجموعة ثلاثة أفراد من أرباح الأموال "المودعين" فنصيب

كل منهم يقدر على النحو التالي :-

وتفرض أن رؤوس الأموال فيها تكون :-

للاول منهم بقدر = ١٢٠٠٠ دولار فنصيبه = ١٢٠٠٠ × ٤

= ٤٨٠ دولار

وللثاني منهم بقدر = ١٨٠٠٠ دولار فنصيبه = ١٨٠٠٠ × ٤

= ٧٢٠ دولار

وللثالث منهم بقدر = ٢٠٠٠٠ دولار فنصيبه = ٢٠٠٠٠ × ٤

= ٨٠٠ دولار

= ٢٠٠٠ دولار

والمجموع

ونصيب المستثمرين حسب القدر المتفق عليه على حدة ، فإذا كان عددهم

ثلاثة ، والقدر المتفق للاول ٣٠ % من الربح الناتج من مضاربه وهو ٢٠٠٠ دولار

فنصيبه = $\frac{30 \times 2000}{100} = 600$ دولار

والقدر المتفق للثاني ٣٥ % من الربح الناتج من مضاربه وهو ١٦٠٠ دولار

فنصيبه = $\frac{35 \times 1600}{100} = 560$ دولار

والقدر المتفق للثالث ٤٠ % من الربح الناتج من مضاربه وهو ١٤٠٠ دولار

فنصيبه = $\frac{40 \times 1400}{100} = 560$ دولار

فمجموع نصيب المستثمرين :

٦٠٠ + ٥٦٠ + ٥٦٠ = ١٧٢٠ دولار

ونصيب المؤسسة "البنك أو نموه" هو الباقي وهو

= ٥٠٠٠ - ٢٠٠٠ - ١٧٢٠ = ١٢٨٠ دولار

- وهكذا نسوى الارباح فى المجموعات الباقية .
- يحسن لنا ان نجعل مدة المجموعة الاولى سنة كاملة .
- ومدة المجموعة الثانية سنة الا اسبوعين .
- ومدة المجموعة الثالثة سنة الا شهرا .
- ومدة المجموعة الرابعة سنة الا ستة اشهر .
- ومدة المجموعة الخامسة سنة الا شهرين .

وهكذا نفس فى مدد المجموعات الباقية ، حتى تقف مددها فى ستة اشهر
فى هذا يمكن ان نجعل رؤوس اموال المقدمة الى المؤسسة ، " البنك او نحوه " فى
سنة الاشهر الاولى فى مجموعة واحدة بعد تسوية الارباح اخر السنة المالية
اولى لها ، وتكون لهذه المجموعة سنة مالية واحدة .

فى بداية السنة المالية الثانية تكون عندها مجموعة ضخمة من رؤوس الاموال
يمكن لها ان تقوم بنفس العملية فى منتصف السنة المالية الثانية ، وتكون بالنسبة
اقى المجموعات . وهكذا فكل فى كل ستة اشهر حتى تكون عندها ستة وعشرون مجموعة
خمس من رؤوس الاموال .

وهذه المجموعات الضخمة تهبط الى المؤسسة لتمويل المشروعات الكبيرة
اقتصادياً .

والميزة فى جعل رؤوس الاموال فى مجموعات انه لا تنشأ فيها مشكلة اعتبار عنصر
زمن فى تسوية الارباح بين ارباب الاموال " المودعين " أنفسهم .

ولا نرى تعقيداً فى حفظ ست وعشرين مجموعة من رؤوس الاموال على حدة
لان ذلك لا يهدى الى تنوع الاعمال او تعديدها او لا يفضى الى تضخم المال
الموظفين فى المؤسسة " البنك او نحوه " .

وعندما تقوم المؤسسة " البنك او نحوه " بامداد مبلغ الى المستثمرين لتزويد
رؤوس امال تجارتهم ، يحسن لهم ان يقوموا بتسوية تجارتهم اولاً ، ليصرفوا
دار رؤوس امالهم القديمة ومقدار المزيد الذى اقتترضوه من المؤسسة
ان لم يكن ذلك ممكناً ، فسننتبع الطريق الثانى الذى فيه اعتبار عنصر الزمن
فى تسوية الارباح . ونتناول بيان هذا الطريق حالا :-

نبا : تسمية الارباح عند ما لم تبين رؤس الاموال في مجموعات :

وانا لم تبين رؤس الاموال في مجموعات ، ويكون استثمارنا دفعة واحدة فلا
كان فيها ، ولكن عمليات الاستثمار للمؤسسة " البنك او نحوه " تتطلب فستى
غالب دفعات عديدة فيلزم علينا ان ندخل عنصر الزمن في تقسيم الارباح في هذه
سورة ويكون باعتبارين اثنين : (١)

ولا : باعتبار مبلغ رؤس الاموال .

يا : باعتبار عدد شمس تلك رؤس الاموال .

ويم ذلك فيما يلى :-

فلنفرض ان رؤس الاموال في المؤسسة " البنك او نحوه " ٢٠٠٠٠٠ ر
الارباح التي تستحقها ٤٠٠٠٠ دولار فنقسم ال ٤٠٠٠٠ دولار الى
مين ٢٠٠٠٠ منها نقصمها على المبالغ بخص النظر عن العدد التي بقيت
والنصف الاخر نقصمها على العدد التي بقيت فيها المبالغ ، باستثناء شهرين
بخص النظر عن حجمها *

فبا النسبة الى تقسيم نصف الارباح على المبالغ تكون حصة كل دولار

$$\begin{aligned} &= \frac{20000}{100} = 1 = 1\% \text{ أى ان كل } \\ &1 \text{ دولار تستحق دولارا واحداً فنصيب كل من ارباب الاموال} \\ &= \text{مقدار حصته} \times \text{هذه النسبة} \\ &\text{نفرض ان حصة اءهم ١٠٠٠٠ دولار فنصيبه هو} = \frac{10000 \times 1}{100} \\ &= 100 \text{ دولار} \end{aligned}$$

وهو تقسيم النصف الاخر على مجموع عدد رؤس الاموال التي بقيت فيها تقسم
٢٠٠٠ دولار على مجموع تلك العدد ونستخرج نصيب كل يوم او كل اسبوع حسب
لده الزمنية التي تأخذها المؤسسة " البنك او نحوه " فنصيب كل رب المال هو :

راجع البنك الزموى للسيد محمد باقر الصدر ص ٥٩ و ٦٠ .
هذا البيان يفتى باقتسام ارباب الاموال " الودعين " نصيبهم بعد تخصيصه
وتخصيص نصيبهم كمجموعة يكون شأنها كشأنه في الطريق الاول .

نصيب الوحدة الزمنية \times العدد التي بقيت فيها حصتها :

نفرض مثلاً ان الوحدة الزمنية " كس اسبوع ومددنا ٥٠٠ اسبوع فنصيب كل

$$\text{اسبوع} = \frac{٢٠٠٠}{٥٠٠} = ٤٠ \text{ دولاراً}$$

ونفرض ان العدد التي بقيت فيها حصة احد ارباب الاموال ١١ اسبوعاً

فيكون نصيبه

نصيب الوحدة الزمنية \times العدد التي بقيت فيها حصته

$$\text{ونو يساوي } ٤٠ \times ١١ = ٤٤٠ \text{ دولار}$$

فجميع نصيبه نوالجموع من نصيبه في التقسيم لنصفى الارباح وهو

$$\text{يساوي } ١٠٠ + ٤٤٠ = ٥٤٠ \text{ دولار}$$

وعكذا نفعل بالنسبة الى باقي ارباب الاموال " المودعين " ، وهذا

فقد قمنا بتقسيم الارباح المضمينة علو اساطير سليم ، فروس الاموال تستحقها

بتوظيفها في المجال الاستثماري ، وليرفى تقسيمنا للارباح المضمينة اي ضغط

او استغلال من احد ارباب الاموال على الآخرين .

وقد ينتقدنا أحد ، بأن اعتبار عنصر الزمن في تقسيمنا للارباح يؤدي الى

عدم حصول رؤوس الاموال على ما تستحقه من الارباح بكامله ، لان العملية التجارية

لا تسير على خط عرضي مستر ، فيكون مقدار الربح الناتج في شهر معين غير

مقدار الربح الناتج في شهر آخر .

نسلم هذا ، ولكن الفارق بين الربح الذي حصلت عليه رؤوس الاموال فملاً

وبين الربح المفروض ان تحصل عليه يكون قليلاً . ولا ينشأ من أي ضغط او استغلال

من بعض ارباب الاموال " المودعين " على البعض الآخر .

وبعد وان السيد محمد باقر الصدر يرى الا بأس في ذلك في نظر الاسلام .

ومهما كان فاني افضل الطريق الاول لتقسيم الارباح هنا . وعند ما لا يمكن

تطبيقه لسبب ما فانه في حد ذاته غير معقد - فانا مع السيد محمد باقر

الصدر ، اي اوافق رأيه ، لاننا في هذه الحالة قد بذلنا كل جهدنا وطاقتنا

لتحقيق ما يتهدف اليه الاسلام في احكامه من رعاية المصلحة العامة ، وهي المصلحة

التي تيسر التي ترجى الى المحافاة على الدين ، والنفس ، والمال ، والمحق والنسل^(١)
ولا شك هنا اننا حاولنا المحافاة على الدين والمال بكن ما في أنفسنا
من الحافاة والكفاءة والنجرة .

الفرع الثاني : ارباب الاموال " المودعون " يستحقون الارباح من باقى صافى الارباح

ونحن هنا ان المستثمرين يأخذون نصيبهم بالقدر المتفق عليه اولا ومشارك
ارباب الاموال " المودعون " مع المؤسسة " البنك او نحوه " فى اقتسام باقى صافى
الارباح اى بعد خصم نصيب المستثمرين والمصاريف والاحتياطيات كما قلنا آنفا .

وهذا يكون عندما قال ارباب الاموال " المودعون " بما يفيد قول رب المال فى
المضاربة " على أن مارزقك الله فهو بيننا نصفان " لأن هذا يقتضى أنهم يستحقون
قدرا من باقى صافى الارباح .

فاذا أخذنا مثالنا السابق فالمستثمرون يأخذون مقدما ١٧٢٠ دولار والباقى
وهو ٥٠٠٠ ر ١٧٢٠ = ٣٢٨٠ دولار مشترك بين ارباب الاموال " المودعين "
والمؤسسة " البنك او نحوه " فاذا كان القدر المتفق عليه بالنسبة ٥٥ % لارباب
الاموال " المودعين " الى ٤٥ % للمؤسسة " البنك او نحوه " فأرباب الاموال
" المودعون " يستحقون ما يساوى $\frac{٥٥ \times ٣٢٨٠}{١٠٠} = ١٨٠٤$ دولار .

والمؤسسة " البنك او نحوه " تستحق ما يساوى :

$$\frac{٤٥ \times ٣٢٨٠}{١٠٠} = ١٤٧٦ \text{ دولار}$$

وتقسم نصيب ارباب الاموال " المودعين " بينهم ، يكون بأحد الطريقتين
السابقين ، أى إما أن تكون رؤوس الاموال فى مجموعات او تكون دون ذلك .

أولا : عندما تكون رؤوس الاموال فى مجموعات :

وتقسم نصيب ارباب الاموال " المودعين " بينهم هنا ظاهر ، فهم يقتسمون
نصيبهم بينهم بقدر رؤوس أموالهم ، فكل واحد منهم يأخذ نصيبه بقدر حصته
فى رؤوس أموال المؤسسة " البنك او نحوه " ولبيان ذلك ننقل ثانيا نفس مثالنا
السابق ، اى ان رؤوس الاموال فى المجموعة الاولى فيه ٥٠٠٠ وفى المجموعة

(١) راجع اصول الفقه للاستاذ الشيخ محمد ابو زهرة ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

ثلاثة افراد من ارباب الاموال " المودعين " .

وقدر حصة الاول	=	١٢٠٠٠	دولار
وقدر حصة الثاني	=	١٠٠٠٠	دولار
وقدر حصة الثالث	=	٢٠٠٠٠	دولار
المجموع	=	٥٠٠٠٠	دولار

ونصيبهم الذي يقتسمونه هنا ١٨٠٤ دولار

$$٤٣٢٩٦ = ١٢٠٠٠ \times \frac{١٨٠٤}{٥٠٠٠٠}$$

$$٦٤٩٤٤ = ١٨٠٠٠ \times \frac{١٨٠٤}{٥٠٠٠٠}$$

$$٢٢١٦٠ = ٢٠٠٠٠ \times \frac{١٨٠٤}{٥٠٠٠٠}$$

$$\text{المجموع} = ١٨٠٤٠٠$$

وهكذا نفعل في باقى المجموعات .

ثانيا : عند ما لم تجمل رؤوس الاموال فى مجموعات :

ولتحديد نصيب كل من ارباب الاموال " المودعين " هنا نقسم الربح الموزع بينهم وهو ١٨٠٤ الى قسمين . نقسم النصف الاول وهو ٩٠٢ على المبالغ وهو ٥٠٠٠٠ بخفض النظر عن العدد التى بقيت فيها ونقسم النصف الثانى وهو ٩٠٢ ايضا على العدد التى بقيت فيها المبالغ بخفض النظر عن حجمها .

فالنسبة الى تقسيم الربح الموزع بينهم على مبالغ رؤوس اموالهم تكون حصة

$$\text{كل دولار} = \frac{٩٠٢}{٥٠٠٠٠}$$

ونصيب كل منهم هو حصة كل دولار مقدار حصته .

$$٢١٦٤٨ = ١٢٠٠٠ \times \frac{٩٠٢}{٥٠٠٠٠}$$

$$٣٢٤٧٢ = ١٨٠٠٠ \times \frac{٩٠٢}{٥٠٠٠٠}$$

$$\frac{36080}{10200} = 2000 \times \frac{102}{5000} \text{ ونصيب الثالث منهم هو}$$

$$\frac{10200}{10200} = \text{المجموع}$$

وبالنسبة الى تقسيم الربح الموزع بينهم على مجموع المدد التي بقيت فيها رؤوس أموالهم ، نستخرج نصيب كل يوم او كل اسبوع حسب الوحدة الزمنية التي تأخذها المؤسسة " البنك او نحوه " .

افرض ان الوحدة الزمنية " كل اسبوع " ومدتها ٥٠ اسبوعاً فنصيب كل اسبوع هو

$$\frac{102}{50}$$

ونصيب كل من ارباب الاموال " المودعين " هو

$$\text{حصة كل اسبوع} \times \text{المدد التي بقيت فيها حصته}$$

افرض ان المدد التي بقيت فيها حصة الاول هي ١٠ اسابيع والمدد التي بقيت فيها حصة الثاني هي ٢٠ اسبوعاً والمدد التي بقيت فيها حصة الثالث هي ٢٠ اسبوعاً .

$$18040 = 10 \times \frac{102}{50} \text{ فيكون نصيب الاول هو}$$

$$36080 = 20 \times \frac{102}{50} \text{ ويكون نصيب الثاني هو}$$

$$\frac{36080}{50} = 20 \times \frac{102}{50} \text{ ويكون نصيب الثالث هو}$$

$$\frac{90200}{10200} = \text{المجموع}$$

فالمجموع الكلي لنصيب كل من ارباب الاموال " المودعين " هنا هو الجملة

من نصيبه في التقسيم الاول ونصيبه في التقسيم الثاني .

$$031688 = 18040 + 21648 \text{ فللاول هو}$$

$$068552 = 36080 + 32472 \text{ وللثاني هو}$$

$$072160 = 36080 + 36080 \text{ وللثالث هو}$$

$$\frac{180200}{10200} = \text{المجموع}$$

المطلب الثالث : النظام لنجاح تطبيق البديل الاسلامى " نفسهما فى بداية

نشاطه :

نتناول فى هذا المطلب امرين :-

أولاً : جاذبية البديل الاسلامى " النظام المقترح "

ثانياً : تمويل البديل الاسلامى " النظام المقترح " فى بداية نشأته من المالية العامة

وسنتكلم عن كل من هذين الامرين فى فرع مستقل .

الفرع الاول : جاذبية البديل الاسلامى " النظام المقترح "

نرى فى التماس بالنظام المصرفى القائم على الفائدة ، ان الفائدة نفسها كافية لان تكون جاذبية لاستثمار ارباب الاموال " المودعين " لتوديع اموالهم فى اى مؤسسة ما " البنك او نحوه " ولذلك استطاع هذا النظام ان يسيطر على الحركات الاقتصادية الحالية . ولا شك ان الجاذبية تكون شرطاً أساسياً فى نجاح انشاء اى مؤسسة " البنك او نحوه " .

وفى البديل الاسلامى - حقيقة - جاذبية أقوى من الفائدة . فالفائدة - دون اعتراض - جزء فقط من صافى الارباح الناتجة من الحركات الاستثمارية التى قامت بها المؤسسة " البنك او نحوه " ، سواء كانت تلك الحركات الاستثمارية عن طريق مباشر او غير مباشر وهو الاغلب فى اعمالها الاستثمارية . أعطتها الى ارباب الاموال " المودعين بقدر معين ، بينما أخذت الجزء الاخر ، وهو - دون شك - اعظم بكثير من تلك الفائدة المقدرة ببـ ٥ % او ٦ % .

فقى البديل الاسلامى يوزع جميع صافى الارباح بين الاعضاء الممنعين فيها فكل رب المال يستحق منها بقدر يفوق قدر الفائدة المطالبة فى النظام القائم عليها .

ويجد ربنا ان ننقل هنا جدولا للميزانية السنوية الاخيرة لمؤسسة " صندوق الاداء لثمنون الحجاج " فى ماليزيا . فانه يقرنا الى الحقيقة التى ذكرناها آنفاً فهذه المؤسسة تقوم بادارة شئون الحجاج وشيم اموالهم المدخرة عندها وفقاً لاستمارات التى تتلاءم بالمبادئ الاسلامية السامية . والجدول على النحو الاتى :

مسابقات الشرايع والخامس للترجمة: صندوق الادخار لشئونه "الحاج"

الفترة المالية	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
الرديعة	١٧٤٤,١٨٠.٢٢	٢,٥٦٥,٧١٥.٠٠	٢,٤٧٧,٧٩٧.١٢	٢,٦٧٤,٧٤٦.٧٤	٢,٧٦٣,٧٤٩.٩٨	٢,٧٨٢,٢٦٧.١٧	١,٦٤٩,٠٨٢.١٩	١,٧٥٤,٨٠٤.٢٢	١,٧٤٩,٠٨٢.١٩	١,٧٤٩,٠٨٢.١٩
الدرستار	٧٨٥,٢٦٥.١٥	٢,٢٧٤,٠٨٠.٠٠	١,٧٥٢,٧٩٩.٥٦	٢,٥٥٢,١٨٤.٥٤	٢,٩٩٦,٩٦٠.٥٢	٤,٨٥٢,٦٦٠.٠٤	١,٦٧٢,٢٦٢.٠٤	١,٦٧٢,٢٦٢.٠٤	١,٦٧٢,٢٦٢.٠٤	١,٦٧٢,٢٦٢.٠٤
مجموع الشرايع	٢٥٧,٥٢١.٨٠	٤,٨٣٩,٧٩٩.٠٠	٤,٢٣٠,٥٩٦.٦٨	٥,٢٢٦,٩٣١.٢٨	٥,٧٦٠,٧١٠.٥٠	٧,٦٣٤,٩٢٧.٢١	٣,٤١٤,٣٤٤.٢٣	٣,٤١٤,٣٤٤.٢٣	٣,٤١٤,٣٤٤.٢٣	٣,٤١٤,٣٤٤.٢٣
المصاريف	١٧٥,٥٢٧.٥٢	٢,٢٧٤,٠٨٠.٠٠	١,٧٥٢,٧٩٩.٥٦	٢,٥٥٢,١٨٤.٥٤	٢,٩٩٦,٩٦٠.٥٢	٤,٨٥٢,٦٦٠.٠٤	١,٦٧٢,٢٦٢.٠٤	١,٦٧٢,٢٦٢.٠٤	١,٦٧٢,٢٦٢.٠٤	١,٦٧٢,٢٦٢.٠٤
صافي الشرايع	٨٢,٠٠٤.٢٨	١,٥٦٥,٧١٥.٠٠	٢,٤٧٧,٧٩٧.١٢	٢,٦٧٤,٧٤٦.٧٤	٢,٧٦٣,٧٤٩.٩٨	٢,٧٨٢,٢٦٧.١٧	١,٦٤٩,٠٨٢.١٩	١,٧٥٤,٨٠٤.٢٢	١,٧٤٩,٠٨٢.١٩	١,٧٤٩,٠٨٢.١٩
الشرايع المزعة	—	٢٦,٨٨٠.٠٠	١٧٤,٣٨٧.٥٧	٢١٠,١٨٠.٠٠	٢١٨,٢١٩.١٢	٣٧٢,٨٠٠.٠٠	١٧٤,٣٨٧.٥٧	١٧٤,٣٨٧.٥٧	١٧٤,٣٨٧.٥٧	١٧٤,٣٨٧.٥٧
إلى الربا والشرايع	—	% ٢	% ٢	% ٥	% ٥	% ٥	% ٥	% ٥	% ٥	% ٥
الرمطيات	٢,٤٧٥.٩٦	٢٥٤,٢٦٧.٠٠	٢٤٩,٧٧٠.٨٧	٥٠,٧٢٧.٠٠	٨٤,٠٩٩.٢٠	١٨٤,٩٧٨.٢٠	٤٩٦,٧٨٢.٤٢	٤٩٦,٧٨٢.٤٢	٤٩٦,٧٨٢.٤٢	٤٩٦,٧٨٢.٤٢

جدول رقم (١١)

أنقله من مسابقات الترجمة التي
أعدتها جامعة الترجمة، وراجع على
مراقب المسابقات القوي.

محدد من جدول رقم (١) ان الربح الموزع بين ارباب الاموال كان منخفضا في السنين الاولى لحماية هذه المؤسسة ، ثم يرتفع على الاستمرار سنة تلو سنة اخرى ، حسب تطورات الخبرات في الاجهزة المصنعة فيها حتى وصلت نسبة الربح الموزع بين ارباب الاموال الى $\frac{1}{4}$ ٦ % من رؤوس أموالهم في عام ١٩٧٣ م .

وهذه النسبة اعلى بقدر $\frac{1}{4}$ % من الفائدة التي اعطاها البنك الاهلي في ماليزيا الى مودعيها وهي ٦ % ومقدر $\frac{3}{4}$ % من الفائدة التي اعطاها صندوق البريد في ماليزيا الى مودعيها ونسبة $\frac{1}{4}$ ٥ %* .

أخف الى ذلك الاحتياطات التي تستحقها ارباب الاموال عند حل المؤسسة والموجودة في آخر عام ١٩٧٣ م ، وقد بلغ قدرها الى ٢٧٣ ر ٥٠ ٦٠ ٠ ولا ر ماليزي ونسبتها الى رؤوس الاموال حوالي ٧ % ، ولم يكن من ذلك شيء لارباب الاموال في النظام القائم على الفائدة* .

ونؤكد هنا ان الاجهزة المصنعة في هذه المؤسسة لا تزال في حاجة الى مزيد من خبرات جديدة ، وعند ما تصل الى المستوى العالي منها ، سيكون الربح الموزع بين ارباب الاموال اعلى من الفائدة بفارق كبير .

أتى بهذا المثال لانه اقوى دلالة على ما نبينه ان هذه المؤسسة تباشر اعمالها الاستثمارية في المجتمع الماليزي الذي يكون فيه عدد المسلمين حوالي ٥٠ % فقط** فلا شك ان هذه المؤسسة واجهت عراقيل كثيرة ، ومع ذلك فانها حققت نجاحا باسرا .

الفرع الثاني : تمويل البديل الاسلامي في بداية نشأته من الطلية العامة :

والواقع ان ايجابية البديل الاسلامي " النظام المقترح " لا تستطيع ان تظهر ظهورا جليا في بداية نشأته . لان الظروف المحيطة به تتحداه . فالنظام الاقتصادي المطبق حاليا اما رأسمالي واما اشتراكي ، وكل النظامين لا يسمح بقيام

* مجلة : Dewan Masyarakat ، فبراير عام ١٩٧٤ ص ١٧

والتليفزيون الماليزي ٢١/٢ / ١٩٧٤ .

** استنتج هذا الرقم من ص ٣ من : Monthly Statistical Bulletin, of West Malaysia, Jun, 1974,

البديل الاسلامي ، لانه لا يتفق ومصلحته .

فالبدیل الاسلامی " النظام المقترح " لا يستطيع جذب الجمهور واستهواهم لتودين رؤس اموالهم فيه في بداية نشأته . وقد يحدث ان ينسحب بعض المودعين عنه بسبب مرور وقت قصير ، سنة مثلاً لقلّة ما يحصلون عليه من الربح في هذه الفترة الاولى لنشأة البدیل الاسلامی ، كما يظهر ذلك في جدول رقم (١)

ولذلك نقترح ان يكون تمويل البدیل الاسلامی " النظام المقترح " في بداية نشأته من المالیه العامه ، ويكون ذلك عن الطريقتين الاتيتين :-

- ١ - أن يكون التمويل مقتطعا من ميزانية الحكومة العامة وهو ظاهر .
- ٢ - ان يكون التمويل مقتطعا من بيت مال المسلمين المستقل من المالیه العامه للحكومة .

والطريق الثاني هو الذي يحتاج الى البيان ، فنقول انه يكون عن احدى الوسيلتين الاتيتين :-

أولا : عن وسيلة الوقف العام :

ان الوقف للمصالح العامة طريق فعال يجتذب المسلمين ليدن اموالهم بكل سخاء دون ان يطلبوا وراء ذلك ان فائدة شخصية فعند المسلمين اموال موقوفة ضخمة واقوى الدلائل على ذلك هو الاموال الموقوفة للازهر الشريف التي تديرها وزارة خاصة ، وهو وزارة الاوقاف .

فترى الا مانع لنا ان نجلب من محصلات هذه الاوقاف مبلغا معيناً مخصص لتطبيق النظام المقترح ، كان ينشأ مثلاً من هذا المبلغ بنكا بلا فوائد . فهذا المشروع يكون بمثابة تطبيق لبعض المبادئ الاقتصادية الاسلامية ذات الاهمية الكبيرة . يظهر منها أن النظام الاقتصادي الاسلامی يساير الحركات الاقتصادية المعاصرة بنظام احسن من النظم المطبقة حالياً ، يضمن توازن الاقتصاد وتكافل المجتمع .

ولا شك ان هذا مندرج تحت اسمى الاغراض التي من اجلها أسست جامعة الازهر الشريف . اضف الى ذلك ان نتائج مثل هذا المشروع سترجع ثانيا الى خزانة الاوقاف وتساعد وزارة الاوقاف في استمراره على تنفيذ مشروعات عديدة طبقاً لاغراض تجمع من اجلها هذه الاوقاف .

فالأوقاف هنا - بحصر - مصرية عند الجميع من حيث كثرتها ، فلذلك
فحصت لها وزارة خاصة ولا حاجة في ان اطالع على ارقام حساباتها وانقلها
هنا لان ذات لا يزيد فائدة من حيث بحث الموضوع الذي نحن بصدده .

وبهنا ان تعرض لنا حساب الاموال التي تمتلكها المجالس المشئون الاسلاميه
والتقايد المديونية وتودعها عند عدة البنوك في ماليزيا ، وكان اكثرها من
محصولات الاوقاف العامة ، وجزء قليل منها من التركات التي لا وارث لها .
والجدول للحساب على مايلى :-

جدول رقم (٢)
الاموال المودعة في عدة البنوك في ماليزيا كقروض ذات الاجل الدائم
تملكها المجالس المشئون الاسلاميه والتقايد المديونية *

المجالس تبعها للبلاد	المبلغ المودع (بالدينار)	الحساب الاخير لسنة معينه
سراجور	١٣٠٩٠٠٠-٠٠	٠١٩٧٣
نجرى سميلين	٣٧٦٨١٤-٤٨	٠١٩٧١
جوهـر	٤١٦١١٥-٥٦	٠١٩٧٣
فهنـج	٣٨٢٠٥٦-٧٢	٠١٩٦٩
ترنجانو	٣٥٠٠٠٠-٠٠	٠١٩٧٤
كلنتن	٣٧١٥٣٠-٨٣	٠١٩٦٨
ملاقا	٥٩٣٠٣-٢٠	٠١٩٧٢
فنتنج	٨٤٦٢٤٤-٩٣	٠١٩٦٩
	٤٦-٤٨١٠٢٨٠ر	

ونريد ان نشير هنا انه لا نستطيع ان نقل الحسابات لباقي البلاد

* نستخرج هذه الارقام من الحسابات الاغيرة لمجالس المشئون الاسلاميه والتقايد
المديونية .

الثلاثة في ما يليها كما ان الحسابات الاخيرة التي نقلناها في الجدول لم تكن كلها في سنة واحدة ، لاسباب خاصة لا تسمح لبعض هذه المجالات ان تصد الحسابات الكاملة لبعض سنواتها المالية الاخيرة .

ومهما يكن فان الارقام التي نقلناها في جدول رقم (٢) تبين اننا ان المجالات للمشؤون الاسلامية توجد مبلغا كبيرا من اموالها لدى عدة البنوك كقروض ذات اجل طويل .

فنرى ان نقتري بحسب هذه الاموال المودعة عند انتهاء اجلها . ونجملها كجزء من رأسطال البنك بلا فوائد أو مؤسسات أخرى نستطيع تطبيق نظاما المقترح فيها .

ثانيا : عن وسيلة اموال الزكاة التي لا مستحق لها :

ففي بعض البلاد الاسلامية اذا جمعت الزكاة كما ينبغي ان تجمع ، ستكون عندنا اموال الزكاة المجموعة في مبلغ ضخم ، يعطى لنا الفرصة ان نستعمل بعضها كرأسطال في النظام المقترح ، وهو الذي لا مستحق له أو الذي لا يستغرقه حق مستحقه .

وقد بين القراءبي أن اموال الزكاة التي لا اصناف لها ترجع الى باقى الاصناف او تصرف اليه ما يراه الامام . (١) فعلى هذا يمكن للدولة ان تصرف اموال الزكاة التي لا مستحق لها في تمويل النظام المقترح لان ذلك تنفيذا لبعض المبادئ الاقتصادية الاسلامية التي تظهر منها ايجابية النظام الاسلامية .

ولبيان هذه الحقيقة وعلى سبيل المثال ننقل جدول محصولات الارز في ماليزيا من السنة ١٩٦٧/٦٨ الى السنة ١٩٧٢/٧٣ .

(١) راجع تفسير القرطبي ١٨١/٨ .

جدول رقم (٣) *

المنسـه	المحصولات بالصاع المالىزى
١٩٦٧/٦٨	٤٧٩٦٩٨٠٠٠
١٩٦٨/٦٩	٥٢٩٤١٠٠٠
١٩٦٩/٧٠	٥٦٢٩٤٤٩٠٠٠
١٩٧٠/٧١	٦٠٨٣٣٩٠٠٠
١٩٧١/٧٢	٦١٦١٨٨٠٠٠
١٩٧٢/٧٣	٦٨٠٠٠٠٢٠٠٠

والجدول يبين أن محاصيل الارز فى ماليزيا تزداد سنة تلو اخرى ، وقد رها
فى السنة الاخيرة "١٩٧٢/١٩٧٣" هو : ٦٨٠٠٠٠٠٠٠ صاع ماليزى .

نفرض ان نجنب من هذا المقدار ٦٨٠٠٠٠٠٠ صاع ماليزى حصة لفـير
المسلمين ، فعدد زرااع الارز منهم لا يزيد عن ١٠% من زرااع الارز كلهم . فيكون
القدر الذى تجب الزكاة عليه هو ٦١٢٠٠٠٠٠ صاع ماليزى وقدر زكاتهـا
٦١٢٠٠٠٠ صاع ماليزى وقيمتها ٦١٢٠٠٠٠ دولار ماليزى تقريبا "كل
صاع قيمته دولار ماليزى تقريبا" .

أضف الى ذلك زكاة الفطر التى يمكن أن تقدر تقريبا بمايساوى ٤٨٣٥٠٠
نسبة من المسلمين * x هو ١ دولار ماليزى = ٧٢٥٣ر٢٥٠ .

وهناك زكاة النفود المدخرة للمطال والموظفين المسلمين التى تخصـم

نستخرج هذا الجدول من احصاءات محاصيل الارز لوزارة الزراعة والاسماك
فى ماليزيا (قسم الاقتصاد والاحصاءات لسنة ١٩٧٤ " والمعلومات هنا
وما بعدنا لماليزيا النسيبه .

نستخرج هذا الرقم على وجه التقريب من ص : ٧٧ من : Mid Term Review
of The Second Malaysia P l a n ; 1971 - 1975. وص ٤٥٣ من :
Monthly Statistical Bullettin of West Malaysia, Jun ; 1974.

$$\begin{aligned} \text{من ممتلكاتهم شهريا وقد رتبنا} = ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \text{ (١)} \\ \text{فزكاتها} = ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \times \frac{٢٥}{٢ \times ١٠٠} = ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ \times \frac{٢٥}{٢٠٠} \\ = ١٠.٠٠٠.٠٠٠ \end{aligned}$$

وعندنا زكاة التجارية للمؤسسات المسلمية قدرها .

$$\begin{aligned} = ١٠.٢٦١١.٠٠٠ \times \frac{٥}{٢ \times ١٠٠} = ١٠.٢٦١١.٠٠٠ \times \frac{٢٥}{٢٠٠} \\ \text{(٧)} = ١٢.٦٥٢.٥٠٠ \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{فالجسمة : زكاة الارز} = ٢١.٢٠٠.٠٠٠ \\ & \text{زكاة الفطر} = ٧.٢٥٣.٢٥٠ \\ & \text{زكاة اموال المسلمين المدفوعة} = ٢.٥٠٠.٠٠٠ \\ & \text{زكاة المؤسسات المسلمية} = ١٢.٦٥٢.٥٠٠ \\ & \text{المجموع} = \underline{\underline{٧٣.٥١٨.٠٢٥}} \end{aligned}$$

ويكون توزيع هذا المبلغ على النحو الاتي :-

والثلاثة من اصناف الزكاة غير موجودين ، وهم المؤلفون قلوبهم ، فقد رأى عمر والحسن والمسيحي وكثير من العلماء ان لا حاجة لنا الى تأليفهم ففى حالتنا الان . (٣) والرقاب ، اذ قد انقطعوا انقطاعا ظاهرا ، وسبيل الله ، فان الجنود فى وقتنا الحالى يتقاضون واثبات مصينة .

$$\text{وعلى هذا يعطى للماملين عليها} = \frac{١}{٨} \times ٧٣.٥١٨.٠٢٥ = ٩.١٨٩.٨١٦$$

$$\text{مجنب لابن السبيل مبدئيا}^* = ٥.٠٠٠.٠٠٠$$

$$\underline{\underline{١٤.١٨٩.٨١٦}} =$$

المجموع

(١) وهذا على وجه التقريب راجع : Monthly Statistical Bulletin of West Malaysia, Jun., 1974 ص ١٨٠

(٧) راجع Mid Term Review of Second Malaysia Plan, 1971-1975 ص ٨٣

(٣) راجع تفسير القرطبي ١٨١/٨
* فانهم لا يوجدون بكثيرة فى ماليزيا .

موقوف للفقراء والمساكين ٧٣٥١٨٥٢٥ - ١٤١٨٩٨١٦

٥٩٣٢٨٧٠٩ =

ويقسم هذا المبلغ اليهم وعددهم تقريبا ٧٠٠٠٠ (١) فيكون نصيب كل منهم $\frac{٥٩٣٢٨٧٠٩}{٧٠٠٠٠٠} = ٨٤٢٠٠٥٠٠$ " ماليزي " تقريبا .

وساغطاء هذا القدر الزكوي للفقراء والمساكين ، فقد استطعنا ان نمطبهم كل ما يستحقونه من الحاجات ، على اى مذهب ما من المذاهب الاربعة ، فالمذهب الشافعي يرى ان الفقراء والمساكين يستحقون من الزكاة ما تزول به حاجاتهم ولا يستحقون ذلك الا اذا كان فقرهم ومسكتهم دون عن كسل (٢) .

ويكون ذلك من باب الاولى عند المذاهب الثلاثة الاخرى غير الشافعية فقد رأى ابو حنيفة ان من ماله عشرون دينارا او مائتا درهم لا يأخذ شيئا من الزكاة ، ورأى مالك والثوري والشافعي واسحاق ان لا يأخذ من الزكاة من له خمسون درهما او قد رها من الذهب ولا يعطى منها اكثر من خمسين درهما الا ان يكون غارما وعمدتهم ما رواه الدارقطني عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لا تحل الصدقة لرجل له خمسون درهما (٣) .

وأما المذهب الحنبلي فقد نقل له ابن قدامة روايتين . الرواية الاولى لابي عبيد ما ذهب اليه الشافعية والرواية الثانية غيد ما ذهب اليه المالكية ويبدو ان ابن قدامة كان يميل الى الرواية الاولى فذكر ان الامام احمد روى حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار في قصة رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه الصدقة فصمد فيهما البصر فراهما جلدتين فقال : " ان شئنا اعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب " (٤) .

نعترف انه لم يبق شيء من الزكاة في هذه الفترة في ماليزيا . ولكن هناك حقيقة

(١) نستنتج هذا الرقم على وجه التقريب من Mid Term Review

of Second Malaysia Plan 1971 - 1975 من ٧٧

(٢) راجع المذهب للمسيرازي المطبوع مع المجموع ١٩٧٠ و ١٩٦٦/٦

(٣) راجع تفسير القرطبي ١٧٢ و ١٧١/٨

(٤) راجع المفنى لابن قدامة ٥٢٣/٢ و ٥٢٤ و ٥٢٥

نمتري أن ذلك يبق شىء من الزكاة فى هذه الفترة فى ماليزيا . ولكن هناك حقيقة يجب أن نذكرها . فحكومة ماليزيا الآن تنفذ مشروعاتها للتنمية الاقتصادية وتكون فى آخر مرحلتها الخمسية الثانية . ونستطيع بمجرد هذه المشروعات التنميمة أن نقبض عدد المتطلعين من ٧٥ ٪ عام ١٩٧٠ م الى ٧ ٪ عام ١٩٧٥ .

ولا شك أن بمساعدة أموال الزكاة التى جمعت وصرفت الى مستحقيها على النمو الذى قلناه ، سيكون المسمى الى تقليل عدد المتطلعين يجرى بثلاثية اضعاف - على الاقل - مما كان يجرى بمجرد المشروعات الحكومية ، فننزل النسبة بالقدر المئوى ٥ ٪ $\times 3 = 15$ ٪ عام ١٩٧٥ م و ٣ ٪ عام ١٩٨٠ م* وحينئذ سيكون عندنا فائض الزكاة بعد تصرفها الى مستحقيها

بالقدر الذى يساوى $\frac{49.378.709}{75} \times 3 = 197.519.641$ ر ٢٣٧٣١ "تقريباً"

وهذا الجبلغ سيزداد بكثرة سنة بعد اخرى .

فمستطيع ان نؤكد هنا ان فى ماليزيا يمكننا تمويل البديل الاسلامى النظام المقترح ، من المالية العامة ، اذا سمينا الى ذلك ، فبعض ذلك وجوده فى نشاطه الاولى حتى تظهر للجمهور ايجابيته ، ووقتئذ تنتهى مسألة تمويله من المالية العامة ، لان الجمهور سيماءمون فيه بعد ان وثقوا به وطمئنا من نجاحه حتى يحصلوا على ربح اكبر من الفائدة التى يحصلون عليها فى النظام المصرفى الرسمى .

الملاحف

استغفار الله عن كل ذنب
استغفار الله عن كل ذنب

المطلب
استثمار رأس المال يكون بمقتضى استغلال الله
الناموس في الأرض

تقديم :

إن كل ما «قناه من البيان من قبل يتعلق بتنظيم أماليه استثمار رأس المال في الاستثمار . ويرتسم به ما كان إيجابيا فيها فيقره الاستثمار وما كان سلبيا منها فيأبىه .

ونريد أن نبين الآن أن ممارسة استثمار رأس المال في الاستثمار يقتضيها استغلال الله الناموس في الأرض ، ونرى أن هذا النوع ليس من صميم ذات أساليب استثمار رأس المال ، ومهما كان فانه غير متفك عنه ، وله علاقة وثيقة به ، خصوصا في حالة توجيه الاستثمار الى تحقيق المصالح العامة . ولذلك نتاوله كملحق الى رسالتنا .

ومؤدى كون استثمار رأس المال بمقتضى استغلال الله الناموس في الأرض امران :

الاول : : شمول مجال استثمار رأس المال .

والثاني : : أن الانتاج ليس بغاية

ونتكلم عن كل من هذين الامرين في فرع مستقل .

الفرع الاول : : شمول مجال استثمار رأس المال :

يقول الله عز وجل شأنه " وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة " (١)

استغلف الله الناس في الأرض ، ومقتضى ذلك أن يدلوا كل جهودهم

وهنظروا فيما استغلفهم الله من ملكوت السموات والأرض ويبحثوا بجدية ونظر وفكر في إمكانات الحياة التي خلقها الله لمصلحتهم ويحطوا على إيجاد كل ما يمكن استخلاصه من هذه المكنيات الدنيوية وسعادتهم وراحتهم ، وهذا هو معنى الاستغلال بقوله تعالى : " هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا " (٢) وقوله تعالى : " قل انظروا ماذا في السموات والارض " (٣) وقوله تعالى : " هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا

(١) الاية ٣٠ من سورة البقرة .

(٢) الاية ٢٩ من سورة البقرة .

(٣) الاية ١٠١ من سورة يونس .

في منابها وكلوا من رزقه وإليه النسيء (١)

فهذا الاستدلال يقتضي وجوب استثمار رأس المال وجوباً مطلقاً في مجالته
تطبيقاً للقاعدة ، كما لا يتم الواجب إلا بعد تهيؤ واجب (٢)

فتمير الأرض واجب بمقتضى الاستدلال ، ولا يتم ذلك إلا بممارسة استثمار
رأس المال ، في جميع مجالاته فيكون ذلك واجباً .

قال الأستاذ الأمام الشيخ محمود شلتوت : " الإسلام حينما طلب تخصيص
الأموال بالزراعة والبناء والتجارة ، نذر إلى أن حاجة المجتمع المادية تتوقف عليها
كلها ، فانه كطبيعتنا إلى الزراعة في الجموع على المواد الغذائية التي تنبت
الأرض ، يحتاج إلى الصناعة المختلفة في شؤون المعيشة ، في ملابسه ومساكنه
في آلات الزراعة وتسهيل الطرق ، في سفر النهار ومد السكك الحديدية ، في
حفظ الكيان والدولة وما إلى ذلك مما لا سهيل إليه إلا بالصناعات " (٣)

فاستثمار رأس المال يجب أن يوزن بين الصناعة والتجارة أولاً والثاني بسين
فروج كل منهما توزيعاً متوازناً قويمًا .

فقد قرر العلماء أن أصول الصناعات ، كالفلاحية والحياكة والنشاط وما إليها
مما هو ضروري ، أو كالضرورة في الصناعات وسر الحياة ، ودفع الحاج عن الناس تكون
مما لا يستغنى عنه في تولى أمور الدنيا فتعلمه وجوده من فرض التكليف (٤)

وإذا كانت الغاية من ممارسة استثمار رأس المال تحقيق مقتميات استغلاف
الله الناس في الأرض ، وجهت مداومتها ، فما دام رأس المال من عناصر الإنتاج فشكر
مالكه إنما يكون في أن يوجه نشاطه وكفايته إلى استثماره في نطاق الوجوه المشروعة
له تحقيقاً لتلك الغاية ، ولا يمكن أن يقف ذلك عند أي حد .

ويجب أن يتبين في استثمار رأس المال أن رشد السبل استناداً إلى قوله
عز وجل شأنه : " قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون " (٥) — ولهم
يثقون ذلك إلا باتباع أسرار التوحي الذي صخره الله للناس وأموه بالكشف عنها والتدبير

(١) الآية ١٥ من سورة الطيس

(٢) راجع القاعدة في نهاية السور للأستاذ ١/٩٥ .

(٣) المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية ص ١٣٠

(٤) راجع المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية ص ١٣١ .

(٥) الآية ٩ من سورة الزمير

فيها . يتم . يتحقق معنى استئثاره في الأرض .
فعلينا أن نخرج عن الموقف الجامد البليد الذي عكفنا فيه في القرون الأخيرة
حيث اتجهنا نحو استثمار رؤوس الأموال القائمة عن طريق أساليب بدائية وفي صورة
متأخرة .

علينا أن نستفيد من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي وهبها الله في أراضينا
ونيزنا بها على أم تشييده ، ونحولها إلى منتجات صناعية تمتد حاجات مايشيناسا
اليومية ، بدلا من أن نستوردنا من البلاد الأجنبية فنخسر كثيرا .

وهذه المسؤولية واجب على فرض الكفاية ، وانبا زعا محفل على كل وامسى
الامر والرعايا على الهواء . فاذا انصرف الافراد عن أساليب استثمار رؤوس الاموال
السليمة ، كان لولى الامر أن يأخذ الاجراءات التي تكفل توجيهه الى طرق الاستثمار
المديدة استنادا الى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " ألا كلتم راع وكلتم مسئول
عن رعيته فالأمر الذي على الناس راع ، وهو مسئول عن رعيته . . . الحديث (١)

والتطبيقات في اتخاذ أو الاموال اجراءات اللازمة لتوجيه الاقتصاد القومي
الى اتجاه سليم كسيرة ، منها ما قلناه سيدنا عمر بن الخطاب في تأميم ارض السواد
والشام ومصر ، رعاية للمصالح العامة للمسلمين . (٢)

وقد وقف سيدنا عمر بن الخطاب موقفا حازما ضد تعطيل الاستثمار فقال
لهلال بن الحارث : " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعتك لمحتججه عمن
الناس . انما اقطعتك لتصل ، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي . (٣) وقال " من
أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لمحتجج حق بعد ثلاث سنين " (٤)

ويبدو أن الكفاية المناعية تفتح مفايق الرزق وتحارب الفقر الذي يابسا ،
الاستثمار ، ويحصل دائما على ابراء المجتمع عن آثامه . ولكن الشعوب الإسلامية
اليوم ، تعاني النقص في الكفاية المناعية .

ونرى أن العارح لهذا النقص الذي نعانيه ، هو أن نموى جميع الخلافات

(١) رواه ابن عمر ، صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . ١٤٥٩/٢

(٢) راجع الخراج للقاضي ابن يوسف ص ٣٠ و ٣٨ .

(٣) الاموال لأبي عبيد ص ٤٠٨ .

(٤) الخراج للقاضي ابن يوسف ص ١١٠

الواقعية بين حتمية التنمية ، فالتنمية واحدة واحدة متكافئة تهما اقواء عز وجل
 " انه " ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون " (١) فتتكاثر وتنموون جميعاً
 بمواردنا القليلة والمالية والطبيعية المتباينة على وضع برنامج شامل مشطوط .

ونذا يتطلب التغيير في عقيدة الدول الإسلامية ، وثقافة ، وأولى الأمور
 وذو الرأي في المجتمع الإسلامي أن يتشاوروا ويتناصحو في توجيه استثمار رؤوس الأموال
 في اتجاه معين يروج فيه غيرا إلهام من اتجاه آخر قلست الحاجة إليه ونصب الخير
 منه . فيخططون في مراحل ذلك البرنامج الشامل ويحددون وسائله ، ولهم أن -
 يقتبسوا أساليب من مراكز الصناعة العالمية في كل مكان يتيح لنا هذا الاقتباس
 بدون تقييد لشرق أو غرب ، ثم يعلن هذا البرنامج للرأي العام الإسلامي
 فيكون ميثاقاً غليظاً إلى أجل نفاذه ، تلزمه حكومات الشعوب الإسلامية وتتبعها
 ورأينا رعاياها .

الفرع الثاني : الانتاج ليس بغاية :

فإذا كان استثمار رأس المال يقتضي استغلال الله الناس في الأرض ، لئلا
 يكن الانتاج غاية ، وإنما كان وسيلة لتحقيق مقتضيات ذلك الاستغلال ، فلم
 يعتبر الإسلام الانتاج عن طريق استثمار سلبى ، لأنه يمارض الغاية . وخلال هذا
 التصور ترسم مقومات الانتاج في الإسلام فانه يكون كعملية اجتماعية وظيفته
 اجتماعية .

ولهذا هذا وجه الإسلام استهلاك المنتجات التي لا يثقل وكيان المجتمع ، وتحقيق
 ذلك عن طريقين :-

- ١ - تحديد حقوق الجماعة في ملك الفرد .
- ٢ - تقرير كفاية المساهمين بعضهم لبعض .

أولاً : تحديد حقوق الجماعة في ملك الفرد :

حدد الإسلام حقوق الجماعة في ملك الفرد بإيجاب الزكاة بنوعيتها زكاة الأموال
 وزكاة القطر .

(١) الآية ١٢ من سورة الأنبياء .

والزكاة * على الوجه العام عبارة عن " اداء قدر محدود من المال بسبب
الحاجة او البدن لصلحة المالكات الفقيرة والمحرومة في المجتمع " وعلى فريضة الزامية
على كل من اجتمع لديه نصاب الزكاة . واحتياج المسلم من ادائها يعني عدمه
وكنا من اركان الاسلام .

■ فتؤدى زكاة الفطر كل عام هـ يؤدى بها الفرد المسلم عن نفسه وعن تربيته عليه
نفقته . والواجب اخراجه قدر رباح من ثوب البلد .

■ وتؤدى زكاة الثروة الحيوانية من ابل ومقر وغنم وكل ما يندرج تحت هذه
الانواع الثلاثة عند ما تبلغ نصابا ونسبة مختلفه .

■ وتؤدى زكاة عروض التجارة بعد مضي عام على ممارستها فيها بنسبة ربع
المحضر من القيمة الكائنه عند مضي العام .

■ وتؤدى زكاة المدخرات من ذهب وفضه هـ بعد مضي عام اذا بلغ مبلغ الفضه
ماثني درهم والذهب عشرون دينارا بنسبة ربع المحضر .

■ وتؤدى زكاة الزروع والثمار عند ما تكون حصيله الانتاج الزراعي ويبلغ نصابها
بنسبة مابين المحضر ونصف المحضر هـ تهما لا اختلاف السقي ان كان بالنضج
او بنسيه .

■ وتؤدى زكاة المعدن هـ وهو ما خلقه الله في باطن الارض يستخرجها بالذهب
والفضه هـ فتجب زكاتها عند استخراجها ان بلغ نصابها بنسبة ربع المحضر .

وتصرف الزكاة اتي اصنافها الثمانية تهما لقوله عز وجل هاته :

" انما الصدقات :

" للمفقراء

" والمساكين

" والعاملين عليها

" والمولفة قلوبهم

" وفي الرقاب

جميع احكام الزكاة التي نقلها هنا مستخلصها من كتاب الفقه على المذاهب
الاربعة للجزيري باب الزكاة ص ٥٦٠ - ٦٣٠ ولا نعرض للخلافات بين
المذاهب الاربعة كما لا نتناول التفاصيل لعدم الحاجة اليها في هذا المقام
والاراء التي نعرضها هي التي نختارها حسب ما يثق ويتفق التكافل الاجتماعي
الذي نؤمن به .

والفارسين

وفي سبيل الله

وابن السبي، نريضة من المله والمه عليهم (١)

من قولهم: من قولهم: لا ينفعني من الله شيئا

١ - الاستقام

٢ - كان المعريه اذا كان قاتلها

٣ - ان لا يكون من بني عامر ومنى المطلب ولا عتيقا لواحد منهم ولو منع حقه من

بيت المال ويه تشني من هؤلاء الفارسة المعالي على الزكاة

٤ - ان لا تكون نفقته واجهه علو المزكيات

٥ - ان يكون القابض المزكاه بالفا عاقلا حسن التصرف

فيتحدد اطار التكافل الاجتماعي في الزكاة في النقاط الالهة الاتية :

* الوقاية من مذلة حاجة الاكل والشرب

* والتمكين من تحقيق الاعتبار البشري للانسان

* وحماية القيم العليا في المجتمع من التدهور ومن الالامالة بها

* واستمالة بعض الاعداء الى جانب المجتمع الاسلامي للمصلحة

وتتمثل النقطة الاولى في سهم الفقراء والصباكين ، وهم على الوجه العام

من لا مال لهم ولا كسب اصلا ، اولهم مال او كسب لا يكفيهم حاجاتهم انفسهم

ومن تجب عليهم نفقتهم

وتتمثل النقطة الثانية في سهم الرقاب وهم الارقاء المكاتبون ، فتعطى لهم

الزكاة لا لاجل حاجاتهم الى الاكل والشرب وانما لحاجاتهم الى الحرية الانسانية

واسترداد الاعتبار البشري ، وهم من اجل ذلك موضوع للمماونة والمساعدة

وتتمثل النقطة الثالثة في سهم الفارمين ، وهم الذين يتخطون دهنيا

لامرئيين

١ - لدفع فتنة في مجتمعه مخفية اصلا ذات البمين فتعطى لهم الزكاة وان كانوا

افنياء

٢ — لصلة نفسه أو غيره " صلة قريته " في أمر حاج أو معزم مع التوسعة
فإن تعطى لهم من الزكاة إلا بقدر الحاجة أي بقدر ما يوفوا به دينهم .

فوضع الزارمين في مصارف الزكاة يعني توجيه موقف الجماعة أمام اصلاح
ذات البمين والفقراء عند الخداع فان ذلك يشترط بأن المجتمع متضامن
مهم لمواجهة هذه المشاكل كلها فلا يدخر وسما في الغشحية في سبيلها .

وتتضمن هذه النقطة أيضا في سهم سبيل الله وهم المنقطعون للجهنم
ولهم لهم نصيب من المنصصات المفرد في الديوان ، فلا شك أنهم يقومون بأصعب
التحاج في الدعوة إلى قيم المجتمع الحاميا فسبيل الله هو سبيل الحفاظ على
المجتمع في بقاءه واستمراره وفي قوته وثباته .

وأخيرا تتضح في ابن السبيل ونوال الشرب المنقطع عن ماله سفر حاج شرعي
فاهطاء الزكاة اشمارا له برعاية الانوة الاسلامية واحترام المجتمع للكرامة
الانسانية .

وتتضمن النقطة الأخيرة في سهم المؤلفات قلوبهم . فهم حد يثوا عهد بالاسلام
فيملكون الزكاة اما لتقوية ايمانهم او لمصلحة المجتمع الاسلامي .

فعبادة الزكاة تشتمل على الفرد المسلم ان في ماله حقوق واجبة للجماعة
تقصد منها وضع المبنى الاول لبناء مجتمع اسلامي متضامن متكافل ، فالاسلام يريد
أن يوجد مجتمعا متحدا على اساس متين يتكاتف فيه كل افراد المسلمين .

ثانيا : تزيير كفاية المسلمين بعضهم لبعض :

وقد بنى الايمان كفاية المسلمين بعضهم لبعض على الانوة الاسلاميه وقد قال
عز وجل شأنه : " انما المؤمنون إخوة فأصلحوا بينهم اخويكم " (١)

ومؤدى هذه الكفاية امور ثلاثه

- ١ — أن الفرد المسلم مسؤول عن أخيه المسلم فيتحمل مشقاته مما .
- ٢ — أن الفرد المسلم مسؤول عن تمويل المشروع العام وانجازته لتحقيق مصالح الجماعة
- ٣ — أن الفرد المسلم مسؤول عن الدفاع الضرر بأخيه المسلم في تصرفه في ماله
لمصلحته الشخصية .

وقد تناولنا الأمرين الأولين ثم التمهيد عند ما تكلمنا عن الاتجاه الإسلامية
كصمد من مصادر الملكية الجماعية ثم رأينا أننا هنا نتناولنا من حيث تقرير
التمهيد وتعميد نتائجها • ونأتى هنا بعزم من بيانها من حيث جاهرة الفرد المسلم
لهذا ينسب الأمرين فنقول : انه يجب فهمه التروى فيها استنادا الى قوله عز وجل
: " ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد طومنا
ممسرا " (١)

فبعد اليد كل البسط مباشرة فاستخدام المال ومعتبر من التذير الذى
مقتضى القرآن الكريم استنادا الى قوله عز وجل : " ولا تبذر تمسيرا • وإن
الذين يرمون كانوا من الذين آمنوا وكان الشيطان ارسه كفورا " (٢)

ان المباشرة فى انفاق المال يصلحها الافراط والتفريط فيه • ويتمهما
عدم التوازن فى معاونة المحتاجين من الصالحين ومساعدتهم • وكذلك فى تمويل عدة
المشروعات العامة فى المجتمع • ونفادى هذا الموقف هو التخطيط ووضع البرنامج
الحامل من اولى الأمور وفى رأى كما قلناه عند الكلام عن شعور مجالات استثمار
رأس المال فى الإسلام •

بقى أن نبين المبدأ الثالث • وهو أن الفرد المسلم منهى عن الحماق
الضرر بأخيه المسلم فى تصرفه فى ماله لمصلحته الشخصية • ويكون ذلك مستندا
الى قوله عز وجل : " ولا تبذر تمسيرا • وإن الذين يرمون كانوا من الذين آمنوا وكان الشيطان ارسه كفورا " (٣)

" ولا تبذر التماد فى الأرض • إن الله لا يحب المفسدين " والتماد بالفساد
هنا المخاصم التى تسمى - دون شك - الحاق الضرر بالغير فيما يتعلق بانفاق
المال • ويتأكد هذا بما قاله مالك فى تفسير جزء الاية الذى جاء قبل هذا
الجزء وهو قوله تعالى " وأحسن كما أحسن الله اليك " • قال مالك ان المأمور
من الاحسان هنا هو الأكل والشرب من غير اسراف (٤)

وقد نص الرسول صلى الله عليه وسلم على عدم جواز الاسراف بقوله : " لا ضسر
ولا ضسرار " (٥)

- (١) الآية ٢٦ من سورة الاسراء
- (٢) الآية ٢٦ • ٢٧ من سورة الاسراء • راجع تفسير الإيات فى تفسير البين اوى ٣٧٤ •
- (٣) الآية هنا هى الآية ٧٧ من سورة القصص وراجع تفسيرها فى تفسير القرطبي
- ٣١٥/١٣
- (٤) حديث عباد بن الصامت وابن عباس • سنن ابن ماجه ٧٨٤/٢ •

وقد تناولنا الأمرين ، والمبين ثم التمهيد عندما تكلمنا عن الآراء الإسلامية
كصمد من مصادر الملكية الديمقراطية . رأينا أننا من حيث تقرير
التمويل وتعدد نماذجها . ونأتوا . لنا بمزيد من بيانها من حيث جاهرة الفرد المسلم
المؤيد من الأمرين . فنقول ، أنه يجب عليه التروي فيها استنادا إلى قوله عز وجل
" أنه : " ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تفضها كل يده فتقدم طولنا
محمسرا " (١)

فيجب اليد كل البصيرة مباشرة في استخدام المال ومعتبر من التبذير الذي
مقتضاه القرآن الكريم استنادا إلى قوله عز وجل : " ولا تبذر تمسيرا . إن
الذين يرمون كانوا من الذين الذين وكان الشيطان أرسى كفورا " (٢)

إن المباشرة في انفاق المال ، يلاحظها الأفراد والتفريط فيه . ويتمهما
عدم التوازن في مصارفة المحتاجين من المصلحين ومساعدتهم . وكذلك في تمويل عدة
المشروعات العامة في المجتمع ، وتغادي هذا الموقف هو التخطيط ووضع البرنامج
الحاصل من أولي الأمر وفي الرأي كما قلناه عند الكلام عن شمول مجالات استثمار
رأس المال في الإسلام .

بقي أن نبين المبدأ الثالث ، وهو أن الفرد المسلم مهي عن الحساق
الضرر بأخيه المسلم في تصرفه في ماله لمصلحته الشخصية ، ويكون ذلك مستندا
إلى قوله عز وجل : " أنه :

" ولا تبغ الفساد في الأرض ، إن الله لا يحب المفسدين " والمراد بالفساد
هنا المخاصم التي تقع - دون شك - الحاق الضرر بالغير فيما يتعلق بانفاق
المال ، ويتأكد هذا بما قاله مالك في تفسير جزء الآية الذي جاء قبل هذا
الجزء وهو قوله تعالى " وأحسن كما أحسن الله إليك " . قال مالك إن المأمور
من الإحسان هنا هو الأكل والشرب من غير إسراف (٣)

وقد نص الرسول صلى الله عليه وسلم على عدم جواز الإسراف بقوله : " لا ضرر
ولا ضرار " (٤)

- (١) الآية ٢٦ من سورة الإسراء
- (٢) الآية ٢٦ ، ٢٧ من سورة الإسراء . راجع تفسير الآيات في تفسير البينداوى ٣٢٤ .
- (٣) الآية ٢٦ من سورة القصص وراجع تفسيرها في تفسير القرطبي
٣١٥/١٣
- (٤) حديث عماد بن الصامت وابن عباس . سنن ابن ماجه ٧٨٤/٢ .

ويمكن ان نجد هذا الضرر المنهوي عنها بالترف الضمهي عنه بقوله : " وإذا أردنا
أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسدوا فيها فحق عليها القول فدمرناها دمهرا " (١)
فسر ابن خلدون الترف بأنه يعم الثاني في علاج القوت واستجداء المطالبين
وانتقاء المطالبين القاصرين والجلالة في مفالة العناز، وتنجيد (٢) .
فالترف اذاً يقتضي في حياتنا الترفيحية الخير لازمة في المبالغة لا تفاد
وسائل العيش في الأكل والشرب والمأوى وأثاث المنزل والمواصلات ونحوها .
وفي ممارسة الحياة المهمة والسندائية ونحوهما ، فلا يمكن استهلاك
الأموال التي هذه الأمور كلها .

(١) الآية ١٦ من سورة الاحقاف

(٢) راجع مقدمة ابن خلدون تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وفي ٢/٤٠٨ هـ ١٤٠٩

ويمكن ان نحدد الاضرار المنهية عنها بالترف الغضبي عنه بقوله : " واذا اردنا
ان نهبلك قرية أمرونا متفرجيا فقد قوا فيها فحق عليها القول قد مرنا بها ميرا " (١)
فسرا بين غلذون الترف بأنه يه من التأنق في عاتج القوت واستجداء المطالبين
وانتقاء المتذمير الفاضله والجلالة في مخالطة العنازل وتنجيدنا . (٢)
فالترف انما يقتل في حياتنا الترفيهية الخير لازمة في المبالغة لا تفاد
وسائل التيسر في الأكل والحرب والمزهر وأدوات المنزل والمواصلات ونحوها .
وفي ممارسة الحياة المهمة والسينائية ونحوها ، فلا يمكن استهلاك
الأموال التي هذه الأمور كلها .

(١) الآية ١٦ من سورة الاحقراء

(٢) راجع مقدمة ابن غلذون تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي ١٩٤٨ / ٢ ٤٠٩

خاتمة

يجدر بي أن أختتم رسالتي هذه بـ "استثمار رأس المال في الإسلام" ببيان
أقول دون أي تردد بأن أساليب استثمار رأس المال في الإسلام علم الوحي الأسمى
وواعد الاقتصاد الأسدي علم الوحي الأعم تتسم بالإيجابية التي تسير مقتضيات
الاقتصاد المتطور المتكامل وتكفل بذلك بناء المجتمع المتكافل .

أقول هذا لأن سلبيتها لا تتفق والرسالة المحمدية .

بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمة للناس كافة . صرح الله عز وجل ذلك
بقوله : " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " (١)

واستثمار رأس المال الذي ينحصر في الصناعة والتجارة - فخيرهما يرجح
اليه أولاً وأخراً - من أهم طرق الكسب وأبواب الرزق . فقد باشر بعض الرسل
عليهم السلام الصناعة وهم : داود وكان حداداً وزكريا وكان نجاراً وموسى وكان
يحترف الكتابة وكان يكتب التوراه بيده وأدريس وكان خياطاً وسليمان وكان يصنع المتكافل
من النعوش وعيسى وكان في حد ذاته صانعاً . (٢)

هاشر محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم التجارة وقد ثبت أنه ضارب لخديجه
بعالمه النبي الشام (٣) وقال : " طيكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق " (٤)

فإذا كان هذا شأن الاستثمار فإنه طرف من أطراف الرسالة المحمدية الهامّة
فلا بد أن تكون أساليبه ايجابية حتى تتحقق رسالته وتتحقق وراءها سعادة الناس
وراحتهم . في مجتمع مستقر متكافل .

فإذا لم يظهر تلك الإيجابية في عرض هذا الموضوع . لم يكن ذلك ناشئاً
عن سلبية أساليب استثمار رأس المال في الإسلام وإنما نشأ عن عدم كمال بياني هذا
الموضوع فالكامل - من جميع الوجوه من صفات الله عز وجل وحده .

ومهما كان فقد بذلت جهدي بقدر ما أمكنه من وسع وطاقة وكفاءة . فيجدر بي
أن أؤكد أن استثمار رأس المال في الإسلام يكون من أهم العوامل التي تضمن نشأة مجتمع
إنساني متكافل .

(١) الآية ١٠٧ من سورة الأنبياء .

(٢) راجع دراسة إسلامية في العمل والحمل : لهيب السميد ص ١٦ .

(٣) راجع الحديث في تحفة المحتاج للشريني ٣٠٦/٢ .

(٤) راجع الحديث في أحياء علوم الدين ٦٤/٢ .

يبدو من اسم الشتم والافتراء في "استثمار رأس المال في الإسلام" بيان
أقول دون أي تردد بأن أساليب استثمار رأس المال في الإسلام علم الوجه الاغصص
وأواعد الاقتصاد الإسلامي على الوجه الاعم تتسم بالايجابيه التمر تعابير مقتنيات
الاقتصاد المتطور المتكامل وتكفي بذلك بناء المجتمع المتكامل .

أقول بهذا لأن سلبيتها " تتفق والرسالة المحمدية .
بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمة للناس كافة . صرح الله عز وجل ذلك
بقوله : " وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين " (١)

واستثمار رأس المال الذي ينحصر في الصناعة والتجارة - فخيرهما يرجع
اليهم أولاً وأخراً - من أهم طرق الكسب وأبواب الرزق . فقد باشر بعض الرسل
عليهم السلام الصناعة وهم : داود وكان حداداً وزكريا وكان نجاراً وموسى وكان
يحترف الكتابة وكان يكتب التوراه بيده وأدريس وكان خياطاً وسليمان وكان يصنع المتكافل
من النعوش وعيسى وكان في حدائته صانعاً . (٢)

هاشر محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم التجارة وقد ثبت أنه ضارب لخديجه
بعالمه النبي الشام (٣) وقال : "عليكم بالتجارة فان فيها تسعة اعشار الرزق" (٤)

فإذا كان هذا شأن الاستثمار فانه طرف من اطراف الرسالة المحمدية الهاممة
فلا بد ان تكون أساليبه ايجابية حتى تتحقق رسالته وتتحقق وراءها سعادة الناس
وراحتهم . في مجتمع مستقر متناقل .

فإذا لم يظهر تلك الايجابيه في عرض هذا الموضوع ، لم يكن ذلك ناشئاً
عن سلبية أساليب استثمار رأس المال في الاسلام وانما نشأ عن عدم كمال بياني هذا
الموضوع فالكامل من جميع الوجوه من صفات الله عز وجل وحده .

ومهما كان فقد بذلت جهدي بقدر ما املكه من وسع وطاقة وكفاءة ، فيجدر بي
ان اؤكد أن استثمار رأس المال في الإسلام يكون من أهم الحوامل التي تضمن نشأة مجتمع
إنساني متكامل .

(١) الآية ١٠٧ من سورة الانبياء .

(٢) راجع دراسة اسلاميه في العمل والمال : لهيب السميد ص ١٦ .

(٣) راجع الحديث في تحفة المحتاج للشرييني ٣٠٦/٢ .

(٤) راجع الحديث في احياء علوم الدين ٦٤/٢ .

١- فان منهاج استثمار رأس المال في الاسهم يتحدد بمخاطر تطور اعتقادي فردية يدفع بالجهود المادية الى مراتب النمو الروحي ، ولذلك يجمع الانسان السمادة في الدنيا والاخرة ، فان الاسهم يقاير بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة بين ما هو عام وما هو خاص ، فيكلف بين ضرورات الحرية عند الفرد وضرورات التمتع عند الجماعة وبين ضرورات الاقتناء عند الفرد وضرورات المدالة التوزيعية عند الجماعة .

فقد أدرك رجال الاقتصاد السياسي المصاحبة لهذا المنصرا الاقتصادي في بناء مجتمع مستقر متكافل ، فبينوا أن مشاكل الاقتصاد ليست مجرد محاولة المحافظة على استقرار الانتاج في المجتمع المتحضر ، وانما تكون في تحديد الهيكل الانتاجي وكيفية توزيع المنتجات . وقد فصلوا ذلك بوضع اربعة أسس في صورة أسسها هي

- ١ - ما الذي سينتج ؟
- ٢ - ما هو أسلوب الانتاج ؟
- ٣ - لمن يكون الانتاج ؟
- ٤ - كم المقدار الذي سيستهلك الان وكم المقدار الذي سيدخر للمستقبل ؟ (١)

فهذه الاربعة تشير الى أنهم التمسوا أهمية المنصر المحتوي في مجالات الانتاج سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد ، حتى يستطيع الاقتصاد تحقيق دوره في ايجاد استقرار المجتمع وتكافله .

ولكنهم أنفسهم لم يردوا على الاسئلة بالاجوبة المقننه ، بل لن يستطيعوا ذلك الا بالرجوع الى مبادئ الاقتصاد الاسلامي . وقد اعترف بذلك المنصفون منهم مثل الباحث الفرنسي " جاك أوستروي " اذ رأى ان المذاهب القصيرة النظر في النظامين الاقتصادي المعاصرين لا تستطيع ان تفتعنا في الاتماء الاقتصادي ثم ألح على ضرورة التماسي مذهب ثالث المتمثل في النظام الاقتصادي الاسلامي لانه ليس فرديا ولا جماعيا بل يجمع سمات كل من النظامين (٢) ومثل الاستاذ الكبير

(١) راجع ص : ٧ و ٨ من : " Elementary Economics " Second Edition " Dr. Harcharan Singh Khara.

(٢) راجع الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي للدكتور فاروق النبهان ص ٩

٩ فان منهاج استثمار رأس المال في الاستثمار يتحدد في ظل تصور اعتقادي فريسيدي
يدفع بالجهود المادية الى مراتب السمو الروحي ، ولذلك يجمع الانسان السمادة
في الدنيا والآخرة ، فان الاستثمار يقابل بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة بين ما هو
عام وما هو خاص ، فيولف في حين ضرورات الحرية عند الفرد وضرورات التنسيق عند
الجماعة وبين ضرورات الاقتناء عند الفرد وضرورات المدالة التوزيعية عند
الجماعة .

فقد أدرك رجال الاقتصاد السياسي المعاصر أهمية هذا المنصر الاقتصادي
في بناء مجتمع مستقر متكامل ، فبينوا أن مشاكل الاقتصاد ليست مجرد محاولة
المحافظة على استقرار الانتاج في المجتمع المتحضر ، وإنما تكون في تحديد الهيكل
الانتاجي وكيفية توزيع المنتجات . وقد فصلوا ذلك بوضع أربعة أسس في صورة استهيايمه

١ - ما الذي سينتج ؟

٢ - ما هو أسلوب الانتاج ؟

٣ - لمن يكون الانتاج ؟

٤ - كم القدار الذي سيستهلك الان وكم القدار الذي سيدخر للمستقبل ؟ (١)

فهذه الأسئلة الأربعة تشير الى أنهم التصوا أهمية المنصر المحتوي في
مجالات الانتاج سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد ، حتى يستطيع الاقتصاد
تحقيق دوره في ايجاد استقرار المجتمع وتكافله .

ولكنهم أنفسهم لم يردوا على الأسئلة بالاجوبة المقننه ، بل لن يستطيعوا
ذلك الا بالرجوع الى مبادئ الاقتصاد الاسلامي . وقد اعترف بذلك المنصفون منهم
مثل الباحث الفرنسي " جانك أوستروي " انه رأى ان المذاهب القصيرة النظر في
النظامين الاقتصادي بين المعاصرين لا تستطيع ان تفتننا في الاتماء الاقتصادي
ثم السج على ضرورة التماس مذهب ثالث المتمثل في النظام الاقتصادي الاسلامي
لأنه ليس فرديا ولا جماعيا بل يجمع حسنات كل من النظامين (٢) ومثل الاستاذ الكبير

(١) راجع ص : ٧ ، ٨ من : " Elementary Economics " Second Edition " Dr. Harcharan Singh Khara.

(٢) راجع الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي للدكتور فاروق النبهان ص ٩ .

ولنفرد سميت اذ رأى ان واجبنا ان نقيم حياة جماعية سليمة على وجه الارض ، وأنه لا شك ان النظام الاسلامي هو الذي واثقت تجرسته تمت لتحقيق الحمد لله بسين الناس ، وذلك لأن الاسلام اعتبر وجود منزيين في كل حادث دنيوي ، وقيسه بمحيارين احدهما مادي والاخر معنوي أو اخروي . (١)

والوجه الرابع هو النظام الاقتصادي الاسلامي ، يكلفنا ان نكشف قواعد الاساسية التي ارشادنا الاسلام ومن حضر فاعلمها لكون يمكننا ان نضع قواعد فروعيه مبنيه على تلك الاسس الاساسية ونجعلها ميثاقا نطبقها في حركاتنا الاقتصادية الحالية . نكلف هذا الواجب اولو امرنا وعلماءنا المؤمنين الشرعيين والقانونيين والاقتصاديين فالمصاحمة بينهم ستنتج فكرة سديدة .

ونكلفهم ايضا الى جانب ذلك ان يخططوا برنامجا شاملا لنشر تعاليم الاسلام العامة بين الشعوب الاسلامية كلها . فاذا فشلنا في ايجاد احد سذمين التكليفين فشلنا في تطبيق النظام الاقتصادي كما فشلنا ايضا في بناء المجتمع الانساني المتكافل الرائد .

تمت رسالتي

بترقيق الله وعونه
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله

ولفرد سميت ان رأى ان واجهنا ان نقيم حياة جماعية سليمة على وجه الارض ، وأنه لا شك ان النظام الاسلامي هو الذي وأثبت تجرسته تمت لتحقيق الحد اليه بسين الناس ، وذلك لأن الاسلام اعتبر وجود منزيتين في كل حادث دنيوي ، و يقيسه بمعياريين احدهما مادي والاخر معنوي أو اخروي . (١)

والربيع هو النظام الاقتصادي الاسلامي ، يكلفنا أن نكشف قواعد الاساسية التي ارشادنا الاسلاميين بحضر غايتها لكي يمكننا أن نخرج قواعد فروعها منه علمي تلك الاسس الاساسية ونجعلها ميثاقا نطبقها في حركاتنا الاقتصادية الحالية . نكلف هذا الواجب اولي امرنا وعلماءنا المؤمنين الشرعيين والقانونيين والاقتصاديين فالصاحبة بينهم منتج فكرة سديدة .

ونكلفهم ايضا الى جانب ذلك ان يخططوا برنامجا شاملا لنشر تعاليم الاسلام العامة بين الشعوب الاسلامية كلها . فاذا فشلنا في ايجاد احد هذين التكليفين فشلنا في تطبيق النظام الاقتصادي . كما فشلنا ايضا في بناء المجتمع الانساني المتكافل الرائد .

تمت رسالتي

بتوفيق الله وعونه
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا أن هدانا الله

(١) القرآن الكريم وثقافته

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - "فاتيح الغيب المتهر بالفسير الكبير" : للامام الفخر الرازي المشتهر بخطيب النوى . المطبعة المصرية الاميرية ١٢٧٨ هـ .
- ٣ - "جامع البيان" : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري . المطبعة الكبرى الاميرية ، ببولاق مصر المحمية ، الطبعة الاولى ١٣٢٣ - ١٣٢٩ هـ .
- ٤ - "الجامع لاحكام القرآن" : لأبي عبد الله محمد بن احمد القرطبي . صوره من طبعة دار الكتب ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- ٥ - "الكشاف عن حقائق التنزيل وهيون الاقاويل في وجوه التأويل" . لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الاخيرة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .
- ٦ - "احكام القرآن" لأبي بكر احمد بن علي الرازي الجصاص . تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، الناشر : دار الصحف بالقاهرة الطبعة الثانية .
- ٧ - "احكام القرآن" : لأبي بكر محمد بن عبد الله "ابن الحرسي" مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بمصر الطبعة الثانية .
- ٨ - "تفسير القرآن العظيم" : لأبي الفداء اسماعيل بن كثير . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بمصر .
- ٩ - "تفسير البيضاوي" : للقاضي ناصر الدين البيضاوي . طبع بآذن من مشيخة القاري المصرية ، تحت رقم ٥٨ .
- ١٠ - "تفسير ابن عباس" لمحمد بن عبد الله بن عباس . الناشر : مكتبة الجمهورية المصرية ، بالازهر بالقاهرة ١٣٣٧ هـ .
- ١١ - "تفسير القرآن الحكيم المشتهر بتفسير المنار" : للأستاذ الامام الشيخ محمد عبده . دار المنار بمصر ، الطبعة الرابعة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .

المراجع

(١) القرآن الكريم وثقافته

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - "فاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير" : للإمام الفخر الرازي المصنف
بخطيب السرى . المطبعة المصرية الاميرية هـ ١٢٧٨ - هـ .
- ٣ - "جامع البيان" : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري .
المطبعة الكبرى الاميرية ، بهولاق مصر المحمية هـ الطبعة الاولى
١٣٢٣ - ١٣٢٩ هـ .
- ٤ - "الجامع لاحكام القرآن" : لأبي عبد الله محمد بن احمد القرطبي .
مصوره من طبعة دار الكتب ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .
- ٥ - "الكشاف عن حقائق التنزيل وبيان الاقاويل في وجوه التأويل" .
لأبي القاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي . مطبعة
مصطفى الباهي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الاخيرة ١٣٨٥ هـ /
١٩٦٦ م .
- ٦ - "احكام القرآن" : لأبي بكر احمد بن علي الرازي الجصاص .
تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، الناشر : دار المصنف بالقاهرة
الطبعة الثانية .
- ٧ - "احكام القرآن" : لأبي بكر محمد بن عبد الله "ابن الحرسي"
مطبعة عيسى الباهي الحلبي وشركاه ، بمصر الطبعة الثانية .
- ٨ - "تفسير القرآن العظيم" : لأبي الفداء اسماعيل بن كثير .
مطبعة عيسى الباهي الحلبي وشركاه ، بمصر .
- ٩ - "تفسير البيضاوي" : للقاضي ناصر الدين البيضاوي .
طبع باندن من مشيخة القاري المصرية ، تحت رقم ٥٨ .
- ١٠ - "تفسير ابن عباس" لمحمد بن عبد الله ابن عباس .
الناشر : مكتبة الجمهورية المصرية ، بالازهر بالقاهرة
١٣٣٧ هـ .
- ١١ - "تفسير القرآن الحكيم المشتهر بتفسير المنار" : للأستاذ الامام الشافعي
محمد عبده .
دار المنار بمصر ، الطبعة الرابعة هـ ١٣٧٣ / ١٩٥٤ م .

(٢) كتب الأحاديث

١٢- "فتح الباري بشرح البخاري" : للحافظ شهاب الدين أبي الفضل هـ المعروف
بأبى حنبل المصقلانى .

مطبعة مصافى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م .

١٣- "صحيح مسلم بفتح النوى" : للحافظ محيى الدين بن الشرف النسبوى
"الامام النوى" .

المطبعة المصرية ومكتبتها ، بالقاهرة ، ١٣٤٩ هـ .

١٤- "صحيح مسلم" لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري "الامام مسلم"

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه

بمصر ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

١٥- "سنن أبى داود" : للحافظ سليمان بن الأشعث "أبو داود"

مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، بمصر ، المطبعة الاولى

١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

١٦- "سنن ابن ماجه" للحافظ محمد بن يزيد القزويني "ابن ماجه"

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه

بمصر ، رقم الايداع بدار الكتب ، ٣١٨١ ، ٣١٨٢ ، ١٩٧٢٨ م .

١٧- "سنن الترمذى" : لمحمد بن عيسى "الترمذى"

تحقيق أحمد محمد شاكر . مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .

١٨- "سنن النسائى" : للحافظ احمد بن شعيب "النسائى"

المطبعة المصرية ، بالقاهرة ، المطبعة الاولى . ١٣٤٨ هـ / ١٩٣٠ م

١٩- "رياض الصالحين" : للحافظ محيى الدين بن الشرف النوى ، الامام النسبوى

تحقيق عبد الله احمد أبو زينة . دار الشعب بالقاهرة . رقم الايداع

بدار الكتب ٥٩٦١ / ١٩٧٠ م .

٢٠- "شرح موطأ الامام مالك" لمحمد بن عبد الباقي "الزرقانى"

مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، المطبعة الاولى .

١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .

٢١- "سهل السلام" : لمحمد بن اسماعيل الصنعمانى المعروف بالامير .

مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر المطبعة الرابعة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م

٢٢- "نيل الأوطار" لمحمد بن على "الشوكانسى"

مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر . المطبعة الاخيرة .

(٢) كتب الأحاديث

- ١٢- "فتح الباري بشرح البخاري" : للحافظ شهاب الدين أبي الفضل هـ المعروف بابن حجر المصقلاني .
مطبعة مصافى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م .
- ١٣- "صحيح مسلم بشرح النووي" : للحافظ محيي الدين بن الشرف النووي "الامام النووي" .
المطبعة المصرية ومكتبتها ، بالقاهرة ، ١٣٤٩ هـ .
- ١٤- "صحيح مسلم" لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري "الامام مسلم" تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ١٥- "سنن أبي داود" : للحافظ سليمان بن الأشعث "أبو داود" .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، الطبعة الاولى ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- ١٦- "سنن ابن ماجه" للحافظ محمد بن يزيد القزويني "ابن ماجه" .
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ، رقم الايداع بدار الكتب ، ٣١٨١ ، ٣١٨٢ ، ١٩٧٢ م .
- ١٧- "سنن الترمذي" : لمحمد بن عيسى "الترمذي" .
تحقيق أحمد محمد شاكر . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .
- ١٨- "سنن النسائي" : للحافظ أحمد بن شعيب "النسائي" .
المطبعة المصرية ، بالقاهرة ، الطبعة الاولى . ١٣٤٨ هـ / ١٩٣٠ م .
- ١٩- "رياض الصالحين" : للحافظ محيي الدين بن الشرف النووي ، الامام النووي .
تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة . دار الشعب بالقاهرة . رقم الايداع بدار الكتب ٥٩٦١ / ١٩٧٠ م .
- ٢٠- "شرح موطأ الامام مالك" لمحمد بن عبد الباقي "الزرقاني" .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الاولى . ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .
- ٢١- "سهل السلام" : لمحمد بن اسحاق الصنعاني المعروف بالامير .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الرابعة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .
- ٢٢- "نهل الأوطار" لمحمد بن علي "الشوكاني" .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الاخيرة .

(٣) كتب الفقه الاسلامي

المذهب الحنفي :

- ٢٣- "شرح فتح القدير" : للكمال الدين محمد بن عبد الواحد "ابن الهيثم"
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الاولى
١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م .
- ٢٤- "نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار" : لشمس الدين أحمد بن قسود ر
"قاضي عسكر رومللي"
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الاولى
١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م .
- ٢٥- "الهداية شرح بداية المبتدي" : لشيخ الاسلام ، برهان الدين علي
بن أبي بكر "المرفيناني" مطبوعة مع "فتح القدير" و "نتائج الافكار
في كشف الرموز والاسرار" .
- ٢٦- "شرح المنية على الهداية" : للإمام اكمل الدين محمد بن محمود "الباهرتي"
مطبوعة مع "فتح القدير" و "نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار"
- ٢٧- "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" للإمام علاء الدين بن محمود "الكاساني"
مطبعة الجمالية ، بمصر . الطبعة الاولى . ١٣٢٧ - ١٣٢٨ هـ .
- ٢٨- "حاشية رد المحتار على الدر المختار" لمحمد أمين الشهير "بابن عابدين"
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الثانية
١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ٢٩- "الدر المختار شرح تنوير الابصار" : للحصكفي
مطبوع مع "حاشية رد المحتار على الدر المختار" .
- ٣٠- "الاختيار لتحليل المختار" : لمحمد الله بن محمود الموصلي
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، بمصر . الطبعة الاولى
١٣٧٦ هـ / ١٩٥٦ م .

المذهب المالكي :

- ٣١- "المدونة الكبرى" : للإمام مالك بن أنس .
طبعة جديدة بالأوفست - دار صادر ، بيروت .
- ٣٢- "المقدمات الممهدة لما اقتضته رسوم المدونة ..." : لابن رشد القاضي .
طبعة جديدة بالأوفست ، دار صادر ، بيروت .

(٣) كتب الفقه الاسلامي

المذهب الحنفي :

٢٣- "شرح فتح القدير" : للكمال الدين محمد بن عبد الواحد "ابن الهيثم"
مطبوعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الاولى
١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م .

٢٤- "نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار" : لشمس الدين أحمد بن قسود ر
"قاضي عسكر رومللي"
مطبوعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الاولى
١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م .

٢٥- "الهداية شرح بداية المبتدي" : لشيخ الاسلام ، برهان الدين علي
بن أبي بكر "المزنياني" مطبوعة مع "فتح القدير" و "نتائج الافكار
في كشف الرموز والاسرار" .

٢٦- "شرح المنية على الهداية" : للامام اكمل الدين محمد بن محمود "الباهرتي"
مطبوعة مع "فتح القدير" و "نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار"

٢٧- "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" : للامام علاء الدين بن مسعود "الكاساني"
مطبوعة الجمالية ، بمصر . الطبعة الاولى . ١٣٢٧ - ١٣٢٨هـ .

٢٨- "حاشية رد المحتار على الدر المختار" : لمحمد أمين الشهير "بابن عابد يمن"
مطبوعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الثانية
١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .

٢٩- "الدر المختار شرح تنوير الأبصار" : للحصكفي
مطبوعة مع "حاشية رد المحتار على الدر المختار" .

٣٠- "الاختيار لتلخيص المختار" : لمحمد الله بن محمود الموصلي .
مكتبة ومطبوعة محمد علي صبيح وأولاده ، بمصر . الطبعة الاولى
١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م .

المذهب المالكي :

٣١- "المدونة الكبرى" : للامام مالك بن أنس .
طبعة جديدة بالأوفست - دار صادر ، بيروت .

٣٢- "الخدمات الممهدة لما اقتضته رسوم المدونة ... " : لابن رشد القاضي .
طبعة جديدة بالأوفست ، دار صادر ، بيروت .

- ٣٣- " حاشية الدسوقي على الشرح الكبير " لشمس الدين الشيخ محمد عرشية
الدسوقي . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بصر .
- ٣٤- " الشرح الكبير " : لأبي البركات سيدي أحمد الدرديري .
مطبوع في " حاشية الدسوقي على الشرح الكبير " .
- ٣٥- " بلفة السالك لأقرب الصالح إلى مذهب الإمام مالك " .
" الصاوي على الشرح الصغير " للشيخ أحمد بن محمد الصاوي . مطبعة
مصطفى البابي الحلبي وأولاده بصر ، الطبعة الأخيرة ١٢٧٢هـ / ١٩٥٢م
- ٣٦- " الشرح الصغير " : للقطب الشهير ، أحمد بن محمد بن أحمد الدرديري
مطبوع في " الصاوي عليه " .
- ٣٧- " بداية المجتهد ونهاية المقتصد " : للشيخ الإمام الحافظ محمد بن أحمد
" ابن رشد الحفيد " .
المكتبة التجارية الكبرى ، بصر .
- ٣٨- " بحوث في الفقه الاسلامي للملكية " : للدكتور السيد خليل الجراحي . دار
الطباعة المحمدية ، بالأزهر ، بالقاهرة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

المذهب الشافعي :

- ٣٩- " المذهب في فقه الإمام الشافعي " : لإبراهيم بن علي " الشيرازي " .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بصر . الطبعة الثانية
١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م .
- ٤٠- " المجموع شرح المذهب " ١- ٩ : للحافظ محيي الدين بن الشرف النووي
" الإمام النووي " وتكملة له ، ولي ١٠- ١٢ ، لملي بن عبد الكافي
السبكي وتكملة الثانية ١٣- ١٨ لمحمد نقيب المصنفين .
مطبعة الحاصم ، بالقاهرة ، ومطبعة الإمام ، بالقلمة ، بالقاهرة .
- ٤١- " نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج " : لشمس الدين محمد بن أحمد " الرطبي " .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بصر ، الطبعة الأخيرة
١٣٨٦هـ / ١٩٦٧م .
- ٤٢- " حاشية الشبرايطي " : لنور الدين علي بن علي الشبرايطي .
مطبوعة في " نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج " .
- ٤٣- " حاشية الرشدي " : لأحمد بن عبد الرزاق " الرشدي " .
مطبوعة في " نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج " .

٣٣- " حاشية الدسوقي على الشرح الكبير " لشمس الدين الشيخ محمد عرفة
الدسوقي . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بصر .

٣٤- " الشرح الكبير " : لأبي البركات سيدي أحمد الدردير .
مطبوع من " حاشية الدسوقي على الشرح الكبير " .

٣٥- " بركة السالك لأقرب الصالح إلى مذهب الإمام مالك " .
" الصاوي على الشرح الصغير " للشيخ أحمد بن محمد الصاوي . مطبعة
مصطفى البابي الحلبي وأولاده بصر ، الطبعة الأخيرة ١٢٧٢هـ / ١٩٥٢م

٣٦- " الشرح الصغير " : للقطب الشهير ، أحمد بن محمد بن أحمد الدردير
مطبوع من " الصاوي عليه " .

٣٧- " بداية المجتهد ونهاية المقتصد " : للشيخ الإمام الحافظ محمد بن أحمد
" ابن رشد الحفيد " .
المكتبة التجارية الكبرى ، بصر .

٣٨- " بحوث في الفقه الاسلامي للملكية " : للدكتور السيد خليل الجراحي . دار
الطباعة المحمدية ، بالأزهر ، بالقاهرة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .

المذهب الشافعي :

٣٩- " المذهب في فقه الإمام الشافعي " : لإبراهيم بن علي " الشيرازي " .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بصر . الطبعة الثانية
١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م .

٤٠- " المجموع شرح المذهب " ١ - ٩ : للحافظ محيي الدين بن الشرف النووي
" الإمام النووي " وتكملة ١٠ - ١٢ ، لملي بن عبد الكافي
السبكي وتكملة الثانية ١٣ - ١٨ لمحمد نجيب المطيع .
مطبعة الماصم ، بالقاهرة ، ومطبعة الإمام ، بالقلمة ، بالقاهرة .

٤١- " نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج " : لشمس الدين محمد بن أحمد " الرطبي " .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بصر ، الطبعة الأخيرة
١٣٨٦هـ / ١٩٦٧م .

٤٢- " حاشية الشبراخسي " : لنور الدين علي بن علي الشبراخسي .
مطبوعة من " نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج " .

٤٣- " حاشية الرشدي " : لأحمد بن عبد الرزاق " الرشدي " .
مطبوعة من " نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج " .

٤٤ - " تحفة المحتاج بشرح المنهاج " لأحمد بن محمد المصروف بابن حجر الهيتمي .
مطبوعة من حواشي الشرواني والعمادي ، دار صادر ، بيروت .

٤٥ - " الزواجر عن اقتراف الكبائر " لأحمد بن محمد المصروف بابن حجر الهيتمي .
مطبوعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، الطبعة الثانية -
١٣٦٠ هـ / ١٩٧٠ م .

٤٦ - " مفتي المحتاج " للشيخ محمد الشرييني الخطيب .
مطبوعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .

٤٧ - " الأم " : للإمام محمد بن أدريس " الشافعي " .
كتاب الشعب .

المذهب الحنبلي :

٤٨ - " المفتي " : لابن قدامة " موفق الدين بن أحمد بن محمد بن قدامة " .

٤٩ - " الشرح الكبير " : لابن قدامة " شمس الدين بن الشيخ الإمام المالكي
المامل الزاهد أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي " .
كلاهما مطبوعان سوياً ، هكوان من منشورات المكتبة السلفية بالمدينة
المنورة ، ومكتبة المهيمن بالطائف ، ١٣٤٣ هـ .

٥٠ - " الروض المريح بشرح زاد المستقنع " للملاية منصور بن يونس البهوتي .
المطبوعة السلفية ، الطبعة السابعة ١٣٩٢ هـ .

٥١ - " اعلام الموقعين عن رب العالمين " : لشمس الدين محمد بن أبي بكر المصروف
" بابن قيم الجوزية " .
شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ، طبعة جديدة ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

كتب الفقه الاخرى :

٥٢ - " المحلى " : لمولى بن أحمد المصروف " بابن حزم " .
المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

٥٣ - الفقه على المذاهب الأربعة : لمحمد الرحمن الجزيري .
نشر المكتبة التجارية الكبرى ، بالقاهرة . الطبعة الثانية والطبعة
الخامسة .

٤٤ - " تحفة المحتاج بشرح المنهاج " لأحمد بن محمد المصروف بابن حجر الهيتمي .
مطبوعة مع حواشي الشرواني ، والعمادي ، دار صادر ، بيروت .

٤٥ - " الزواجر عن اقتراف الكبائر " لأحمد بن محمد المصروف بابن حجر الهيتمي .
مطبوعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، الطبعة الثانية
١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

٤٦ - " مفتي المحتاج " للشيخ محمد الشرييني الخطيب .
مطبوعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .

٤٧ - " الأم " : للإمام محمد بن أدريس " الشافعي " .
كتاب الشعب .

الذهب الحنبلي :

٤٨ - " المفتي " : لابن قدامة " موفق الدين بن أحمد بن محمد بن قدامة " .

٤٩ - " الشرح الكبير " : لابن قدامة " شمس الدين بن الشيخ الإمام المالكي
المامل الزاهد أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي " .
كلاهما مطبوعان سوياً ، وكونان من منشورات المكتبة السلفية بالمدينة
المنورة ، ومكتبة المهيد بالطائف ، ١٣٤٣ هـ .

٥٠ - " الروض المريح بشرح زاد المستقنع " للملاية منصور بن يونس البهوتي .
المطبوعة السلفية ، الطبعة السابعة ١٣٩٢ هـ .

٥١ - " اعلام الموقعين عن رب العالمين " : لشمس الدين محمد بن أبي بكر المصروف
" بابن قيم الجوزية " .
شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ، طبعة جديدة ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م

كتب الفقه الاخرى :

٥٢ - " المحلى " : لمولى بن أحمد المصروف " بابن حزم " .
المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

٥٣ - الفقه على المذاهب الأربعة : لمحمد الرحمن الجزيري .
نشر المكتبة التجارية الكبرى ، بالقاهرة . الطبعة الثانية والطبعة
الخامسة .

الفتاوى :

- ٥٤ - " مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان " : لمحمد قدرى باشا .
المكتبة المصرية ، بالمدى ماوى ، بصر . الطبعة الاولى ١٣٣٨ هـ .
- ٥٥ - " الفتاوى الكبرى " : لشيخ الامام تقى الدين بن عبد الحليم المصروف
" بابن تيميه " .
مطبعة الحاصمة ، الناشر : دار الكتب الحديثه ، بالقاهرة .
- ٥٦ - " مجموعة الرسائل الكبرى " : لشيخ الامام تقى الدين بن عبد الحليم
المصروف " بابن تيميه " .
مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالقاهرة . ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .
- ٥٧ - " الفتاوى " : للامام الشيخ محمود شلتوت .
دار القلم ، بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٦٦ م .

(٤) كتب أصول الفقه وقواعد الفقه

- ٥٨ - " الموافقات فى أصول الأحكام " : لأبى اسحاق ابراهيم بن موسى المصروف
" بالشاطبي " .
مطبعة المدنى ، نمر مكتبة محمد على صبيح وأولاده ، بالقاهرة ، رقم
الايداع بدار الكتب ٤٣٤٨ ، ٤٤٢٢ / ١٩٦٩ م ، ٣٥٠١ / ١٩٧٠ م .
- ٥٩ - " نهاية السؤل " : للامام جلال الدين عبد الرحيم الأسنوى .
مطبعة محمد على صبيح وأولاده ، بالازهر ، بالقاهرة ١٣٨٨ - ١٣٨٩ هـ
١٩٦٩ م .
- ٦٠ - " الأشباه والنظائر " : للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه ، بصر .
- ٦١ - " الأشباه والنظائر " : للشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجوم
مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٦٢ - " أصول الفقه " : للأستاذ الشيخ محمد أبوزهرة .
دار الفكر العربي ، رقم الايداع بدار الكتب ٣٧١٨ / ١٩٧٣ م .
- ٦٣ - " أصول الفقه " : لبهاى مؤلى حماده .
المطبعة الملية ، بدمشق . ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

الفتاوى :

- ٥٤ - " مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان " : لمحمد قدرى باشا .
المكتبة المصرية ، بالمشاوى ، بمصر . الطبعة الاولى ١٣٣٨ هـ .
- ٥٥ - " الفتاوى الكبرى " : لشيخ الامام تقى الدين بن عبد الحليم المصطفى
" بابن تيميه " .
مطبعة الماسية ، الناشر : دار الكتب الحديثه ، بالقاهرة .
- ٥٦ - " مجموعة الرسائل الكبرى " : لشيخ الامام تقى الدين بن عبد الحليم
المصطفى " بابن تيميه " .
مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالقاهرة . ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .
- ٥٧ - " الفتاوى " : للأستاذ الامام الشيخ محمود شلتوت .
دار القلم ، بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٦٦ م .

(٤) كتب أصول الفقه وقواعد الفقه

- ٥٨ - " الموافقات فى أصول الأحكام " : لأبى اسحاق ابراهيم بن موسى المصطفى
" بالشاطبي " .
مطبعة المدني ، نشر مكتبة محمد على صبيح وأولاده ، بالقاهرة ، رقم
الايداع بدار الكتب ٤٣٤٨ ، ٤٤٢٢ / ١٩٦٩ م ، ٣٥٠١ / ١٩٧٠ م .
- ٥٩ - " نهاية السؤل " : للامام جلال الدين عبد الرحيم الأسنوى .
مطبعة محمد على صبيح وأولاده ، بالازهر ، بالقاهرة ١٣٨٨ - ١٣٨٩ هـ
١٩٦٩ م .
- ٦٠ - " الأشباه والنظائر " : للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه ، بمصر .
- ٦١ - " الأشباه والنظائر " : للشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجوم
مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٦٢ - " أصول الفقه " : للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة .
دار الفكر العربى ، رقم الايداع بدار الكتب ٣٧١٨ / ١٩٧٣ م .
- ٦٣ - " أصول الفقه " لمهاجر مؤلفى حماده .
المطبعة الملمية ، بدمشق . ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

- ٦٤- "أصول الفقه" للدكتور علي
الطبعة العلمية ، دمشق - ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

(د المؤلفات في الإسلام الاسلامي)

- ٦٥- "كتاب الفرج" للقاضي أبو يعقوب بن إبراهيم
الطبعة سلفية ومكتبتها ، مطبعة ، بالقاهرة . الطبعة الرابعة
١٣٩٢ - .
- ٦٦- "كتاب الاموال" : للأمام أبي عبيد قاسم بن نعيم .
تحقيق محمد خليل ، قوام : مصر ، مكتبة الكليات الأزهرية
الطبعة الأولى . ١٣٨٨ - ١٩٦٨ م .
- ٦٧- "أحكام المماطلات لشرعية" : لشيخ الشيخ علي الخفيف .
الطبعة الأولى ١٩٤١ سنة حجازي ، بالقاهرة
- ٦٨- "الربا والمماطلات في الإسلام" : لشيخ محمد رشيد رضا .
الناشر : مكتبة القاهرة ١٣٧٠ هـ / ١٩٦٠ م .
- ٦٩- "اقتصادنا" : لشيخ محمد باقر الصدر .
دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- ٧٠- "البنك الادبي في الاسلام" للشيخ محمد باقر الصدر .
الطبعة اعصرية . الناشر : مكتبة جامع النقي العامة ، الكويت
- ٧١- "الشركات في السيرة الاسلامي" : لشيخ الشيخ علي الخفيف .
الطبعة الأولى . ١٩٦٢ . مطبوعات جامعة الدول العربية
- ٧٢- "الاقتصاد الاسلامي مذهبها ونظامها" : دراسة مقارنة " للدكتور إبراهيم
الطحاوي .
من مطبوعات مجمع البحوث الاسلامية ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٧٣- "منهج ابن خلدون في علم المصارع" للدكتور محمد محمود ربيع
محاضرات لدراسات العليا : كلية السياسة الشرعية بالازهر
١٩٦٩ - ١٩٧٠ م .
- ٧٤- "النظام الاقتصادي في الاسلام" : لشيخ تقي الدين الهمداني .
الطبعة الاولى .
- ٧٥- "نظرية الربا المحرم في الشريعة الاسلامية" : لابراهيم ربي الدين
مطبوعات اجلاس الامم لوضع قانون والآداب والعلوم الاجتماعية
١٣٨٣ - ١٩٦٤ م .

- ٦٤- "أصول الفقه" : للدكتور وهبة الزحيلي
الطبعة العلمية ، دمشق ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

(٥) المؤلفات في الاقتصاد الاسلامي

- ٦٥- "كتاب الفراج" : للقاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم
الطبعة السلفية ومكتبتها ، بالروضة ، بالقاهرة . الطبعة الرابعة
١٣٩٢ هـ .
- ٦٦- "كتاب الاموال" : للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام
تحقيق محمد خليل عوام ، الناشر ، مكتبة الكليات الأزهرية
الطبعة الاولى . ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
- ٦٧- "أحكام المعاملات الشرعية" : للأستاذ الشيخ علي الخفيف .
الطبعة الاولى ١٩٤١ م . مطبعة حجازي ، بالقاهرة .
- ٦٨- "الربا والمعاملات في الاسلام" : للسيد محمد رشيد رضا .
الناشر ، مكتبة القاهرة . ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .
- ٦٩- "اقتصادنا" : للسيد محمد باقر الصدر .
دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- ٧٠- "الهنك اللاروي في الاسلام" : للسيد محمد باقر الصدر .
الطبعة العصرية . الناصرة : مكتبة جامع النقي العامة ، الكهنت
- ٧١- "الشركات في الشريعة الاسلامي" : للأستاذ الشيخ علي الخفيف .
الطبعة الاولى . ١٩٦٢ م . من مطبوعات جامعة الدول العربية
- ٧٢- "الاقتصاد الاسلامي مذهبها ونظامها ، دراسة مقارنة" : للدكتور إبراهيم
الطحاوي .
من مطبوعات مجمع البحوث الاسلامية ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ٧٣- "منهج ابن خلدون في علم العمران" : للدكتور محمد محمود ربيع
محاضرات الدراسات العليا ، سلسلة المياسة الشريعة بالازهر
١٩٦٩ - ١٩٧٠ م .
- ٧٤- "النظام الاقتصادي في الاسلام" : للشيخ تقي الدين النبهاني .
الطبعة الاولى .
- ٧٥- "طريقة الربا المحرم في الشريعة الاسلاميه" : لـ إبراهيم زكي الدين بسدي
مطبوعات المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية
١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .

٧٦- "الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون التونسي" : للدكتور عبد العزيز عزت النيسايط .

من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية . الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م .

٧٧- "الربا" لأبي الأعلى المودودي .
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

٧٨- "الأعمال المصرفية في الإسلام" لمصطفى عبد الله الهمشري .
من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية . ١٩٧٣ م .

٧٩- "دراسة إسلامية في الحمل والحمل" : للبيت الحميد .
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . ١٩٧٠ م .

٨٠- الجادى ، الاقتصادية في الإسلام" : الدكتور على عبد الرسول .
دار الفكر العربي بـ مصر .

٨١- "الإسلام والاقتصاد" للدكتور أحمد الشرباصى .
الدار القومية للطباعة والنشر ، الممدد ٢٨/١٢١ - ١٢ - ١٩٦٥ .

٨٢- "لمن المال ؟" للسيد حامد المحضار .
مطبعة الحضارة العربية ، الفجالة رقم الأيداع بدار الكتب
١٩٧٤/٤٧١٤ م .

٨٣- "التفسير في الإسلام" : للبشرى الشوربجى .
شركة الاسكندرية للطباعة والنشر : ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

٨٤- "عقد المضاربة بين الشريعة والقانون" : للدكتور عبد المظنيم شرف الدين .
الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

٨٥- "الاقتصاد الإسلامى وقوماته ومناهجه" : للدكتور إبراهيم الدسوقي أباطة .
دار الشعب : ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

٨٦- "المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامى" : للدكتور أحمد النجار .
دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى : ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

٨٧- "المسلم في علم الاقتصاد" لعالمك بن ينى .
دار الشروق .

٧٦- " الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون التونسي " : للدكتور عبد المنعم
عزت الدين ساط .

من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية . الطبعة الأولى
١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م .

٧٧- " الربا " لأبي الأعلى المودودي .
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .

٧٨- " الاعمال المصرفية في الإسلام " لمصطفى عبد الله الهشري .
من مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية . ١٩٧٣ م .

٧٩- " دراسة إسلامية في المحل والخطأ " : للبيت السعيد .
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . ١٩٧٠ م .

٨٠- الجادى ، الاقتصادية في الإسلام " : للدكتور على عبد الرسول .
دار الفكر المرسى بصرى .

٨١- " الإسلام والاقتصاد " للدكتور أحمد الشرباصى .
الدار القومية للطباعة والنشر ، الممدد ٢٨/١٢١ - ١٢ - ١٩٦٥ .

٨٢- " لمن المال ؟ " للسيد حامد المحضار .
طبعة الحضارة العربية ، الفجالة رقم الأيداع بدار الكتب
١٩٧٤/٤٧١٤ م .

٨٣- " التفسير في الإسلام " : للهشري الشوربجى .
شركة الاسكندرية للطباعة والنشر : ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

٨٤- " عقد المضاربة بين الشريعة والقانون " : للدكتور عبد المظيم شرف الدين .
الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

٨٥- " الاقتصاد الإسلامى مقوماته ومناهجه " : للدكتور إبراهيم الدسوقي أباطة
دار الشعب : ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

٨٦- " المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامى " : للدكتور أحمد
التجار . دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى : ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

٨٧- " المسلم في علم الاقتصاد " لعالمك بن ينى .
دار الشروق .

(٦) المؤلفات في الاقتصاد الحديث

- ٨٨- قانون التجارة والقوانين المكتبة له : دار الفكر الحديث للطباعة والنشر
بالقاهرة : ١٩٧٢ م .
- ٨٩- شركات الأموال " القواعد المنظمة لشركات الأموال ، القانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٥٤ م : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، بالقاهرة
١٩٦٢ م .
- ٩٠- " الشركات التجارية " : للدكتور على حسن يونس .
دار الفكر العربي .
- ٩١- " دراسات في محاسبة الشركات شركات الأموال : لـأحمد التهامي الشنباري
الناشر : المؤسسة المصرية للطباعة والنشر والاعلان ١٩٧٠ م .
- ٩٢- " محاضرات في النقود والبنوك " : للدكتور محمد أحمد الرزاز .
مكتبة القاهرة الحديثة : ١٩٧٤ م .
- ٩٣- " الاجتماعات الحديثة في الاقتصاد الدولي " : لـمحمّد أسعد .
مطبعة المعرفة ، بالقاهرة : ١٩٦٧ م .
- ٩٤- " التنمية الاقتصادية ، دراسة تحليلية " : للدكتور على لطفى .
المطبعة الكمالية ، رقم الايداع بدار الكتب : ١٩٧١/٥٥٦ م .
- ٩٥- " العلاقات الاقتصادية الدولية " : للدكتور محمد زكي المسيري .
دار النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٠ م .
- ٩٦- " دروس في القانون التجاري " : للدكتور أكثم أمين الخولي .
مطبعة النهضة الجديدة : ١٩٦٨ م .
- ٩٧- " المالية العامة " : للدكتور عبد الكريم صادق بركات .
مؤسسة شهاب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع : ١٩٦٦ م .
- ٩٨- " النقود والمؤسسات المصرفية : للدكتور سدره مخارب .
مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الاولى : ١٩٦٨ م .

(٦) المؤلفات في الاقتصاد الحديث

- ٨٨- قانون التجارة والقوانين المكتوبة له : دار الفكر الحديث للطباعة والنشر بالقاهرة : ١٩٧٢ م .
- ٨٩- شركات الاموال " القواعد المنظمة لشركات الاموال " القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م : الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، بالقاهرة ١٩٦٢ م .
- ٩٠- " الشركات التجارية " : للدكتور على حسن يونس .
دار الفكر العربي .
- ٩١- " دراسات في محاسبة الشركات شركات الاموال : ل احمد التهامي الشناوي الناشر : المؤسسة المصرية للطباعة والنشر والاعلان ١٩٧٠ م .
- ٩٢- " محاضرات في النقود والبنوك " : للدكتور محمد احمد الرزاز .
مكتبة القاهرة الحديثة : ١٩٧٤ م .
- ٩٣- " الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي " : لعيسى اسعد .
مطبعة المصرفية ، بالقاهرة : ١٩٦٧ م .
- ٩٤- " التنمية الاقتصادية ، دراسة تحليلية " : للدكتور على لطفى .
المطبعة الكعابية ، رقم الايداع بدار الكتب : ١٩٧١/٥٥٦ م .
- ٩٥- " العلاقات الاقتصادية الدولية " : للدكتور محمد زكى المسيرى .
دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٠ م .
- ٩٦- " دروس في القانون التجارى " : للدكتور اكثم امين الخولى .
مطبعة النهضة الجديدة : ١٩٦٨ م .
- ٩٧- " المالية العامة " : للدكتور عبد الكريم صادق بركات .
مؤسسة شهاب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع : ١٩٦٦ م .
- ٩٨- " النقود والمؤسسات المصرفية : للدكتور سدره محارب .
مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الاولى : ١٩٦٨ م .

(٧) المؤلفات العامة والدراسات العامة

- ٩٩ - "الأحكام السلطانية" : لأبي العباس علي بن محمد "الماوردي" .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية
١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١٠٠ - "أحكام السلطانين" : لمحمد بن الحسين الفراء ، "القاضي أبو علي" .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، الطبعة الثانية
١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١٠١ - "أحياء علوم الدين" للإمام الفخر الرازي .
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بمصر ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- ١٠٢ - "مقدمة ابن خلدون" : لمحمد الرحمن بن محمد بن خلدون المعروف
"بإبن خلدون" تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي .
مطبعة لجنة البيان العربي ، الطبعة الثانية ١٣٨٤ - ١٣٨٨ هـ ،
١٩٦٥ - ١٩٦٨ م .
- ١٠٣ - "الحسبة في الإسلام" : لشيخ الإسلام تقي الدين بن عبد الحليم المعروف
"بإبن تيمية" . طبع دار الزينى للطباعة والنشر ، بإشراف
مكتبة القاهرة .
- ١٠٤ - "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" لشيخ الإسلام تقي الدين
بن عبد الحليم المعروف "بإبن تيمية" .
الطبعة السلفية ومكتبتها : ١٣٨٧ هـ .
- ١٠٥ - "الإسلام عقيدة وشريعة" : للأستاذ الإمام الشيخ محمود شلتوت .
الناشر : دار الشروق ، بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ١٩٦٨ م .
- ١٠٦ - "الإسلام سبيل السعادة والسلام" : للشيخ محمد بن محمد مهدي الكاظمي
الكاظمي .
مطبعة المعارف ، ببغداد ، الطبعة الأولى : ١٣٧٢ هـ .
- ١٠٧ - "المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية : ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
مطابع مؤسسة أخبار اليوم .
- ١٠٨ - "المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية : ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .
الدار القومية للطباعة والنشر .

(٧) المؤلفات العامة والدراسات العامة

- ٩٩ — "الأحكام السنية" : لأبي الحسين علي بن محمد "الماوردي"
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية
١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١٠٠ — "الأحكام السلطانية" : لمحمد بن الحسين الفراء ، "القاضي أبو علي"
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، الطبعة الثانية
١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
- ١٠١ — "أحياء علوم الدين" للإمام الغزالي
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بمصر ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
- ١٠٢ — "مقدمة ابن خلدون" : لمحمد الرحمن بن محمد بن خلدون المعروف
"بإبن خلدون" تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي .
مطبعة لجنة البيان العربي ، الطبعة الثانية ١٣٨٤ - ١٣٨٨ هـ ،
١٩٦٥ - ١٩٦٨ م .
- ١٠٣ — "الحسبة في الإسلام" : لشيخ الإسلام تقي الدين بن عبد الحليم المعروف
"بإبن تيمية" . طبع دار الزين للطباعة والنشر ، بإشراف
مكتبة القاهرة .
- ١٠٤ — "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" : لشيخ الإسلام تقي الدين
بن عبد الحليم المعروف "بإبن تيمية"
المطبعة السلفية ومكتبتها : ١٣٨٧ هـ .
- ١٠٥ — "الإسلام عقيدة وشريعة" : للأستاذ الإمام الشيخ محمد شلتوت .
الناشر : دار الفرق ، بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ١٩٦٨ م .
- ١٠٦ — "الإسلام سبيل السعادة والسلام" : للشيخ محمد بن محمد مهدي الكاظمي
الخالصي .
مطبعة المعارف ، ببغداد ، الطبعة الأولى : ١٣٧٢ هـ .
- ١٠٧ — "المؤتمر الأول لجمع البحوث الإسلامية : ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
مطابع مؤسسة أخبار اليوم .
- ١٠٨ — "المؤتمر الثاني لجمع البحوث الإسلامية : ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .
الدار القومية للطباعة والنشر .

- ١٠٩- المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية : ١٣٨٦ / ١٩٦٦ م .
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، بالقاهرة .
- ١١٠- " مصادر الحق في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة بالفقه الغربي " .
للدكتور عبد الرزاق الحنمـسوري .
من مطبوعات جامعة الدول العربية ١٩٦٧ م .
- ١١١- " الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر " : للدكتور محمد البهـسـسي .
من منشورات دار مكتبة الفكر ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة
الثانية ١٩٧١ م .
- ١١٢- " الحلال والحرام في الإسلام " : ليوسف القرضاوي .
الناشر : دار الاعتماد ، الطبعة الثامنة : ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ١١٣- " الإسلام ومشكلات العصر " : للدكتور مصطفى الرافعي .
دار الفكر اللبناني ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٧٢ م .
- ١١٤- " آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي " .
لمحمد المـبـارك .
دار الفكر ، الطبعة الثالثة : ١٩٧٠ م .
- ١١٥- " الإسلام وأيديولوجية الإنسان " لسميح عاطف الزين .
دار الفكر اللبناني ، بيروت ، الطبعة الاولى : ١٩٧١ م .
- ١١٦- القانون المدني ، والقوانين المكملـة : دار الفكر الحديث للطبع والنشر
الطبعة الثانية : ١٩٧٠ م .

(٨) الدوريات

- ١١٧- مجلة العربي الكويتية ، المـدـد : ٥٩ لعام ١٩٦٣ م .
- ١١٨- مجلة لواء الإسلام ، المـدـد : ١١ لسنة ١٣٧٠ هـ .
المـدـد : ١٢ لسنة ١٣٧٠ هـ .
المـدـد : ٣ لسنة ١٣٧١ هـ .
- ١١٩- جريدة الاهرام : ١٠ أكتوبر ١٩٧٤ م ، تحت الموضوع : " الإسلام والاقتصاد " .
للدكتور محمد عبد المنـم خفاـجـي .
- ١٢٠- جريدة الاخبار : ٧ سبتمبر ١٩٧٣ تحت الموضوع : " الماديات
والمعنويات " ، لمحمد الفنى سميد .

- ١٠٩- المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية : ١٣٨٦ / ١٩٦٦ م .
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، بالقاهرة .
- ١١٠- " معاد الحق في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة بالفقه الغربي " .
للدكتور عبد الرزاق المنهجي .
من مطبوعات جامعة الدول العربية ١٩٦٧ م .
- ١١١- " الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر " : للدكتور محمد البهي .
من منشورات دار مكتبة الفكر ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة
الثانية ١٩٧١ م .
- ١١٢- " الحلال والحرام في الإسلام " : ليوسف القرضاوي .
الناشر : دار الاعتصام ، الطبعة الثامنة : ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- ١١٣- " الإسلام ومشكلات العصر " : للدكتور مصطفى الرافعي .
دار الفكر اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ م .
- ١١٤- " آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي " .
لمحمد المبارك .
دار الفكر ، الطبعة الثالثة : ١٩٧٠ م .
- ١١٥- " الإسلام وأيديولوجية الإنسان " لسميح عاطف الزين .
دار الفكر اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٧١ م .
- ١١٦- القانون المدني والقوانين المكمله : دار الفكر الحديث للطبع والنشر
الطبعة الثانية : ١٩٧٠ م .

(٨) الدوريات

- ١١٧- مجلة العربي الكويتية ، المجلد : ٥٩ لعام ١٩٦٣ م .
- ١١٨- مجلة لواء الإسلام ، المجلد : ١١ لسنة ١٣٧٠ هـ .
المجلد : ١٢ لسنة ١٣٧٠ هـ .
المجلد : ٣ لسنة ١٣٧١ هـ .
- ١١٩- جريدة الاهرام : ١٠ أكتوبر ١٩٧٤ م ، تحت الموضوع : " الإسلام والاقتصاد " .
للدكتور محمد عبد المنعم خلفا جسي .
- ١٢٠- جريدة الاخبار : ١٩٧٣ ، تحت الموضوع : " المعاديات
والممنوعات " ، لصيد الفنى سميد .

Encyclopaedia Britannica, Volume 12; printed by ; Encyclopaedia Britannica Inc.: 1966.	-171
Elementary Economics; Dr. Harcharan Singh Khara. printed by: Marican. & Sons (Malaysia) Sdn Berhad.	-177
Mid Term Review of The Second Malaysia Plan, 1971- 1975, printed by the Government Press, 1973.	-177
Achievements and Prospects of Mid Term Review of The Second Malaysia Plan 1971-1975, Department of Information; 1973.	-178
Monthly Statistical Bullettin of West Malaysia; Department of Statistics of West Malaysia, Jun. 1974.	-178
Paddy Statistics of West Malaysia; Economics & Statistics Section of Ministry of Agriculture and Fisheries "Malaysia", May, 1973.	-177
Penyata Kewangan Lambaga Urusan dan Tabong Haji, 1973.	-177
Penyata Tahunan Pejabat Ugama N. Selangor; 1973	-178
Penyata Tahunan Pajabat Ugama N. Sembilan; 1971	-179
Penyata Tahunan Pajabat Ugama N. Johor ; 1973	-179
Penyata Tahunan Pajabat Ugama N. Pahang ; 1969	-179
Penyata Tahunan Pejabat Ugama N. Trengganu; 1974	-177
Penyata Tahunan Pejabat Ugama N. Kelantan; 1968	-177
Penyata Tahunan Pejabat Ugama N. Melaka ; 1972	-178
Penyata Tahunan Pejabat Ugama N. P. Pinang; 1969	-178
Dawan Masyarakat, Februari, 1974.	-177
Televesion Malaysia 21, Februari, 1974.	-177

- Encyclopaedia Britannica, Volume 12; printed by ;
Encyclopaedia Britannica Inc.: 1966. -1٢١
- Elementary Economics; Dr. Harcharan Singh Khara.
printed by: Marican. & Sons (Malaysia)
Sdn Berhad. -1٢٢
- Mid Term Review of The Second Malaysia Plan, 1971-
1975, printed by the Government Press,
1973. -1٢٣
- Achievements and Prospects of Mid Term Review of
The Second Malaysia Plan 1971-1975,
Department of Information; 1973. -1٢٤
- Monthly Statistical Bullettin of West Malaysia;
Department of Statistics of West Malaysia,
Jun. 1974. -1٢٥
- Paddy Statistics of West Malaysia; Economics &
Statistics Section of Ministry of
Agriculture and Fisheries "Malaysia",
May, 1973. -1٢٦
- Penyata Kewangan Lambaga Urusan dan Tabong Haji, 1973. -1٢٧
- Penyata Tahunan Pejabat Ugama N. Selangor; 1973 -1٢٨
- Penyata Tahunan Pajabat Ugama N. Sembilan; 1971 -1٢٩
- Penyata Tahunan Pajabat Ugama N. Johor ; 1973 -1٣٠
- Penyata Tahunan Pajabat Ugama N. Pahang ; 1969 -1٣١
- Penyata Tahunan Pejabat Ugama N. Trengganu; 1974 -1٣٢
- Penyata Tahunan Pejabat Ugama N. Kelantan; 1968 -1٣٣
- Penyata Tahunan Pejabat Ugama N. Melaka ; 1972 -1٣٤
- Penyata Tahunan Pejabat Ugama N. P. Pinang; 1969 -1٣٥
- Dewan Masyarakat, Februari, 1974. -1٣٦
- Televesion Malaysia 21, Februari, 1974. -1٣٧

كلمة شكر وتقدير	
مقدمة	١ - ز
تمهيد : رأس المال في الشريعة الإسلامية	١ - ٢٨
تقديم :	٢
المبحث الأول : الملكية الفردية في رأس المال في الإسلام	٣
المطلب الأول : تعريف رأس المال	٣
المطلب الثاني : مدى ملكية رأس المال في الإسلام	٦
المطلب الثالث : طريق الحصول على الملكية الفردية	٨
المبحث الثاني : الملكية الجماعية في رأس المال	١٧
المطلب الأول : مصادر الملكية الجماعية في رأس المال	١٧
المطلب الثاني : الملكية ذات صفة مزدوجة في الإسلام	٢٦
<u>الباب الأول</u>	<u>٢٩ - ٥١</u>
تقديم	٣١
المبحث الأول : تعريف الصناعة ومشروعيتها وأدلتها	٣١
المبحث الثاني : تعريف الصناعة في الإسلام	٣١
المبحث الثالث : مشروعية الصناعة وأدلتها	٣٢
المبحث الثاني : التخطيط في الانتاج الصناعي في الإسلام	٣٥
المبحث الأول : أن يكون مجال الصناعة شاملا	٣٥
المبحث الثاني : مراعاة التوازن بين الصناعات وحاجات المجتمع	٣٧
المبحث الثالث : اعداد القوى العاملة	٣٨
المبحث الرابع : تطوير الانتاج الصناعي	٣٩
المبحث الثالث : التوجيه في الانتاج الصناعي في الإسلام	٤١
المبحث الأول : تحريم صناعة المأكولات النجسات	٤١
المبحث الثاني : تحريم صناعة المسكرات	٤٢
المبحث الثالث : تحريم تصنيع ما لا منفعة فيه شرعا	٤٤
المبحث الرابع : تحريم تصنيع الصناعات الترفيهية غير لازمة	٤٥
المبحث الخامس : الإسلام والتنمية الصناعية	٤٧

الباب الثاني : التجارة

تقديم	٥٣
-------------	----

.....	كلمة شكر وتقدير
.....	مقدمة
١ - ز
٢٨ - ١	تقديم : رأس المال في الشريعة الإسلامية
٢
٣	المبحث الأول : الملكية الفردية في رأس المال في الإسلام
٣	المطلب الأول : تصرف رأس المال
٦	المطلب الثاني : مدى ملكية رأس المال في الإسلام
٨	المطلب الثالث : طريق الحصول على الملكية الفردية
١٧	المبحث الثاني : الملكية الجماعية في رأس المال
١٧	المطلب الأول : مصادر الملكية الجماعية في رأس المال
٢٦	المطلب الثاني : الملكية ذات صفة مزدوجة في الإسلام
٥١ - ٢٩	الباب الأول : الصناعة
.....	تقديم
٣١	الفصل الأول : تعريف الصناعة ومشروعيتها وأدلتها
٣١	المبحث الأول : تعريف الصناعة في الإسلام
٣١	المبحث الثاني : مشروعية الصناعة وأدلتها
٣٢	المبحث الثالث : التخطيط في الإنتاج الصناعي في الإسلام
٣٥	المبحث الأول : أن يكون مجال الصناعة شاملا
٣٥	المبحث الثاني : مراعاة التوازن بين الصناعات وحاجات المجتمع
٣٧	المبحث الثالث : اعداد القوى العاملة
٣٨	المبحث الرابع : تطوير الإنتاج الصناعي
٣٩	الفصل الثالث : التوجيه في الإنتاج الصناعي في الإسلام
٤١	المبحث الأول : تحريم صناعة المأكولات النجسات
٤١	المبحث الثاني : تحريم صناعة المسكرات
٤٢	المبحث الثالث : تحريم تصنيع مالا منفعة فيه شرعا
٤٤	المبحث الرابع : تحريم تصنيع الصناعات الترفيحية غير لازمة
٤٥	المبحث الخامس : الإسلام والتنمية الصناعية
٤٧

.....	الباب الثاني : التجارة
١٥٩ - ٥٢

.....	تقديم
٥٣

الصفحة

٥٤	تعريف التجارة ومشروعيتها وأدلتها	الفصل الأول :
٥٤	تعريف التجار	المبحث الأول :
٥٦	مشروعية التجارة وأدلتها	المبحث الثاني :
٥٦	مشروعية التجارة	المطلب الأول :
٥٧	الأدلة على مشروعية التجارة	المطلب الثاني :
٦٢	أركان التجارة " البيع "	الفصل الثاني :
٦٣	الركن الأول : المقصد	المبحث الأول :
٦٥	الطريق الموصل الى انقضاء المقصد	المطلب الأول :
٧٧	الشروط لتحقيق الطرق الموصلة الى التراضى	المطلب الثاني :
٧٧	(المقصد)	
٨١	المطلب الثالث : خيار المجلس	
٨٦	الركن الثاني : المقصدان	المبحث الثاني :
٨٦	شروط المقادير	المطلب الأول :
٩٣	نظرية الاكراه فى الفقه الاسلامى	المطلب الثاني :
٩٨	الركن الثالث : المقصود عليه	المبحث الثالث :
٩٨	شروط المقصود عليه	المطلب الأول :
١٠٦	المشتى من بيع الممدوم " السلم "	المطلب الثاني :
١١٠	الخيارات " البيع غير اللازم "	الفصل الثالث :
١١٠	خيار الشرط	المبحث الأول :
١١٠	ماهية خيار الشرط ومدته	المطلب الأول :
١١٢	حكم خيار الشرط	المطلب الثاني :
١١٥	خيار التمين	المبحث الثاني :
١١٥	قيام خيار التمين	المطلب الأول :
١١٧	حكم خيار التمين	المطلب الثاني :
١٢٢	خيار الرؤية	المبحث الثالث :
١٢٢	خيار الرؤية فى المذهب الحنفى	المطلب الأول :
١٢٦	خيار الرؤية فى المذاهب الثلاثة الاخرى	المطلب الثاني :
٢٠٠	خيار الميسب	المبحث الرابع :
٢٠٩	حتى يثبت خيار الميسب	المطلب الأول :
٢٣٣	حكم المقصد حال قيام خيار الميسب	المطلب الثاني :
٢٥٠	ما يستقط به خيار الميسب	المطلب الثالث :

الصفحة

٥٤	تعريف التجارة ومشروعيتها وأدلتها	الفصل الأول :
٥٤	تعريف التجارة	المبحث الأول :
٥٦	مشروعية التجارة وأدلتها	المبحث الثاني :
٥٦	مشروعية التجارة	المطلب الأول :
٥٧	الأدلة على مشروعية التجارة	المطلب الثاني :
٦٢	أركان التجارة " البيع "	الفصل الثاني :
٦٣	الركن الأول : المقصد	المبحث الأول :
٦٥	الطريق الموصل إلى انقضاء المقصد	المطلب الأول :
٧٧	الشروط لتحقيق الطرق الموصلة إلى التراضى (المقصد)	المطلب الثاني :
٨١	المطلب الثالث : خيار المجلس	
٨٦	الركن الثاني : المقادير	المبحث الثاني :
٨٦	شروط المقادير	المطلب الأول :
٩٣	نظرية الإكراه في الفقه الإسلامي	المطلب الثاني :
٩٨	الركن الثالث : المققود عليه	المبحث الثالث :
٩٨	شروط المققود عليه	المطلب الأول :
١٠٦	المستثنى من بيع المصدم " السلم "	المطلب الثاني :
١١٠	الخيارات " البيع غير اللازم "	الفصل الثالث :
١١٠	خيار الشرط	المبحث الأول :
١١٠	ماهية خيار الشرط ومدته	المطلب الأول :
١١٢	حكم خيار الشرط	المطلب الثاني :
١١٥	خيار التمييز	المبحث الثاني :
١١٥	قيام خيار التمييز	المطلب الأول :
١١٧	حكم خيار التمييز	المطلب الثاني :
١٢٢	خيار الرهينة	المبحث الثالث :
١٢٢	خيار الرهينة في المذهب الحنفى	المطلب الأول :
١٢٦	خيار الرهينة في المذاهب الثلاثة الأخرى	المطلب الثاني :
١٢٨	خيار الميسب	المبحث الرابع :
١٢٩	حتى يثبت خيار الميسب	المطلب الأول :
١٣٣	حكم المقصد حال قيام خيار الميسب	المطلب الثاني :
١٣٥	ما يقتضيه خيار الميسب	المطلب الثالث :

الصفحة

١٣٨	الفصل الرابع : نظرية البدل في التجارة في الفقه الاسلامي
١٤٠	المبحث الاول : حكم البيع الباطل
١٤٠	المطلب الاول : عدم وعوده شرعا
١٤٠	المطلب الثاني : وجوب الرد بعد ما نقد
١٤١	المطلب الثالث : اثر البيع الباطل
١٤٤	المبحث الثاني : حكم البيع الفاسد
١٤٤	المطلب الاول : التمييز بين البيع الباطل والبيع الفاسد
١٤٨	المطلب الثاني : الاثار التي تترتب على العقد الفاسد
١٥٤	الفصل الخامس : الناحية الاجتماعية في التجارة
١٥٤	المبحث الاول : الاحتكار
١٥٤	المطلب الاول : ثبوت تحريم الاحتكار
١٥٥	المطلب الثاني : تحديد الاحتكار المحرم
١٥٧	المبحث الثاني : التمييز
١٥٧	المطلب الاول : تمييز التمييز وحكمه في الاسلام
١٥٨	المطلب الثاني : المواضع التي يطبق فيها التمييز
٢١٥-٢١٠	الباب الثالث : الشركات في الفقه الاسلامي

١٦٢	الفصل الاول : مخطوط رئيسية في الشركات في الفقه الاسلامي
١٦٢	المبحث الاول : تقرير حكم الشركة في الفقه الاسلامي
١٦٢	المطلب الاول : تعريف الشركة في الفقه الاسلامي
١٦٣	المطلب الثاني : الادلة على مشروعية الشركة
١٦٧	المبحث الثاني : قسم الشركات في الفقه الاسلامي
١٦٧	المطلب الاول : شركة الاملاك
١٦٨	المطلب الثاني : شركة الاموال
١٦٨	المطلب الثالث : شركة الابدان
١٦٩	المطلب الرابع : شركة الوجوه
١٧٢	المطلب الخامس : اثر عقد الشركة وانقضاؤه
١٧٤	الفصل الثاني : شركة المنان
١٧٤	المبحث الاول : تقرير حكم شركة المنان
١٧٤	المطلب الاول : تعريف شركة المنان
١٧٥	المطلب الثاني : الادلة على مشروعية شركة المنان

الصفحة

١٧٦	المبحث الثاني :	أركان شركة المئنان
١٧٦	المطلب الأول :	الايجاب والقبول في شركة المئنان
١٧٧	المطلب الثاني :	المقصدان في شركة المئنان
١٧٩	المطلب الثالث :	رأس مال شركة المئنان
١٨٥	المبحث الثالث :	الربح والخسارة في شركة المئنان
١٨٥	المطلب الأول :	الربح في شركة المئنان
١٨٧	المطلب الثاني :	الخسائر في شركة المئنان
١٨٨	الفصل الثالث :	شركة المفازة
١٨٨	المبحث الأول :	تقرير حكم شركة المفازة
١٨٨	المطلب الأول :	تعريف شركة المفازة
١٨٩	المطلب الثاني :	حكم شركة المفازة وأدلتها
١٩٢	المبحث الثاني :	أركان شركة المفازة
١٩٣	المطلب الأول :	الصيغة
١٩٣	المطلب الثاني :	المقصدان
١٩٥	المطلب الثالث :	رأس المال للشركة المفازة
١٩٦	المبحث الثالث :	الربح والخسارة في شركة المفازة
١٩٦	المطلب الأول :	الربح في شركة المفازة
١٩٨	المطلب الثاني :	الخسارة في شركة المفازة
١٩٨	الفصل الرابع :	المضاربة
١٩٨	المبحث الأول :	تقرير حكم المضاربة
١٩٨	المطلب الأول :	تعريف المضاربة
٢٠٠	المطلب الثاني :	الأدلة على مشروعية المضاربة
٢٠١	المبحث الثاني :	أركان المضاربة
٢٠٢	المطلب الأول :	الصيغة
٢٠٢	المطلب الثاني :	المقصدان
٢٠٤	المطلب الثالث :	رأس مال المضاربة
٢٠٨	المطلب الرابع :	الجزء المعلوم من الربح للمقابل
٢٠٨	المبحث الثالث :	أنواع المضاربة
٢٠٨	المطلب الأول :	المضاربة المطلقة
٢١٠	المطلب الثاني :	المضاربة القيّدة
٢١٢	المطلب الثالث :	الربح والخسائر في المضاربة

الصفحة

١٧٦	المبحث الثاني : أركان شركة المئنان
١٧٦	المطلب الأول : الإيجاب والمقبول في شركة المئنان
١٧٧	المطلب الثاني : الماقدان في شركة المئنان
١٧٩	المطلب الثالث : رأس مال شركة المئنان
١٨٥	المبحث الثالث : الربح والخسارة في شركة المئنان
١٨٥	المطلب الأول : الربح في شركة المئنان
١٨٧	المطلب الثاني : الخسائر في شركة المئنان
١٨٨	الفصل الثالث : شركة المفاوضة
١٨٨	المبحث الأول : تقرير حكم شركة المفاوضة
١٨٨	المطلب الأول : تعريف شركة المفاوضة
١٨٩	المطلب الثاني : حكم شركة المفاوضة وأدلتها
١٩٢	المبحث الثاني : أركان شركة المفاوضة
١٩٣	المطلب الأول : الصيغة
١٩٣	المطلب الثاني : الماقدان
١٩٥	المطلب الثالث : رأس المال للشركة المفاوضة
١٩٦	المبحث الثالث : الربح والخسارة في شركة المفاوضة
١٩٦	المطلب الأول : الربح في شركة المفاوضة
١٩٨	المطلب الثاني : الخسارة في شركة المفاوضة
١٩٨	الفصل الرابع : المضاربة
١٩٨	المبحث الأول : تقرير حكم المضاربة
١٩٨	المطلب الأول : تعريف المضاربة
٢٠٠	المطلب الثاني : الأدلة على مشروعية المضاربة
٢٠١	المبحث الثاني : أركان المضاربة
٢٠٢	المطلب الأول : الصيغة
٢٠٢	المطلب الثاني : الماقدان
٢٠٤	المطلب الثالث : رأس مال المضاربة
٢٠٨	المطلب الرابع : الجزء المعلوم من الربح للمعامل
٢٠٨	المبحث الثالث : أنواع المضاربة
٢٠٨	المطلب الأول : المضاربة المطلقية
٢١٠	المطلب الثاني : المضاربة القيسية
٢١٢	المطلب الثالث : الربح والخسائر في المضاربة

الباب الرابع : الشركات الحديثة تحت ضوء نظر الاسلام

محاولة تدوير الشركات المصرفية
في الفقه الاسلامي

٢١٨	تقديم
٢١٨	الفصل الاول : الشركة المساهمة
٢١٨	المبحث الاول : عرض عام في الشركة المساهمة
٢١٨	المطلب الاول : خصائص الشركة المساهمة
٢١٩	المطلب الثاني : حكم الشركة المساهمة
٢٢٣	المبحث الثاني : اجراءات تأسيس الشركة المساهمة
٢٢٣	المطلب الاول : المقدمات الابتدائية ونظام الشركة المساهمة
٢٢٥	المطلب الثاني : الاكتاب في رأس مال الشركة المساهمة
٢٢٨	المطلب الثالث : التكليف القانوني لمبين تمام الاكتاب الطام ومباشرة اعمالها
٢٣٠	المبحث الثالث : رأس مال الشركة المساهمة
٢٣١	المطلب الاول : الأسهم
٢٣٨	المطلب الثاني : خصص التأسيس وخصص الارباح
٢٤٠	المطلب الثالث : السندات
٢٤٥	المبحث الرابع : ادارة الشركة المساهمة
٢٤٥	المطلب الاول : مجلس الادارة للشركة المساهمة
٢٥٣	المطلب الثاني : هيئة المراقبة
٢٥٩	المطلب الثالث : الجمعية العمومية
٢٦٤	المبحث الخامس : تسوية الارباح في الشركة المساهمة
٢٦٤	المطلب الاول : الاموال الاحتياطية الارباح غير الموزعة
٢٦٧	المطلب الثاني : الارباح الموزعة
٢٦٩	الفصل الثاني : الشركات الحديثة غير الشركات المساهمة
٢٦٩	المبحث الاول : شركة التضامن
٢٦٩	المطلب الاول : بيان شركة التضامن
٢٧١	المطلب الثاني : حكم شركة التضامن في الشريعة الاسلامية
٢٧٦	المبحث الثاني : شركة التوصية البسيطة والتوصية بالاسهم
٢٧٦	المطلب الاول : شركة التوصية البسيطة
٢٧٨	المطلب الثاني : شركة التوصية بالاسهم
٢٨١	المبحث الثالث : الشركة ذات المسؤولية المحدودة
٢٨١	المطلب الاول : بيان عن الشركة ذات المسؤولية المحدودة
٢٨٢	المطلب الثاني : حكم الشركة ذات المسؤولية المحدودة في الاسلام

الباب الرابع : الشركات الحديثة تحت نظر الاسلام

محاولة تدوير الشركات المصرفية
في الفقه الاسلامي

٢١٨ تقديم

٢١٨ الفصل الاول : الشركة المساهمة

٢١٨ البحث الاول : عرض عام في الشركة المساهمة

٢١٨ المطلب الاول : خصائص الشركة المساهمة

٢١٩ المطلب الثاني : حكم الشركة المساهمة

٢٢٣ البحث الثاني : اجراءات تأسيس الشركة المساهمة

٢٢٣ المطلب الاول : المقدمات الابتدائية ونظام الشركة المساهمة

٢٢٥ المطلب الثاني : الاكتاب في رأس مال الشركة المساهمة

المطلب الثالث : التكليف القانوني ما بين تمام الاكتاب الطام ومباشرة

٢٢٨ اعطائها

٢٣٠ البحث الثالث : رأس مال الشركة المساهمة

٢٣١ المطلب الاول : الأسهم

٢٣٨ المطلب الثاني : خصص التأسيس وخصص الارباح

٢٤٠ المطلب الثالث : السندات

٢٤٥ البحث الرابع : ادارة الشركة المساهمة

٢٤٥ المطلب الاول : مجلس الادارة للشركة المساهمة

٢٥٣ المطلب الثاني : هيئة المراقبة

٢٥٩ المطلب الثالث : الجمعية العمومية

٢٦٤ البحث الخامس : تسوية الارباح في الشركة المساهمة

٢٦٤ المطلب الاول : الاموال الاحتياطيات الارباح غير الموزعة

٢٦٧ المطلب الثاني : الارباح الموزعة

٢٦٩ الفصل الثاني : الشركات الحديثة غير الشركات المساهمة

٢٦٩ البحث الاول : شركة التضامن

٢٦٩ المطلب الاول : بيان شركة التضامن

٢٧١ المطلب الثاني : حكم شركة التضامن في الشريعة الاسلامية

٢٧٦ البحث الثاني : شركة التوصية البسيطة والتوصية بالاسهم

٢٧٦ المطلب الاول : شركة التوصية البسيطة

٢٧٨ المطلب الثاني : شركة التوصية بالاسهم

٢٨١ البحث الثالث : الشركة ذات المسؤولية المحدودة

٢٨١ المطلب الاول : بيان عن الشركة ذات المسؤولية المحدودة

٢٨٢ المطلب الثاني : حكم الشركة ذات المسؤولية المحدودة في الاسلام

الصفحة

٢٨٤	ملحق الى الباب الرابع : شركة المخاصمة
٣٥١-٢٨٨	الباب الخامس استثمار رأس المال المحرم في الاسلام
٢٩٠	تقديم
٢٩٠	الفصل الاول : الاستثمار عن طريق الربا
٢٩٠	المبحث الاول : الربا المحرم قطعيًا بالقرآن الكريم
٢٩٠	المطلب الاول : حقيقة الربا المحرم بنص القرآن الكريم
٢٩٠	المطلب الثاني : تحديد ربا الجاهلية المحرم قطعيًا بنص القرآن الكريم
٢٩٥	المبحث الثاني : الربا المحرم بالسنة النبوية
٢٩٩	المطلب الاول : ثبوت تحريم ربا الفضل بالسنة النبوية
٣٠١	المطلب الثاني : انكار تحريم ربا الفضل
٣١٠	المطلب الثالث : تحديد مجال ربا الفضل المحرم بالسنة النبوية
٣١٤	المطلب الرابع : حكمة تحريم الربا
٣١٦	الفصل الثاني : الاستثمار عن طريق الفائدة
٣١٦	المبحث الاول : تحليل حكم الفائدة تحت ضوء نظر الاسلام
٣١٦	المطلب الاول : تعريف الفائدة
٣١٩	المطلب الثاني : المبررات الرأسمالية للفائدة ونقد ها
٣٢٢	المطلب الثالث : مبررات الملهاء المسلمين للفائدة ونقد ها
٣٢٦	المطلب الرابع : المصلحون والتعامل بالفائدة
٣٢٨	المبحث الثاني : بديل اسلامي عن الفائدة المحرمة
٣٢٨	المطلب الاول : العلاقة بين الاعضاء الممنعين في البديل الاسلامي
٣٣٢	المطلب الثاني : تسوية الارباح في البديل الاسلامي
٣٤٢	المطلب الثالث : البيمان لنجاح تطبيق البديل الاسلامي في بداية نشأته
٣٥٣	الملحق : استثمار رأس المال يكون بحقه في استخلاف الله التام في الارض
٣٦٢	الخاتمة
٣٦٥	المراجع

الصفحة

٢٨٤	ملحق الى الباب الرابع : شركة المتاعفة
٣٥١-٢٨٨	الباب الخامس استثمار رأس المال المحرم في الاسلام
٢٩٠	تقديم
٢٩٠	الفصل الاول : الاستثمار عن طريق الرضا
٢٩٠	المبحث الاول : الرضا المحرم قطعيا بالقرآن الكريم
٢٩٠	المطلب الاول : حقيقة الرضا المحرم بنص القرآن الكريم
٢٩٥	المطلب الثاني : تحديد رضا الجاهلية المحرم قطعيا بنص القرآن الكريم
٢٩٩	المبحث الثاني : الرضا المحرم بالسنة النبوية
٢٩٩	المطلب الاول : ثبوت تحريم رضا الفضل بالسنة النبوية
٣٠١	المطلب الثاني : انكار تحريم رضا الفضل
٣١٠	المطلب الثالث : تحديد مجال رضا الفضل المحرم بالسنة النبوية
٣١٤	المطلب الرابع : حكمة تحريم الرضا
٣١٦	الفصل الثاني : الاستثمار عن طريق الفائدة
٣١٦	المبحث الاول : تحليل حكم الفائدة تحت ضوء نظر الاسلام
٣١٦	المطلب الاول : تعريف الفائدة
٣١٩	المطلب الثاني : المبررات الرأسمالية للفائدة ونقدها
٣٢٢	المطلب الثالث : مبررات الملهاء المسلمين للفائدة ونقدها
٣٢٦	المطلب الرابع : المسلمون والتعامل بالفائدة
٣٢٨	المبحث الثاني : بديل اسلامي عن الفائدة المحرمة
٣٢٨	المطلب الاول : الصداقة بين الاعضاء الممتنعين في البديل الاسلامي
٣٣٢	المطلب الثاني : تسوية الارباح في البديل الاسلامي
٣٤٢	المطلب الثالث : اليومان لنجاح تطبيق البديل الاسلامي في بداية نشاطه
٣٥٣	الملحق : استثمار رأس المال يكون بحقه في استغلاف الله التام في الارض
٣٦٢	الخاتمة
٣٦٥	المراجع

VOW

WE SWEAR, THAT ALL MATERIALS
DOCUMENTED ON THIS JACKET HAVE
BEEN PROCESSED WITHOUT ANY
ALTERATIONS WHATSOEVER.

AL - AHRAH

ORGANIZATION AND MICROFILMING CENTRE

نقسم بالله العظيم أن المادة
التي تم توثيقها ولجبلها على
هذه الحوافظ قد أعدت دون
أية تغييرات

مؤسسة الأهرام
مركز التوثيق والميكرو فيلم

في يوم : ٦ من الآخر ١٤١٥ هـ
الموافق : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤ م

تاريخ التصوير

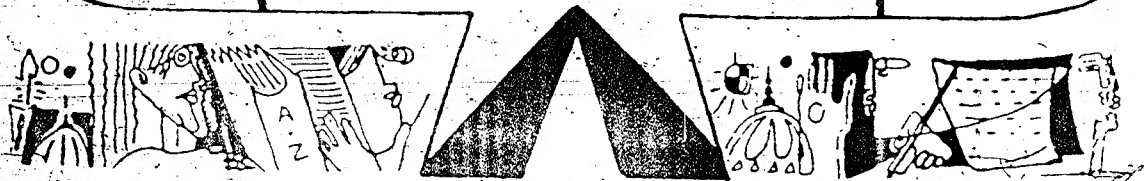
DATE OF RECORDING : — / — / 19

يجب أن

تحتفظ هذه الحوافظ بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥ - ٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠ - ٤٠ ٪

To be kept away from Dust in a Dry cool place of
15-25°C and relative Humidity 20-40%.



VOW

WE SWEAR THAT ALL MATERIALS
DOCUMENTED ON THIS JACKET HAVE
BEEN PROCESSED WITHOUT ANY
ALTERATIONS WHATSOEVER.

AL-AHRAM

ORGANIZATION AND MICROFILMING CENTRE

نقسم بالله العظيم أن المادة
التي تم توثيقها ولجبلها على
هذه الحواشي قد أعدت دون
أية تغييرات

مؤسسة الأهرام
مركز التوثيق والميكرو فيلم

في يوم : ٦ ربيع الآخر ١٤١٥ هـ
الموافق : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤ م

تاريخ التصوير

DATE OF RECORDING : — / — / 19

يرجى أن

تحتفظ هذه الحواشي بعيداً عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠٪

To be kept away from Dust in a Dry cool place of
15-25°C and relative Humidity 20-40%

